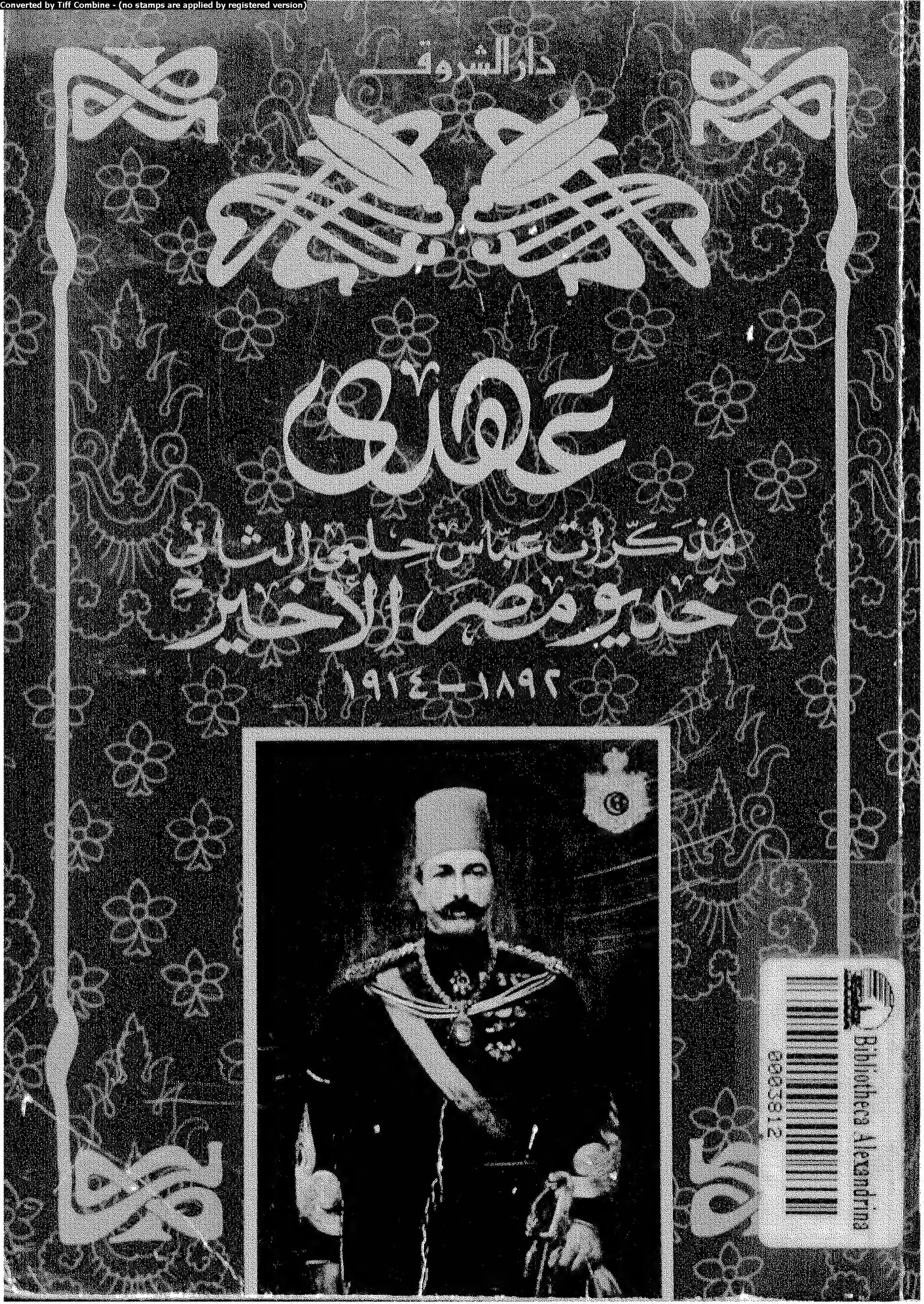

دار الشروق
عهدي
مذكرات عباس حلمي الثاني
خديو مصر الأخير
١٨٩٢-١٩١٤
Bibliotheca Alexandrina



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عهدي

مذكرات عباس حلمي الثاني

خديو مصر الأخير

١٨٩٢ - ١٩١٤

الطبعـة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

© دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣
برقيا : داشروق ـ تلكس : SHOROK 20175 LE

تقـــديم

أخيرا يتم نشر مذكرات ـ أو ذكريات ـ الخديو عباس الثانى الذى حكم مصر فيما بين عامى ١٨٩٢ و ١٩١٤ . ويمثل هذا النشر إضافة هامة إلى تاريخ مصر الحديث خاصة وأن كاتبها كان له وزنه فى الحياة السياسية المصرية . فلقد كان جريئًا واسع الأمل « مصريا بحتًا » كما حكم عليه اللورد كرومر منذ لقائهما الأول . وقد نفخ الخديو عباس فى مصر روحًا جديدة أذكت نار الوطنية الكامنة وجرأت المصريين على مناهضة الاحتلال . وتنبه كرومر إلى خطورة الموقف وحاول إفهامه أين يكون مصدر السلطة . واستفحل العداء بين الرجلين وامتد إلى فروع الإدارة ، خاصة وأن الخديو حظى بعطف الرأى العام عليه ، وسعى إلى الاحتماء بالدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية على مصر ، وبفرنسا التى لم تكن راضية بانفراد بريطانيا بالعمل وحدها فى مصر واحتلالها .

واصطفى عباس مصطفى كامل وغيره من الشباب الذين توسم فيهم الذكاء والإقدام فعاونهم فى دراساتهم ، كما أوفدهم إلى أوربا فى مهمات سياسية يدعم بها سلطته ومركزه باعتباره حاكم مصر الشرعى ، مما كان له انعكاساته فى الحركة الوطنية المصرية التى اتجهت منذ تولى عباس إلى اطراح موجة اليأس التى خيمت على المصريين فى أعقاب هزيمة الثورة العرابية فى التل الكبير . كما استثمر عباس موقف فرنسا التى لم ترض بالاحتلال البريطانى لمصر ، والتى كانت تعتبرها « ابنا لها بالتبنى » ، واعتبر بعض ساستها وكتابها أن فرنسا هى التى صنعت ـ بعد النيل ـ مصر . ومنذ حملة بونابرت تطلعت فرنسا إلى ترسيخ أقدامها فى وادى النيل ، خاصة وقد اعتمد عليها محمد على فى بناء مصر الحديثة ، مما استتبع استقرار

كثير من أبنائها فى مصر ولعبهم دورًا فى نشاطات و إصلاحات محمد على ، والتى وجه إليها كثيرًا من بعثاته التى ساعدت على إيجاد كادر وطنى مؤمن بفرنسا وبالثقافة الفرنسية ، وبالتالى أحرزت اللغة الفرنسية قصب السبق باعتبارها اللغة الرسمية الثانية بعد العربية . وبهذا اعتقد الفرنسيون أن بريطانيا باحتلالها لمصر قد سرقتها منهم وبالتالى فإنهم ناوءوا الاحتلال البريطانى على جميع المستويات . ويذكر الخديو عباس فى مذكراته أن الفرنسيين شدوا أزره فى بداية حكمه مما أدى إلى احتدام الصراع على النفوذ بين الدولتين الغربيتين وهو الصراع الذى لم يهدأ إلا فى أعقاب توقيع الوفاق الودى بينهما فى عام ١٩٠٤ ، والذى أطلق يد بريطانيا فى مصر مقابل إطلاق يد فرنسا فى مراكش . لهذا آزر عباس مصطفى كامل الذى لعب دوره فى إيقاظ الروح الوطنية . وأشاد عباس بالزعيم المصرى فى الوقت الذى انتقد فيه أحمد عرابى وثورة ١٨٨١ ، التى قام بها عرابى ، ضد والده الخديو توفيق وحمّلها مسئولية الاحتلال البريطانى ، وهو ما كان يردده أيضا رجال « الحزب الوطنى » الذى أسسه مصطفى كامل بمساعدة الخديو .

وبارح كرومر مصر فى عام ١٩٠٧ بعد أن اضمحلت صحته مما أثر فى حالته العصبية . وخلفه سير إلدون جورست الذى سار على خطة الوفاق بين السلطة الشرعية (الخديو) وبين السلطة الفعلية (الإنجليز) مما أدى إلى تعديل ميزان القوى السياسية فى مصر ، فى الوقت الذى أصابت فيه الحركة الدستورية بعض النجاح فى دول مثل إيران وروسيا والدولة العثمانية ذاتها ، فازدادت مطالبة المصريين بالدستور ، ولم يكن الخديو يعارض هذه المطالبة بشرط أن تكون معتدلة وهادئة . وبادر جورست إلى توسيع سلطات المجالس النيابية المصرية ، ولكن لم يتعد الأمر هذه الحدود ، إذ كان تعليق جورست أن المجلسين النيابيين القائمين فى مصر لا يمثلان فى الحقيقة إلا طبقتى الباشوات والبكوات من الأغنياء ، وأنهما لذلك لا يستحقان الدستور . وكانت الحكومة البريطانية تعتقد حينئذ أن الخديو كان مدفوعًا إلى اتباع السياسة التى اتبعها نتيجة لمعاملة كرومر له ، وأن من الخير إعادة النظر فى هذه السياسة ، فمنحت الخديو مزيدًا من السلطة وحرية العمل ، الأمر الذى أدى إلى هز دعائم النظام الذى أقامه كرومر وتهديده بالانهيار ، مما أدى إلى إفلات زمام الموقف من جورست برغم نجاحه فى بذر بذور الشقاق بين الخديو والأعيان والوطنيين بعد أن كانوا على وشك الاتحاد معا جميعا ضد الاحتلال .

وقد عارض الموظفون الإنجليز الاتجاه إلى تحديد نفوذهم فى الدوائر الحكومية المصرية ، ورأى التجار الأجانب فى السياسة الجديدة تهديدًا لمصالحهم وامتيازاتهم التى كانت مضمونة فى ظل قبضة كرومر الحديدية .

وفى عام ١٩١١ اعتلت صحة جورست وكان يبدو أنه لن يبرأ . وزار عباس إنجلترا متنكرا للاستفسار عن صحة جورست . وتدخل كرومر من جديد لاختيار المعتمد الجديد، ووقع الاختيار ـ كالعادة منذ الاحتلال حتى الحرب العظمى ـ على أحد الإنجليز الذين سبقت لهم الخدمة فى مصر ، وكان هذه المرة اللورد كتشنر الذى سبقت له الخدمة فى الجيش المصرى ثم تولى قيادته واسترجع السودان . وكان كتشنر يؤمن بضرورة قيام حكومة قوية تتمشى مع مطالب دعاة القوة سواء فى مصر ، أو فى إنجلترا . لهذا عاد كتشنر إلى سياسة كرومر وبخاصة مع عباس الذى كان قد اصطدم به فى عام ١٨٩٤ حين كان كتشنر سردارًا (قائدًا عامًا) للجيش المصرى . وحين نشبت الحرب العظمى فى صيف عام ١٩١٤ كان كتشنر يمضى إجازته فى إنجلترا ، وكان عباس يمضى رحلته المعتادة إلى إستانبول ، ولم يعد أحدهما إلى مصر بعد ذلك . فقد تولى كتشنر وزارة الحرب الإنجليزية وخُلع عباس .

ويذهب عباس العقاد فى كتابه عن سعد زغلول إلى أن كتشنر كان ينوى خلع عباس ، وأن هذا الأخير سافر إلى إستانبول ، لكى يفوّت على الحكومة الإنجليزية غرضها فيما لو حاولت خلعه عن طريق الباب العالى كما فعلت مع جده إسماعيل .

ويسجل الخديو عباس فى مذكراته انطباعاته عن المعتمدين البريطانيين الثلاثة . وبرغم العناء الذى لقيه من السلطات البريطانية ، فإنه يسجل إيجابيات الحكم البريطانى ، فيعترف بأن كرومر نظم أوضاع البلاد المالية على حساب بعض نواحى التقدم التى كانت مصر بحاجة إليها ، وبخاصة فى مجال التعليم الذى تقلصت ميزانيته بحيث لم يستطع مواصلة مراحله سوى أبناء الأغنياء .

ويؤكد عباس أنه هو ـ لا كرومر ـ صاحب فكرة بناء سد أسوان الذى ذكرت معظم المصادر ، إنجليزية ومصرية ، أنه من إنجازات الإنجليز الذين قيل عنهم : إنهم سعوا إلى تحويل مصر إلى مزرعة لهم ، لتزود مصانع لانكشير بالقطن . وبرغم ما قيل من أن الإنجليز هم الذين ألغوا السخرة والكرباج ، فإنه يذهب إلى أنه هو الذى وقع المرسوم الخاص

بإلغائها تلبية لرغبة والده الخديو توفيق . وهو يثنى على جورست ويشتد فى حكمه على كتشنر ، وهو الحكم الذى يتمشى مع ما كتبه عنه بعض المؤرخين الإنجليز من أنه اكتسب شهرة لم يستحقها نتيجة لانتصاره على المهديين ، خاصة وأنه لم يلبث أن فشل فشلاً ذريعًا فى حرب البوير ثم فى أوائل الحرب العالمية الأولى حين كان وزيرًا للحربية .

أما بالنسبة إلى الأسرة الحاكمة فى مصر ، فإن عباسا يركز على الجوانب الإيجابية فى عصرى محمد على وإسماعيل . وهو يسجل الجهود التى بذلها الأمير أحمد فؤاد وأخته الأميرة فاطمة إسماعيل وغيرهما ، لإنشاء الجامعة المصرية القديمة التى رصدت لها أملاك وأموال وأوقاف . كما يثنى على الجهود التى بذلها الخديو إسماعيل لتحديث مصر وجعلها « قطعة من أوربا» وتوسيع أملاكها فى إفريقيا وتشجيع الكشف عن منابع النيل . ويدافع عباس عن والده الخديو توفيق ويبرر ما قيل عن ضعفه وانقياده للنفوذ البريطانى . أما فيما يتعلق بفقده لعرشه فى أعقاب نشوب الحرب العالمية الأولى ، فإنه لا يذكر شيئًا عما قيل عن تعاطفه مع الاتحاديين ، بل يصرح بأنه فوجئ بتنحيته عن السلطة فى الوقت الذى لم تكن فيه الدولة العثمانية قد انحازت إلى جانب المعسكر المعادى للحلفاء ، وهو يعزو ذلك إلى المخططات البريطانية التى لم ترض الحكومة البريطانية عن مناوأته لها .

* * *

هذا قليل من الكثير الذى ورد فى هذه المذكرات التى كتبها الخديو عباس فى المنفى ، والتى تضيف المزيد إلى المعلومات التى عرفت عن الفترة التى تناولتها وعن تقييم كثير من الأشخاص الذين لعبوا أدوارهم فى أثنائها . ويُشكر الزميل الأستاذ الدكتور جلال يحيى على ترجمتها من الفرنسية إلى العربية ، كما يُشكر الزميل الأستاذ الدكتور إسحق عبيد على مراجعته للترجمة، وتشكر دار الشروق على نشرها لهذه المذكرات .

وعلى الله قصد السبيل .

أحمد مصطفى

تمهيد

ليس من المستغرب أن أشعر ، وبعد مضى ربع قرن على تنحيتى عن المسرح الدولى ، وكخديو لمصر خلال ثلاثة وعشرين عامًا ، من ١٨٩٢ إلى ١٩١٤ ، بأننى مضطر إلى أن أرسم بيدى لوحة عملى كحاكم .

ولقد دفعنى لهذا العمل عدة عوامل : منها الإحساس بالوحدة ، وتأملات طويلة فى جدوى تأكيد عظمة الإنسان ، وكذا الرغبة فى أن أقدم مشاركة ، مدعمة بالوثائق، عن إحدى الفترات المزدحمة بالأحداث فى تاريخ وطنى الحبيب ، والذى قمت من أجله ، فى بداية هذا القرن ، بأعنف الصراعات . وتلك العشرات من السنوات ، التى تلت ذهابى ، قد أنارتنى فى كثير من الأحداث والأشياء . ولقد أخذ الموقف منعطفًا حرجًا ، وجدت من واجبى أمامه أن أسجل هذه السطور .

وقد حاولت أن أكون موضوعيًا ومحددًا إلى أقصى درجة ممكنة ، خاصة وأننى أعلم أن التاريخ الحقيقى والذى لا يخضع للمناقشة ، لم ولن يكتب أبدًا ؛ ذلك أنه لا يوجد أبدًا أى حتى يمكنه أن يلم بكل مظاهر أى حدث ، وستكون هناك أكداس من التفاصيل - وربما كانت الأكثر أساسية - تتهرب دائمًا من موضوعية المؤرخ . ومع ذلك ، فإن الزمن الذى يلغى المسافات بين الأماكن ، وانفصال الأشخاص ، والملاحظات عن الماضى ، لم تقم إلاّ بأن تحدد فى ذاكرتى ، الظروف والدوافع التى لم أتمكن ، فى موقعى كحاكم ، من أن أعرفها .

ولذلك فإن الأمر لا يتعلق بوضع النقاط على الحروف لإرضاء الكرامة الشخصية ، وليس

الهدف هنا إعطاء العدالة لذكرى والدى ، الخديو توفيق ، والذى لم تكن سيرته فى أغلب الأحيان ، محددة ولا أمينة. ولكنى أحاول أن أثبت كذلك أن الحركة الوطنية المصرية ، التى تعتبر حركة سياسية فعلية ، مالت إلى تخليص مصر من تدخل أجنبى ، قاس ، لا تستحقه البلاد .

وهذه الحركة التى تسببت فى دهشة عالمية ، وظهور عواطف كريمة ، وفى نفس الوقت عمليات قمع عنيفة ـ ظهرت ، وتأكدت ، وازدهرت فى ظل حكمى . وبعد الحرب العالمية، وخيبة الآمال التى كانت تنتظرنا ، زادت هذه الحركة مجهوداتها ، ولكنها لم تصل بكل أسف إلى النتائج التى كانت تسعى إليها ، وبمرارة ، منذ وقت بعيد ، وكان هذا نتيجة للخطأ الوحيد للطامحين والأنانيين ، والذين أفقدتهم السلطة والأموال صوابهم ، وكذلك بسبب الإمكانيات والوسائل المتعددة التى كانت لدى إنجلترا .

وأرغب علاوة على ذلك أن أنصح أعزائى المصريين بأن يهتموا ، ليس فقط بعظمة بلادنا التى ترجع إلى آلاف السنين ، ولكن أيضًا ، وبنوع خاص بالتاريخ القريب منهم ، والذى يسهل عليهم فهمه والوصول إليه ، والحكم عليه . وهذه الدراسة سوف تضعهم فى حالة تسمح لهم بتقييم الوضع الفعلى لمصر ، بكل وضوح وجدية ، وكذلك وضعهم الخاص ، سواء فى الحاضر أو فيما يتعلق بمستقبل البلاد .

وتكرار الأخطاء السياسية والإدارية الماضية سوف يعطل ، وبدون جدوى ، تحقيق أمانيهم العادلة لهذا الاستقلال الوطنى ، البسيط والنهائى ، والذى يحرك ويؤثر فى كل لحظة من حياتى كمصرى وكحاكم . وهكذا سوف يظهر هذا الاستقلال ، الذى طالما حلمنا به وخنقوه ، وينتصر نتيجة لقدرتهم على أن يحكموا أنفسهم وأن يسلكوا سلوكًا حضاريًا كما يتطلبه التقدم العالمى من كل أمة ترغب فى أن تحافظ على مكانتها بين الشعوب الحرة كحقيقة فى عصرنا .

ولسوف يظهر التحليل التاريخى لفترة حكمى بكل وضوح ، أننى لم أكن أبدًا مرددًا لصدى المؤرخين الفرنسيين [١] ، ولا ذلك « الثائر الذكى » ، الذى كان يتراجع أمام

---

(١) Grand Memento Encyclopédique. Larousse, 1936 . T I pp. 346 - 347 .

الضغط اليومى من جانب المندوب والقنصل البريطانى . ففى شهر يناير ١٨٩٤ ، كنت أقوم بالتفتيش على عرض عسكرى فى وادى حلفا ، وقد أكد المؤرخ الفرنسى ، وبأسلوب واضح ، أنى كنت سيئ النية تجاه الضباط الإنجليز (٢) .

ذلك أن العروض العسكرية المثيرة فى شوارع القاهرة وأمام قصر عابدين ، لكتيبة المشاة الإنجليزية هذه ، والتى كانت عائدة من الهند ، وقام السير إيفلين بيرنج Sir Evelyn Baring ، الذى أصبح لوردًا ، « بإنزالها فى الإسماعيلية وجعلها تدخل القاهرة بملابس الميدان » ، لم تكن إلاّ مجرد مناورة للتهديد . ولكن الحقيقة تختلف عن ذلك تمامًا . ولن أخفيها . ولم أكن ، بالتأكيد ، مرددًا لصدى ، أو ذلك « الثائر الذكى » ، إذ كنت وفى سن الشباب حينئذ ، قد تركت نفسى لكى يحيط بى أشخاص معروفون كانوا يأملون فى الوصول إلى استقلال مصر .

ولن يكون هناك شيء أكثر منافاة للمعقول من أن يقال : إنى أظهرت ميلاً واضحًا تجاه مغتصبى بلادنا ، التى استولوا عليها بالمكر ، والمؤامرات ، والعنف . وهؤلاء المغتصبون ، كانوا منذ سنة الاحتلال نفسها ، عام ١٨٨٢ ، قد أعلنوا ، وفى مناسبات عديدة ، ودون أن يفوا بوعودهم ـ وعلى رأسهم لورد دفرين Lord Dufferin ـ أنهم كانوا مستعدين للجلاء عن مصر . ولقد ادعى لورد كرومر لنفسه الحق ـ كما أعطى لنفسه حقوقًا أخرى كثيرة ـ فى أن يدعى أن له حقوقًا تجاهى (وهى التى لا أدين بها له أبدًا) ، وذلك بالنسبة لفرمان توليتى خديوية مصر . والواقع أنى استلمت هذا الفرمان من سلطان تركيا ، (٣) وفقًا لحقى الشرعى فى وراثة الحكم ، يوم ٩ يناير ١٨٩٢ ، أى بعد يومين من وفاة والدى ، الخديو توفيق ، والتى حدثت فجأة تقريبًا يوم ٧ يناير ١٨٩٢ ، بينما كنت لا زلت موجودًا فى فينا لإكمال دراستى .

ثم ادعوا بعد ذلك أن بيرنج قد حصل من السلطان عبد الحميد ، وببعض الصعوبات (٤) ، على فرمان توليتى ؛ ولكنهم لم يذكروا السبب فى ذلك .

---

(٢) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

(٣) يقصد سلطان الدولة العلية العثمانية .

(٤) Grand Momento Encyclopédique. Larousse. 1936. To I. P. 346.

ومع ذلك فقد كان عليهم أن يعترفوا بأن الحكومة التركية قد قررت ، وضد مطالب لندن واللورد ، ونتيجة لحادث ، أن تأخذ من مصر ، وعلى حدودها على ساحل آسيا ، والبحر الأحمر ، ثلاث قرى هى : مويلح ، ودبية ، والوجه ، الواقعة داخل حدودها على ساحل بلاد العرب ، والتى كانت إنجلترا تنوى أن تنشئ عليها قواعد إستراتيجية لشبه الجزيرة العربية ، كما هو الحال بالنسبة للعقبة الآن . وكان قرار تركيا هذا بطبيعة الحال موجودًا فى فرمان توليتى الحكم . وعلى أى حال ، فلقد توليت رسميًا السلطة فى القاهرة يوم ١٦ يناير ١٨٩٢ ، وقابلت السلك الدبلوماسى يوم ١٨ ، واحتفظت بالوزراء(٥) الذين كانوا يعملون عند وفاة والدى . وهذه هى الحقيقة .

إن عرشى وسلطتى قد آلتا إلىَّ عن طريق الميراث المباشر والشرعي من أسلافى العظماء . وهذه السلطة ، وهذه المسئولية ، كان سلاطين إستانبول (٦) المختلفون قد اعترفوا لهم بها وأكدوها فى مناسبات عديدة ، منذ عهد مؤسس أسرتنا . هذا علاوة على أن هذا الوضع قد اعترفت به كل الدول الأوربية لى ، وكذلك إنجلترا .

ومن السهل الاعتراف بأنه إذا كان إسماعيل العظيم قد أجبر على التنازل عن العرش لأسباب كما يقولون إدارية ، وإذا كان توفيق ، والدى ، الطيب الكريم ، قد أجبر على أن يضحى بهيبته من أجل إنقاذ بلادنا من ذلك الغضب المعادى للأسرة ، ومن تطرف أحمد عرابى ، فإنه لم يمر يوم من فترة حكمى لم يحمل بصمات عملى . ولقد تصرفت بالوسائل الضعيفة التى كانت لى ضد ظلم اللورد ، ومن أجل كرامة مصر ، ومن أجل سيادتها ، وللحصول على استقلالنا .

وكانت تقاليد الأسرة تلهمنى فى هذا الدفاع المستميت عن حقوقنا ، وحريتنا . وابتداء من محمد على ، المؤسس العظيم لأسرتنا ، هدف كل الخديويين الذين سبقونى ، على أن يحصلوا كل يوم على المزيد من تخليص مصر بدرجة أكبر من سيادة السلطنة العثمانية .

أما فيما يتعلق بى ، فقد أسرع الإنجليز ، على العكس من ذلك ، بانتزاع

(٥) يقصد النظار .

(٦) فى النص القسطنطينية .

التاج[٧] الذى أفخر بأنى حملته ، واحتفظت به أثناء حكمى بكل شرف ، وبمفهوم المسئولية ، التى كثيرًا ما أنكرها لورد كرومر Cromer فى كتابه مصر الحديثة Modern Egypt . ومع ذلك فقد اعترف لى بكل المبادرات ، وكل تحسينات كنت قد اقترحتها فى صالح مصر ، والتى نسبها لى بكل بساطة ! واعترف المؤلفون الذين قرأت لهم حتى اليوم ، بالصفات والمواهب التى جعلتنى جديرًا بهذا المكان . ولم ينكروا على ـ ورغم تفسير غير متعمق لأفكارى وأفعالى ـ بأن مطالب واجباتى كحاكم ، وكمواطن ومصرى ، كانت دائمًا أمام عينى ، وأن فهمى الكامل لها قد وجه خطواتى عبر صعوبات الاحتلال الذى وقع ، والذى لم يمكن القبول به أبدًا .

لقد وضعوا ، على رأس نقاط ضعفى ، الطموح ، والتعطش إلى القيادة ، وحب المؤامرات ، على الطريقة الشرقية كما يقولون . وهذه الدوافع الثلاثة إذا كان فى وسعها أن تشرح بعض فترات حكمى ، إلاّ أنها لم تكن إلاّ تشويهًا لشعور واحد ، ومستمر ، وقوى للغاية ، وهو الذى كان يحرك كل أفعالى . ألا وهو حبى لبلادى .

وهذا الحب لمصر هو الذى يوجه قلمى .

إنه يبرر كل ما مكننى من أن أقف فى وجه الإمبريالى الغاشم ، والمغتصب الأجنبى لكل حقوقنا المدنية ، والعسكرية ، والسياسية . وهو يوجه كل ما هو مقدس من واجباتنا : وهو الدفاع عن بلادنا ، وبأنفسنا ـ وهو لا يشرح « المؤامرات » ، ولكن المحاولات الواضحة ، أو الخفية ، للإسراع بتخليصنا من القهر . وأخيرًا ، فهو الذى يطلب ألاّ تكون مجهوداتى من أجل خدمة مصر ، وجعلها مستقلة ومزدهرة ، مشوهة ، أو تمحوها أصوات ذوى المصالح .

وليحفظ المستقبل ، لوطنى الحبيب ، الاستقلال والرخاء ؛ ذلك الوطن الذى كان ابتعادى عنه سوف يكون أكثر عذابًا ، لولا أن الارتشاف من منهل الرسول كان قد أسبغ علىّ السكينة منذ وقت بعيد .

---

(٧) التاج لم يدخل كجزء من شعار الدولة إلاّ ابتداء من ١٥ مارس ١٩٢٢ ، مع إعلان المملكة فى مصر . وربما يذكر ذلك مجازًا ، وربما رجع ذلك إلى أنه كان قد كتب مذكراته بالفرنسية ، أى يوجهها للقارئ الأوربى ، ويقرب إليه الأمر .

(فترة حــكمى)

[١٨٩٢ ـ ١٩١٤]

« فى أول مقابلة لى معه (عباس الثانى) ، أعطانى انطباعًا مواتيا . وفى ٢١ فبراير (١٨٩٢) كتبت إلى لورد سولسبرى : أرى أن الخديو الشاب سوف يكون مصريًا للغاية . وإنى أرى فى هذا ما ينبئ بما سوف يحدث بعد ذلك »[٨] .

(لورد كرومر)

.... « تولى جورست السيطرة على الأمور ، فى صيف ١٩٠٧ ، وكان الخديو هو الأول من بين القـوى الضخـمة التى كانت تتحـكم فى تلك الفترة فى الحيـاة المصـرية العامة »[٩].

(لويـد)

---

(٨) Lord Cromer; Abbas II .
Mc Millan and Company. London, 1915 . p. 4.

(٩) Lloyd; Egypt since Cromer .

ثبت تاريخى
بحكام وخديويى مصر

	الميلاد	الوفاة	الحكم
محمد على	١٧٦٩	ـ ١٨٤٩	١٨٠٥ـ١٨٤٨
إبراهيم	١٧٨٩	ـ ١٨٤٨	(يونيو ـ نوفمبر) ١٨٤٨
عباس الأول	١٨١٣	ـ ١٨٥٤	١٨٤٨ـ١٨٥٤
سعيد	١٨٢٢	ـ ١٨٦٣	١٨٥٤ـ١٨٦٣
إسماعيل	١٨٣٠	ـ ١٨٩٥	١٨٦٣ـ١٨٧٩
توفيق	١٨٥٢	ـ ١٨٩٢	١٨٧٩ـ١٨٩٢
عباس الثانى	١٨٧٤	ـ ١٩٤٤	١٨٩٢ـ١٩١٤



أولاً : جدى الخديو إسماعيل

١٨٣٠ ـ ١٨٩٥

لقد أصبح حكم وتاريخ جدى إسماعيل ملكًا للعالم .

ومع ذلك فأرى أنه من الضرورى أن أحدد ، فى بضعة أسطر ، المكانة الجديدة التى أعطاها لمصر ، فيما يتعلق بوجودها الوطنى ، وعلاقاتها مع الخارج .

قبل إسماعيل ، ورغم ذكاء وشجاعة وإخلاص البطل محمد على تجاه البلاد ، التى أنقذها من تهديد إنجلترا ، كانت مصر محاصرة بتجمع ضاغط للغاية من الأطماع الأجنبية .

وحيث فشل محمد على فى مجهوداته من أجل تخليص مصر ، كان فى وسع إسماعيل وحده أن يقوم بعمل مستمر .

ولقد توصل ، بحكمة ، ونتيجة لتضحيات جسيمة ، إلى أن يقلل من التنازلات التى كانت قد انتزعت بنوع خاص من سعيد ، وبواسطة فرديناند ديلسبس Ferdinand de Lesseps وشركة قناة السويس . وفى الوقت الذى هدفت فيه إنجلترا والدول العظمى ، للاستيلاء على طريق أمن وسريع يوصل إلى ممتلكاتهم عبر المحيط الهندى ، حاول إسماعيل أن يقضى على أخر المعوقات أمام استقلال بلادى : وتمثل ذلك فى إصرار سلطان الدولة العثمانية على إبقاء مصر تحت السيادة العثمانية ، وكذلك فى وجود نظام الامتيازات الأجنبية .

وبعد ثلاثين عامًا من وفاة محمد على ، دخل إسماعيل فى مفاوضات مع السلطان . ووصل إلى أهدافه ، عن طريق زياراته الشخصية لإستانبول ، وعن طريق هداياه الثمينة للسلطان وحاشيته ، واستخدام وزيره نوبار لسياسة حكيمة وفعالة ، وعن طريق إثارته اهتمام حكومات وملوك أوربا ، وأكثر من ذلك فى الأوساط السياسية المختلفة ، وفى الصحافة الأوربية ، سواء عن طريق مندوبيه ، أو عن طريق كم هائل لا ينتهى من المراسلات ، وهى الأكثر تأثيرًا ، والتى توجد بالمحفوظات التاريخية فى قصر عابدين الخديوية وحدها ، ما لا يقل عن عشرين ألف رسالة منها .

وكان الشاغل الأول لإسماعيل هو تسوية حق وراثة العرش عن طريق مبدأ الوراثة المباشرة ، والذى يشبه ما كان يحدث فى الأسر الملكية فى أوربا . وكان محمد على قد توصل إلى الحصول ، عن طريق الفرمان السلطانى الصادر فى أول يونيو ١٨٤١ ، على حق الوراثة بالنسبة لأفراد أسرته ، طبقًا لنظام أكبر الموجودين سنًا [١] . وطبقًا لهذا الفرمان ، تولى ابنه إبراهيم أولاً ، ثم عباس الأول ، وسعيد ، وحتى إسماعيل ، أريكة حكم مصر . وحاول هؤلاء الولاة أن يحصلوا على حق الوراثة المباشر من أجل أبنائهم ، غير أن سعيهم فى الحصول على تدخل فعال من جانب فرنسا ، أو إنجلترا لدى الباب العالى ، لم يؤد إلاّ إلى إحباط تحقيق آمالهم ، وذلك بسبب التعقيدات الدولية العديدة ، ومعارضة الدولة العثمانية .

وكان النجاح من نصيب إسماعيل : فسبق زيارته المنتصرة لإستانبول ، فى شهر إبريل عام ١٨٦٦ ، سيل من الذهب . وكان فى صحبته أسطول فخم ، من سفن ترفع العلم المصرى [٢]، وكان الأول والوحيد الذى يفعل هذا ،بعد أساطيل الفراعنة منذ آلاف السنين .

وتوجت المجهودات الدبلوماسية لعدة سنوات ، بقبول زيادة قيمة الجزية السنوية التى

---

(١) وكان الأمر كذلك فى الدولة العثمانية ، وفى كل البلاد الإسلامية تقريبًا .

(٢) العلم المصرى فى عهد إسماعيل يشبه العلم العثمانى تمامًا ، أحمر وفيه هلال ونجم أبيض ، فيما عدا أن النجم العثمانى خماسى الشعب ، والمصرى سداسى الشعب .

تدفعها مصر . وارتفع هذا الرقم إلى ١٥٠,٠٠٠ كيس[٣] بدلاً من ٨٠,٠٠٠ كيس ، حيث إن الرقم الأخير لم يعد يتمشى مع ارتفاع المستوى المعنوى والاقتصادى للبلاد .

وهكذا قرر السلطان عبد العزيز تطبيق نظام الوراثة المباشر لعرش مصر ، من الأب للابن الأكبر ، ثم منه إلى ابنه الأكبر ، وذلك بفرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ [٤] ، الذى أعطى لإسماعيل شخصيًا . وكان إسماعيل يرغب ، بعد ذلك مباشرة ، فى أن يكتب بنفسه وثيقة إضافية ، يوقعها السلطان تتعلق بمسألة إمكانية خلو العرش، أو عدم بلوغ الوارث الشرعى سن الرشد ، وتحديد طريقة تشكيل مجلس الوصاية .[٥]

ولم يقتصر هذا الفرمان على مجرد نظام تولى الحكم فى أسرة الوالى ، بل اعترف كذلك بسلطته واختصاصاته ؛ فمنحه إمكانية زيادة عدد جنود الجيش إلى ثلاثين ألف رجل ، وأن يضرب فى مصر ما يلزمه من نقود ، وبطراز يختلف عن طراز نقود السلطنة العثمانية ، وأن يمنح من الرتب المدنية حتى الرتبة الثانية (الرتبة الثانية من الطبقة الأولى) .

وقد هدف نشاط إسماعيل الذى لا ينتهى إلى نقطة أساسية أخرى في إدارة البلاد : إذ كان يرغب فى أن تكون مصر « قطعة من أوربا » ، وكان أحد أشكال الحكومات الأوربية هو النظام البرلمانى . وكان لا يأبه كثيرًا بالمحافظة على كل اتساع لسلطته ـ وهى سلطة شبه مطلقة ـ والتى كانت ، منذ عهد محمد على قد احتوت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . ورغم المحاولة غير المثمرة لإنشاء مجلس الشورى ، فى عام ١٨٢٩ ، فقد افتتح إسماعيل ، رسميًا ، أول برلمان مصرى ، فى يوم عيد ميلاده ، فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ .

وفى خطابه الذى ألقاه باللغة العربية ، عبر إسماعيل عن رغبته الأكيدة فى سرعة تحسين الظروف المادية للبلاد ، ومستقبل وطنه مصر .

---

(٣) تقريبًا ٦٧٥,٠٠٠ جنيه إسترلينى ، أو ١٧,٢٥٠,٠٠٠ فرنك .

(٤) ١٢ محرم ١٢٨٣ هجرية ؛ وتأكد هذا الفرمان فى ٨ يونيو ١٨٧٣ .

(٥) نص فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ على أن حق حكم مصر سيعود إلى الابن الأكبر لإسماعيل ، وكذلك إلى الابن الأكبر لكل أبنائه .

واشتملت الأعمال الأولى للمجلس ، ومن بين غيرها من القرارات ، على سرعة العمل فى إنشاء تلك الشبكة العظيمة والمثيرة للإعجاب ، من مائة واثنتى عشر ترعة ، والممتدة فى كل اتجاه فى أرض مصر ، من الجنوب حتى الشمال ، وهو الأمر الذى استمر تنفيذه طوال سنوات حكم إسماعيل ؛ تلك الشبكة التى تعطى لصحرائها القاحلة هذا المورد العظيم من الثروة ، وأعنى بها الزراعة ، والتى يأتى منها كذلك تجارة القطن الحالية (٦) .

وكان التقدم فى جميع ميادين الحياة فى البلاد ، وكذلك العلاقات الوطيدة التى أقيمت مع كل الحكومات الأوربية تقريبًا ـ سواء بطريق شخصى ، أو عن طريق مندوبين يتميزون بالحكمة ـ قد أعطى لإسماعيل الحق ، والفرصة ، فى أن يطلب إلى السلطان أن يعترف بالمساعدة الضخمة التى قدمتها القوات المصرية ، ويكافئه عليها . وكانت هذه القوات ، تحت قيادة الجنرال الجركسى راتب باشا ، سردار الجيش المصرى ، قد أسهمت إلى حد بعيد ، بعملها النشط الحاسم ، والمؤدى إلى الصلح ، فى تهدئة جزيرة كريت عام ١٨٦٧ .

وحصل إسماعيل أخيرًا ، وبعد مفاوضات طويلة وصعبة ، على لقب خديو (يعنى بالفارسية سيد ، صاحب ، ملك) ـ والذى كان أسلافه ومن سبقوه من ولاة مصر ، قد حظوا به من أفواه الشعب . ولقد منحه الباب العالى حق حمل هذا اللقب هو ، وكذلك خلفاؤه المباشرون .

وكانت هناك أسباب عديدة لمنحه هذا اللقب : فبالتجربة ، ونتيجة لأن أسرته ، وبشكل مختلف عن أسر ولاة ووزراء الدولة العثمانية الآخرين ، قد حصلت بالفعل على الاعتراف بنظام تولى العرش بطريق مباشر ، والاعتراف بالاستقلال الإدارى الداخلى لمصر ،

---

(٦) لا تدخل قناة السويس فى رقم عمليات الحفر بطول ٨,٤٠٠ ميل والذى يمثل الطول الإجمالى لهذه الترع والقنوات ، والتى تقدر قيمتها فيما بين : ٢٧ و ٢٨ مليون جنيه إسترلينى .

وترعة الإبراهيمية هى أطول هذه الترع ، وانتهى الحفر فيها فى عام ١٨٧٢ ، وبعد خمس سنوات من العمل . ويبلغ طولها ٢٦٨ كيلو مترًا ، وعرضها ١٤ مترًا فى المتوسط . وهى تروى أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ هكتار من الأراضى (مصر العليا ، أسيوط ، المنيا ، بنى سويف ، الفيوم) .

وهى بلاد لها تاريخ مجيد ، منذ آلاف السنين ، ولها أقاليم شاسعة ، ولها إمكانيات وأهمية تفوق ، ودون مقارنة ممكنة ، ما كانت تتمتع به الولايات العثمانية الأخرى .

وبهذا الاعتراف ، وضع إسماعيل مصر على عتبة الاستقلال الكبير .

ويبدو لى من غير اللازم أن أتحدث تفصيليا عن نشاط إسماعيل الذى لا ينتهى من أجل بلادنا . وإذا كان حفر قناة السويس يعطينا مثلاً مثيرًا للدهشة ، فلا يقل عنه أمر إنشاء خمسمائة كيلو متر من السكك الحديدية ، التى بنيت فى شكل شبكة تحمل الحياة ، فى مصر العليا ، وفى الدلتا ، وتسير عبر الصحراء حتى السودان .

وستبقى أعمال إسماعيل خالدة : فى مد خطوط التلغراف ، وتنظيم إدارة البريد ، وبناء أربعمائة وثلاثين كوبرى على الترع ، وخمسة عشر فنارًا على السواحل الخطرة للبحر المتوسط والبحر الأحمر ، وزيادة السكان ، والتوسع ، والنمو وتجميل مدن القاهرة القديمة ، وميناء الإسكندرية المتواضع ، وإنشاء « موسمين » للسياحة ، وللراحة ، وكذلك للدراسة والترفيه .

و إذا كان عدم الفهم ، والحقد والجبن البشرى قد صوروه لفترة طويلة على أنه مبذر غير عادى لأملاك البلاد ، فإن الزمن قد انتقم له من هذا الحكم الظالم . ولقد كان إسماعيل هو السبّاق الأول لعملية التطوير الحالى لمصر، وكان فى وسعه أن يعيدها إلى عظمة العصور الفرعونية والبطلمية والرومانية والعربية ، لولا أن القدر السيئ قد حلّ ؛ ليحطم أعماله .

ولم يكن إسماعيل « بنّاءً » عظيمًا فقط ، رغم أن مصر الحديثة مدينة له بالكثير من المنشآت العامة العظيمة من مسارح وقصور خديوية ، بل كان أيضًا مصلحًا كبيرًا .

ففى عصر حكمه أخذت كلمة « الوطن » العربية معنى آخر محددًا ، يختلف عن المعنى الذى كان لها فى عصر محمد على .

وكان يهدف إلى استقلال الدولة ، وإلى إعادة قيمة اللغة العربية ، حتى يميز مصر عن تركيا .

وكان إسماعيل الصديق المخلص للفلاح ـ وعمل فى مصلحته بكل الطرق ، بشق الترع

التى ستزيد خصوبة أرضه ، وبمنحه الأراضى البور ، بشرط قيامه باستصلاحها ، وبحمايته بقوانين عادلة ، وبتخفيف عبء الضرائب عليه .

وعمل على إصلاح الشرطة ، وجدد إدارة الجمارك ، وحصل على الحق فى طرح قروض فى الخارج ، وكذلك الحق فى عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية ، وأن يقرر كما يرغب وضعية الأجانب فى مصر .

وكان إسماعيل أيضًا مشرعًا، ونَدين له بالإصلاح القضائى، وإنشاء المحاكم المختلطة، تلك المؤسسة الدولية التى عملت على أن تعطى الأوربيين ضمانات مطلقة ، وذلك فى نفس الوقت الذى تضع فيه مالية الحكومة المصرية بعيدة عن كل مضاربات إجرائية .

وكان إسماعيل يرغب فى عدم إهمال أى من المؤسسات التى أنشأها محمد على . وكرس وقته لإصلاح التعليم ، الذى لم يكن جده قد تمكن إلاّ من التفكير فيه . وحقق برنامجًا للتعليم كان هدفه المحدد هو الارتقاء بالشعب المصرى كله .

ومع احترامه لنظام وإدارة الأزهر ، كأشهر جامعة دينية فى العالم الإسلامى ، عمل إسماعيل بحكمة على إكمال النقص فى التعليم الابتدائى والعالى فى هذه المؤسسة . كما خفف من المعوقات التى كانت تعترض الإصلاح . وإذا كان ما يقرب من عشرة آلاف طالب قد التحقوا فى عصر محمد على ، بالمدارس العليا والخاصة التى أنشأها ، فإن هذا العدد قد زاد على الضعف فى عصر إسماعيل . ورفع ميزانية التعليم العام إلى خمس وسبعين ألف جنيه مصرى، وكان يرغب فى إعطاء معونات لتلاميذ التعليم الأولى ، الذى كان شبه مجانى ، لمساعدة التلاميذ الفقراء ، أو الأكثر استحقاقًا لها . ولعل أكثر الإصلاحات أهمية، ذاك الذى يتصل بتعليم البنات ، والذى كانت له آثار بالغة فى أوساط المحرومين الخاضعين للتقاليد المحلية والأفكار العتيقة . وكانت هناك مدارس دينية ، فى أساسها أوربية ومسيحية ، موجودة ومزدهرة فى القاهرة والإسكندرية . وكان بعض المسلمين يذهبون إليها . وفكر إسماعيل فى إنشاء مدارس علمانية ، ومصرية تمامًا . وقامت زوجته ، الأميرة شمس آفت ، فى عام ١٨٧٣ ، بإنشاء أول مدرسة للبنات فى القاهرة . ثم أنشئت مدارس أخرى بعد ذلك ؛ وأصبحت المرأة المصرية قادرة على أن تتعاون وتسهم فى تنمية

أسرتها ، وكذلك على أن تتساوى مع الرجل فى ميدان المعرفة . وفتح الخديو فى القاهرة ، ولكل مراحل التعليم ، عشر مدارس قبطية ، ومدرستين للبنات . ومثل محمد على ، عرف إسماعيل فائدة إرسال طلاب إلى الخارج ، وإلى فرنسا : ومن هنا عاد محركو الروح الوطنية ، التى كانت بذورها قد ظهرت من قبل مع أعمال محمد على ، وعمل إسماعيل على تنميتها بمحاولاته الشجاعة .

وفى هذه الفترة ، ظهـر الكثير من الصحف اليومية والأسبوعية : ومن بينها « وادى النيل » ، التى كانت أول محاولة لجريدة سياسية بنوع خاص ؛ ولكنها ألغيت بعد ذلك بخمس سنوات (١٨٧٢) ، بينما لا تزال « الأهرام » مستمرة . وكانت « المكتبة الخديوية » التى كانت البداية الأولى لمكتبة وطنية مصرية ، والتى زادت ثروتها من الكتب والمخطوطات الموجودة فى المساجد والوزارات ، وذلك بفضل رصد مبالغ كبيرة لها ؛ والجمعية الجغرافية الخديوية ، التى خصص لها أخوه مصطفى فاضل أحد القصور ، والمتحف المصرى ، المثير للدهشة ، وهو الذى أنشأه الفرنسى ماريت Mariette بمساعدة الإيطالى لويجى فسالى Luigi Vassali ، والذى زاد عالم المصريات ، ذو السمعة العالمية ، جاستون ماسبيرو Gaston Maspero من شهرته بتنظيمه وبإثرائه ، والاهتمام بمطبوعاته ؛ وكذلك « متحف الفنون الإسلامية » . لقد كانت كل هذه الإنشاءات الأصيلة والهامة من عمل إسماعيل . وشجع إسماعيل ، علاوة على ذلك ، إنشاء «الجمعية الخيرية الإسلامية » ، والتى كان اتجاهها الوطنى ثابتا على مر السنوات .

ولكى نكمل الصورة لهذا النشاط الذكى والسامى ، علينا أن نضيف أن هذا الحاكم البعيد النظر والمستنير ، قد عمل على فتح أقاليم وضمها لمصر ، بلده ، والتى هيأ لها أفضل وجود وأعظمه .

ودفع الصراع المستمر ضد حركة تجارة الرقيق ، والذى بدأ مع محمد على ، واستمر مع سعيد ـ دفع إسماعيل إلى ما وراء السودان ، وأصبحت الخرطوم فى عهده عاصمة بالمعنى الكامل للسودان . وتم فتح فاشودا بشكل نهائى ، وأتم استكشاف وتعمير أقاليم

شاسعة، جنوب دارفور ، وصوب البحيرات الاستوائية : ألبرت وفيكتوريا ، وفى منطقة بحر الغزال .

وإسماعيل هو الذى حصل على حق الحكم الوراثى المباشر لمينائى سواكن ومصوع، بعد أن كان محمد على قد حصل على حق حكمهما مؤقتًا ، ونظير جزية . ووصلت فتوحاته إلى بربرة وزيلع ، فى بلاد الصومال ، وإلى الساحل الشرقى لإفريقية .

وفى الداخل قام بإصلاحات اقتصادية ملموسة، وتقدم حضارى فى إقليم هرر، والذى كان كل سكانه تقريبًا من العرب المسلمين ، كما قام كذلك باخضاع الجالا ، فى الداخل .

وهكذا رفرف العلم التركى ـ المصرى فى ذلك الوقت من حدود الكنغو إلى البحر الأحمر ، وفى المناطق الاستوائية ، على تلك الإمبراطورية التى ستضعفها الظروف . وهكذا تحققت أهداف وآمال أشجع الفراعنة ، على يد حاكم ذكى قوى العزيمة .

ودانت له المعارف الجغرافية كذلك بمعظم حملات الاستكشاف والكشوف التى تمت فى عهده فى القارة الإفريقية .

وكانت الأزمة المالية التى قضت على الخديو العظيم ـ جدى ـ نتيجة مباشرة للمشروعات والأشغال الكبرى التى أقامها ، وللمشاركة المصرية فى نفقات قناة السويس .

وكان من الصعب تلافى الانهيار الاقتصادى لإسماعيل ، منذ اليوم الذى ألقى فيه بنفسه فى هاوية الاقتراض ، مع القرض المسمى « الدائرة السنية » (١٨٧٣) ، الذى كان يهدف إلى تحسين زراعة قصب السكر ، وإنشاء مصانع نموذجية للسكر . وزاد هذا القرض من خطورة « الدين السائر » ، الذى كان قد سمح بدفع جزية ثقيلة لتركيا ، وبالعمل على التنظيم الحديث لجيش أكبر ، وبتحصين وإنشاء الموانى البحرية الإستراتيجية ، وبإنشاء أسطول مصرى مستقل ذاتيًا .

وجاء قرض أوبنهايم Oppenheim ، لكى يزيد من خطورة الموقف . وعندئذ لم تقدم أى دولة ، أو مصرف أى قرض لإسماعيل إلاّ على أساس الأسهم المصرية فى قناة السويس، والتى كان يمتلكها : وكانت تمثل ٤٤٪ من مجموع الأسهم ، وتعطى مصر ٣١٪ من الإيراد السنوى .

ومادام الكثير من المؤلفين قد ذكروها ، ويذكرونها ، وسوف يذكرونها بطريقة فضفاضة بلاشك ، فيكفينى أن أشير إلى أن بسمارك Bismark قد قرر أن يبعد أنظار فرنسا وإنجلترا، بكل طريقة ، عن سياسته للسيطرة على أوربا ، ودفعهما ، مع موافقة السلطان، بطريقة ضمنية ، أو علنية ، لعزل إسماعيل .

وكانت الأيام التى مرت من ١٨ إلى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ هى التى شهدت نهاية حكم إسماعيل .

وكان تريكو Tricou قنصل فرنسا ، هو الذى كلف بهذا العمل القاسى ، وبمساعدة ممثلى الدول ، بأن يطلب أولاً ، ثم يفرض بعد ذلك على الخديو ، أمر عزله لصالح ولى العهد توفيق ، والدى . وطلب كذلك من إسماعيل أن يترك مصر ، الأمر الذى كان طبقًا لوجهات نظر فرنسا وإنجلترا يضمن فى نفس الوقت هدوء البلاد - وذلك نظير قائمة مواتية باحتياجاته المدنية ، التى رفضت بكل إباء .

ولم يكن القنصل العام البريطانى لاسلز Lascelles ، فى هذه المناسبة ، إلاّ زميلاً له أهمية ثانوية . وكانت فرنسا هى التى قامت كذلك ، وفى شخص فورنييه Fournier ، سفيرها فى إستانبول ، بإقناع السلطان بأن يستدعى إسماعيل إليه .

وانتهى هذا الأسبوع القاسى والحزين بالوداع النبيل والمؤثر للوالد الحاكم لولده . ورافقه الحاكم الجديد ، خليفته حتى الإسكندرية ، وحتى على الباخرة ، التى أقلته صوب المنفى النهائى ، وصوب البؤس بعد العز والفخامة ، وصوب الوحدة ، والصمت المر .

ولدى شىء أرغب فى أن أقوله بهذه المناسبة .

فحين بدأت اللجان الأوربية فى إعلان الإفلاس المالى لإسماعيل ، كان والدى رئيس مجلس الوزراء . ولم يكن يفهم شيئًا من هذه الأوراق التى سودتها الأرقام الشيطانية . ولكنه، بعد أن شرحوا له الوضع الخطير لوالده ولبلاده ، أعطى كل ما كان يمتلك ، أملاكه وأملاك أسرته ، لكى يدفع الديون ، ولم يحتفظ لنفسه إلا بخمسمائة فدان . وكتب: « إنى أتنازل باسمى وباسم أبنائى وأحفادى » . وشارك فى هذه اللفتة الأعضاء الآخرون من الأسرة الخديوية ، وأعطوا أراضيهم التى شكلت حينئذ أملاك الدولة . وحين

تمت تسوية الديون ، بقى فائض من الأرض يقدر بمليونى جنيه . وطالب الأمراء بنصيبهم في هذا الفائض ، الذى اعتبروا عودته إليهم ضرورة .

ورفضت المحاكم المختلطة أى مدفوعات ، مدعية أنها « أراض حصلوا عليها بطريقة غير صحيحة » ، ولكن الحكومة لم يكن لها نفس هذا الرأى ؛ وكان من الممكن رفع هذه المسألة أمام المحاكم المصرية ، وظلت الأمور عند هذا الوضع . وبعد ذلك ، وحين استبدل الأمراء مرتباتهم بالأراضى ، استلم أعضاء الأسرة ربما أكثر مما كانوا قد أعطوه . وكان هذا يمثل نوعًا من التعويض .

أما أبناء توفيق ، أنا ، وأخى محمد على ، وابنى عبد المنعم ، والذين يرثون عرشى ، فإنهم لم يحصلوا على شىء ، ولم يطلبوا أبدًا أى شىء .

ثانياً : والدى ، الخديو محمد توفيق

١٨٥٢ ـ ١٨٩٢

تولى الأمير توفيق العرش ، فى عام ١٨٧٩ ، خلفًا لوالده ، إسماعيل العظيم ، وأثناء أخطر الأزمات المصرية .

وإذا كانت الإنفاقات الناتجة عن حفر وافتتاح قناة السويس (١٨٦٩) ، وكرم إسماعيل الذى كان يحلم بأن تكون لمصر حضارة حديثة ، مثل الدول الأوربية ، قد حفرت خندقًا خطيرًا فى المالية المصرية ، فليس أقل من ذلك حقيقة أن هذه التهورات المزعومة لهذا الحاكم المحب للفخامة ، جدى ، قد دفعت البلاد فعلاً على طريق العمل ، وصوب مرحلة من الازدهار .

أما خليفته ، فكان يرغب ، رغم كل شيء ، فى التمكن من إنقاذ مصر من هذا الشقاء الذى لا يمكن علاجه ، وظهر أنه يوافق ، وبحسن نية ، على الاستماع إلى نصائح الدول . فأعاد إنشاء « المراقبة الثنائية » ، وهى ذلك الشكل الخفى والقبيح « للسيطرة الثنائية Condominium الفرنسية الإنجليزية » ، ووافق على قبول ممثليهم فى اللجنة الدولية للتصفية ، التى كانت تعمل على ضمان حقوق كل دائنى مصر، عن طريق تدخل الدول .

وأعطت الأعمال الأولى لحكومة توفيق أملاً فى فترة مقبلة من الإصلاح الاقتصادى وسيادة الهدوء فى البلاد . ولكن هذا لم يتحقق أبدًا .

وأخذت الثورة تزأر ضد الحاكم فى الأوساط العسكرية ، ونسبوا إليه التفضيل الزائد لعدد من الضباط من أصل جركسى ، الموجودين فى الجيش .

وكلفوا ضابطًا مصريًا ، من تحت السلاح ، والذى عينه والدى بعد وصوله إلى العرش ، فى رتبة أمير الآلاى ، ويسمى أحمد عرابى الحسنى ، والذى سيحصل سريعًا على شهرة حزينة بعمله الثورى ، على أن يقدم للخديو التماسًا بطلب طرد وزير الحربية ، عثمان رفقى باشا ، الذى كان من أصل جركسى .

وعلى العكس من ذلك ، قام عثمان رفقى ، وبتوجيه ماكر من الأجانب ، بخلق شقاق بين العناصر العسكرية ، وباستدعاء عرابى وصاحبيه أميرى الآلاى ، والذين كلفوا بتقديم الالتماس إلى الخديو ، لكى يبلغهم بطردهم من الجيش ، وتعيين ضباط جراكسة فى أماكنهم؛ وأخيرًا بالقبض عليهم بسبب موقفهم المتعارض مع القوانين والأخلاق العسكرية .

وفى أثناء ذلك الوقت ، اتسع نطاق حركة التمرد . ونجحت الآلايات الثلاثة ، التى كانت تحت قيادة الضباط الثلاثة المعاقبين ، فى أن تخرجهم من السجن .

وكان من نتائج هذه الأحداث المفاجئة وغير المتوقعة ، بذر الفوضى والشعور بالضياع فى قلب الشعب المصرى . وتم عزل رفقى وزير الحربية ، وتولى الوزارة ، بدلاً منه ، محمود باشا سامى البارودى . ولم يأخذ الخديو ، والدى ، هذا القرار نتيجة لضعف ، أو جبن ، بل كانت رغبته الوحيدة هى تحاشى وقوع حرب أهلية ، بدت له تتهدد البلاد بعواقب وخيمة ، خاصة مع وضعها المالى المزعزع .

وأخيرًا ، ودائمًا تحت تأثير الاقتراحات الأجنبية ، طلب الحزب العسكرى وأعضاء مجلس الأعيان من الخديو إقالة وزارة رياض ، وإنشاء البرلمان ، وتكوين جيش من ثمانية عشر ألف جندى ، طبقًا لفرمانات سلطان الدولة العثمانية .

والحقيقة أن هذا الالتماس كان إنذارًا نهائيًا ، إذا ما أخذنا فى الحسبان أنه تم تقديمه فى قصر عابدين ، بواسطة عرابى نفسه ، الذى ذهب إلى القصر على رأس آلاى بأكمله ، يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ .

وتحت ضغط هذا الحدث الفظيع ، كان قنصل إنجلترا ، والمراقب المالى الإنجليزى فى

صندوق الدين موجودين « صدفة » فى تلك اللحظة فى قصر عابدين . وعين توفيق شريف باشا مكان رياض .

ومن حيث المظهر ، كان من الممكن الاعتقاد فى أن كل شيء قد تم ترتيبه من أجل الأفضل . ولكن الأمر لم يكن كذلك .

وابتداء من هذه اللحظة سبقت إنجلترا فرنسا ، وحلت محلها ، بعد أن كان نفوذ فرنسا متفوقًا فى كل الميادين حتى ذلك الوقت ، وأصبحت إنجلترا هى صاحبة القرار الوحيد والمطلق بالنسبة لمصير مصر ، التى حكمتها ، بالفعل ، منذ عام ١٨٨٠ .

وفى أول الأمر ، أعطى التوغل الإنجليزى لنفسه مظهر الصداقة المخلصة لمصلحة مصر. ولكن سرعان ما بدأت إنجلترا ، وبعد الإنذار مباشرة فى استخدام النفوذ الألمانى ، وأثارت قلة ثقة فرنسا ؛ وعملت فى نفس الوقت على إثارة شكوك تركيا ، التى أسرعت بإرسال بعثة إلى مصر ، برئاسة درويش باشا ، لكى يدرس الأوضاع فى البلاد ، والجيش ، والحكومة ، وعن ولاء الخديو نفسه ، والذى نسبوا له نية أنه يتبع فى سوريا سياسة محمد على ، والرغبة فى أن يتخلص ، وبشكل نهائى ، من السيادة العثمانية .

وكما رأينا كانت إنجلترا تمتلك ، ومن بداية حتى نهاية ثورة عرابى ، ٤٠٪ من أسهم قناة السويس ، ولا تسير إلاّ وراء هدف واحد : هو السيطرة الكاملة على البلاد .

وحاولت مظهريًا أن تبدو على أنها صديقة الجميع ، ولكنها لعبت من ناحية على المعارضة بين الحزب العسكرى والخديو ، ومن ناحية أخرى بين الخديو والسلطان ، وذلك بشد الخيوط المعقدة ، التى زادتها تعقيدًا .

وأخذت أحداث مصر تسير ، منذ هذه اللحظة ، كما أظهرتها صديقتى ، الفرنسية العظيمة مدام جوليت آدم Juliette Adam ، تسير حسب رغبة إنجلترا .

ورغم كل صعوبات الموقف السياسى ، تم انتخاب أول برلمان مصرى ، وبحريّة ، فى ١٠ نوفمبر ١٨٨١ ، وافتتحه والدى يوم ٢٥ ديسمبر من نفس السنة ، برئاسة سلطان باشا ، الوطنى المخلص ، وصاحب فكرة إنشاء حزب يدين بالولاء .

وفى أثناء ذلك الوقت كان أحمد عرابى قد حصل على رتبة اللواء ، وحصل على وزارة الحربية ، وسيطر كذلك على مجلس الأعيان ، الذى كان الخديو قد أعطاه حق التصويت على ميزانية الجيش .

وحدثت اضطرابات أخرى . ففى لجنة المراقبة الفرنسية الإنجليزية ، ترددت فرنسا ، رغم أنه كان من الواضح أنها كانت مدفوعة من إنجلترا لإجبار مصر . فرغم أن فرنسا كانت لا تزال هى الدولة المفضلة من نواح مختلفة ، إلا أنها قد ترددت فى أن تنضم إلى عمل يستخدم القوة . وكانت إنجلترا تبحث عن فرصة ؛ لكى تضمن السيطرة التامة على بلادنا . وجاءت هذه الفرصة فى وقت مبكر عما كانوا يعتقدون ، ذلك أن الأحداث قد تتالت ، بعد التمرد العسكرى ، ونتيجة لدسائس الممثلين القنصليين ، ومندوبى تركيا ، وكذلك ، بعض الأمراء من أسرتنا .

لقد أصبحت كل التفاصيل لفترة حكم توفيق المعذبة ملكًا للتاريخ . وكان عذاب والدى يتمشى مع المجهودات اليائسة ، من أجل إنقاذ مصر من عبودية احتلال أجنبى ، كانت ذريعته طموح رجل ، لا جدال فى خيانته لأميره ، ووطنه ، وإخوانه . ونخطئ بكل تأكيد إذا ما جعلنا من هذا الطاغية العسكرى أحد أوائل أبطال الوطنية المصرية .

ولقد نص بروتوكول تيرابيا ، فى إستانبول ، بتاريخ ٢٣ ـ ٢٥ يونيو عام ١٨٨٢ ، الذى وقع عليه ممثلو فرنسا ، وإيطاليا ، والنمسا ، وألمانيا على تعهد جماعى « بعدم الحصول على أية ميزة إقليمية ، ولا الحصول على تنازل بامتيازات شاملة ، ولا أية ميزة تجارية من أجل رعاياها ، سوى تلك التى يمكن لكل الدول الأخرى أن تحصل عليها كذلك » .

وبعد أسبوعين ، قام الأسطول البريطانى بضرب الإسكندرية ؛ وبعد شهرين من ذلك ، وفى يوم ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ ، دخل الجيش الإنجليزى فى القاهرة .

وعلى أية حال ، فقد كان على الاحتلال أن يكون مؤقتا . وأعلنت إنجلترا أمام العالم أجمع ، والذى دهش لهذا العمل التحكمى ، بأنها لا ترغب فى شىء ، سوى تدعيم العرش ، وإعادة الأمن ، وحماية المصالح الأجنبية .

ولكن المهزلة لم تكن قد وصلت إلى نهايتها بعد .

وتسلى لورد كرومر بأن يرسم الخطوط العامة لسيرة والدى ، وجاءت خليطًا من الدراسة الساخرة ، والملاحظات ، والرقة . وحين نرفض أن نكون قصيرى النظر أمام تلك اللعبة الحاذقة ، والتى تتمثل فى تحطيم صورة أحد الشخصيات ، بمجموعة من التحديدات ، فإن القارئ سوف يقدر الصفات الإيجابية العديدة ، التى اضطر لورد كرومر إلى الاعتراف بها لهذا الحاكم النبيل ، والتى أفرد لها أكثر من عشر صفحات ونصف الصفحة من كتابه مصر الحديثة Modern Egypt .

الإنسان هو مجرد إنسان ، وحتى الحكام ، فهم أيضا بشر ، معرضون للخطأ .

لقد امتلك الخديو توفيق ، بلا جدال ، كل قوة الشخصية وقوة الصفات اللازمة لحكم بلاده .

ولقد تزوج بواحدة فقط فى بلاد تشتهر بتعدد الزوجات ، وكانت أول مرة يقوم فيها حاكم ، وربما مواطن ، بالتصرف بهذه الطريقة ؛ وكان مثله يرفع المستوى الأخلاقى للأسرة المسلمة فى أيامنا .

وكان مؤمنًا دون تظاهر ، ومتدينًا دون تطرف ، ومع ذلك فكان مستعدًا بإصرار لتأييد إخوانه فى الدين ، وحصل على ذلك التأثير الخير ، الذى يسمح للبلاد بأن تستعيد وتعيد عقد علاقات وثيقة للتعايش مع الأوربيين الذين كانوا قد خشوا زيادة التعصب الذى سببه عرابى وزملاؤه .

وفى تلك الظروف ، التى كانت المؤامرات والنفاق سائدة فيها ، وإلى أقصى درجة ، كان الخديو توفيق ، والدى ، مخلصًا وثابتا على مبدئه . وكانت له ، علاوة على ذلك ، موهبة العرفان بالجميل ، وهو أمر نادر عند الرجال .

وكانت كل أعمال حياته متأثرة بشعور العزة العالية . وإذا كان قد أظهر نفسه متساهلاً فى ظروف عديدة ، فإن ذلك كان نتيجة لوطنيته . وكثيرًا ما منع نفسه من اتخاذ موقف يمكنه أن يكون حاسمًا ، ولكنه قد يسرع بتعريض شعبه لحرب أهلية دون خلاص . وكان الخديو توفيق كريمًا . ولم تكن أى حركة من حركاته تحمل علامة هذا الطغيان الذى كانت

أوربا ترى فيه الصفة السائدة عند الشرقيين ، وبنوع خاص لدى رؤساء الحكومات الشرقية . وعلى العكس من ذلك ، فقد اعترف عالميًا بأن الظلم الذى ارتكب باسمه ، كان دائمًا رغم إرادته ، ولم يؤخذ عليه أى عمل استبدادى . وكانت رقة مشاعره ، وفراسة توجهاته إلى أن يعرف بالتحديد من أى جانب يكون الخير أو الخطأ . وبذلك ، كان على العالم أن ينحنى أمام استقامته ، وتوازن ذكائه . ولم تتمكن المساوئ التى حدثت فى فترة حكمه من أن تحطم ذلك التوازن الثمين ، الذى وضعه فى خدمة وطنيته . وكان وجوده ونسبه وتأثيره المعنوى هبة مستمرة لبلاده . وكان هذا هو السبب ، وطوال فترة حكمه ، فى أنه لم يمارس أى رغبة أوتوقراطية على الرجال الذين طلبهم ، مع الاحتياجات والأحداث ، لكى يتعاونوا معه فى الحكومة .

وكان النشاط الضخم لإسماعيل قد حرمه من أن يتابع تعليم أبنائه العديدين . وحصل توفيق على التعليم الذى كان موجودًا فى ذلك العصر للطبقات العليا من المجتمع التركى المصرى . ولم يمنعه هذا من أن يتابع ، وبكل اهتمام جاد ، ومع قدرة طبيعية للتحليل ، الأحداث والمشكلات اليومية ، سواء فى مصر ، أو فى بقية أنحاء العالم . وكان على علم دائم بالسياسة الدولية ، عن طريق الصحف وعلاقاته الشخصية مع الدبلوماسيين والمثقفين الأجانب الذين كان يجب أن يتحدث إليهم . وسمح له تفكيره اليقظ بأن يضع الملاحظات الفعلية وتجاربه مع الرجال فى خدمة هذه الآراء . ومن هذه الممارسة ، حصل على معرفة واسعة بالبلاد ، واحتياجاتها وإمكانياتها .

ولقد كتبوا أن الخديو توفيق كانت تنقصه الشجاعة أثناء العمل ، وخاصة أمام اتخاذ القرارات . وربما كان فى المقاومة شجاعة أكثر من النزول إلى المعمعة ، بحركة غير متعقلة ، وبدون فائدة .

وأرغب فى أن أضيف لهذا الموضوع أنه برغم المشكلات التى خضع لها والدى ، ورغم موقفه الحرج وقت استيلاء إنجلترا على البلاد ، فإنه لم ينحن . ووافق على الأمر الواقع وما حدث ، لأنه لم يكن قادرًا على أن يفعل خلاف ذلك . وكان يعتقد فى صدق نوايا إنجلترا .

وقالوا : « إنه تدخل لمدة قصيرة ، حتى سيادة الأمن ، ومن أجل ضمان وحماية شخص حاكم مصر ، وتدعيم العرش ، وحماية المصالح الأجنبية » (وخاصة الإنجليزية) . وسر الخديو بأن هذا الاحتلال سيكون لمدة قصيرة ، والذى كان يمكنه أن يزيد من سرعة تنفيذ الإصلاحات ، ولكن نجاحها تأثر بخطأ المحتلين أنفسهم . وعلينا أن نعترف بأن الدعاية الإنجليزية ليس لها مثيل .

ولم يكن توفيق بالرجل الذى يمثل خداعًا ؛ ولم يغش أبدًا فى هذه اللعبة الخطيرة التى تسمى الحكم ، والتى كانت مراراتها ، وفخاخها ، ومخاوفها ليس لها نهاية سوى موته .

ولم يرغب ولم يقدر على أن يتخلى عن بلاده العزيزة تحت رحمة المحتلين ؛ كما أنه لم يستسلم للإجراءات المحزنة من قبل هؤلاء الأجانب الذين وافق على قبول حمايتهم فى أشد لحظات حكمه مأساوية .

وحاول أن يمد دائمًا يد المصالحة إلى المصريين وإلى الأجانب ، ويبذل فى هذا التقارب دفعة جديدة ، تعطى لمصر الأمل والقوة ، لكى تولد من جديد بعد قطيعة ١٨٨٢ .

وتمكنت مصر من أن تحقق إصلاحاتها ، وتمكنت البلاد من أن تستعيد بتصميم طريق التقدم والنمو، نتيجة للمرونة الواضحة لتوفيق ، وسياسته الحكيمة ، وأخيرًا نتيجة لقوة تحمله وبعد نظره . وفى هذا الطريق ، وتحت حكمه ومنذ وفاته ، أخذت مصر تسير إلى الأمام صوب الحرية التى أراها تتفتح على ضفاف النيل .

وأثناء كل الوقت الذى حكم فيه ، وجد والدى نفسه محصورًا فى دائرة مثبطة للعزيمة ، وظالمة ، ولا يمكن تبرير أفعالها : دائرة من الحقد ، والعنف والشكوك . ومنذ فتنة عرابى ، التى زاد الاحتلال من نتائجها ، أصبحت يده مغلولة ، ووجد نفسه مهزومًا فى عمله كحاكم . ولقد عمل كل من الباب العالى ، ولورد كرومر ، والمراقبون الأجانب للدين العام، وكذا عدم مبالاة الأهالى ، وإخلاء السودان ، وسلبية رجال السياسة ، وعقبات أخرى متنوعة لم يتمكن أبدًا من أن يخلص نفسه منها ـ عملت كل هذه العناصر على وأد كل مبادرة ، أو قرار كان يمكن أن يتخذه فى الوقت المناسب .

ولكنى واثق من أن نقاط ضعفه الواضحة هذه ، أوحت ،له بها رغبته فى أن يحمى بلاده

من أى خطر يراه ضدها ، ودون أن يتمكن من أن يبعده . وليس هناك ما هو أصعب من ممارسة الحكم فى ظروف مثل تلك الظروف الوعرة .

وفى ذلك الوقت كنت بعيدًا . وكانوا قد أرسلونى إلى التريزيانوم Thérésianum فى فينا ، تلك المدرسة الشهيرة التى كان على أن أحصل منها على الثقافة العسكرية ، والتدرب على القيادة ، واحترام القوانين ، والتى اضطررت فيما بعد ، وأثناء حكمى ، أن أرجع إليها بلا انقطاع .

وكنت بعيدًا ، نعم . ومع ذلك ، وطوال حياتى ، كان عندى شعور ثقيل بأن هذا القهر الدائم ، وهذا الانصياع لمختلف الرغبات والأهواء ، سوف يسقى توفيق كأس المرارة كاملة .

وكان الضغط الفظيع ، الذى مارسه ضده كل من عرابى ، وكرومر ، والدول الأجنبية التى تمارس نظام الرقابة ، كان هذا بلا شك أحد الأسباب الأولى لنهايته المبكرة . إن قلبى ليتمزق حنانا دائمًا له ، وإن شعور الحسرة والمرارة عليه لا يفارقنى .

ومنذ وفاته ، كنت لا أحلم إلاّ بتخليص مصر وحاكمها من العبودية لإنجلترا .

ولتسمحوا لى هنا بأن أثنى على ذكرى والدى العظيم ثناء عميقًا ، فأنا ابنه ، وإنى أدين له بالاحترام من أجل كل الخير الذى حصلت عليه منه ، وخاصة من أجل المبادئ والنصائح الغالية التى ملأت شبابى ، بتوجيهى ، وتبصيرى بحقيقة الحياة والسلطة .

ورغم أنه لم يكن له نسبيًا إلاّ القليل من الوقت والهدوء والصحة ، فإنه أحاطنى بكل رعاية أبوية : فتابع وأصلح تعليمى ، كأب وحاكم . ورغم أنه لم يخرج من مصر أبدًا ، فإنى أدين له بحب ومعرفة مزايا الرحلات . وفى سن عشر سنوات ، كنت قد زرت أوروبا ، وفى سن الحادية عشرة ذهبت ومعى أخى محمد على إلى لندن ، حيث قدمونى للملكة فيكتوريا كولى عهد لمصر ، بواسطة سفير تركيا ، وفى سن الثانية عشرة ، كنت فى النمسا ، فى داخلية التريزيانوم فى فينا .

وأدين أيضًا لوالدى بمعرفة اللغات الأجنبية ، علاوة على التركية ، اللغة الأم ، واللغة

العربية المصرية ، كما أدين له كذلك وبنوع خاص بهذه القدرة الغريزية لتقييم الرجال ، دون أن أخطئ بشأن صفاتهم ، أو إخلاصهم . وأخذت عنه كذلك ملكة عدم ترك نفسى تنهار أمام الخصوم ، أو أمام ضياع الأمل المحتوم فى الوجود .

ويمكننى أن أؤكد ، أن التواكل الشرقى ، الذى كثيرًا ما ينسبونه إلينا ، لم يكن أبدًا بالنسبة للخديو ، والدى ، سببًا لعدم التحرك ، أو ترك الأمور كما هى . لقد ناضل ، وتحمل آلامه حتى آخر رمق ؛ وهذا شرفٌ يحسب له .



الفصل الأول

طفولتى وبداية حكمى

المولد ـ الطفولة ـ الشباب الأول ـ رحلاتى فى الخارج ـ إقامتى فى سويسرا ـ فى التريزيانوم ـ وفاة توفيق ـ جلوسى على العرش ـ عدم كفاءة النظار ـ أول مجلس نظار لى ـ مناورات لورد كرومر .

ولدت يوم ١٤ يوليو ١٨٧٤ ، فى سراى نمرة ٣ فى الإسكندرية (١) .

وكانت هذه السراى جزءًا من أملاك محمد على ، مؤسس أسرتنا ، وكان قد بناها كما بنى الكثير غيرها فى مصر . وكانت تقع على طول الترعة المسماة وبواسطة محمد على نفسه ترعة « المحمودية » ، تيمنًا باسم السلطان ، محمود العثمانى ، رجل الإصلاح الكبير ، وسيده . وانتقلت ملكيتها إلى والدى ، الخديو توفيق ، بحق الإرث .

وهناك تفتحت عيناى على النور ، فى الوقت الذى كان فيه جدى ، الخديو إسماعيل ، فى قمة لمعانه ، يبهر أوربا وكل العالم المتحضر فى هذه الفترة بمشروعاته وإنجازاته .

---

(١) كان بالإسكندرية ثلاثة قصور : الأول هو قصر رأس التين ، والثانى هو قصر الرمل ، والذى آل بعد ذلك إلى مصطفى باشا (فاضل) ثم أطلق عليه بعد الثورة مصطفى كامل تمجيدًا لهذا الزعيم الوطنى ، وظل موجودًا إلى أواخر الستينيات ، وكان مقر قيادة المنطقة العسكرية الشمالية ، والثالث هو قصر أو سراى نمرة ٣ ، والذى آل بالميراث إلى والدة الخديو توفيق ، حرم الخديو إسماعيل . وبعد تجريد الخديو عباس الثانى من ممتلكاته تحول إلى ملكية الأمير عمر طوسون ، وشغلته كلية آداب جامعة فاروق الأول (الإسكندرية) مع كلية التجارة لبضع سنوات [المترجم] .

وقبل أن أدخل الكلية ، مرت السنوات الأولى من حياتى بشكل مختلف إلى حد بعيد عن حياة أولئك الذين كانوا يعيشون فى تلك الفترة ، فى غالبية الأسر المسلمة ، مهما كانت مكانتهم الاجتماعية .

وكان الخديو توفيق بالنسبة لأبنائه والدًا حقيقيًا . فغمرهم بعنايته الفائقة ورقته ، والترابط الأكثر قوة ، رغم التقلبات الأليمة التى وقعت فى حياته .

أما والدتى فإنها كانت بالنسبة للجميع ، وبالنسبة لى بنوع خاص ، الخير الأكثر ندرة ، والأكثر كمالاً ، الذى أعطاه ربى لى فى كل حياتى ، وبخاصة فى الوقت الذى كان على فيه أن أصعد على درجات العرش ، محاطًا بالعداوات التى لا تحصى .

وورثت عن والدىّ الحب العميق لوطنى ، مصر ، بعد ذلك الإيمان الدينى العميق ، وحب شريعة الرسول [ﷺ] والتى هى المصدر الذى لا ينضب لقدرتى على أن أترك نفسى لمصيرى ، وأملى فى الله .

وورثت من أجدادى نفس الأعباء المالية مثل أبى ، ونفس الصعوبات مع الإنجليز المحتلين ، ونفس الحروب ، ونفس المناقشات من أجل السودان . وكانت الأحداث تتوالى ، وبسرعة مثبطة للعزائم ، وبصراع غير متعادل ، مع تغيير الحاكم .

ومرت طفولتى من عام ١٨٧٤ إلى عام ١٨٨٠ فى حريم بيتنا ، حيث كانت الزوجة الوحيدة لتوفيق ، الأميرة أمينة هانم [٢] ، والدتى ، تشرف على تربية أولادها . وهنا عرفت جذورى التركية . وكان والدى قد زودنى بمربية إنجليزية ، من أجل العناية بالصحة . وهكذا كانت اللغتان الأوليان اللتان تحدثتهما فى الوقت نفسه ، هما اللغة التركية واللغة الإنجليزية .

ومنذ عام ١٨٨٠ حتى عام ١٨٨٢ ، أمر والدى ، ومن أجلى وأجل أخى محمد على ،

---

(٢) حضرة أمينة خانم أفندى ، كريمة المرحوم إلهامى باشا ، وخصص لها الخديو إسماعيل ستمائة كيس سنوى كمصروف شخصى لها ، مثلها فى ذلك مثل كل من حضرة عين الحياة خانم أفندى كريمة المرحوم أحمد باشا ، حرم (مخدومنا) دولتلو حسين باشا ، وحضرة خديجة خانم أفندى كريمة المرحوم محمد على باشا (الصغير) ، حرم (مخدومنا) دولتلو حسن باشا .

ببناء مدرسة إلى جانب قصر عابدين ، لها حديقة كبيرة لكى تستقبل مائة طفل من الأسر الراقية . وكانوا يعلمونهم مجانًا ، ويمنحونهم الغذاء . وهناك تعودت على أن أعيش بين أولاد البلاد ، وأتحدث لغتهم ؛ وذلك فى نفس الوقت الذى كان فيه المدرسون يعلموننى الإنجليزية .

وكان تأثيرهم على حياتنا يؤثر فينا بعمق فى طفولتنا . ولم ننس أبدًا الأشياء التى حُفرت فى نفوسنا ، وأيقظت عقولنا على الفهم . وإذا كنت قد تمكنت ، فى خلال مدة امتدت إلى ربع قرن ، من أن أتحاشى الوقوع فى عجلة التقاليد ، وإذا كنت قد تمكنت من أن أبتعد بنفسى عن الروتين الشرقى ، فإن ذلك يعود بلاشك إلى أن والدى ، ومنذ سنواتى الأولى ، كان يعلم بالمسئوليات التى سوف أتحملها فى يوم من الأيام ، فعمل على إيقاظ تفكيرى واتصالى بالعمل وبالتقدم فيه .

وعلينا أن نذكر هنا أن القوات البريطانية كانت تحتل مصر منذ عام ١٨٨٢ ، مع وعد بالجلاء بمجرد أن يسود النظام البلاد . ولذلك فقد كان من الضرورى إعداد وارث العرش بشكل يجعله يعرف ويتمكن من إدارة الشئون العسكرية ، والدفاع عن البلاد .

وحين تركت مصر لزيارة أوربا للتسلية والمتعة لم أكن قد أكملت عشر سنوات بعد ، ولم يكن والدىّ قد حرما من وجودى بجانبهما من قبل . وقد صحبنى موجه عاقل كدليل وسط عظمة الغرب . وكان والدى يعرف أن النفوس تتفتح وحدها أمام الجمال وسحر المناظر المغرية ، سواء كانت هذه المناظر من صنع الطبيعة ، أو كانت من عمل فنانين مشهورين . وهكذا وجهنى صوب المظاهر المختلفة لعمل الشعوب .

ويقولون : إن السفر يعنى قليلاً من الموت . ولكن هذا مجرد خاطر شاعرى .

والحقيقة شىء آخر تمامًا : فالسفر ، هو التخلص من الروتين ، والترحال ورؤية الأحداث يهيئان المرء لأن يعتاد على الحياة ، وأن يكون ذهنه فى حالة صافية من المقدرة على الاستقبال والتلقى للاتجاهات الجديدة .

وزرت ، بالتفصيل ، كل المصانع الكبرى فى أوربا ، ومن مراعى أيرلندا الخضراء إلى سهول روسيا التى ليس لها حدود ، ومن فرنسا ذات السمات الشخصية والمميزة ، إلى ألمانيا

المنظمة والضخمة ، ومن شواطئ إيطاليا الجميلة إلى فيوردات النرويج ، ومن غابات التيرول إلى السهول المبتلة والقنوات المليئة بالمياه فى هولندا . وهكذا تشكل تفكيرى ، شيئًا فشيئًا ، أمام مظاهر نشاط الإنسان ، وقوة العمل .

ووقعت بعض الأحداث فى هذه الرحلات . وأذكر فى بعض الأحيان ، وبابتسامة ، تلك المغامرات الصغيرة التى لن تقوم ، فيما بعد ، إلاّ بتزيين الذكريات ، ولكنها كانت تأخذ أهمية كبيرة فى الصبا .

ففى مانشستر ، حاولوا بكل وسيلة أن يجعلونى أصعد ، ومع العدد الصغير من حراسى ، فى رافعة تستخدم بشكل عام فى رفع بالات القطن . ولكن ما إن صعدناها وقطعنا مترًا ، أو مترين ، حتى رفضت الآلة أن تحملنا ، ونزلت بشكل عنيف . ولم يحدث لنا أى ضرر ، ولكنى صممت ، مع كل السلطة التى كانت لى فى صباى ، على أن أصعد بالسلم . لقد حققت الأسانسيرات بعض التقدم !!

ومن جانب آخر، لم يكن هذا خطأ الرافعة. وعرفت بعد ذلك ومنذ ذلك الوقت، أنه إذا كان لكل شىء وظيفته وفائدته ، فله أيضًا استعماله الخاص . وحينما أرى شخصًا يخرج عن دوره ، ويبعد الأشياء عن وظيفتها الطبيعية ، أقول لنفسى : « واحد آخر يرغب فى ركوب الرافعة » .

وأثرت مصانع « إسن » فى تصوراتى . فهذه المدينة المليئة بالحديد والنار ، التى يتحرك فيها الآلاف من العمال ، قد أعطتنى فكرة عما يمكن أن يفعله العلم بالاشتراك مع العزيمة. وكان إعجابى بالمناطق الصناعية فى بلجيكا لا يقل عن ذلك . وزرت أيضًا هولندا ، حيث لم أمل من الإعجاب باستمرار مجهود هذا الشعب الشجاع ، الذى هو فى صراع دائم مع البحر . ويظهر امتداد المناطق المجففة من البحر والمزروعة ، وجوانب خنادقها ، والشبكة المتلألئة من قنواتها ، هذه المعركة بين الإنسان والعناصر الطبيعية ، التى حصل فيها الذكاء البشرى على نقاط ، فى غالب الأحيان .

وفى فرنسا ، اجتذبنى الاتجاه الفردى للسكان ، والتوزيع الديمقراطى للملكية ، وتواكل الفلاح ، وحبه للأرض ، وإخلاصه للذكريات ، وخاصة تميزه بالعقلية الاقتصادية .

وتملكنى الإعجاب بإبداع العامل ، ودقة عمله ، واستعداداته الخاصة للصناعات الفنية ، واهتمامه بتشكيل المادة ، وانشغاله دائما فى عمله بالمقاييس الجمالية .

وسمحت لى إيطاليا بأن أوازن بين اختيار المناهج وبين الظروف . وحينما كنت ، فى هولندا ، فقد شاهدت الصراع ضد البحر ، الذى كان يطغى على الأرض ، وهو يستعد دائمًا لغزوها ، وفى إيطاليا رأيت الصراع من أجل ردم المستنقعات . وذكروا لى أن النيل نفسه قد أعطى المهندسين الفكرة بهذه الطريقة . ودهشت لأن إدارة الرى ، فى مصر، لم تتعامل أبدًا مع النهر بخطة طويلة المدى ، يكون نجاحها مضمونًا ، ونتائجها وفيرة النفع .

وشيئًا فشيئًا ، ودون أن أشك فى ذلك ، ومع شعورى بالسرور البالغ ، أكملت تعليمى عن طريق الدراسة لطبائع الأشياء والأماكن فقط . وكانت أحاسيسى ، كطفل ، تسمح لى فى ذلك الوقت بمعرفة الرجال ، والتمييز بينهم .

وربما كانت ملاحظات سطحية إلى حد ما . فمثلاً ، أحببت عند الفرنسيين بساطتهم بدون تكلف ، وفلسفتهم كرجال سعداء ، وخصائلهم البورجوازية التى تصحح الكثير من النزعات المؤقتة . ولقد أثر فى الألمان بالقوة الكبيرة لانضباطهم وبمنهجهم . ووجدت لدى الإنجليز العلاقات المحببة فى مجتمع مقسم بين سحر الود الساذج وبين جمود شعب متعالٍ ومنغلق .

وباختصار ، فإنى تعودت على تنوع الشعوب . واستعد تفكيرى لفهم صفاتهم ، وبالتالى التفكير فى أعمالهم وآمالهم . وهكذا أصبحت معدًا بطريقة جيدة لإكمال دراستى الثانوية . لقد رأيت الكثير ، واحتفظت بالكثير . وكان من اللازم إعطاء إطار لهذه المعلومات ، وأن ندعمها بالعلم والتقنية . وبعد ذلك لم أسافر إلاّ فى أثناء العطلات .

ورأى والدى أن الوقت قد حان لإتمام تعليمى الأوربى فى بعض المدارس السويسرية ، فى جنيف ، أو لوزان ، أو غيرها (١٨٨٣ ـ ١٨٨٧) . وبدا له أن عقلية هذه البلاد المحايدة ، وشكل دستورها تعتبر ضمانات ممتازة من أجل تشكيل أحد الأطفال الذين

سيكون عليهم فى يوم من الأيام أن يحكموا بلادًا لا يمكن محاولة القيام بأى شىء مفيد فيها بدون رصيد وافر من الحرية . ومن ناحية أخرى ، كان من الأمور الدقيقة أن يعهد بأمر تربيتى إلى إحدى الدول التى كانت تتنازع النفوذ فى وادى النيل . وفى سويسرا ، كان فى وسعى أن أجيد كل اللغات الأوربية ، فى نفس الوقت ، دون أن أخشى من سيطرة معنوية ، قد تؤثر ، فى المستقبل ، على العلاقات الدولية لبلادى .

وكان أمام عينى ، علاوة على ذلك ، مثالٌ لديمقراطية منظمة . وتمكنت من أن أفهم أن النظام لم يكن إلاّ نتيجة لحرية أحسن صياغتها ، وأن وطنية أحد الشعوب تكفى فى بعض الحالات ، لكى توحى لهذا الشعب بسياسة حكومة تتمشى مع التقدم ، وتتطابق مع آمال الجماهير .

وتأثرت كثيرًا بما رأيته فى سويسرا الحرة . وكنت صغيرًا ، ولم تكن روحى قد أسىء تشكيلها بالأحكام المسبقة عن الجماعات ، تلك الأحكام التى كانت تسمم مواطن الملوك ؛ وأعجب من كل روحى بهذه الصداقة الكبرى ، وهذا التضامن القوى ، والتى تجعل من الشعب السويسرى جمهورًا مفكرًا وفعالاً ، ومنظمًا ، مع بقائه حرًا ، فخورًا ، ودون أن يكون عدوانيًا بأى شكل من الأشكال . ولفت نظرى تنظيم الجيش الذى وضع طبقًا لمناهج جديدة ، وبهدف دفاعى فقط . وظهر لى أن نظام الجندى المواطن ، الذى يطلب إليه التعاون من أجل الدفاع العام ، دون أن يكون قد وضع بلا حركة فى ثكنات ، هو الحل الأمثل لمشكلة الدفاع . ولاحظت أيضًا ، ودون أن أكون ميالاً للحرب ، أو من أنصار الاتجاه العسكرى ، أن السويسرى يبقى كذلك جنديًا . والعناية التى يعطيها كل مواطن لمعداته وأسلحته ، والانتظام فى وفائه بمسئولياته العسكرية ، والسرور الذى يتحدث به عن ضباطه وعن فترات التدريب ، تكفى لإظهار أنه فى حالة وقوع إنذار يخرج رجال الجبال ، والذين أخرجهم وليام تل بحركة تحررية من العبودية . إن السويسريين جديرون بالانتساب إلى أجدادهم . والحياة المنتظمة والأبوية لسكان القرى ، ونظافة منازلهم ، وحفاوة ترحيبهم ، والفخار الذى يعتريهم حين يتحدثون عن بلادهم ، والاستقلال الذى يمارسونه تجاه الإدارة ، بعد أن يقوموا بواجباتهم المدنية ، كل ذلك ، شعرت بأنه كان ثمرة

لاستقـلال حصلوا عليه بثمن غالٍ ، والحرية حافظوا عليها ، وبصدق، نقية من كل تشريع .

وبعد أن وجدوا أن تعليمى كان متقدمًا إلى درجة معقولة ، قبلونى فى أكاديمية التريزيانوم فى فينا . وكان عمرى عام (١٨٨٧) ثلاثة عشر عامًا . ورغب الإمبراطور فرانسوا جوزيف François Joseph فى أن يهتم بى : فكنت شابًا ، وكان يعرف أن مصيرى هو أن أخلف والدى فى يوم من الأيام ، ولا يتذكر ، دون انفعال ، أنه كان له بالكاد ثمانية عشر عامًا حينما جلس على العرش . وفى عام ١٨٩١ أدخلونى إلى البلاط ، وقابلونى بكل ترحاب . ودعونى فى بعض المرات للعشاء . وفى أحد الأيام ، ارتكبت خطأ لا يمكنني تذكره دون أن أنفعل . وبسبب شرود الذاكرة ، فإننى لم أترك المدرسة إلاّ فى الساعة المحددة للعشاء . وفى هذا الوقت لم تكن هناك سيارات . ولذلك فإنى وصلت متأخرًا كثيرًا إلى القصر ، دون أن أدرى بخطئى . وكانت وجوه الخدم المندهشة قد أفاقتنى إلى الساعة . ونظروا إلى نظرات قاسية ، وغير راضية فى نفس الوقت . وحركنى حينئذ نشاط الشباب المنطلق ، وصعدت السلم أربع درجات بأربع ، أمام صف من الخدم آسفين من مثل هذا الموقف الذى يعتبر فضيحة ، فى بلاط تقليدى للغاية مثل بلاط الهابسبورج . وفجأة ، انفتح أحد الأبواب أمامى ، وعلى مصراعيه ، فأسرعت ، ووقعت فى وسط قاعة الطعام ذات الأضواء المتلألئة . وكان الجميع حول المائدة ! كانت كارثة حقيقية ! ولكنى لم أنفعل . وذهبت مباشرة إلى الإمبراطور الذى ابتسم لى ، ومد لى يده ، وجلست فى المكان المخصص لى دون أى ضيق .

وسرعان ما تفاهم شبابى مع مثل هذا السلوك الخاطئ ، الذى كان على ، وأنا أكبر سنًا ، أن أعتبر أنه لا يمكن إصلاحه . ولكن لم يمض وقت طويل حتى وقعت مرة أخرى فريسة لشرودى . فقد دعيت فى أحد الأيام عند القيصر إسكندر الثالث Tsar Alexandre III . وكان رجلاً فخمًا ، وله طول كبير ، وعيونه صافية فى وجه تحيط به لحية حريرية ذهبية . ووجدته فى صحبة نسيبه الملك جورج King Georges ، ملك اليونان ، والذى قدمه لى . وكان الملك جورج مرحبًا ولطيفًا بنوع خاص . وكان ترحيبه ساحرًا ، وتقريبًا وديًا ،

حتى أننى ، أمام مثل هذه البساطة ، مقارنة بالجلالة الأولمبية لإسكندر الثالث ، قد تصورت أننى أتفاهم مع شخصية من نفس المرتبة. فناديته ببساطة بلقب «سعادتكم». واكتفى بأن ابتسم . وأخذت هذا على أنه تشجيع لى ، واستمررت . ولم أفكر إلاّ بعد أن تركت القصر ، وشعرت بخطئى .

وهكذا ، وبعد أن اتصلت برجال المصانع ، تداخلت فى مجتمع الملوك . ولم أكن أعلم أنه سرعان ما سأكون محملاً بمسئولية قيادة شعب إلى مقدراته . واعتقدت أن سنى الصغير سوف يعفينى لبعض الوقت من هذا العبء . ولكنى كنت قد شعرت من قبل بثقل كل ذلك ، وكذلك بكل الشرف لتحمله . ومع ذلك فإنى أعترف بأننى قد تأثرت بمتعة العمل والمجهود أكثر من رفاهية القصور الإمبراطورية . وتأكد لى هذا الانطباع فيما بعد ، وقت حفل استقبال فى بلاط إنجلترا . وكان الملك إدوارد السابع Edward VII قد قلدنى فى نفس الصباح القلادة الكبرى لصليب الملكة فيكتوريا Victoria ، ونبهنى إلى أنه رغم أن هذه القلادة ليست فى مرتبة مرتفعة مثل وسام « الحمّام » [Bain] ، والذى كنت أحمله من قبل، فإنه علىّ رغم ذلك أن أحمله مع القلادة فى كل مرة أحضر فيها حفل استقبال يشارك فيه أعضاء الأسرة الملكية . وفى نفس المساء كنت مدعوًا إلى قصر وندسور . ونفذت تعليمات الملك إدوارد ، ولكننى عند وصولى إلى الصالون ، لاحظت أننى الوحيد الذى يحمل فى عنقه سلسلة صليب فيكتوريا . فاتجهت إلى أحد الحجاب ؛ فأجابنى بأنه على بالفعل أن أحتفظ بالكردون فقط ، فأسرعت لتصويب الأوضاع . وما كدت أعود إلى الصالون حتى قال لى الملك إدوارد : « إنك أنت الذى كنت على صواب ، لقد أوقعوك فى خطأ ، وكنت على صواب ؛ كانت قلادة صليب الملكة فيكتوريا هى التى يجب أن تحملها » .

واعترتنى الدهشة من سرعة وصول المعلومات إلى إدوارد السابع ، وكذلك من الأهمية التى يعلقونها على ملابس المدعوين . واحتفالات البلاط لها مظاهر الطفولة المحيرة . وملابسهم لم تعد تثير دهشة أى شخص ، وزينة كساوى كبار ضباط القصر والضيوف العظماء تأخذ، من وجهة نظر حضارتنا ، مظاهر الحفلات التنكرية . وتصل بعض الكساوى إلى ما يقرب من الشكل الطفولى .

وفى عصر التقدم ، يبدو أن إشراك الأمراء فى حكم الشعوب على أساس العنصر وحده دون النظر إلى ما يمكن أن يقدموه من خدمات لشعوبهم ، أمر سخيف للغاية .

وكان هذا بلاشك ما كان والدى قد رغب فى إظهاره لى ، حتى دفعنى ، وأنا صغير إلى الحياة ، ليس عن طريق الأبواب الذهبية للقصور والتى هى فى الغالب أبواب لسجون ـ ولكن عبر الطرق المليئة بالعمل ، والتى يجب أن تسير عليها بعد ذلك الأمم التى تضع حب العمل والتقدم فوق كل شىء . ولاشك فى أنه فكر فى أن الحكم ليس معناه الاحتفاظ بعرش ، وقوة ، أو أسرة ؛ ولكن ما كان عليه أن ينشئه قبل أى شىء ، هو خلق قوة الحياة ، وبالتالى السرور . وهكذا تفتحت نفسى على فهم واجب الأمير . ومن يوم لآخر ، بدا لى أنى أفهم بشكل أكثر ضرورة التجديد فى عادات بلادى وفى سياستها . وكان عليهم أن يقولوا : بأنى كنت قد شعرت بالشقاء ، الذى ينتظرنى ، وبأن شعورًا ينذرنى بأننى سوف أستلم خلافة والدى على عرش مصر بين الدموع . وعلمت بمرضه وبوفاته تقريبًا فى نفس الوقت . وفى يوم فظيع ، فى التريزيانوم يوم ٦ يناير ١٨٩٢ ، استلمت فى المساء ، وأنا ذاهب للنوم ، برقية من رئيس مجلس نظار والدى ـ مصطفى فهمى ـ يعلننى فيها بمرض الخديو توفيق . ولما كنت غير معتاد على مثل هذه الاتصالات السريعة ، فهمت توًا خطورة المصاب . وفى صبيحة اليوم التالى ، وحين وصلت البرقية الثانية ، كان لدى شعور محدد بفراقه الأبدى . وكان قد توفى يوم ٧ يناير ١٨٩٢ ، فى الساعة السابعة وسبع عشرة دقيقة ، فى قصره فى حلوان . وفهمت حينئذ أن والدى كان مريضًا منذ وقت بعيد . وفهمت سبب استعجاله بإرسالى للقيام برحلات ، وأنا لازلت صغيرًا ، عبر أوربا وحتى رأس الشمال : كان يرغب فى أن أتعرف على هذا العالم الأكثر تقدمًا من عالمنا ، قبل أن أصبح محصورًا فى دائرة الحكومة ، وتحت رحمة احتلال أجنبى !

ومن « فينا » أرسلت إلى سعادة رئيس مجلس النظار البرقية التالية :

فينا ، فى ٨ يناير ١٨٩٢ ، الساعة الثانية والنصف :

« إن نبأ وفاة والدى العظيم قد صدمنى بشدة . وهذه فاجعة كبيرة ، ليس فقط لأسرتنا ، ولكن كذلك لكل مصر . وبمجرد أن أحصل على بيانات محددة عن الباخرة فى

تريستا ، سوف أسافر بدون تأخير ، مع الإبراق لكم بساعة إقلاعى من تريستا . وفى انتظار وصولى ، فإنى متأكد أيها الباشا العزيز ، بأنه بفضلكم ، وزملائكم ، فإن الأمور لن تتوقف .

المخلص عباس

ومن جانبه أرسل سعادة الصدر الأعظم برقية ، فى نفس اليوم ، إلى رئيس مجلس النظار يعترف بحقى فى تولى العرش ، عن طريق الميراث من والدى :

« لقد عبرت لصاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان بأنه طبقًا للفرمان الذى يسوى مسألة وراثة خديوية مصر ، فإن خلافة المرحوم توفيق باشا قد انتقلت إلى ابنه الأكبر ، صاحب السمو عباس حلمى باشا، وأنه فى انتظار وصوله إلى مصر ، سيكون لسعادتكم، مع معاونة الزملاء ، تسيير إدارة البلاد . لقد أعطى صاحب الجلالة الإمبراطورية أوامره فى هذا الاتجاه ؛ وإنى أسرع بإبلاغك عنها » .

توقيع جواد الصدر الأعظم

لقد كان ألمى قاسيًا ، ولم يكن لدى وقت أظهر فيه ذلك . ولم يكن عندى وقف إطلاق نار ولا هدنة : فالعرش كان شاغرًا ، وكان من الواجب أن أجلس عليه . وتذكرت كلمات صاحب الجلالة الإمبراطورية الإمبراطور فرانسوا جوزيف ، حين ذهبت لتحيته عند خروجى ، للمرة الأخيرة من مدرسة التريزيانوم العزيزة : « إن أجمل طريقة للقيام بالواجب تجاه الموتى هى أن نجيد عملنا ونحترم أفكارهم » .

وعند سفرى من فينا ، لم يكن سفير تركيا قد استلم بعد أى تعليمات من الباب العالى بالنسبة لى . ولكننى علمت ، فى تريستا ، بتهنئة السلطان لى ، وبنصيحتى الحضور إلى إستانبول ، قبل أن أذهب إلى منصبى . وأعترف أنى كنت أشعر بإغراء لقبول هذا العرض . وكان يلذ لى ، قبل الجلوس على عرش الخديوية ، أن أستمع إلى نصائح جدى ،

إسماعيل، وأن أسمع بعض المعلومات منه شخصيًا . ولكنى شعرت ، بعد تفكير ، بالخطر الذى كان يتهددنى . فكنت شابًا ، وبلا خبرة ، وكان على أن أناقش شئون مصر مع سلطان اتفق الجميع على الاعتراف برقته الفائقة وحذقه العميق . وظهر لى الموقف فى منتهى الوضوح . فهناك أشياء تربح إذا لم توضع على البساط الدبلوماسى . أما إرسال الفرمانات فكان سيتم بالطريقة العادية ، دون أن يكون هناك أى اتجاه لتعديلها . وسأرى فيما بعد إذا ما كان فى وسعى أن أدخل عليها بعض التحسين ؛ أما الآن فمن الأفضل الانتظار . ولذلك فإنى صرفت النظر عن رحلتى . وضحيت بالعاطفة من أجل العقل . وكان هذا أول عمل سياسى لى : تضحية أولى .

وسافرت سريعًا إلى مصر . وأصر الأمير فؤاد ، عمى ، والذى كان فى ذلك الوقت ملحقًا عسكريًا بسفارة تركيا فى فينا ، على أن يصحبنى حتى السفينة . وطلب منى أن أسمح له بالقدوم إلى مصر . وكان دائمًا فى المنفى مثل والده ، الخديو إسماعيل ، الذى كان قد أخذه معه إلى إيطاليا . ونتيجة لكرم الملك همبرت من آل سافوا Roi Humbert de Savoie دخل المعهد الدولى Instituto Internazionale فى تورينو ، ثم قبل فى الأكاديمية العسكرية Academia Militare التى تخرج منها ضابط مدفعية . وكان الأمير فؤاد ابنا لجدى الذى أكن له كل توقير ، وكان علاوة على ذلك فى شرخ الشباب . فكيف كان فى وسعى أن أرفض الطلب الأول الذى انتظره منى ؟ وعند وصولى إلى القاهرة ، أبلغته أنه ليس هناك ما يعارض عودته ، وعينته ياورًا ، مع رتبة لواء .

وكان على أن أصل إلى مصر فى أسرع وقت . وحتى لا أنتظر وصول سفينة مصرية لعدة أيام ، وضع الإمبراطور فرانسوا جوزيف إحدى سفن اللويد النمسوية تحت تصرفى . واصطحبنى عالمان ، وأربعة ضباط من التابعين لإمبراطور النمسا .

وكان أحد هذين العالمين ، سويسريًا ، وهو المسيو لوى روييه Louis Rouiller ، وكان أستاذى للقانون الدولى فى الأكاديمية الشرقية فى فينا . وكان رجلاً رفيع الذكاء ، عميق الثقافة . وكان يتمتع بمزايا عنصره ، وفهم جيد مطلق ، وهدوء محترم . وكان يحب مؤسسات بلاده ؛ ولم يكن هناك ما هو أجمل ، بالنسبة له ، من مبادئ حكومة سويسرا

الحرة . وطلبت من فرانسوا جوزيف أن يتفضل بتركه تحت تصرفى فى مصر ، حيث سأحتفظ به كأمين عام للنظارة (سكرتير عام) . وقدم لى خدمات واضحة حتى وفاته .

وبينما كنا مسافرين بالسرعة المعتادة للسفن فى ذلك الوقت ، حاول المسيو روبيه أن يحدد ، وفى نظرة إجمالية ، شروط نهوض مصر ؛ وعاش من جديد معى الخطوات المتتالية لعملية إعادة بعث تدهش العالم ، وهذا يعنى :

يقظة دموية وفكرية فى نفس الوقت مع بونابرت . مقاومة مريرة من جانب العنصر العسكرى ، ولكن توغل فى النفوس من جانب الثورية الروحية الدينية ، وتعاليم حفنة من العلماء . عناد الإنجليز من أجل البقاء بعد خروج الفرنسيين . وبعد ذلك ، وفجأة ، ظهور الشخصية الكبيرة لمحمد على ، تلك العبقرية العظيمة التى أثارت انتباه أوربا ، وأصبحت هى المقدرة لمصائر الشرق خلال نصف قرن . وحوّل محمد على أحد الأقاليم العثمانية إلى دولة كبيرة ، بعد أن كانت تسوده الفوضى . وكان أحد الضباط فى أبى قير عام ١٧٩٩ ، وتحول بعد ست سنوات من ذلك التاريخ إلى باشا مصر . واعترف الباب العالى بذلك عام ١٨٠٥ . وكانت خطته قد بدأت تتحدد وتكتمل : فكان يرغب فى أن يكون السيد فى الداخل ، ويصل بدأب إلى أن يجعل من مصر بلادًا حرة ومستقلة . وتزاحمت خطوات هذا العمل الضخم ، الواحدة بعد الأخرى فى تفكيرنا .

وكانت هزيمة الإنجليز فى الحماد ، وهروبهم من الإسكندرية ، ومنعت القوة المتزايدة لمحمد على محاولات الأجانب ؛ وتمكنت القبضة الحديدية من تخليص البلاد من المماليك الطفيليين ؛ وأعيد تنظيم الجيش بفضل تعاون سيف Sève ، الذى أصبح سليمان باشا ؛ وعملت قوة من ١٠٠,٠٠٠ رجل على ضمان استقلال البلاد ؛ وجاء إنشاء المدارس العسكرية ؛ وتكوين أسطولين : الأول فى البحر المتوسط ، والثانى فى البحر الأحمر ؛ وأخيرًا أخذت ثلاثون سفينة حربية قوية تدفع بأعلامها الوطنية خفاقة فى الريح ، وذلك بعد بضع سنوات فقط من نفارين ، التى عملت فيها الأساطيل المتحدة لإنجلترا ، وفرنسا وروسيا على تحطيم الأسطول . ثم الحرب : إخضاع الوهابيين ، وفتح السودان ، ووصل

إسماعيل إلى منابع النيل ؛ وغزا محمد بك كردفان ، ووصلت سلطة مصر إلى حدود البحر الأحمر .

وخضع محمد على خضوعًا كاملاً للسلطان : وهى سياسة حكيمة سمحت له بزيادة نفوذه ، وتصعيد هيبته ، ومضاعفة قواته . وساعد الخليفة ، وقدم خدمات للباب العالى . وكانت مجهوداته هى التى أخمدت ثورة اليونان . وأخيرًا ، جاء الزحف على المورة ، مع إبراهيم العظيم : فكانت تريبولتزا ، ومسولنجى . ولكن السلطان لم يعترف بالجميل . وكان من الصعب خداع رجل مثل محمد على . واستلم إبراهيم الأمر بغزو سوريا . ونجح فيما فشل فيه بونابرت . فاستولى على عكا ، ثم دمشق ، وحمص ، وحلب . وأخيرًا، قضى على الأتراك فى بيلان ، وغزا آسيا الصغرى . واهتز السلطان . وأخذ رشيد باشا لقب والى مصر ، وجمع ٥٠,٠٠٠ رجل . ولم يكن لدى إبراهيم سوى ٣٠,٠٠٠ . وهاجم الأتراك قونية ، ولكنهم تشتتوا ، وأصبحت بروسة مهددة ، وكذلك إستانبول .

ولكن أوربا كانت تراقب . وأوقفت محمد على وهو فى أوج انطلاقته . وبدونها ، كان الباب العالى سيصبح تابعًا لمصر . ومع ذلك فإن أسرة محمد على قد تأسست . واضطر الباب العالى ، إلى قبول الأمر الواقع بعد مفاوضات لا تنتهى .

ثم جاء الأفول ، مع سعيد الذى ترك مصر مَدِينةً . ثم جاء بعد ذلك حكم إسماعيل، الذى أخذت عليه مجموعة من رجال المصارف الشرهين إسرافه ، وإن كان فى الواقع هو المنمى الكبير لمصر الحديثة . وكان إسماعيل حكيماً ، وكانت لديه معرفة بالحياة وبالحكومة. وتمكن عن طريق حسن علاقاته بالسلطان من أن يزيد من اختصاصات الخديويين . وكان يزور السلطان كثيرًا ، وكان يعود دائماً من رحلاته إلى إستانبول ببعض التنازلات الهامة . ولقد أخذوا عليه إسرافه ومظاهر الفخفخة ، ولكن ماذا يمثل ذلك بالنسبة لعظمة واتساع وتنوع عمله : فلقد أعيد تنظيم الأشغال العامة ، ولقيت الزراعة عناية خاصة ، وتطورت الهيئة القضائية ، وتم حفر قناة السويس نتيجة لمعاونته ، واتبع سياسة دولية منفتحة ، فجاء أكثر من مائة ألف أوربى للإقامة فى مصر ، وحملوا إليها ،

برغم شراهتهم ، مناهج حديثة ، ومبادئ للتقدم . حقيقة إن هذا العمل الفخم سوف ينتهى بإشراف الدول على المالية المصرية . ولكن هذا كان يمثل الفدية العابرة للرخاء الذى بدأ فى الظهور . وكان إسماعيل قد بذر ، وترك وراءه أشياء أخرى غير الديون : لقد أصبحت مصر أمة .[٣]

وظهر التقدم فى كل مكان وبكل الأشكال . وبدأت الثروة فى الظهور ، وكان العمل شرفًا فى سلام عميق . وكان فى وسع مصر أن تجد ، فى واقعية سعيدة ، القوة فى النهوض ، والأمل فى المعيشة بالكامل . ولكن التدخل غير الموفق من جانب رياض ، وعدم قدرة الوزراء ، تسبب فى إثارة عواصف . وحاول توفيق أن يُهَدِّئَهَا ، ولكن بدون جدوى . وخانه عرابى باشا . وجاءت أحداث الإسكندرية ونتائجها لكى تجعل نهاية حزينة لحكم جميل ؛ وهكذا اختفى ، حاملاً معه عزة وحب بلاده ، وأنه قد خدمها دون أن يخون أبدًا أى أحد .

وهكذا كان محمد على قد ورّث لخلفائه المثال على الرغبة فى العمل ، وكان أيضًا قد أيقظ الشعب . وكان إسماعيل قد نظم الأمة على أسس حديثة . وكان قد علّمها . وكان قد أنفق كثيرًا ، ولكن الذين أخذوا عليه ذلك كانوا هم فقط الذين لم يفهموا وجهات نظره العظيمة . أما بالنسبة لتوفيق ، فإنه نقل إلى خلفائه تقاليد الأمانة والولاء وفعل الخير .

وكان فى وسع أفكارى أن تقف عند هذا الماضى الغنى ، وتعجب بالآمال الجميلة ، والتى ذبلت ، فى الواقع بمشغوليات ليس لها مثيل . وعند إثارة حكم أسلافى ، تنبهت إلى دورى ، إلى عظمة العمل الذى كان علىّ أن استمر فيه . ولم يحدث أبدًا أن شعرت بهذه الدرجة بأننى مصرى ، وبجلوسى على العرش الذى كان محمد على قد أسسه ، والذى كان إسماعيل قد رفعه بخديويين عظماء ، وأن والدى قد شرفه بأخلاقه .

وأخيرًا ، تحدثنا عن والدى . وكان يتميز بأمانة دقيقة ، وطيبة لا نهاية لها . ولكن

---

(٣) من المفيد هنا أن نذكر الخطاب النبيل ، الذى أرسله للصدر الأعظم ، إسماعيل باشا وهو خارج إلى المنفى . وهذه دلالة ، بدأ الجيل التالى فى معرفتها .

المحيطين به كانوا لا يخدمونه بصدق ، وكان يكره العنف . ولكنه أخطأ فى استماعه إلى نصائح أولئك الذين اعتقدوا أن زيادة حقوق الأمة تعادل انخفاض قوة الأسرة الحاكمة . وكانت أوربا تميل إلى أن ترى فى المصريين مجرد مستهلكين . وكانت سيطرة أصحاب الديون تزداد دائمًا فى ضغطها وتثير الشعب .

وبدأ حكمى مبكرًا للغاية ؛ فكان عمرى سبعة عشر عامًا .

وانتهى كذلك مبكرًا للغاية ؛ فلم يستمر سوى اثنين وعشرين عامًا .

وكنت فى تمام نضجى حين انتزعوه منى ـ وبمناسبة الحرب الأوربية العظمى ، فى عام ١٩١٤ ، والتى لم تكن تتعلق أبدًا بمصر . وبعيدًا عن أن تكون البلاد فى موقف صعب ، كما كان عليه الحال فى الماضى ، فإنها كانت على العكس من ذلك ، فى كامل ازدهارها ، وكانت كل الدول الأوربية تنظر إليها بكل ترحيب .

وبرغم القطيعة المفاجئة لدراستى ، فإنى قد حصلت ، وفى خلال السنوات الماضية ، على مادة تنير تفكيرى فى كثير من المشكلات التى كانت قد قهرت مصير توفيق . وبالإضافة إلى اتصالاتى اليومية مع الأوربيين والأوساط المثقفة ، فإن المطالب الأبوية قد فتحت أمامى ، ولمصلحتى ، وجعلتنى قادرًا على الملاحظة وعلى فهم الكثير من الأحداث ، والكثير من الأشخاص ، الذين كان دورهم فى حياة مصر قد وضع أمامى علامات استفهام كثيرة .

كانت أوربا قد اعترفت بقيمة مصر . فهل يأتى اليوم الذى سيشعر فيه إخوانى فى الوطن بحيوية ومستقبل بلادهم التى أعيد بناؤها ، بفضل مجهودات جدودى ، التى أقدرها مع الخوف من ألا أتمكن من أن أكون على مستواهم ؟ وإنى مازلت أذكر ، وكما لو كان الأمر بالأمس ، ذلك الاستقبال الحار ، الذى قدمه الشعب لى ، وبخاصة شباب القاهرة . وكان شبابى يعبر عن آمالهم ، ويتسبب فى حماسهم . وبمجرد وصولى إلى القصر قدمت لى التحية من كل القوات المجتمعة ، وتحت تأثير عاطفة أكثر قوة ، حتى أنها أضافت بعض المفاجآت ، وكنت أعرف أن الاستقبال الشعبى سيكون مليئًا بالمودة : ولكن لم أتخيل أبدًا أنه سيكون بهذا الحماس . لقد كنت سعيدًا ومتأثرًا . وتفتح ذهنى فجأة على

ضخامة مجهوداتى ، مقارنة بقوتى الضعيفة ، وسألت نفسى عما إذا كان فى وسع إخلاصى أن يرتفع إلى مستوى الثقة التى يظهرونها لى .

وخرجت من أحلامى على صوت الموسيقى العسكرية . وعزف الجنود المصريون السلام الوطنى ، بينما عزفت الموسيقى العسكرية الإنجليزية السلام التركى . وهكذا رغب اللورد كرومر ، ومنذ وصولى ، بأن يظهر لى سياسته باتفاقياته الموسيقية .

وبدا لى عزفُ السلام التركى بواسطة الموسيقى الإنجليزية فريدًا فى نوعه . ولكن الملاحظات التى تمكنت من أن أصل إليها ، فيما بعد ، عن السياسة الإنجليزية فى مصر، أعطتنى المعنى العميق لهذه الظاهرة ، والتى كانت تهدف إلى أن تظهر بوضوح أن إنجلترا والباب العالى ، سيكونان دائمًا متحدين لعرقلة نمو الحريات واستقلال مصر .

كان هذا هو تكتيك إنجلترا ، التى لم تتردد فى أن ترضى السلطان فى أحد الأيام ، وتقوم فى اليوم التالى بقضم حقوق تركيا . ولم يكن لى بعد تجارب كافية وعمق تفكير ، لكى أعطى أهمية لهذه السياسة الخبيثة . وكنت أجهل المصاعب المختلفة التى ستواجهنى . ولكن خيالاتى سوف تتبدد سريعًا .

وحينما كنت أحضر ، أثناء العطلات ، لزيارة والدىّ ، كنت أصدم دائمًا ، بالتفاهة الفكرية والمعنوية للوسط المحيط بتوفيق ، والدى . وكانوا جميعًا من المتقدمين فى السن .

ومنذ أول اتصال لى بالشخصيات السياسية والإدارية فى مصر ، تأكدت فكرتى التى تتعلق بما يحيط بعرش مصر .

وفى مراهقتى البريئة ، اعتقدت أنه يمكننى ، على الأقل ، أن أجد عند هؤلاء الشيوخ آراء حكيمة ، وبعض المؤشرات . ولكنه لم يكن هناك شىء من ذلك . وسرعان ما تأكدت أننى لن أحصل على شىء من هؤلاء المستشارين الطبيعيين للعرش . ولم يكن النظار عاجزين عن إبلاغى بحالة البلاد ، فقط ، بل كانوا يجهلون كل اختصاصاتهم ؛ ولم يكن الموظفون الذين يتعاونون معهم أكثر معرفة منهم . ولما كانت كل الأحداث الفاجعة التى كانت عنيفة ضد والدى الراحل ، كانت تجعل اختيار موظفين أصدقاء ، ومخلصين ،

وقادرين أمرًا صعبًا للغاية ؛ ولما كان المتعاونون معه متقدمين فى السن للغاية وليست لهم طاقة ، حتى أنهم لم يكونوا فى حالة تسمح لهم بمساعدتى ، فلقد وجدت نفسى وحيدًا تمامًا ، وعمرى سبعة عشر عامًا ، من أجل أن أتحمل مسئولية مثل هذا العمل الدقيق . وكان حبى للوطن خير دافع لى ؛ لأتفهم معنى الحكم برغم قلة خبرتى ، وبرغم أن البلاد كانت تحت « سيطرة » محتل أجنبى .

وصلت إذن إلى السلطة ، محرومًا من كل توجيه ينبهنى إلى الصعوبات ، وخبايا السياسة ، ودهاليز الإدارة . ولما كنت قد تخرجت من مدرسة عسكرية تمامًا ، بدأ اهتمامى ، فى أول الأمر ، بالوضع العسكرى الذى خلقه عرابى بالفعل ، والفتنة والاحتلال . وكان من الطبيعى تمامًا أن أتجه لدراسة التعليم العسكرى فى بلادى ، والذى كان الإنجليز قد عدلوه : فكان يمكنه ، بعد ضبطه ، أن يصبح سلاحًا ضد سيطرة بريطانيا العظمى . ولما كنت حديث التخرج من « التريزيانوم » فى فينا ، ومتأثرًا بمناهجها ، لم يمض وقت طويل لكى أعلم بعدم كفاية التعلم ، لضباطنا ، نظرًا لبدائيته الكبيرة . وسرعان ما علمت أن كبار الضباط كانوا يعينون بنوع خاص من بين أولئك الذين كان من المعروف عنهم أنهم ينتسبون إلى لوج الماسونية الإنجليزى .

وفى أول اجتماع لمجلس النظار الذى رأسته ، كان من المستحيل علىَّ أن أحصل على أى إيضاح بشأن الدور الذى سأقوم به . أما كبير الأمناء ، ذو الفقار الكهل ، الذى كان مع ذلك ناظرًا للخارجية من قبل ، فكان لا يعرف حتى وضع الشخصيات حول مائدة المداولات . وأفاد المستشار المالى الإنجليزى ، والذى كان مكانه المعتاد فى الآخر ، من هذا الوضع ، وجاء لكى يستقر أمام رئيس المجلس نفسه ، واستمر يحتل هذا المكان حتى عام ١٩١٤ ، نتيجة لسابقة خطيرة نتجت عن جهل كبير الأمناء ، وثابت باشا ، رئيس الديوان. وعلى كل الأسئلة التى طرحتها على كبار الموظفين فى القصر ، وإلى أقرب المتعاونين معى ، كانت الإجابة لا تتغير « كما يرغب سموكم » .

وبعد الاجتماع ، جاء خليل باشا ، سكرتير مجلس النظار ، وقدم لى قرارات [دكريتو] لتوقيعها . ولما سألته : « أين أضع توقيعى » ؟ كانت إجابته : « حيث ترغبون » .

ولما كانت لى معلومات فى هذا الشأن ، قرأت القرارات المقدمة إلى ، الأمر الذى بدا لخليل أنه شيء غريب تمامًا . وفى خلال هذه القراءة ، اعتقدت أن أحد القرارات يستحق أن يدرس بنوع خاص . فوضعته جانبًا . وكان متصلاً بمدة الخدمة العسكرية فى مصر ، التى أنقصت من ست إلى خمس سنوات . وكنت قد أقمت فترة طويلة فى سويسرا ، وكنت معجبا للغاية بالميليشيات الموجودة فيها ؛ ولاحظت أن كل الدول الأوربية كانت تميل إلى إنقاص فترة الخدمة العسكرية . وكنت أعلم شخصيًا تلك الاضطرابات التى ستأتى بها ، وبالنسبة لتجنيد العمال الزراعيين ، وحرمان الأرض من أيدى العمال ، والتى تنتج عن طول فترة بقاء الفلاحين فى الخدمة العسكرية . ووعدت بأن أتحدث عن ذلك فى اجتماع مجلس النظار التالى ، مع ملاحظاتى فى هذا الشأن ، وأجلت توقيعه .

ولم يصدق خليل باشا . وكان السبب الرئيس لدهشته هو جهله ، وإلاّ فما الذى دفعه لكى يظهر سوء نيته ، التى لم أكن أشك فيها ؟ فأسرع إلى رئيس المجلس وذكر له أننى أرفض التوقيع على قرار ، كانت قد تمت المداولة بشأنه فى مجلس النظار . وجرى رئيس المجلس ، والذى كان لا يرى أبعد من أنفه ، بدوره إلى لورد كرومر ، مستشاره المعتاد . ولم يفهم أن مثل هذه الحركة التى قام بها كانت خطيرة ؛ وكم من تفسير خاطئ وخارج لأحد تصرفاتى كان يمكنه أن يخلق لى المضايقات .

ورأى لورد كرومر فى ذلك فرصة مواتية ، لكى يصغرنى فى أعين رعيتى. وكان يأمل بذلك فى إبعادى عن سلطة ، كان يعتقد أننى شديد الاهتمام بها . وكان يخشى من شبابى، ومن بأسى ، وكان يعلم أننى أهتم ، من كل قلبى ، بمهام الحاكم ، والتى يجب أن تكون نتائجها لها قيمتها بالنسبة للبلاد ، التى كنت قد وهبتها كل وقتى وحياتى بشكل نهائى .

وأذكر أن اللـورد كرومر قد أظهر غضبًا كبيرًا ، وأخذ فى نشر التوبيخات الشديدة ، ذاكرًا أنى قد تجاوزت حقوقى ، وقمت بعمل غير دستورى . فحصلت على الحقيقة . وسرعان ما عرف مندوب إنجلـترا تفسيراتى واحتجاجـاتى ، فسكت ؛ وفشلت الضربة هذه المرة .

وكان سوء النية صفة ثابتة لممثل إنجلترا فى مصر . لقد كان لورد كرومر متضايقًا مما يسميه تدخلى فى شئون الدولة ، والذى لم يكن سوى إظهار حسن نيتى . وكانت الهالة التى يحيط بها نفسه محكمة بالقدر الذى يبرر تعاليه ، ولكى يمارس سلطة كان يمكنها أن تدفعه بسهولة حتى الطغيان . وكانت حركات تملق هابطة توجه إليه من جانب نظار ، لم يكونوا رجالاً سياسيين ، ولكن مجرد موظفين مُستهلكين . وأساء استخدام قوته وهيبته التى حصل عليها نتيجة لعدم وجود قيمة تمامًا لأولئك الذين كان من الواجب عليهم أن يحموا مصر وحرياتها ، والذين كانوا ، فى غالب الأحيان ، لا يفكرون إلاّ فى مصالحهم وفى راحتهم .

ومنذ ذلك اليوم ، رأيت وضعى بوضوح . فعند حضورى ، اعتقدت أننى سأقوم بتوجيه مصائر البلد المحتلة عسكريًا . ولم يكن فى وسعى أن أتصور نفسى ، فى هذا الاحتلال ، والجيش لا يلعب إلاّ دورًا من الدرجة الثانية ، يقوم به لمجرد تغطية مشروعات وعمليات الموظفين الإنجليز ، المكلفين بتشكيل البلاد على النمط البريطانى ، ويوجهونها إلى مخططات حكومتهم . وفيما مضى ، كانت قلة التجربة الساذجة ، نظرًا لسنى ، قد جعلتنى أرى فى الجنود البريطانيين الذين وصلوا إلى القاهرة بعد الأيام المخجلة فى الإسكندرية ، والمعارك الدموية فى التل الكبير (١٨٨٢) ، مجرد جنود أجانب وجدوا فى بلادى ، ولا يقومون بأى أذى .

وبعد ارتقائى العرش ، وجدت لدهشتى العميقة ، وبكثير من المرارة ، فخاخًا منصوبة لبلادى ، بدعوى المحافظة ، كما أعلنوا ذلك فى لندن ، على الأسرة الخديوية ، وعلى مصالح المصريين والأجانب فى نفس الوقت .

ولما كانت الأهداف الفعلية للدولة المحتلة ، والوضع القاسى الذى غرقت فيه شخصيًا وكذلك شعبى ، قد أخذت بعد ذلك مباشرة فى الظهور لى ، فقد اتضح لى أن الأمر لم يكن مجرد احتلال عسكرى مؤقت، ولقد صدق حدسى فحتى هذه اللحظة التى أسجل فيها هذه السطور ، وبعد الحرب العالمية ، وبعد الأحداث الهامة فى تطور دول العالم ، لا تزال إنجلترا تحاول أن تدعم مركزها ، مستندة إلى الأحلاف ، التى هى مجرد فخاخ .

وكان على أن أعرف أن ممثل بريطانيا العظمى ، وتحت اللقب الذى يبدو ظاهريًا أنه متواضع وعادى : مندوب وقنصل عام ، يستولى ، بأقل ما يمكن من أشكال ، وأدب ، على سلطات معينة للخديو والحكومة .

ولكنى كنت أعلم أن مصر لم تكن أبدًا قد غزيت عن طريق إنجلترا ، ولا توجد على قائمة مستعمراتها .

ولا شك أن لورد كرومر قد اعتبر أن خديو مصر ، لم يكن هناك إلاّ لكى ينفذ القرارات التى تمليها [وزارة الخارجية البريطانية Foreign - Office] ، ولكى يعطى الصفة المشروعة لقراراتها . على أننى قد آليت على نفسى ألا يجد الإنجليز فى شخصى ما كانوا قد قدروه لى من دور ـ فبجلوسى على العرش ، أقسمت على أن أدافع بأى ثمن عن حريات بلادى . ولا أريد أن أحنث بقسمى . ومع ذلك ، فقد شعرت فى بداية حكمى بالفراغ من حولى . وسمعت زئير عداوة إنجلترا . وشيئًا فشيئًا بدأت أتفهم السبب ، الذى جعل والدى يرى أنه من الأفضل ألاّ يحيط نفسه بالأضواء ؛ إذ إنها كانت ستطفأ فورًا ، من جانب المندوب البريطانى .

وقررت منذ هذه الساعة أن أبدل بمجلس القدماء الذى أعطوه لى ، رجالا متعلمين ، تربوا طبقًا للمبادئ الحديثة ، ويمكن لشبابهم أن يسمح لهم ببذل الجهد ، ولكن ما أوقفنى هو أننى لم أكن أعرف إلاّ القليلين جدًا ، من أولئك الذين كان يمكنهم أن يقاوموا تغلغل المصالح ، أو مشاعر الخوف .

وكان لهم عذرهم ، إذ إن أولئك الذين كانت لديهم نيات الاستقلال تجاه الدولة المحتلة ، كانوا معرضين لكى يُعلنوا فى الحال بأنهم غير مرغوب فيهم ، وينتهى مستقبلهم . ولم يكن هناك مكان تحت الشمس البريطانية إلاّ من أجل الفلاح ، والمستسلمين . وهذه الحالة كانت تسمح بأن تضمن وتحمى إنجلترا من معارضة تثبط عزيمتها قبل أن تكتمل قوتها ، وبشكل يسمح لها بالدخول فى ميزان المصائر الوطنية . وكنت أعرف أن الشعور الوطنى للمصريين كان ثابتًا وعامًا . ولكن كانت هناك درجات عديدة فى هذه الوطنية ، فى

تلك الفترة المضطربة . وكان الكثيرون لا يظهرون حبهم للبلاد إلاّ بالكلمات ؛ وكان القليلون هم الذين تجرءوا على ترجمة ذلك بأفعال .

وكانت للسياسة الإنجليزية ركائز ، نجهل عمومًا وجودها فى دول أخرى . ولذلك فإنه ليس مما يثير الدهشة ، أن تقوم دولة عظمى ، تعيش سياسيًا على عنادها وأخطائها ، ولها مخططات ضخمة ، ولكن لم يكن لها أبدًا خطة عامة ، تقوم فى بعض الأحيان بأفعال غريبة عن الممارسات الدبلوماسية - وليس مبدأ « فرق تسد » أبدًا إنجليزيًا ، ولكنه أحد توجيهاتها القليلة الذى أخذته من العالم اللاتينى . ونتيجة لمجهودات اللورد كرومر ، كانت القطيعة والانقسام فى كل مكان فى مصر - وبذر المندوبون البريطانيون الفوضى والحقد بين الأسر . وفتح جواسيس إدارة المخابرات Intelligence Service كل الأبواب ؛ وكان أفراد منهم فى كل طبقات المجتمع : فى الضواحى غير المهيَّأة ، وكذلك فى قرى الفلاحين، وفى الصالونات المريحة وفى الأحياء الأرستقراطية ، وفى أكواخ المتواضعين ، وكذلك على عتبات العرش .

وكانوا من كل رتبة ، ومن كل مستوى ، ومن كل الطبقات الاجتماعية ، ومن الجنسين . ولقد عرفت فى يوم من الأيام ، أن إدارة المخابرات قد أفسدت بعض أفراد من أسرتى نفسها . وبالاختصار ، فإن بريطانيا كانت تستعد ، وبالوسائل الأكثر خسة ، لكى تستولى على شعب كانت السنوات الطويلة من الظلم قد جعلته يتصف بالخوف ، والذى كانت الطيبة التقليدية تبعده عن المغامرات .

ولقد احتفظت بذكرى مريرة وقاسية عن هذه الفترة . وكانت صراحة وإخلاص الشباب لا تتمشى مع المؤامرات ، وأنصاف الحلول . ولقد رأيت أشخاصًا يتصلون بى بروابط الدم ، يحومون حولى : وبعيدًا عن أن يكونوا متعاونين فى عملية إعادة التجديد الوطنية التى كنت قد بدأتها ، فإنهم كانوا ، وربما رغمًا عنهم ، وبالتأكيد بكل أسف ، قد باعوا ضمائرهم إلى هؤلاء الأجانب ، الذين لم يكتفوا فقط برؤية مصر تخضع لاحتلال عسكرى ، بل حاولوا أيضًا أن ينتزعوا منها روحها .



الفصل الثانى

تــولى الســـــلطة

المقابلة الأولى مع لورد كرومر ـ نصائحه ـ مشروع للتعديل فى مجلس النظار ـ حسين فخرى باشا ـ نظارة الحربية ـ ميزانيتها وإدارة المخابرات ـ الجيش ـ مجهودات للاتحاد مع الأمة ـ خيبة أمل جديدة .

جاء ممثل إنجلترا لمقابلتى ، بمجرد أن بدأت الأحداث التى تلت اجتماع أول مجلس نظار لى تنمحى .

وكان لورد كرومر رجلاً متوسط الطول ، وله وجه يدل على الطاقة ، ونظرة نافذة . وقالوا إنه مثقف ، وادعى القريبون منه أنه كان يشغل أوقات فراغه بترجمة « أوديسة » هوميروس إلى الإنجليزية . ورغم ذلك ، فلم يكن هناك أى شعر فى حديثه ؛ وكان رجلاً عمليًا بكل معنى الكلمة . ولم يأت أى سحر طبيعى لكى يصحح هذا المظهر من صفاته .

وكان خادمًا نشطًا لإنجلترا ، ويخضع كل أفعاله لمصالح بريطانيا العظمى ، ودون أن يشغل نفسه بالمؤثرات التى يمكنها أن تؤثر على ضميره . وكان يميل إلى اعتبار كل ما لم يكن سوى آمال أنه حقوق .

وكانت مقابلتنا الأولى عادية . ونظرًا لسنى الصغير ، اعتبر ممثل إنجلترا أن من حقه أن يعطينى توجيهات ونصائح . وقبلتها مع بعض الغضاضة ، ولكنى عرفت أن هذه كانت

مراسم شكلية للغاية . وتوقف اللورد النبيل عند اعتبارات غير محددة ، وعلى موضوعات ثانوية .

وكان رجلاً له قيمة فعلية ، وسأقوم بالصراع معه . ولاشك فى أن اللعبة كانت شيقة ، ولكنى أعترف أن الطرفين لم يكونا متعادلين . كنت وحيدًا ، دون تأييد . وكان لورد كرومر مدعمًا بدبلوماسية مستنيرة ، وبوزارة لندن التى كانت تثق فيه ، وبممثل بريطانيا العظمى لدى الباب العالى . ولم يكن ورائى سوى الفراغ : فلا يوجد هناك أى تنظيم ، ولا أى رجال ، ولا تقاليد ، ولا مبادئ . ولم يكن من المسموح لى عمل أى إعلام ، بينما كان لدى خصمى ، وتحت تصرفه ، البرقيات والصحافة . ولم يكن هناك من يعرف تفكيرى أبدًا .

وإذا ما قامت إحدى الصحف ، أو إحدى الجرائد الفرنسية بذكر بعض الأحداث لتوضيحها بشكل طبيعى ، فإنى أتهم بأننى كنت المحرك لها . وهذا العمل الذى يعتبر أنه «عدم الخضوع الذى لا يمكن مسامحته» ، كان يضاف حينئذ إلى عدد من الأخطاء المزعومة تجاه إنجلترا .

ومع ذلك ، فإن لورد كرومر كان يصر بنوع خاص على نقطة بعينها : فحركة عرابى لم تكن قد أخمدت تمامًا بعد . وكان يكفى وقوع إحدى الحوادث ، لكى تظهر من جديد . ولذلك ، فقد كان علىّ أن أكون حريصًا للغاية ، وأن أتذكر بنوع خاص أننى إذا ما كنت على العرش ، فإن ذلك يرجع إلى إنجلترا ، التى أيدت حقوق أسرتى . وكان هذا المعنى يأتى بلا انقطاع فى محادثته .

وكان ذلك بغيضًا على نفسى ، خاصة وأنى كنت ، وأنا صغير ، قد شاهدت هذه الأحداث التى يحدثنى عنها ؛ وكان دائمًا حاضرًا فى فكرى هذا البؤس الذى كان قد وقع بمصر بسبب جنون بعض الجنود غير المنضبطين ، والذين وقعوا ضحية لبعض النصائح الخبيثة . وكان هذا هو المناخ المسموم الذى تعيش فيه الجماهير غير المتعلمة ، مدفوعة بشعور من الاتجاه الوطنى غير المحدد ، ولكنها كانت تسير إلى أسوأ تطرف ، مدفوعين ببعض الرؤساء المحنكين والطموحين ، والذين كانوا فى الغالب يعملون لحساب بعض الشخصيات التى كان من مصلحتها نشر الفوضى والثورة فى الحكومة .

وجاءنى شعور بأنه كان قد حاول ، ولنفس الأسباب ، أن يمارس ضغطًا على والدى ، ومن أجل هذه الأهداف . وفى الحقيقة أن والدى كان قد واجه صعوبات كبيرة بعد ثورة عام ١٨٨٢ . ومع ذلك فإن هذه الثورة لم تنشب نتيجة أفعاله . وكانت قد انفجرت تلقائيًا فى عهد حكمه ، ولكنها كانت لها جذور عميقة وقديمة ، ولم تكن له أية مسئولية عنها .

وكان توفيق قد تأثر أبلغ التأثر من الفوضى التى حدثت فى عهده . وكانت استقامته وصراحته قد تأثرت أمام فتنة شجعها أولئك الذين عرضوا القضاء عليها ، أنفسهم . وكانت روح عدالته قد فقدت الرؤيا بعنف ، نتيجة للطريقة التى عمل الإنجليز بها على حل الأزمة : ضرب عنيف بالمدفعية وبلا فائدة .

وكانت التلميحات المستمرة من جانب لورد كرومر ، إلى دور الحماية البريطانية ، حين كان يتحدث إلى والدى ، تفتقر إلى الكرم . وحين ذكرها أمامى كانت غير لائقة . وزادت عن ذلك كثيرًا حينما كانت مصحوبة بالتهديد . والواقع أن لورد كرومر جعلنى أفهم أنه إذا ما أصررت على كرامتى ، وعلى رفض الدور الصغير « كومبارس » الذى ترغب إنجلترا فى أن تتركه لى ، فإنه سوف يدفع الشعب المصرى للوقوف ضدى .

ونعترف بأن هذا الأسلوب كان فريدًا فى نوعه ، ولا يساير أبدًا مهمة تهدئة النفوس ، التى عهدت بها أوربا إلى إنجلترا .

ولكن مثل هذه التهديدات لم تؤثر فى ، خاصة وأنى كنت أعلم أن تحقيقها مستحيل . وكنت قد خلفت ، وبطريقة نظامية ، والدى ، الخديو توفيق ، والذى توفى وهو فى كامل ملكيته لعرشه ومخصصاته . ولذلك فإنه لم يكن علىّ شخصيًا أى التزام تجاه إنجلترا ، حتى وإن قبلنا أن والدى كان عليه ذلك ، بدعوى أنها كانت قد أطفأت الحريق ، الذى كانت قد أشعلته .

ولم يكن أمامى سوى العمل على النهوض بالبلاد ، وتنظيم إدارتها ، وأن ننشئ على أسس أكثر قوة ، استقلالها الذى ضمنته أوربا أكثر من مائة مرة ، والذى طالب به رجال الدولة الإنجليز المشهورون ، دون توقف .

ولم أفكر لحظة فى أنه يجب على أن أضحّى ، ونتيجة للاعتراف الذى لم يكن علىّ شخصيًا أن أوفيه ، بالحقوق الثابتة للعرش وواجباته .

وواصلت اعتبار لورد كرومر ممثلاً لدولة أجنبية ، أعطتها أوربا مأمورية احتلال بلادى عسكريًا ، حتى يتم إعادة النظام الذى كان قد تأثر بالهياج الذى بدت أسبابه باقية على غموضها .

ولقد قررت ، دون تردد ، أن أعيد تشكيل وزارتى . ولم أكن أرغب فى الاحتفاظ بمصطفى فهمى ، الذى كانت تنازلاته تجاه إنجلترا تشبه ضعفه كثيرًا .

وبدا لى أن وجود هذا الرجل على رأس الوزارة أمر غير مقبول . ولم تكن له سوى سلطة محدودة على المصريين . وكانوا يأخذون عليه عدم تمسكه بمبادئ الإسلام ، وموقفه مصبوغ بالتسليم تجاه المحتلين . ولم يترك مصطفى فهمى أية فرصة لكى يسخر من الإسلام ، ولمحاربة الباب العالى .

أما اتجاهه الوطنى فلم يكن له جذور . ولم يكن من أصل مصرى . وكان أسلافه قد أتوا من كريت . وإن المؤكد ، هو أن هذه الشخصية كانت تظهر ، فى كل مناسبة ، أنها معادية لسياسة التعاون مع تركيا ، وعملت على إبعادى عن الخلافة ، دون أن تشك فى أنها كانت تخدم ، بهذه الطريقة ، رغبات أعداء البلاد ، وتعطى مقررات سلطتها للمشروعات الإنجليزية .

وفكرت فى حسين فخرى باشا ، لكى يحل محله . وكان جركسيًا . وكانت سمعته من حيث الأمانة والولاء ثابتة تمامًا . وكان يتمتع بثروة ضخمة ، وكانت حالته وأخلاقه يضعانه بعيدًا عن إغراءات عادية ، وتسمح لاستقلاليته بأن تظهر فى حرية . واعتقدت أنّه يمكننى أن أجد فيه متعاونًا مخلصًا لبلاده ، معاديًا للسيطرة الأجنبية ، ويمكنه أخيرًا أن يساعدنى فى مهمتى ، بمشاركتى فى أعبائى ، وبتحمله مسئوليات وظائفه العليا بكل شجاعة . وكانت قد تمت التوصية عليه بنوع خاص عن طريق أحد أعوانى ، ناظر الخارجية ، تيجران باشا ، وعن طريق محمود شكرى ، الذى كان قد ألحق أخيرًا بشخصى .

وكان تيجران باشا قد تمكن من أن يحصل على ثقتى عن طريق أخلاقه وقيمه . وكان أرمنى الأصل ، ونسيب نوبار باشا ؛ وكان مرتبطًا ، وبعمق ، بالبلاد التى يخدمها ، وكان مخلصًا للفكرة الوطنية ، ومعاديًا لكل سيطرة أجنبية ، رغم أنه كان يرحب بالآراء الحديثة ، ويعيش معيشة أوربية تمامًا .

وكنت قد رأيت ، أنه ليس من الواجب علىّ أن أستشير لورد كرومر . وبدا لى أن اختيار النظار يرجع للخديو وحده ، وليس لنزوات دولة أجنبية ، تحتل البلاد مؤقتًا .

وبدا لى أنه من غير المعقول أن نرى أن عملية احتلال مصر عسكريًا تعطى لإنجلترا الحق فى التدخل فى السياسة الداخلية للقصر . ولم يكن أسلافى ، ولا أنا ، قد وضعنا أبدًا حقوقنا بين أيدى مندوب صاحبة الجلالة البريطانية .

ومع ذلك فإن لورد كرومر اعتبر قرارى هذا أمرًا خطيرًا للغاية ، وغير مواتٍ إلى درجة بعيدة . وأبلغ وزارة الخارجية البريطانية ، مع كل المشاعر السيئة التى كان قادرًا عليها، وغير معترف ، على هواه ، بنياتى ، وجعلنى أظهر على أننى لعبة فى أيدى ممثلى الدول المعادية للسياسة الاستعمارية لبريطانيا العظمى . ولم يلتفت لورد روزبرى Rosebery ، الذى كان أكثر لباقة وأقل حقدًا ، لهذه التهويلات . وأجاب بأنه ، إذا كان من غير المهم أن نهتم بكل « ما يقولون » ، فإنه من الثابت أن قرارى كان من طبيعته أن يدخل تغييرًا جذريًا ومفاجئًا فى العلاقات الإنجليزية ـ المصرية .

ولم يعد فى وسع الخديو اختيار رئيس نظاره دون موافقة المقيم الإنجليزى :

المندوبية البريطانية ، القاهرة .

« إن التغيير الوحيد المقبول سيكون تغييرًا فى صالح مصطفى باشا فهمى . ومثل هذا التغيير نرحب به .

ولكن حكومة صاحبة الجلالة ، والتى استشرتها برقيًا حسب الرغبة التى عبر عنها عظمتكم ، ليس من رأيها أن التغيير الذى سيحدث فى الوقت الحالى سوف يخدم الصالح العام ، وعلىّ أن أعلمكم بأن حكومة صاحبة الجلالة ترى أنه من الواجب عليكم اتباع

نصائحها بالنسبة لمسألة معرفة ما إذا كان العمل الذى تقترحونه سوف يخدم الصالح العام، أو لا يخدمه .

ومن ناحية أخرى ، فإن مصطفى باشا فهمى قد تم الاتصال به ؛ ووجدوا أنه سوف يمر بعض الوقت قبل أن يستعيد صحته ، وبشكل يسمح له بالعودة إلى وظيفته . وفى هذه الظروف فإن بعض التأخير لا يمكن تحاشيه » .

وحين انتهت أزمة يناير ١٨٩٣ بعد هذه المذكرة الشفهية «للوكالة البريطانية ـ القاهرة»، وتعيين رياض باشا رئيسًا للمجلس ، أرسل لورد روزبرى ، فى ١٦ فبراير ١٨٩٣ ، خطابًا إلى لورد كرومر ، يعتبر برنامجاً مفروضا ؛ وهذا ملخصه :

« إن الخديو عباس حلمى ، ودون استشارة لورد كرومر ، كما كان يفعل والده ، أبدل أربعة نظار . وأحدهم يعادى سياسة الإصلاح التى يستمر الإنجليز فى تطبيقها . وكانت بريطانيا العظمى قد تدخلت فى مصر حين رفضت جميع الدول القيام بذلك ، فتعهدت بإعادة النظام وبتنظيم الإدارة على أسس ثابتة . وإن الخطاب الدورى للورد جرانفيل Granville ، بتاريخ ٣ يناير ١٨٨٣ يقول : إن انجلترا سوف تعطى للخديو نصائح ، بهدف تدعيم نظام لأشياء لها عناصر الاستقرار والتقدم . ولم تحتج أية دولة على ذلك . وجاء خطاب ثان للورد جرانفيل وأعلن أن إنجلترا تعنى أن يلتزموا بوجهات نظرها ، وأن الحكومة البريطانية لن تأخذ مسئولية إدارة تتصرف ضد رغبتها . وإذا كان الخديو عباس حلمى لن يتنازل أمام قرارنا ، فمن الممكن أن يؤدى ذلك إلى أخطر النتائج . وإذا ما تراجع ، فإنه سوف يتحاشاها . ولكن يكون بعد ذلك ما يخشى منه . وفى نفس الوقت فإن القوات البريطانية لن تغادر مصر . وسيكون انسحابها خطرًا على الجالية الأوربية، وستظهر الفوضى مرة أخرى وسيكون من اللازم الالتجاء إلى تدخل جديد ، ليست هناك فائدة من مناقشة صيغته الآن . ولذلك فإن سياستنا ستظل نفس ما كانت عليه فى الماضى » .

وكان الادعاء المثار هو التالى : إذا ما أعطيت نفسى الحرية فى أن أتسبب ، برغبتى ، فى

أزمات وزارية ، فيمكننى كذلك أيضًا أن أقسو على الموظفين الذين لم يعودوا يرضوننى ، وأتسبب بهذه الطريقة فى إثارة الفوضى فى الإدارة .

وكنت مخلصًا للكلمات التى أعلنتها عند تركى الباخرة فى الإسكندرية ، لكى آخذ فى القاهرة عرش والدى : « إنى أفضل الموت على أن أتنازل عن أقل جزء من حقوقى » ، فاحتججت بشدة لدى اللورد . وكلفت فى نفس الوقت كل القناصل العموميين للدول الأوربية لكى يذكروا الحادثة لحكومات بلادهم .

ولما كانت لى كل المسئولية للسلطة فى أعين شعبى ، وأسرتى ، فقد كنت ، من ناحية أخرى ، ممنوعًا من أن أختار أكثر المتعاونين معى بطريقة مباشرة ، كما أرغب .

ولم يكن فى وسعى أن أقبل مثل هذه النظرية ، ولكن ، ولكى أتحاشى ، مرة أخرى ، أزمة يمكن أن يستغلها الإنجليز لصالحهم ، لم أصر على الشخص (حتى لا أجبر على التنازل عن المبدأ) ، واضطررت ، وأنا آسف إلى التنازل عن تعيين فخرى باشا، وإلى أن أستدعى رياضا كرئيس للنظار .

ولاشك فى أنه لم يكن « نسرًا » . وكان قد خدم والدى بلا اهتمام وبأخطاء ، وكان له مجرد « نسيج » أحد الموظفين ، وكان يتأثر بكل نفوذ ، مهما كان مصدره ، وكان خجولاً بشكل يمنعه من أخذ أية مبادرة ، وكان من كبار محبى الهدوء ، وبشكل يمنعه من التفكير فى الكفاح ضد شخصية على درجة كبيرة من القوة ، مثل شخصية اللورد كرومر . وكان خائر العزيمة ، وطموحًا ، وكان يدعى أنه هو الذى يسيّر الأمور ، ولم تكن له حتى القوة الضرورية لمقاومة عواطفه الشخصية .

حقيقة أنهم قد قدموه لى من قبل على أنه المبشر بالاتجاه الوطنى المتكامل ، وعلى كل حال ، فإن اتجاهه الوطنى كان غير فعال لدرجة كبيرة : وكان محصورًا فى الكلمات ، وإن كان هذا لم يمنع لورد كرومر من أن يخشاه ، ويجعل زملاءه الوطنيين المصريين يثقون فيه . أما المبادئ الأفلاطونية التى ادعى رياض أنه يؤسس عليها نظامه السياسى فإنها لم تطبق أبدًا : ذلك أن الاتجاه الوطنى لهذا الرجل ظل دائمًا عقليًا . وكان متطرفًا ، وادعى أنه يحب مصر ؛ لأنه كان يكره كل ما لم يكن مصريًا .

وكان قد ظل تركيًا قديمًا ، واعتبر البلاد منطقة نفوذ يتم استغلالها ، واستخدام السخرة فيها إلى ما لا نهاية ، وفى صالح أرستقراطية جشعة . وكان يرغب فى السلطة ، دون أن يعرف معناها . وبالاختصار ، فإنه كان يضع الاتجاه الوطنى خارج نطاق الحرية ، أما تضامنه فكان لا يمارسه إلاّ مع ذويه .

ولم يكن لدى رياض أية شجاعة ، ولا أى شعور سامى . ويكفى التلويح له بمنصب، أو مركز يؤمل فيه ، أو الوعد بميزة من الميزات ، لكى تضمن صمت هذا الرجل السياسى ، الذى كان مع ذلك ثرثارًا . ولكن الاتجاه الوطنى لديه كان لا ينفصل عن مصالح الأسرة ، وأفاد طوال حياته من نفوذه ومن مركزه ، لكى يعين أقاربه فى المراكز الأكثر ميزة .

ولم يثبط فشل محاولتى الأولى ، ولا الانتقادات التى جاءت من جانب اللورد كرومر ، من عزيمتى أبدًا . وكنت مصممًا كل التصميم على أن أقوم بكل شىء من أجل مصر : أن أوقظها ، وأن أعطيها معنى شخصيتها ، وأقودها أخيرًا بكل الوسائل إلى أن تفهم أنه لن يكون هناك سلام لها إلاّ فى استقلالها ؛ ولكن هذا السلام لن يكون منحة من الخارج . فلكى تكون حرًا ، من الواجب أن تكون قويًا .

وكان هذا هو السبب الذى حول انتباهى إلى تنظيم الجيش . ووجدت أنه لن يمكننى القيام بأى شىء دون أن آخذ فى يدى الوسيلة الوحيدة القادرة على ضمان الحريات الوطنية . وعند وصولى إلى مصر ، شجعونى على هذا الطريق بواسطة إخلاص السردار نفسه ، السير فرانسيس جرينفل Sir Francis Grenfell . وكان ينتسب إلى أسرة بريطانية عريقة ؛ ولكن مشاعره كانت متوازنة مع موقفه تجاه بلادى ، وتجاه الأمير الذى يخدمه .

ولم يحاول أن ينزع من إشرافى ، ولا من نفوذى ، القوات التى كان هو قائدها ، والتى كنت القائد الأعلى لها . وكان مشبعًا بمشاعر الولاء ، والانضباط ، فجعل الضباط المصريين والإنجليز فى كل حاميات مصر ، يقسمون يمين الولاء . وفى القاهرة ، تلقى بنفسه هذا اليمين من الضباط الإنجليز ، المعارين إلى الجيش المصرى ، بينما تلقى شيخ الأزهر ، وهو أكبر شخصية دينية فى البلاد ، قسم الضباط المصريين .

ولكنه لم يكن من نصيبى أن أحتفظ لوقت طويل بهذا المتعاون المخلص ، الذى كانت صراحته كجندى قد جعلتنى أقدره ، وكانت صفاته المنضبطة بلاشك ستجعلنى أحبه . فبعد شهر واحد من وصولى ، استدعى الجنرال السير فرانسيس جرينفيل لكى يمارس القيادة العامة للقوات البريطانية فى مالطة . ولقد أسفت عليه بكل عمق .

وكان من الطبيعى أن تثير خلافته فى منصبه الشاغر الجنرالات البريطانيين الموجودين فى خدمة الجيش المصرى . ولكنى حاولت ألاّ يكون الضابط الذى يقع عليه الاختيار قادمًا جديدًا إلى مصر ، حتى يتمكن من أن يكرس نفسه لتعليم القوات ، دون أن ينظر إلى نفسه من أول الأمر : وكذلك كنت أرغب فى أن يكون هذا الضابط شابًا ، وبكامل وسائله وإمكانياته الفكرية والبدنية .

وكان العمل المطلوب القيام به ضخمًا ؛ ويلزمه عزيمة وقوة من أجل تنفيذه .

وكنت قد لاحظت بنوع خاص الجنرال كتشنر Kitchener من بين الجنرالات الإنجليز المعارين إلى مصر . وكان قويًا ومليئًا بالحيوية ، وشابًا ، ونشطًا ، وجنديًا فى تكوينه ، وكان يتمتع بطاقة ومبادأة مواتية ، وقد بدا لى على أنه الرجل اللازم لهذا الموقف . وكان لورد كرومر يقدر له قيمته ، وكان ينوى استدعاءه للإدارة العامة للشرطة . ولكنه حين رأى العطف الذى أظهره له ، تحول فجأة إلى خصم له . فتوجهت بطريق مباشر إلى الملكة فيكتوريا ، لكى أرجوها أن تؤيد ترشيح الجنرال الذى اخترته . وكان هذا هو أول طلب أوجهه إلى ملكة بريطانيا العظمى . وسرعان ما جاء الرد : وتحققت رغباتى .

وبعد أن حصلت على الموافقة بشأن قائد الجيش ، أخذت فورًا فى الاتصال بالجيش ، مقررًا أن أجعله يرتبط بى ، وذلك عن طريق الاصلاحات ، وعن طريق الرعاية فى كل وقت . وعملت فى أول الأمر على تحسين وضعية الضباط المصريين ، الذين لم يكن من حقهم أن يتطلعوا إلى رتبة أرقى من رتبة أميرآلاى . فعينت محافظ الإسكندرية ، محمد ماهر بك ، نائبًا لمحافظ محافظة الحدود [1] ، مع منحه رتبة اللواء . وكنت حريصًا على أن أظهر للضباط المصريين أن مستقبلهم الوظيفى لم يكن مقفلاً أمام أى أمل ، وأنه يمكن لكفاءتهم أن تجد مكافأة لها بوصولهم إلى أعلى المناصب الإدارية .

---

(١) كان اسم محافظة الحدود هو الاسم الذى يطلق على مديرية أسوان ، قبل استعادة السودان .

وفى خلال ستة أشهر ، تمكنت من أن أنظم عملى بطريقة جعلتنى فعليا أشرف على كل ما يدور فى نظارة الحربية . وهكذا حصلت على معلومات عن استخدام الأموال المرصودة فى ميزانيتها وفى بعض الأحيان بطريق غير سليم . وكانت مبالغ كبيرة وهامة قد حولت عن أهدافها الطبيعية . فمثلاً ، كانت الأموال التى تجمع من أجل الإعفاء من الخدمة العسكرية (البدل العسكرى) ، وكانت تبلغ ما يقرب من ٢٥٠,٠٠٠ جنيه، تستخدم فى ملء خزائن إدارة المخابرات ، والإنفاق على العملاء والدعاية الإنجليزية ، ليس فقط فى السودان - الأمر الذى يمكن تبريره - ولكن أيضًا فى الحجاز، واليمن ، وحتى فى طرابلس الغرب ؛ وربما كانت تلك البلاد ذات أهمية كبيرة بالنسبة لإنجلترا ، ولكنها كانت نسبية فيما يتعلق بمصر .

ولما كنت قد عقدت العزم على إصلاح الجيش ، فكان من اللازم تمامًا أن أعرف أولاً الظروف التى كان يتطور فيها . وكانت هذه المؤسسة الضرورية ، والخطرة ، قد وضعت مصر على مسافة صغيرة من هلاكها . وكنت أرغب فى أن نتحاشى ، فى المستقبل ، فتن المتآمرين الذين كانوا ، تحت ادعاء الاتجاه الوطنى والمبادئ ، يضعون الشعب فى أغلال العبودية ، بعد أن يقضوا على روحه المعنوية .

ومارست فى كل مكان حقى فى الرؤية ، وراقبت تفكير ضباطى وكذلك علاقاتهم . وكان من الخطر أن يميلوا صوب إنجلترا ، وكان ذلك أشد خطرًا حتى من تركهم يشاركون مع المهيجين .

ولما كانت كل الوسائل حولى صالحة ، للتجسس على ، وجدت أننى بدورى ، يحق لى أن ألجأ إلى إستخدام وسائل خصوصى، لكى أفلت من حبائلهم : فأصبحت لى «مخابرات» فى كل مكان ، فى المدارس ، وفى الوحدات العسكرية ، وحتى فى منزل السردار . وخدمنى فى ذلك ، وبشكل يثير الإعجاب ، عدد من الشباب ، المخلص لبلاده وأميره ، والذين كان نشاطهم وتطوعهم نابعًا من اعتقاد عميق بأنهم يقومون بعمل دينى . وفى هذه الفترة ، كان الدين لا يزال قادرًا على إثارة حماس الرجال ، ويشحذ هممهم . وكان عامة الشعب لا يزالون يجهلون معنى الوطن ، وربما رجع ذلك إلى أن من كان يسير أموره لم يكن يخدمه ،

ولا شك أيضا فى أن ذلك كان يرجع إلى أنه لم يكن قد ظهر أى مبشر ؛ لكى يدعو إلى الإيمان بالوطن .

وعمل الشيوخ ، من جانبهم ، على خدمتى ، كوسطاء مع الجنود . وربما كانوا يعملون لمصلحة . فلم يكن الإيمان يكفى دائمًا لإطعام رجال الدين ؛ ومهما كان إعجابهم بملذات الجنة ، فإنهم كانوا لا يكرهون أن يتبعوا الطرق الأكثر راحة التى تؤدى إليها .

وبالطبع ، فإن المراقبة الدقيقة لكل ما كان عسكريًا ، لم تكن أبدًا ترضى السردار ، ولا لورد كرومر بنوع خاص . وكان ماهر باشا قد أصبح وكيلا لنظارة الحربية ، ونُظر إلى تحرياتى على أنها أصبحت دقيقة .

فنصبوا لى شركًا . فلما كنت فى زيارة لمحافظة الحدود ، سمحت لنفسى ، بعد استعراض فى وادى حلفا ، بتقديم بعض الانتقادات على الحركات التى أدوها ، وعلى ملابس الجنود المصريين الذين كانوا قد عهد بهم إلى مدرسة الضباط الإنجليز منذ عشر سنوات . واعتقدت أن وضعى ، كرئيس أعلى للجيش يعطينى هذا الحق ، وأجبت على اقتراحات بعض الضباط المصريين الذين جاءوا يشكون لى من موقف أحد البكباشية تجاههم ، ومن عدم كفاءته .

وكان الذى يعلم جنودنا من « الماسونيين الأحرار » الإنجليز . فبعد خروجهم من المدرسة كان ضباطنا يُدعون للانضمام إلى « المحافل » الماسونية الإنجليزية . وكان رئيس المخابرات فى مصر هو فى نفس الوقت رئيسًا للمحفل العسكرى الإنجليزى . وكان الضباط الذين لا ينضمون لهذا المحفل لا يقبلون أبدًا لقيادة القوات .

ولذلك فقد كان من المنطقى أن أولئك الذين ظلوا بعيدين عن المحفل أنشئوا كتلة ، كانت معادية تمامًا للإنجليز . وكان سبب عدم رضائهم يرجع إلى النظام الذى يجعل عدد الضباط الذين يخرجون من المدرسة يعادل عدد الضباط الذين يرقون من تحت السلاح .

وهؤلاء الضباط وجدوا فِىَّ - كمصرى - رئيسهم الطبيعى ، حتى أكثر من كونى أميرهم ،

وفى نفس الوقت من يدافع عن كرامتهم العسكرية . وطلبوا إلى أن أقوم ببادرة فى وادى حلفا ، وقد كان ، فمن بين أربع سرايا ،خرج ضباط ثلاثة من تحت السلاح ، وواحد فقط من المدرسة .

ولكن اللورد كتشنر ، الموفد إلى مصر ـ تلبية لطلبى الشخصى من الملكة فيكتوريا ـ والذى تم تعينه سرداراً للجيش المصرى ، اعتبر أن هذه الانتقادات كانت موجهة وبوضوح ضده شخصيًا . وأسرع بأن قدم لى استقالته ، واستقالة ضباطه . ثم كانت بيننا مجادلات انتهت بالتصالح . ومع ذلك فإن المستقبل قد أظهر أن لورد كتشنر كان غير قادر على النسيان ، أو على وضع المشكلة فى حجمها الطبيعى . فلقد جاءت بعد طغيان لورد كرومر ، تلك الفترة القصيرة للغاية ، والتى تتسم بالمرور الودى للسير إلدون جورست Sir Eldon Gorst والذى بدأ سياسة تفاهم أنجلو مصرية . ولكن لورد كتشنر لم يعترف بهذا التطور ، وبدلاً من أن يكون إلى جانب نضج وزيادة وعى شعبى ، استمع إلى تخيلات شخصية . وانتهز كل فرصة لكى يسمم علاقاتنا ، حتى وإن وصل الأمر إلى خلق حادثة ، لكى يحتفظ بجو مشدود دائمًا بيننا .

وعلى أية حال فإنه لم يثر دهشتى ، عند وصولى إلى الفيوم ، أن أرى رئيس مجلس نظارى، رياض ، يجرى أمامى؛ لكى يعلمنى بعدم الرضاء العميق للورد كرومر بشأن هذه الحادثة مع كتشنر ، وقدم لى تصريحًا كتب بألفاظ مهينة للبلاد ولى شخصيا لتوقيعه .

وحاولت بلا جدوى أن أفهم رياض باشا أنه لا يمكننى أن أتصرف خارج الحقيقة ، وأنه من الواجب أن أكون فى القاهرة ، بعد ظهر نفس اليوم ، وإنى أرى أنه من الضرورى رؤية لورد كرومر قبل أن أقوم بالتوقيع . وبلا جدوى أظهرت لرئيس نظارى ما كان فى هذا التصريح ـ مما يجرح شخصى ومصر . ورفض أن يستمع إلى أسبابى . ولم يحاول أن يفهمنى. وكانت لديه فكرة ثابتة : الطاعة ، ليس أبدًا لأوامرى ، ورغم أنى أمير ، ولكن لأوامر كرومر ،الذى ما كان ينبغى أن ينظر إليه إلا كأجنبى .

وهذه هى الشروط التى لا يمكن وصفها والتى كان اللورد ـ حتى دون أن يستشيرنى ـ قد

وضعها : شكر علنى لقوات وادى حلفا ، ولقيادتها ، ولضباطها : طرد فورى لماهر باشا، وكيل نظارة الحربية .

وكانت المهلة الأخيرة المعطاة لرياض ، بواسطة ممثل صاحبة الجلالة البريطانية هى الظهر . وكان الظهر قد أتى حينما اضطررت ، وأنا خائف ، إلى أن أوقع التصريح التالى :

مدينة الفيوم ، فى ٢٦ يناير ١٨٩٤
تصريح من صاحب السمو خديو مصر
إلى سعادة السردار ـ وادى حلفا

« قبل أن أترك مصر العليا لكى أعود إلى القاهرة ، أرغب فى أن أؤكد التعبير عن عميق مشاعرى وحسن توصياتى للجيش الذى زرته عند الحدود . وإنى أحرص كذلك على أن أؤكد لكم رضائى التام بشأن مظهره وتنظيمه ، ذلك الرضاء الذى أظهرته لكم من قبل . وإن من سرورى أن أهنئ الضباط ، سواء المصريين أو الإنجليز ، الذين يقودونه ، وإنى سعيد لكى أرى الخدمات التى قدمها الضباط الإنجليز لجيشى .

وإنى أرجوك ، ياسعادة السردار ، إبلاغ هذا التصريح لعلم الضباط والجنود » .

عباس حلمى [٢]

وكان شكرى ، المجبر عليه ، قد أصبح معروفًا لدى الجميع ، وكانت استقالة ماهر هى وحدها التى أُجلت حتى حضورى . وقد طلبت من رياض أن يبلغ ممثل فرنسا فى القاهرة، المسيو دى رفرسو M. de Reverseaux بهذه الأحداث . وادعى أن هذا الأخير قد أجابه بأن عليه أن يلاحظ أكبر درجة من التحفظ . وكان كل ذلك غير صحيح: فكما عرفت من المسيو دى رفرسو نفسه ، فإن رياض لم يره ؛ وكان فى هذا الحكم على رياض . لقد جاءت الأجيال التالية وشهادة التاريخ ؛ لكى تؤكد حكمى عليه. لقد كذب على أميره، وأذل مصر.

(٢) انظر الجريدة الرسمية ، « الوقائع المصرية » ، فى ٢٨ يناير ١٨٩٢ .

ومنذ ذلك اليوم ، حددت القيمة المعنوية لهذا الرجل الذى قد استدعيته ، لكى يعمل إلى جانبى ، وكان قرارى قد تم اتخاذه بالنسبة له : فسأبدله فى أول فرصة . وكنت أعرف ، بالتأكيد ، ذلك التأثير السيئ الذى يمارسه قصر الدوبارة على القرارات الوزارية ، ولكنى لم أكن قد شككت فى أنه عند هذا الرجل الذى كنت قد استدعيته إلى أعلى المناصب، رغما عنى فى الحقيقة ، مثل هذا الضعف ، وعدم الاهتمام ، وعدم الولاء .

حقيقة أنه ، فى أثناء حكمى ، لم يأت مصرى له قيمته ، لكى يقابلنى ، ويعيننى ، ولكى يظهر لى الطريق السليم ! فبسبب الاحتلال وهوجة عرابى التى أبعدت عن والدى كل عنصر قادر ونشط ، لم يكن هناك أى شخص يجرؤ على أن يضع نفسه صراحة إلى جانبى . ولكن ، كم من موظف ، كان يرغب ويأمل فى إحداث تغيير واضح فى النظام ، أعطانى معلومات من كل ناحية عن الحالة الفعلية للإدارات ، وعن الأحوال الحقيقية للبلاد !

وحصل كرومر وكتشنر على الإرضاء الكامل نتيجة لجبن رياض . ورغم المظاهر ، كنت أنا الذى كسب الجولة . فبعد وقت قصير من تلك الحادثة ، اضطروا إلى التراجع ، ووافقوا على أن يحددوا ترقية الضباط من « تحت السلاح » بعدد ثلاثة فقط فى السنة ، وبموافقتى ، وأن يذكروا أسباب ترقيتهم .

ولم يعد فى وسعى ، بكل أسف ، أن يكون لى أقل أمل بشأن الاتجاه الوطنى المسرحى لرياض باشا ، وكانت عندى أيضًا بعض الأسباب التى تجعلنى أشك فى إخلاص ماهر .

واضطررت ، بعد هذه الحادثة نفسها ، والمعروفة منذ ذلك الوقت باسم حادث الحدود، إلى أن أتخلى عن إشرافى على الجيش ، الذى أصابه الشلل تمامًا منذ هذا اليوم . ولم يكن أمامى عداء الإنجليز فقط ، ولكن كذلك إمكانيات معينة يقومون باستغلالها بكل حنكة .

وكان اختيار الضباط سيئًا ، ويشتمل على كثير من المساوئ . فبدلاً من أن يجتذبوا لمهنة الجندية أبناء الطبقات العليا من الأمة ، كانوا لا يطلبون سوى الشباب من أصول متواضعة . ولما كان من حق السردار أن يدخل إلى المدرسة ، وبدون اختبار ، عشرة تلاميذ

من اختياره ، فإنه كان لا يرسل إليها سوى زنوج أميين ، وخدمًا ، أو أبناء بعض خدامه ، الذين كان يكافئهم بهذه الطريقة على خدماتهم وإخلاصهم .

وهؤلاء التلاميذ الذين لم تكن لهم أية ثقافة قبل أن يدخلوا المدرسة الحربية ، لم يكونوا يعرفون إلا ما كانوا يعلمونهم ، أى تقريبًا لا شىء . ألم يكن الشعار هو عدم إعطاء الجيش أى قوة معنوية عن طريق تجنيده ، ولا قوة فعلية عن طريق تدريبه ؟ وكان الإعتزاز الذى يشعر به الرجال الذين استدعوا خطأ لحمل الرتب ، بزياراتهم الأخوية للضباط الإنجليز ، ينتسبون إلى أسر عريقة ويتمتعون بالاحترام والثروة ، يسلمهم لسيطرة وسط تغطى فيه الصوفية على أسرار المخططات السياسية . وهكذا غزت الجيش مجموعة من القيم العالية ، والتى لم يكن فى وسعها أن تبرر اختيار إنجلترا إلاّ باظهار الخضوع والاعتراف بالجميل . وكان هذا هو سبب قرارى بتقليل عدد الضباط من « تحت السلاح » ، واشتراط أن يأتى الجميع من المدرسة الحربية ، محتفظًا بثلاثة مراكز فقط فى العام للضباط الآتين من بين الجنود ، وأيضًا بعد موافقتى .

ولكن الاختيار ظل صعبًا . ذلك أن مهنة العسكرية لم تكن شرفًا كبيرًا لدى الطبقات الحاكمة . وكانت أحداث ١٨٨٢ قد قللت من اعتبار الجيش ، ولم تعد الطبقات العالية ترغب أبدًا فى رؤية أبنائها يدخلون فى منظمة كادت أخطاؤها الأخيرة أن تؤدى إلى ضياع البلاد . وأفادت انجلترا من هذا الوضع ؛ وانخفض مستوى الدراسة فى المدرسة الحربية ، نتيجة لعدم جدوى الاختيار ، ولقلة إقبال المتعلمين على الدخول فى السلك العسكرى .

وبفضل حملة السودان استعاد الجيش المصرى شعوره بوطنيته . وكان موزعًا فى بلاد شاسعة ، وبالتالى فى حالة غير مواتية لإظهار الرأى ، أو الرغبة . ومع ذلك ، فإن شعورًا جماعيًا بالرفض أمام قلة الاحترام الكاملة وقسوة « كتشنر » ، ساعد على عودة التضامن داخل إطار الجيش . ومن ناحية أخرى فإن نظام اختيار الضباط كان قد تحسن . وأصبح الضباط يخرجون من أوساط أكثر ارتفاعًا ، وأصبح تدريبهم أكثر صلابة . وسرعان ما تم بينهم اتفاق ضمنى ، وتلته عملية تنظيم قوية . وانفجرت حركة تمرد الكتيبة الرابعة عشرة

من السودانيين وحامية الخرطوم وأم درمان قبل موعدها ، وأدى ذلك إلى إجهاض الحركة ، التى كانوا يعدون لها فى الظل ، بواسطة القوات المصرية .

وبعد هذه الحادثة تم طرد ستة ضباط مصريين بريئين تمامًا من صفوف الجيش . وكانوا قد نقلوهم إلى القلعة حيث لم يكن هناك سجن ، وطلب إلى لورد كرومر أن أوبخهم بنفسى. فأجبت بضرورة تزويدى ، كتابة ، بما يجب على أن أقوله لهم . ولم يكن لدى أى استعداد لتوبيخ قوم شجعان كانت لديهم الجرأة والشرف ، لكى يقاوموا أوامر الأجنبى . وعندما أحضروا لى المتهمين ، أخرجت النص الذى كانوا قد أرسلوه لى ، ولكنى قرأته بسرعة حتى أن الضباط وكذلك الكولونيل الإنجليزى الذى يصحبهم لم يفهموا كلمة واحدة من هذا التوبيخ . واهتممت بعد ذلك بتعيين ضحايا لورد كتشنر والعثور لهم على وظائف مدنية .

ولكن المسألة زادت تعقيدًا . ذلك أن بكباشى ، فى إدارة السكك الحديدية ، كان مقدمًا لمجلس عسكرى لمحاكمته على إهمال جسيم ، وشى ، ولكى ينجو بنفسه ، بخمسة وسبعين ضابطًا مصريًا ينسبون لهذا التنظيم السرى .

وبطبيعـة الحال أدى هذا الاعتراف إلى وقوع أكبر الضرر بالمتآمرين وإلى شل حركتهم . أما الواشى ، فإنهم كافئوه ، وميزوه بشكل خاص . وخرج منتصرًا من مجلس التأديب ، وسنراه فيما بعد مديرًا للفيوم . وفى أثناء الحرب الكبرى ، جعلت إنجلترا منه لواءً . وهذه هى الطريقة التى عرف بها على شوقى المجد ، ولمجرد أنه وشى بوطنية زملائه . ومع ذلك فإنه لم يكن قد فاز إلا بتقدير الإنجليز .

وهكذا فإن الجيش كان يعتبر مفقودًا بالنسبة لى . وكانت رغبتى فى السيطرة عليه ، وجعله أداة للنهوض بالبلاد ، قد قضى عليها بمناورات الدولة المحتلة .

وكانت النتيجة واضحة : فكانت لدى قوات يقودها أحد الأجانب الذى يعادى أهدافى، وفى الوسط المحيط بى ، كان هناك شواخص مفككة الأطراف ويجذب لورد كرومر خيوطها .

والواقع أن انجلترا كانت تحصل على خدمة جيدة ؛ وعلى العكس من ذلك فإن مصر ، وأميرها ، لم يكونا كذلك .

وكنت أرى كل يوم وحتى داخل القصر ، تقاعسًا كان مريرًا بالنسبة لى . وكانت الخيانة تسمم الجو . وكان رجال المخابرات يتحركون فى كل مكان . وكان إخلاص أرقى موظف تحت رحمة ما يقدمه الأجنبى . ولكم أن تحكموا !

وكانت أقوى رغباتى ، وقت جلوسى على العرش ، أن أدخل فى علاقات وثيقة مع الأمة. وعملت كل شىء من أجل أن أتقرب منها ، ودعوت إلى جوارى كل من كان له اسم ، أو قيمة ، أو ماض . وكنت أحب أن أتحادث مع المثقفين من البلاد ، وأن أسمع من أفواه الموظفين أنفسهم تلك الملاحظات التى تمكنوا من عملها فى ممارستهم لوظائفهم .

وبعد فترة عمل الصباح ، كنت أحتفظ على مائدتى ، وكل يوم ، بالنظار ، أو موظفى الدولة ، الذين كنت فى مداولات معهم فى الصباح . وكان للمحادثة صفة أكثر ودية . وكنت أتعلم ، ويمكننى فى نفس الوقت ، وبلهجة مألوفة ، أن أعطى نصائح أكثر فائدة من الأوامر .

وفى المساء ، كنت أحتفظ بزوارى فى فترة بعد الظهر ، والذين بدا لى أنهم مفيدون، على مائدة العشاء . وهكذا كان يجلس جنبًا إلى جنب ، على مائدتى ، العلماء المتبحرون ، والمهندسون ، والفقهاء الضالعون ، والأدباء المعروفون ، والشعراء المرموقون . وكانت المحادثات تأخذ ، فى بعض الأحيان ، انعطافات ساحرة وغير متوقعة بين رجال لم يتعودوا كثيرًا على أن يتناقشوا فيما بينهم ، ولهم تكوين مختلف تمامًا .

وكانت المناقشات الفلسفية ترتفع فيما بين محمد عثمان بك جلال ، وهو شاعر له سحره، كان قد عرب قصص La Fontaine وكتبها شعرًا ، وبين شيخ الأزهر الذى لم يكن يطل على الفلسفة إلاّ من بين نصوص القرآن . وعلى أن أذكر أن العالم الدينى كان يضطر فى أغلب الأحيان إلى الصمت بعد أن تظل علومه المقدسة بدون رد أمام الهجمات الرقيقة والأكثر إنسانية للشاعر .

وأذكر عملية تخليط لغوى حبكها عثمان جلال ودخل بها على رجل الدين ، والذى كان فى نفس الوقت أحد الضالعين فى علم اللغة .

ففيما يتعلق بقصة « الغراب والثعلب » ، تسلى شاعرى بأن يغلف الكلمات الفرنسية وإظهارها بجذور وخواتم كلمات عربية ، ودون أن يغير ذلك من النص . وذهل من ذلك الشيخ الكهل . ولقد ناقشوا طويلاً فيما بينهم أصل كل كلمة ، ووصلوا إلى أبعد الأمثلة من أجل البحث عن معنى . وبجدية وبدون ضحك كان الشاعر يجيب بمرارة المتحدث معه ، حتى يأتى انفجار بالضحك وبشكل عام ، لكى يعوق هذه الفكاهة .

وكنت أحب وجبات الغذاء هذه ، والتى كان يمكننى ، وأنا أعطى هدوءا لنفسى ، وخارج كل بروتوكول إدارى ، أن أحرك مسائل الحكومة ، والتى كانت تشغلنى أكثر من غيرها . وسمحت لى ، وأكثر من أى مقابلات رسمية ، بأن أحصل على معلومات عن القيمة الفعلية لمن يتحدثون معى ، واتجاهات تفكيرهم .

وفى خلال هذه الاستقبالات كانت لى فرصة رؤية العلاقات الأكثر قبولاً مع الشيخ محمد عبده ، ذلك الرجل صاحب الذكاء الواضح ، ولكن ذو الشخصية الخجولة . وكان مع الإخلاص لإنجلترا . حاولت أن أخلصه من سحر قصر الدوبارة ، ولكن بلا جدوى . ولقد اصطدمت بعناده وإصراره على الخطأ ، الأمر غير المتوقع من جانب رجل أعرف أنه طموح ، وكنت قد عينته فى منصب مفتى مصر ، لكى أجعله ينضم إلى القضية الوطنية .

وكان رجلاً ، رغم اتجاهه التقليدى ، يعرف اللغة والحضارة الحديثة .

وكان قد ترك نفسه تنجذب إلى آراء أسىء هضمها ، وكانت مشاركته فى الحركة العرابية قد تركت له بصمات لا تمحى من الأخطاء المضخمة .

وكنت مسروراً من مائدة العشاء دون مظاهر ، والتى كنت أتصل بها مع الأمة عن طريق ممثلين هم الأكثر ثقة للتعبير عن فكرها وعن تقاليدها . وبدا لى أننى كنت أتوغل كل يوم أكثر فى روح الشعب ، وكنت فخوراً حين أكتشف ، من وقت لآخر ، كفاءة لم يعترف بها ، أو طاقة غير مستخدمة . وكان شيئًا جميلاً للغاية . ولكنى اكتشفت ، فى أحد الأيام ، أن

كل الموضوعات المتبادلة خلال هذه الاجتماعات الشخصية ، كانت تصل إلى آذان وكلاء إنجلترا ، وبطريقة مشوهة تمامًا .

وذكرت ذلك لضيوفى . وأجابنى الجميع بأن المسئولين عن ذلك هم خدم القصر . ولكى لا أعطى هؤلاء الرجال البائسين فرصة ممارسة كفاءاتهم كرجال شرطة ، وكذلك من أجل تفادى الفضول الممكن من جانب ضيوفى ، أوقفت هذه الاجتماعات ، التى كانت تلذ لى كثيرًا ، والتى كانت بالنسبة لى وسيلة ترويح وحصول على المعلومات فى نفس الوقت .

وعلمت ، مع مرور الوقت ، بالصعوبات التى سوف أواجهها كحاكم محاط بنخبة لم تتأثر ، إلاّ بطريقة غير كاملة ، بالفكر الوطنى . ولقد باتت مصر سوقًا ضخمة تباع فيها الضمائر ، وتحاك فيها المؤامرات . أما الأرستقراطية القديمة ، التى نمت فى ظل الأسرة العلوية ، هل ياترى ستظل دوما على استعداد لخيانة هذه الأسرة ؟

وإلى جانب جيش أفسد نظامه ، هل يمكننى أن أعتمد على مجتمع فقد روحه المعنوية؟ والقوات العسكرية لمصر لم تستجب لى ، ألن أتمكن من أن أجد ، فى يوم من الأيام ، قوة معنوية فى الأمة يمكننى الاعتماد عليها ؟ ذلك أن ثورة ١٨٨٢ كانت ضربة فظيعة لمصر: لقد مدت أطناب الفوضى فى كل مكان ، وحطمت كل شيء . وكان كل فرد قد فقد طريقه بين هذا الضياع العام . وكانت فكرة الواجب قد اختفت عند موظفى الدولة . ولم يعد هؤلاء يعرفون الطريق إلى السلام ، وحملتهم غرائزهم صوب المصالح الذاتية أكثر من أن تحملهم صوب العمل الشريف المتجرد ، والتفانى فى خدمة الوطن .

وكان الشعب وحده هو الذى بقى دون أن يفسد . وقاسى ، دون أن يشكو من أفعال سادته ، وخيانتهم . وكان ينتظر ، وهو صابر ، أيامًا أفضل ، وهم دائمًا خاضعون ، بتواكلهم التقليدى ، للرغبة البعيدة لسيد الوقت .



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثالث

النفـــوذ الخـــارجـــى

السياسة التركية تجاه مصر ـ عمل أصدقاء مصر من الفرنسيين ـ فاشودا ـ الوفاق الودى .

لقد حكمت إذًا بدون أى دعم ، ومع المشغولية الدائمة بأن أدافع عن نفسى ضد الشراك التى عرفت إلى درجة بعيدة أهدافها ، وبشكل يمنعنى من العودة على نفس الطريق .

وكنت محاطًا برجال ليست لهم طاقة ، وقد تعودوا على أن ينحنوا أمام مطالب دولة تزعم أنها حامية وصديقة ، ولكن مخططاتها بشأن مصر كانت معروفة منذ وقت بعيد ، ولذلك فلم يكن علىّ إلاّ الحذر المستمر لأتمكن من أن أتحاشى أى خطأ يمكنه أن يقضى على آمالى .

وإذا كانت السياسة الإنجليزية معادية صراحة لاستقلال مصر ، فإنها مع ذلك لم تكن دائمًا مكللة بالنجاح . بل كانت فى الواقع مضطرة إلى التوازن مع المناورات السياسية للدولة العثمانية ، صاحبة السيادة ، وحليفة للدولتين المنافستين : فرنسا وروسيا .

وكانت الدولة العثمانية ممثلة فى مصر ، عن طريق مندوب سام . وكانت قد عينت فى هـذه الوظيفة الدقيقة رجلاً اشتهر بانتصاراته ، ويتميز بذكاء ودبلوماسية ، هو الغازى أحمد مختار باشا . وقد تمتع بالاحترام نظرًا لأمجاده الشخصية ، وكذلك بارتباطه الوثيق بالامبراطورية العثمانية ، التى ظل خادمها المميز .

ولم تكن مهمته بالأمر السهل : فلقد كان عليه أن يقضى على كل اتجاه لاستقلال مصر، وأن يمنع الخديو ، بكل الوسائل من زيادة امتيازاته وحقوقه التى حصل عليها من فرمانات التعيين . وكان عليه أن يرعى أمر المحافظة على الكرامة الدينية للخليفة ، وسلطته على مجموع البلاد .

ولكن كان عليه كذلك أن يدافع عن الحقوق التى كانت لا تزال للدولة العثمانية تجاه اعتداءات بريطانيا العظمى . ولاشك فى أن عمله ضد الادعاءات البريطانية كان مدعماً من الحلفاء ، وكانت إنجلترا قد حاولت أن تفيد من مركزها المسيطر ، لكى تلغى المندوب السامى العثمانى ؛ ولكن ، بينما كان رجالها الدبلوماسيون يتصرفون فى هذا الإتجاه فى إستانبول ، نجح سفراء فرنسا وروسيا هناك ، وفى اتصال مع ممثليهم فى القاهرة ، فى إبعاد هذا الخطر ، وتغلبوا على المؤامرات البريطانية ، التى كانت تعتمد على ضعف قصر يلديز Yildiz . (١)

وبينما كان سفراء فرنسا وروسيا يقظين إلى جوار الباب العالى ، حاول الوزراء المفوضون لهاتين الدولتين ، فى القاهرة ، أن يقربوا وجهات النظر بين الأمير ، الخديو ، وبين مختار باشا ، وذلك بتمهيد العقبات والصعوبات التى كان من الممكن أن تنشأ . ووجد ممثل الدولة العثمانية فى ذلك دعماً فى صراعه ضد نفوذ بريطانيا العظمى .

وحظى الغازى أحمد مختار باشا بمركز مميز فى البلاد . وكانت سمعته ، بأمانته الكبيرة ، وخدماته الضخمة ، وبنوع خاص لقبه كممثل لأكبر رئيس دينى فى الإسلام ، [وهو الخليفة] يعطيه هيبة تقرب من هيبة الملوك . ومنحه أهالى مصر مشاعرهم بارتباطهم التقليدى بالخليفة ؛ ولكن مصر لم تكن مع هذا مستعدة لكى تمنح تركيا الامتيازات التى كان خديويوها قد حصلوا لها عليها من قبل . وكان استقلالها غاليًا عليها ؛ ولم يطرح أبدًا، بالنسبة إليها ، أن تتخلى عن حرياتها المليئة بالفخار ، والتى حصلت عليها ، ودافعت عنها بعنف وعقيدة . وإذا كانت السياسة المصرية قد استندت إلى الانقسامات

---

(١) قصر السلطان عبد الحميد فى استانبول .

الموجودة بين الباب العالى وإنجلترا ، فإنه لم يكن هناك أبدًا ، فى تفكير الشعب ، أن يؤيد اتجاهات السيطرة التى كان على المندوب السامى أن يكون منفذها ، وأن يسمح له بإعادة مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية ، كولاية تمكنت من أن تحصل على استقلالها .

وكان المندوب السامى سلاحًا ذا حدين ، ما دام فى وسعه أن يخدم أهدافنا للتحرر تجاه الباب العالى ، وفى نفس الوقت تبعيتنا له . ولذلك فقد كان من الضرورى استخدامه بحكمة .

وكان ولاء الغازى أحمد مختار باشا ، والترحيب الذى كان ينبع من أخلاقه ، قد جعلا من الممكن القيام بعمل مشترك ضد غازٍ آخر ، ودون التخلى عن نظام الخديوية . ونتيجة لصفاته من اللباقة ، والحذر ، وحسن التصرف ، فقد حصل ممثل الدولة العثمانية على شعبية فعلية لدى المصريين ، شعبية وصلت إلى القمة ، برغم رغبة مصر الشديدة فى الحصول على حريتها .

وكان الاتفاق الفرنسى ـ الإنجليزى لعام ١٩٠٤ يحدد بكل أسف نهاية تعاون مثمر فى الغالب : وإذا كان لم يقض على الخطر الإنجليزى ، فإنه نجح فى حالات كثيرة فى إبعاده . أما مختار باشا ، الذى كان عدم العمل ثقيلاً عليه بلا شك ، فإنه استدعى إلى تركيا (فى عام ١٩١٢) ، حيث قبل أعباء الصدر الأعظم . وكنا نجد فيه ، منذ ذلك الوقت ، فى الباب العالى ، حليفًا يعرف احتياجاتنا ، وتطلعاتنا وأوضاعنا الفعلية . ولكن عمله كان من الصعب مقارنته بذلك الذى كان يمارسه إلى جانبنا ، ذلك الدبلوماسى الذى تعلمنا كيف نقدره ، والذى اعتبر مسئوليته فى مصر على أنها موقع مراقبة ، بنوع خاص ، أمام المحاولات البريطانية .

وحل محل الغازى مختار باشا كهلٌ اسمه رءوف باشا ـ ولم تكن له أية سلطة ، أو تقدير، ولا أىّ من هذه الصفات التى تشكل الرجل الدبلوماسى . وكان يعيش لنفسه ، فى مندوبية سامية أصبحت مهجورة ، ولم يكن من الممكن أن نجد عنده تعاونا ولا نصيحة .

وعلينا أن نذكر أن الثورة التركية كانت قد عدلت كل شىء . وبعد ذلك حاولت لجنة

الاتحاد والترقى أن تقوم بمغامرات سياسية عندنا ، وحيث تحولت الدياجوجية المجنونة إلى جنون عظمة غريب . وحاول رجال تركيا الفتاة ، ودون النظر إلى المناخ الدبلوماسى ، أن يعيدوا تطبيق سياسة عثمانية فى مصر ، سياسة غريبة عن الآمال المصرية فى الاستقلال . وكان رئيس الحركة عاجزا بشكل واضح . وما الذى كان فى وسعه أن يفعله أمام التوجيهات التى كانت تصل من إستانبول ؟ أما المندوبية السامية فإنها لم تعد تضمن الاتصال بين الخديوية والدولة صاحبة السيادة . وأعطى رءوف باشا عطلة ، ثم وضعوا مكانه ما يشبه السكرتير ، وهو حكمت بك ، والذى لم يكن لديه موارد سوى أن يستمر فى العمل الناقص الذى بدأه رئيس متآمر ، وكذلك غير كفء . وكان على حكمت بك أن يختفى كذلك بمجرد إعلان الحرب .

وهكذا نرى أن التعاون والدعم الذى كنت أنتظره من الباب العالى لم يعطنى إلاّ خيالات. ومع السلطان عبد الحميد ، كان من الممكن أن تكون لها فاعليتها ، أما مع لجنة الاتحاد والترقى ، فإنها أصبحت خطيرة .

وفى كل مرة كنت أزور فيها عبد الحميد فى إستانبول ، لم يخف على أنه يعتبر من الضرورة الأولى أن يتيح فى مصر معارضة قوية ضد سياسة التوغل التى تقوم بها إنجلترا . و إنى واثق من أنه كان مخلصًا ؛ ولكن هذا السلطان الذى كان دائمًا فى الظل ، والذى صوروه فى صورة طاغية ، كان ضعيفًا وغير مستقر . وقتل الخوف الدائم فى نفسه قيمة وتفهمًا حقيقيين . وعمل مندوبو انجلترا ، وهم يعرفون سرعة تأثره إلى أبعد حد ، على أن يثيروا أمامه صولجان خليفة منشق ، يمكنه بصلاته مع البلاد الإسلامية ، أن يعرقل فى أحد الأيام السياسة الامبريالية للسلطنة . وقدموا له الخديويين على أنهم خطر مهدد لنفوذ تركيا فى العالم العربى . وبالاختصار ، فإنهم اتهموا الخديويين بأنهم يعدون لخلافة من خارج تركيا، ولم يقوموا إلاّ بتقديم مخطط كانت إنجلترا قد وضعته منذ وقت بعيد ، والذى كان يمثل أن كل المجهودات ، وكل الوسائل كانت تصلح للوصول إلى أهدافها . وبرغم كل الوعود المؤكدة ، لم أحصل أبدًا ، من الباب العالى ، على قرار واضح فى صالح تحرير مصر .

وحينما تم عزل عبد الحميد ، وسيطرت لجنة الاتحاد والترقى على تركيا ، أصبحت السياسة التركية فى مصر غير موفقة وإجرامية .

وبدلاً من الاستمرار فى عمل دبلوماسى كان فى وسعه ، ودون حتى أن يصل إلى غايته ، أن يكون على الأقل نافعًا ، فإن المسيرين الجدد لتركيا نظموا دعاية غير متناسقة ، مؤسسة على الاتجاه العثمانى . ووجدوا لهم بعض الأعوان النادرين على ضفاف النيل : من أصحاب الطموحات ، أو المهاويس ، مثل الشيخ عبد العزيز جاويش ، الذى كان قد تميز بقوة كلماته ، وخشونة هجماته ، وعدم لياقة ألفاظه كصحفى معارض . وعينوه فى أحد المناصب الكبيرة فى السلطنة . وكذلك أيضًا الدكتور أحمد فؤاد ، والذى اشتهر بأنه وطنى ، ولكنه أعلن ، بمجرد وصوله إلى تركيا ، أنه لم يكن مصريًا أبدًا ، وأصر على أن أصوله من كريت ، الأمر الذى هيأه لمنصب هام فى إدارة الأمن العام ، برغم المراقبة التى كان موضوعًا تحتها حتى ذلك الوقت .

وحينما أتت الحرب الايطالية ـ التركية فى طرابلس الغرب ، لم تعرف طموحات لجنة الاتحاد والترقى أية حدود ، أو مدى . وعبر أنور باشا مصر ؛ لكى يصل إلى برقة ، وقام حينئذ بدعاية واسعة وفتح أبواب المدارس الحربية التركية لكل العناصر غير الناضجة من مصر . وكان يكفى الرسوب فى امتحانات المدارس المصرية ، لكى يجد أحدهم لنفسه مكانًا مميزًا فى إستانبول . وانجذب بعض الأولاد لهذا السراب ، وكانوا لا يعرفون اللغة الأم بالنسبة إليهم إلا بطريقة غير كاملة ، ويجهلون التركية : وكانت هذه أسبابًا كافية ، لكى يمنحوا ، فى خلال بضعة أشهر ، رتبًا رفضت أمام قدرة وطاقة زملائهم العثمانيين ، الذين كانوا يحملون السلاح منذ سنوات .

ولم تتأخر التجربة عن أن تظهر خواء مثل هذه الدعاية . وظلت مصر لا تتأثر بما تعرضه تركيا ، ولا بسياسة مضادة للاتجاه الوطنى الذى ساروا عليه حتى عام ١٩١٤ .

تلك هى الخطوط الرئيسة لعلاقات تركيا مع مصر فى أثناء فترة حكمى .

وفى البداية ، وبرغم بعض مواقف سوء الفهم ، كانت الدولتان ، على الأقل ، متفقتين على نقطة : ضرورة إقامة جبهة أمام المشروعات البريطانية . وكان الأمر يحتاج من هذا

الجانب ، ومن الجانب الآخر ، إلى الكثير من الصبر ، والصرامة ، من أجل الوصول إلى عمل متكامل ؛ إذ ان وجهات النظر كانت مختلفة فى غالب الأحيان . ومع ذلك ، فإن اتفاق تركيا مع مصر كان يعتبر ، وبصدق ، وعن طريق الدبلوماسية ، عنصر توازن لا يمكن الاستغناء عنه ، وضمانًا ضروريًا لحقوق مصر ، والباب العالى .

وسخّر ممثلو فرنسا وروسيا كل عنايتهم ، لكى يحافظوا على هذه السياسة . وكانت هاتان الدولتان ممثلتين برجال لهم قيمة كبيرة : الماركيز دى ريفرسو لفرنسا، ومسيو كوياندير M. Koyanders لروسيا ، وهما من الدبلوماسيين المحنكين فعلاً فى العلاقات ، وكانت حكمتهما تود إظهار التسامح والولاء .

وإنى أذكر ، مع بعض الانفعال ، الفترة التى كان علىّ فيها أن أتناقش مع ممثل فرنسا ، وكان شخصية ساحرة ، متسقة ، ذات ذكاء عال ، وثقافة متسعة ، وسياسة متحفظة ؛ وكان يحب بلاده قبل أى شىء ، ولكن كانت له محبة خاصة وفعلية لمصر ، ولأميرها .

وكنت شابًا ، وبدون تجارب . وبدا لى أن الجميع كانوا يصطفون حولى للكسب من قلة تجاربى . وكان مسيو دى ريفرسو قد مد لى يده ، وكان يحترم آمالى ، ووظّفها فيما كان يتمشى مع مصالح بلاده . وكثيرًا ما كان يظهر لى الطريق الذى أتبع ، والمخاطر التى أتحاشاها . وتعاون بكل استقامة مع عمليات إنهاض مصر .

ولاشك فى أنه ، من وجهة النظر الدبلوماسية ، لم يكن يهدف إلى المصلحة بشكل مطلق : فهو فى دفاعه عن مصالح مصر ، كان يراقب كذلك مصالح بلاده ، إذ إنه كان قد علم أن فرنسا فى وادى النيل ، يجب عليها أن تتصرف على أنها مدعوة ، بصفتها صديقة؛ ولا يقاس نفوذها بطموحاتها ، ولكن بالخدمات التى تقدمها .

ولم تكن هذه النظرة تثير عدم رضائى : فإن عدم وجود أطماع لفرنسا فى بلادى ، لم تكن تعنى عدم اهتمامها بمخططات بريطانيا العظمى ، التى كانت منافسة لها فى ذلك الوقت . ومالت السياسة الفرنسية بنوع خاص إلى تحرير مصر من السيطرة البريطانية ، التى كانت تعتبر ، حتى ذلك الوقت ، فى الكى دورسيه[٢] ، على أنها تمثل تهديدًا ؛ ولم يكن لى ، من

(٢) وزارة الخارجية الفرنسية .

جانبى ، أى هدف آخر . وهذا التطابق فى وجهات النظر كان عليه أن يخلق بيننا وحدة مثمرة .

وأدين لهذا التعاون بلحظات سعيدة . ولم يكتف الماركيز دى ريفرسو Reverseaux بأن يؤكد لى المشاعر الطيبة لبلاده ، بل كان يتحرك بنشاط . وكان على اتصال دائم مع السفير الفرنسى فى إستانبول ، مسيو بول كامبون Paul Cambon ، الذى كانت خبرته ، وحكمته ، وإخلاصه ، تتوج خط حياة مفعم ، وكان يبطل المؤامرات الإنجليزية ، التى كانت ترتب ، وتنحل ، حول قصر يلدز . ولقد أشار على ، فى تركيا ، بأعوان لهم قيمتهم؛ وحين عُيّن سفيرًا فى روما ، فى أول الأمر ، ثم فى فينا ، ظل يهتم بالشئون المصرية .

وكنت أقابله فى أوربا كل عام ، وكنا نسترجع ذكريات قديمة ، ونتحدث عن الأحداث الجارية ، وعن المستقبل . وكان يقدم لى وجهات نظره عن السياسة الأوربية . وكان حسن تفكيره ومعرفته بالأوساط الدبلوماسية تسمح له بأن يحكم على الأحداث بعمق فكرى يقرب من الإلهام .

ولم تهتز صداقتنا أبدًا . فكان يعرف مخاوفى الوطنية ، وفهم طموحاتى ، وقاد خطواتى الأولى فى خبايا الدبلوماسية ؛ وكان يعرف أساس تفكيرى . وكنت أقدره ، لأنه لم يحاول غشى أبدًا .

وكان مثلى يعرف أن أحسن وسيلة لمصر ، لكى تحصل على استقلالها ، هى أولاً أن تلح على ذلك بكل شدة . ولذلك فقد كان من اللازم خلق تيار فى هذا الاتجاه . ولقد تعاون هذا الرجل معى فى رفع الروح المصرية .

وظاهرة غريبة ، ولكنها مع ذلك حقيقية : ذلك أن بدايات الاتجاه الوطنى المصرى الحديث قد تأثرت بالدعاية الأوربية بشكل تام . ولاشك فى أن مفهوم الوطنية كان موجودًا فى مصر ، ولكن الفكرة كانت لا تزال محاطة بالضباب . وكانت قرون طويلة من الظلم قد حرمت البلاد من أن تتمكن من أن تكوّن فكرة واضحة عن شخصيتها ومستقبلها . وكان

الضمير الشعبى قد تأثر وتغير ، إلى حد كبير ، بأحداث عام ١٨٨٢ . ولم تكن مصر قد استعادت روحها بعد .

ولم يكن هناك فى القاهرة إطارات كافية للقيام بعمل وطنى حقيقى . فكانت البورجوازية لا تزال ناعسة ، وكانت الصحافة ضعيفة ، وكان لدى الفلاح العمل الكثير من عبادة الله إلى القوة اللانهائية للنيل الذى يطعمه . ومع ذلك ، فقد كانت هناك نارٌ داخلية مخبأة فى الجماهير الشعبية .

ولكن لم يكن كل هذا يمثل اتجاهًا وطنيًا فعليًا . ذلك أن جمهرة الناس ، الذين كانوا يطالبون بحق الحرية لمصر ، كانوا يفهمون هذه الحرية بطريقة خاطئة . فالاتجاه الوطنى المصرى كان فى ذلك الوقت، فاسدًا ، وكان يرجع بأصوله إلى خصومة تتصف بالحقد . ولم يكن ذلك يستهدف الأجنبى المسيطر وحده ، ولكن كل ما لم يكن مصريًا ، وحتى كل ما لم يكن عربيًا . وكان الشعب لا يعلق أهمية على الأحداث السياسية ، ولا يلتفت إلى خطر احتلال كان يتخذ ذريعة لاحتكار شامل . فكان يكره ، وبلا تمييز ، كل ما كان يأتى من الخارج ، دون أن يدرى بأنه لا يمكن للأمة أن تعيد بناء نفسها ، إلا بابتعادها عن روح الانقسام والفرقة ، والتخلى عن الأحكام المسبقة للروتين ، ثم التطلع إلى معطيات جديدة .

ولذلك فقد كان من الضرورى محاربة مثل هذه الاتجاهات ، وفتح أعين المصريين على قيمتهم ، وحقهم فى أن يعيشوا مستقلين ، وعلى الضرورة ، بالنسبة إليهم ، لإنشاء وحدة وطنية بعيدة عن كل حكم مسبق من جانب الدين ، أو الأصل ، أو العرق . وكان الأمر يتعلق كذلك بإثارة اهتمام أوربا بهذه الحركة التحررية ، والحصول على المساندة لهذا القصد من خلال الأوساط السياسية الأوربية . ولقد اهتممت بهذه النقطة الأخيرة .

وكان لوى روييه Louis Rouiller ، ذلك الأستاذ السويسرى الذى كنت ، منذ وقت طويل ، أقدر إمكانياته وإخلاصه ، والذى كنت قد ألحقته بشخصى منذ سفرى من فينا ، يشغل منصب السكرتير العام فى القصر .

ولقد تجمع حوله أربعة من الفرنسيين المميزين : المسيو بوترون M. Boutron ، رئيس اللجنة المختلطة لأملاك الدولة ؛ والمسيو برونيير M. Prunieres ، رئيس المحكمة

المختلطة من الدرجة الأولى فى القاهرة ، والذى وصلت به النزاهة إلى حد أن يرفض منصب مستشار فى المحكمة ، لكى يستمر فى خدمة قضية الاستقلال المصرى فى القاهرة ، وبشكل أكثر فائدة ؛ والمسيو برون M. Pront ، المندوب الفرنسى فى إدارة السكك الحديدية للدولة ؛ وأخيرًا المسيو أرستيد جافييو M. Aristide Gavillot ، ذلك الصحفى الكفء . ولقد مكننا هذا الأخير وضمن لنا مساعدة وكالة هافاس ، وعدد كبير من الصحف الباريسية فى هذا الوقت .

وهذه الشخصيات الخمس ، كوّنوا فى الخارج ، أول مركز للدعاية فى صالح استقلال مصر .

ونتيجة لذلك ، حصلت مصر الحديثة على اتصال مع العالم الخارجى ، وأفهمت أوربا آمالها ، ووجدت مدافعين عنها فى البرلمان الفرنسى .

وهؤلاء الرجال ، وتحت الاشراف الحكيم للمسيو دى ريفرسو ، ومن خلال الاتصال بالعرش عن طريق روييه ، تفرغوا لعملهم لمصلحة مصر وحدها ، واثقين من أن اعتراف مصر بالجميل لن يذهب إلاّ صوب البلاد التى تكون قد فهمت ذلك الهدف ، وساندته مساندة جدية .

ونتيجة لهذه الجهود أصبح نفر من الساسة الفرنسيين يقدرون تطلع مصر نحو الاستقلال ، وبات هؤلاء الرجال من أقوى المدافعين عنا . وكانوا حريصين دائمًا على أن تكون فرنسا هى التى تستمر فى مساندة مصر . ونتيجة لتدخلاتهم أخذت حكومة فرنسا تستعد ، لكى يستمر عملها فى التواجد على قناة السويس ، وأن ترابط إحدى السفن الحربية الفرنسية هناك .

وعلىّ أن أذكر ، من بين هؤلاء فرانسوا ديلونكل François Deloncle ، وإيوجين إتيين Eugène Etienne عضوى مجلس الشيوخ الفرنسى ، واللذين دافعا ، خلال ربع قرن ، وبنزاهة كاملة ، وبإيمان صادق ، عن المصالح الفرنسية فى مصر ، ونزلا ، بكل ثقلهما ، وذكائهما ، وخبرتهما ، على ميزان مقدراتنا ؛ وكان الأمر كذلك مع الكاتبين الشهيرين ،

بيير لوتى Pierre Loti ومدام جولييت آدم Mme Juliette Adam ؛ وعلىّ هنا أن أخصهما بالشكر .

وكان أحد أبناء مصر قد قُبل فى اللجنة الفرنسية السرية لاستقلال مصر وهو يوسف صديق بك ، والذى كان فى ذلك الوقت قاضيًا مصريًا فى المحاكم المختلطة . وكانت قوة مشاعره الوطنية قد أثارت الإنجليز . فاضطر إلى التخلى عن منصبه . وقرر لورد كرومر أن يفصله ، وذلك فى نفس الوقت مع إسماعيل شيمى بك ، مقدرًا أن مشاعر الثقة التى كان القاضيان يحتفظان بها مع زملائهم الأوربيين ، وابتعادهما عن المصالح البريطانية ، كانت سببًا كافيًا ؛ لكى يتسبب فى حرمانهما ، رغم أن ولاءهما الشخصى والمهنى ما كان ينبغى أن يقابل بهذا الجحود .

وفى هذه الفترة ، كان من الأمور الخطيرة أن يظهر المرء حماسة لمصر ، أو حتى حيدته . واعتبرت الوكالة البريطانية أن أى إظهار للعواطف تجاه الدولة الناشئة هو تحدٍّ لإنجلترا . وكان كل عمل له اتجاه وطنى يعتبر جريمة فى حق صاحبة الجلالة البريطانية .

وكان لعمل اللجنة الصغيرة التى أشرت إليها فائدة كبيرة ؛ ولقد عملت فى ظل القصر، ولكنها كانت تعمل لمخططات كبيرة . وظهر عملها ، وإشعاعاته وقت تنظيم البعثة الفرنسية للحبشة ، والتى كان عليها أن تمد أيديها إلى مارشان Marchand فى أعالى النيل . ونتيجة لمعونة المسيو شيفنيه Chefneux اتصل مارشان بالأحباش ، مستخدمًا الدعاية ، وسلطة البطريرك القبطى ، والأصول الدينية ، التى كانت توحد بين مصر والحبشة . وقد أثبتت هذه الخطة فعاليتها فعاد إليها، منذ ذلك الوقت ، عدد من رجال السياسة من الجيل الجديد .

وكان هذا عودًا حميدًا لما كان من قبل ؛ فسياسة الخديو إسماعيل ، التى قوبلت بالنقد فيما مضى ، استمرت فى توجيه سياسة حزب الاستقلال .

وكان على هذه الأفكار أن تخدم مصالح البلاد ، وفى نفس الوقت مصالح فرنسا ، ما دامت المناورة التى يقومون بها ليس لها هدف إلاّ إعادة طرح المسألة المصرية وانتزاع مصر من السيطرة الإنجليزية القوية .

ثم جاءت حادثة فاشودا ، ومعها فقدان الرؤيا بعد الأمل .

وكان فشل المجهود الفرنسى ، الذى كنت مشاركًا فيه ، والذى كنت أتتبع تقدمه بكل قلق ، شديد الألم علىّ ، خاصة وأننى كنت أول من علم بوصول مارشان Marchand إلى فاشودا ، وذلك فى نفس الوقت الذى كان فيه الإنجليز يرون عدم إمكانية القيام بمثل هذا العمل .

ووقعت هذه الحادثة المدوية والرئيسة بالنسبة لمصر ، فيما بين عامى ١٨٩٦ و ١٨٩٨ ، وأظهرت ، مرة جديدة ، إلى أى حد استغل فيه اسم الخديو كعلم منشور أمام أعين العالم لفضح ألاعيب الإنجليز .

وكانت فرنسا مشغولة بضمان وبتوسيع ممتلكاتها الإفريقية ، فى وقت هجمت فيه كل الدول العظمى الأوربية على القارة السوداء ؛ لكى تمزقها كما تشاء ؛ فأرسلت أربع مجموعات من المستكشفين ؛ لكى يتم تحديد حدود مستعمراتها ، وتوحيدها فى كتلة واحدة تضم أراضى إفريقية الشمالية ، والغربية ، والاستوائية .

ومن المجموعة المنظمة للبعثة الرابعة ، والمسماة الكنغو ـ النيل ، والتى عرفت بعد ذلك بمسمى أفضل ، باسم رئيسها الكولونيل مارشان ، اشترك فيها فرانسوا ديلونكل François Deloncle ، رئيس البعثة ، ومسيو إتيين M. Etienne ، نائب الرئيس .

وكانت البعثة مكلفة بأخذ فاشودا ، وهى مديرية مصرية كانت قد تركت للمهديين ، لم يكن قد بقى منها سوى بوابة حصن قديم ، بين أكداس من الأحجار المحروقة .

وسافرت البعثة من لوانجو (إفريقية الإستوائية الفرنسية) على ساحل المحيط الأطلسى ، فى شهر يونيو ١٨٩٦ ، ولم تصل إلى موقع تامبورا الفرنسى إلاّ فى شهر يوليو من العام التالى ؛ وكان هذا الموقع فيما وراء حوض الكنغو ، وعلى مشارف حوض النيل [٣] .

---

(٣) كانت بحيرة نو هى التى تنمو فيها الأعشاب الخطيرة ، التى تعوق الملاحة فى النيل الأبيض ؛ وهى أعشاب خفيفة ، وغزيرة ، لها لون يميل إلى الرمادى ، تحملها مياه النيل وترسبها هنا وهناك ، وبشكل يجعل منها حواجز متحركة تعوق الملاحة . وهى « السدود » غير المروضة .

ولم تصل إلى فاشودا (الآن كودوك) إلا فى شهر أغسطس ١٨٩٨ ، وبعد أن كانت قد عبرت صحارى ، وغابات ، وأنهارًا إفريقية ، غير معروفة تقريبًا (٤).

والواقع أن احتلال هذه النقطة البعيدة ، التى كان يرفرف عليها العلم الأحمر ذو الهلال والنجم ، لم يستمر إلاّ فترة قصيرة .

ففى يوم ١٠ يوليو ١٨٩٨ ، وحين استولى مارشان على هذه القطعة من الخرائب ، وبدأ فى بناء ساحة يمكنه أن يدافع عنها ضد هجمات المهديين ، كانوا فى مصر يجهلون عنه كل شىء .

وعرف الإنجليز من إدارة معلوماتهم أن حملة من الأحباش ، قام بتنظيمها السويسرى شيفنيه Chefneu ، قد تركت جيبوتى وصعدت نهر جوبا ، متوجهة صوب النيل .

ولكنهم كانوا يجهلون حملة مارشان ، وكان من الممكن تجاهلها لفترة طويلة بعد ذلك ، لولا أن المهديين ومعهم زورقا المدفعية بردين ، وسافين ، قد أقلعوا صوب منابع النيل الأبيض ضد الشلوك ، جاذبين بذلك أنظار المواقع الإنجليزية المصرية المنتشرة على طول الطريق .

وفى أثناء هذه الفترة كان مارشان قد قام ، وطبقًا للأوامر التى كان قد استلمها من الحكومة الفرنسية وقت سفره إلى إفريقية ، بإعلان الحماية الفرنسية على ملك عبد الفضيل ، فى بلاد الشيلوك ، التى تقع على الضفة اليسرى للنيل الأبيض (٣ سبتمبر ١٨٩٨) .

وفجأة ، وبعد خمسة عشر يومًا ، وصلت بواخر تجر قوارب عـديدة أمام فاشودا . وأعلن كتشنر لمارشان سقوط أم درمان ، واستعادة الخرطوم (٢ سبتمبر) . وأبلغه أنه كان

---

(٤) تقع فاشودا على بعد مائتى كيلو متر أمام مصب السوبات . وهذه الرحلة المليئة بالمخاطر ، وأعمال البطولة ، تثير ذكرى مستكشف إيطالى عظيم ، هو رومولو جيسى Romolo Gessi ، الذى قام ، بأوامر من إسماعيل باستكشاف المنطقة الإستوائية من بلاد جونجه Djungnés المتوحشين ، وحيث أقام فيها سنوات طويلة ، محبوبًا من أبنائها السود . وفى وقت مارشان ، كانت هذه البقعة الخربة التى تركها المصريون لا تزال تحمل اسمه .

قد علم بوجود الفرنسيين فى فاشودا ، عن طريق الكومندان درويش ، قائد السفينة «صفية» ، التى كان قد أسرها فى صعوده النيل صوب السوبات .

وذكر أحد الشهود ، وبشأن هذه المقابلة الأولى ، أن مارشان والمحيطين به ذهبوا عند كتشنر ، وهم يرتدون ملابس بيضاء نظيفة ومعتنى بها ؛ ولكن السردار اختار ، من أجل نزولهم إلى الشاطئ ، مكانًا يجب على هذه المجموعة الصغيرة أن تخوض فيه ، وهى محمولة على ظهر الرجال ، بأمل رؤية بعض التأثيرات السيئة على بياض ستراتهم . ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث .

وفى أثناء زيارة ثانية للكولونيل ونجت Wingate ، احتج كتشنر بصوته ، باسم مصر وإنجلترا ، ضد عدم شرعية وجود الفرنسيين فى فاشودا . وذكر أنه سينشئ موقعًا مصريًا إلى جانب الموقع والحصن الفرنسى المسمى سان لوى . وسيتولى الكولونيل جاكسون بك Jackson قيادته مع لقب مدير (قائممقام) إقليم فاشودا ؛ وستشكل كتيبة سودانية ، وضباطها مصريون ، وبقيادة الكولونيل ستيتون Stetton الحامية العسكرية هناك .

وهذا القرار ، الذى ادعى فيه كتشنر أنه سيكون له « ضجة كبرى فى العالم » ، دفع فرنسا فجأة ضد إنجلترا ، ووصل المتنافسان ، إلى حافة إعلان الحرب ـ ولمدة ثلاثة أشهر عاش الموقعان الفرنسى والمصرى جنبًا إلى جنب .

ثم أمرت الحملة بترك فاشودا ، رغم مقاومة مارشان ، والإخلاص الطويل لهذه المجموعة من الرواد . وفى ١١ ديسمبر أخلى مارشان حصن سان لوى وفاشودا . وفى هذا الوقت ، كانت فرنسا تجتاز أزمة من أقسى أزماتها السياسية .

وكان كل نشاط القائد العام الإنجليزى المصرى له هدف واحد : هو استعادة أكبر مساحة من الأراضى الإستوائية التى كان إسماعيل قد أثرى بها تاج الخديو ، وأثرى بها مصر الحبيبة ، وذلك من أجل إنشاء سودان كبير ، يضعه فى خدمة الإنجليز .

ولقد احتفظت بالكثير من الإعجاب والود لأولئك العاملين المتواضعين والمصممين على عمل كان يمكنه أن يكون ضخمًا ، والذى كان فشله يمثل ، فيما يتعلق بمصر ، نهاية حلم جميل . لقد رأيت أبطال هذه الملحمة الكبيرة ، وشددت وأنا مضطرب على أيدى الضباط النبلاء ، الذين كانوا ، لكى يحضروا صوبنا قد حققوا حملة عظيمة عبر إفريقيا ، وقدموا مثلاً للتحمل والنشاط ، الذى يمكنه وحده أن يطمئن الضمير .

باراتيير ! ومارشان ! كان هذا بالنسبة لى آخر مظاهرة لها قيمتها لاتحاد شديد من أجل سياسة تحررية . وعند رؤيتهم وهم يبتعدون ، شعرت أن آخر فرصة دولية قد أفلتت من مصر . وكانت إنجلترا هى المنتصرة ، لقد كسبت الجولة .

كانت تركيا قد تخلت ، وروسيا قد فقدت الأمل ؛ وها هى ذى فرنسا وقد أغمى عليها ، وحولت أنظارها المجهدة إلى مكان آخر . وانتهى الصراع بتنازل كانت مصر هى رهينته . وكانت فرنسا ، والتى لم تكن مستعدة إلاّ قليلاً لخوض حرب كريهة ، خاصة وأنها كانت قد دخلت فى مشروعات استعمارية انتقدها الرأى العام كثيرًا ، قد رأت نفسها مضطرة لأن تقنع بالتخلى . وحاولت أن تحصل على تعويضات فى أماكن أخرى ، ولما لم يكن فى وسعها التخلى عن مصر للإنجليز ، فإنها حاولت أن تقلل اهتمامها بها . وإنى أعترف بأنى وجدت صعوبة فى فهم هذا الفتور المفاجئ من جانب دولة صديقة . وكان صعبًا على للغاية رؤية إهمال أكبر المجهودات ، والإخلاص الكامل ، والتخلى عن مصالح شاسعة .

ويبدو أن فرنسا قد نسيت أن مصر كانت قد أوفت بتعهداتها لها بشكل منتظم لاشك فيه . ولكن فرنسا كانت سعيدة للغاية بأنها قد تحاشت صدامًا مع انجلترا ، وأعادت إقامة علاقات ودية مع منافس لم يكن ينسى عداوته فى أحد الأيام ، إلاّ لكى يتذكرها بشكل أفضل فى اليوم التالى .

وبعد بضع سنوات من ذلك ، ذهبت لزيارة المسيو بوانكاريه M. Poincaré . وكان الاتجاه الوطنى القومى الذى تلهمه به بلاده تجعله لا يرى الأمانى المشروعة للآخرين . فهنا

نفسه أمامى بالوفاق الودى ؛ ونسى بلاشك ، فى هدوئه ، أن مصر كانت قد استخدمت كرهينة أولى فى عملية التقارب هذه ، وأعلن لى بصوته القاطع والواضح : « الآن ، وكل شىء قد تم ترتيبه ، يمكننا أن نتحدث بحرية » . نتحدث بحرية ! وذلك فى الوقت الذى ظلت فيه بلادى بمفردها فى مواجهة إنجلترا ، وهى ترى أطراف الشبكة تزداد ضيقًا كل يوم حول حرياتنا ؟ وماذا كان فى وسعنا أن نتباحث بشأنه ، سوى بؤس مصر !

لقد اختلطت الرؤية علىّ ، وبقيت وحدى فى مواجهة احتلال بلا رقابة ، وطموح إنجليزى بلا حدود . ولكنى فهمت معنى الدرس . فمن الواجب أن تكون سياسة الدولة أنانية ؛ ومن الواجب ألا تحتل المشاعر أى مكان فيها . أما فى السياسة الخارجية ، فإن الساسة لا يفهمون سوى زواج المصلحة : لم تعد مصر تشغل بال فرنسا ، وراحت تولى همها كله للمغرب ، وليدها الجديد .

وعلى أن أعلن ، لكى أكون عادلاً ، أن اتفاقيات عام ١٩٠٤ لم تقبلها الجالية الفرنسية فى مصر ، بحماس . فتقاليد الولاء للبلاد المضيفة قد ظلت ، لوقت طويل مع بعض الفرنسـيين فى مصر، والذين كانوا يستندون إلى تقاليد وطنية، والذين وجدوا أن أفضل وسيلة للاحتفاظ بحريتهم تتمثل فى احترام حرية الآخرين . ومثل هذا الموقف يحمل شيئًا من العزاء على تخلى فرنسا عنا ، ولكنه لا يكفى ، بكل أسى ، لإصلاح الضرر الذى قد وقع .

ووضعت أحداث ١٩٠٤ نهاية لسياسة التعاون الفرنسية المصرية . لقد ظللت مخلصًا لأصدقائنا الفرنسيين طويلاً ، ولم أكن أنا الذى تخلى عن فرنسا ، بل كانت هى التى انسحبت .

واضطررت عندئذ إلى أن أبحث فى مكان آخر عن هذا الدعم الذى كنت قد فقدته ، كما كان على أن أنظم دفاع مصر ضد المشروعات الإنجليزية ، داخل البرلمان البريطانى نفسه .

هذا ، وكنت قد سعيت إلى « جس » نبض إيطاليا ، التى كانت لها طموحات كبيرة فى

الحبشة ، فلربما كان فى وسعى أن أجد عونًا من هذه الناحية . ولكننى سرعان ما اكتشفت أن التأييد الذى سأجده فى التعاون مع هذه الدولة سيكون ضعيفًا ، خاصة وأن هذه الدولة كانت لا ترغب أبدًا ، تحت أى ظروف ، أن تكدر طموحات إنجلترا .

وجاءت محادثاتى مع الماركيز دى سان جوليانو Marquis de San Gioliano ، الذى كان حينئذ فى السلطة ، لكى تؤكد وجهات نظرى . وكان الفضول الذى احتفظوا به يكفى لكى يجعلنى أتأكد من عدم إمكانية قيام وفاق ، حيث كان الخوف من إنجلترا قد لعب ، عند الطرف الآخر ، دورًا أكثر أهمية وبكثير .

ولم يبق أمامى سوى أن أبحث عن وسيلة ؛ لكى أجعل صوت مصر مسموعًا فى مجالس حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وأن أحتفظ بمخابرات فى البرلمان ، حتى أتمكن من جعل أحد أعضائه يتدخل ، كلما طرحت مسألة أساسية بالنسبة لبلادى .

ووجدت ، قريبًا منى ، معونة غير متوقعة من المستر موزلى Mr. Mosley . وكان هذا المواطن البريطانى قاضيًا فى المحاكم المصرية . ولكن سرعان ما قدم استقالته ، وهو يفكر، وله الحق فى ذلك ، فى أن ضمير القاضى ليست له أية علاقة بجنسيته ، وبخاصة عندما يشرفونه باستدعائه للجلوس فى محكمة أجنبية .

وكان موزلى قد تتبع عن قرب السياسة الإنجليزية فى مصر ، ولم يوافق عليها . ودفعه شعور نبيل وغريزى ؛ لكى يقف موقف الدفاع عن الضعفاء . وفضل هذا القاضى العدل على العدالة الإنجليزية . وحينما أصبح حرًا ، وهب نفسه للدفاع عن القضية المصرية بكل قوة، وكل ما يملكه رجل شريف من ضمير. فاتصل بالمستر روبرتسون Mr. Robertson ، عضو البرلمان البريطانى ، الذى عرف حقيقة الموقف ، ودرس الملفات المصرية بطريقة عميقة ؛ وكان حكيمًا ودقيقًا ، ولفت هذا الرجل السياسى من أول الأمر انتباه السير إدوارد جراى Sir Edward Grey إليه ، وذلك بطرحه أسئلة مستمرة بشأن الإدارة البريطانية فى وادى النيل . لقد اعتاد البرلمانيون البريطانيون أن يروه يتدخل فى كل مرة يتحدثون فيها عن مصر فى مجلس العموم ، وحصل بهذه الطريقة على سمعته كمتخصص فى شئون مصر .

وكان السير إدوارد جراى ، الذى تأكد من أمانته الكاملة ، وعدم وجود مصالح له ، يطلعه بعد ذلك على كل ما كان يدور عندنا ، ويستشيره حتى إذا لزم الأمر . ولما كان قد حصل على معرفة عميقة بظروف الحياة الوطنية فى مصر ، وفى نفس الوقت كان قد حصل على ثقة وزارة الخارجية البريطانية ، فإن مستر روبرتسون استعمل كوسيط بيننا يخفف من وقع الصدام فى اتصالاتنا التى كانت حادة بشكل ما ، والتى كانت تحدث بين إنجلترا التى كانت ترغب فى أن تسيطر على مصر سيطرة كاملة ، وبين مصر التى كانت تحاول أن تقلل من ضغط قيود الدولة المحتلة أكثر وأكثر . وكان ولاؤه يدفعه دائمًا إلى أن يعلمنى بالانتقادات التى كانوا يوجهونها ضد ما أقوم به ، ومن جانب لورد كتشنر ، وسمح لى ، بهذه الطريقة بأن أقضى وإلى النهاية ، على بعض اتهامات ، كانت بدون ذلك ستظل بلا إجابة .

وأبلغنى المستر روبرتسون المحترم ، فى أحد الأيام بمحتوى تقرير من لورد كتشنر ، كان السير إدوارد جراى قد أحاطه علمًا به . وكان الأمر يتعلق بإمكانية شراء الحكومة المصرية لخط السكة الحديد الذى كنت قد بنيته فى مريوط ، وبأمل إعادة إحياء منطقة كانت مزدهرة فى الماضى ، ثم فقدت الآن مقومات الحياة . ولم يكن لورد كتشنر من أنصار عملية الشراء ، ولا يعود ذلك إلى أنه وجد أن هذه العملية سوف تكون باهظة بالنسبة لمصر ، ولكن لمجرد أنه علم برغبتى فى إتمام العملية . وكتب ، وهو سوء ظن كبير: « إذا كنتم حريصين على أن تعاونوا الخديو بهذه الطريقة على أن يدفع ديونه ، فإنكم تسيرون وراء السراب ، لأنها لن تكون إلاّ قطرة ماء فى البحر » .

ولم أقل شيئًا فى هذه اللحظة ، ولم أحتج . وظهر لى لورد كتشنر على أنه سيئ النية ، إذ انه لا يمكننى أن أعتقد بأنه كان بدون معلومات حتى هذه الدرجة .

ولذلك ، فإنه بعد إتمام العقد مع الحكومة المصرية ، فإنى قدمت بعض ما كنت أدين به للورد كتشنر :

فقلت له : « هذه هى الأرقام الصحيحة لديونى ، وهذه القائمة سوف تعرفكم بأسماء

دائنىّ . وإنى أرجوكم أن تتكرموا بأن تأمروا بدفعها من المبلغ الذى لى عندكم ، وأن تبلغوا العملية لحكومتكم ، حتى تطمئن بشكل نهائى . « أما الباقى فعليكم أن تدفعوه لى » .

وسكت لورد كتشنر ، وخفض رأسه ، ولاشك أنه تذكر سلوكه غير السوى ، وكذبته التى تبرع بها . ومن ناحيتى ، فإنى لم أغضب من أننى قد أعطيته درسًا فى قواعد اللياقة والأمانة .

ولم أرو هذه القصة إلاّ ؛ لكى أظهر بوضوح قلة التقدير التى كان المندوب البريطانى يثبتها تجاه حاكم مصر ، ولكى أبرر أمام الرأى العام الرسائل التى كنت مضطرًا لاستخدامها من أجل مواجهة الاتهامات والتجريحات من جانب إدارة الشرطة ، التى كانت تعمل غالبًا بأموال مصر ، ولكن قليلاً ما كان ذلك فى مصلحتها .

وقبل ذلك بقليل ، وجدت شركة إنجليزية كانت قد أقامت خطًا حديديًا ضيقًا فى الواحات ، أنها على وشك الغرق ، فتدخلت إنجلترا لنجدتها ، وتدخلت الحكومة المصرية وشاركت بالنصف فى الاستغلال . واضطرت ، بالتالى ، إلى دفع مبلغ يعادل نصف رأس المال .

وتم تقدير الكيلو متر من هذا الخط الضيق والمنشأ على قضبان خفيفة ، بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه ، وتم التعاقد على هذا الأساس . وكانت الشركة إنجليزية .

وحينما قامت الحكومة بإنشاء سكة حديد حلوان ، كان التقدير أقل من ذلك ، رغم أن الخط كان طبيعيًا : ٢,٠٠٠ جنيه للكيلو متر . وكانت الشركة بلجيكية .

وبالنسبة لسكة حديد مريوط ، طلبت أن يكون الثمن طبقًا للمصروفات الفعلية ، ولم أكن أرغب لأى سبب كان أن أحقق ربحًا من بلادى . ورغم جودة المواد المستخدمة ، ما دام جزء من الخط قد رفع فى أثناء الحرب ونقل إلى الطريق الجديد الذى كان عليه أن يربط مصر بفلسطين ، ولم يتعد الثمن ثمانمائة جنيه للكيلو متر . . . حقيقة لقد برهنت على صدق مصريتى .

ولم أكن أبدًا مسرفًا ، فما ورثته من والدى كان ، كما نذكر ، غير موجود تقريبًا ، فقد تخلى عن أملاكه لكى يدفع جزءًا من ديون البلاد ، ولكنى كنت قد أعدت تكوين ثروتى ، عن طريق العمل الذى لا ينقطع ، ونتيجة لبعض الصفقات الناجحة . وكانت المشروعات الضخمة التى قمت بها قد دفعتنى إلى الالتجاء إلى العامة ؛ ومع ذلك ، فإن موازنة وضعى الشخصى لم يكن أبدًا يستند إلى مثل هذه القروض .

وحاولوا أن يروا فى العملية التى قمت بها ، من أجل بيع سكة حديد مريوط ، سعيًا وراء هدف سياسى ، رغم أنها كانت تمثل مجرد عملية مالية . وكان عندى طموح فى أن أربط الإسكندرية بحدود برقة حتى أتمكن من أن أخدم هذا الإقليم الشاسع ، مريوط ، والذى كنت قد بدأت فيه عمليات زراعية هامة . وكان العمل ضخمًا ؛ ولم أحقق منه إلاّ النصف بدفع بناء قضبان السكة الحديدية إلى مسافة ٢٣٠ كيلو متر تقريبًا . ولما لم أجد تعاونًا من جانب المصارف الإنجليزية ، درست الاقتراحات التى جاءتنى من الخارج . وعندئذ تدخلت الحكومة البريطانية فى ظروف كانت كلها تشرفنى .

ورسموا لى ، علاوة على ذلك ، صورة ، على أنى مضارب أحمق ، أو مزارع لا يصلح لحكم شعب . (وأذكر هنا أنه منذ آلاف السنين ، كان ملوك مصر - رغم فخامتهم - ملوكًا مزارعين ، ولشعب كان فى أساسه من المزارعين) .

وكان يحلو لخصومى أن يصورونى فى شكل الباحث عن الكنوز ، الذى لا يهتم ببلاده . وكما يحدث دائمًا فى مثل هذه الأمور ، فإن أحدًا لا يفهم نياتى ، ولا أيضًا دوافعى . وكان منفذو أوامر دار الحكومة البريطانية White Hall ، فى مصر ، من الشخصيات الرفيعة ، ذات العقلية الرجعية ، غير قادرين على الانتباه إلى تلك السمة الخاصة المميزة لكيانى وشخصى ، تلك الثنائية فى شخصيتى : فهى معقدة للغاية بالنسبة لى كحاكم ، وهى بدائية للغاية أيضًا كرجل يعشق الأرض .

ونسوا أنه قبل أن أصبح هذا الذى يبتلع ما يسمى ذهب مصر فى مشروعاته الضخمة ، كان جدى إسماعيل ، هو الأكثر نشاطًا ، والأكثر صبرًا من بين المزارعين ، والأكثر كفاءة

من بين مديرى الأموال . ونسوا بنوع خاص أن حفيده المفضل ـ عباس حلمى ـ كان قد استلهم تجربة كبرى تمنعه من أن يكرر خطيئة الكرم الزائد ، الذى كان قد وضع هذا الحاكم العظيم تحت رحمة عالم معاد .

وإنى لأشعر بسعادة عميقة حين أتذكر محاولاتى الأولى لإخصاب الصحراء ، والمستنقعات .

وكانت سكة حديد مريوط تمثل ، بالنسبة لى ، استغلالاً له ميزته لهذه الأراضى القاحلة ، وضم جموعًا من القبائل من البدو الرحل ، الذين كانوا مبعثرين ، وبدون موارد. ونتج عن ذلك ، وبالنسبة لبلادى ، وبالنسبة للمحتل ، امتلاك سهل لخط استراتيجى .

أما فيما يتعلق بأملاكى فى المنتزه ، وإدفينا ، والإسماعيلية ، فإنها كانت تعطينى ، أكثر من المبانى الضخمة فى القاهرة ، والتى كانت تبنى فى الأحياء على أراض خالية ، كانت تعطينى الراحة والهدوء ، وتسمح لى بأن أستمر فى الصراع اليومى ، وبأن أقاوم الضغوط التى كانت تمارس على أقل حركة من حركاتى فى صالح حرية مصر .

أما فيما يتعلق بى ـ وامتلأت صحف هذه الفترة بذلك كل يوم ـ فكانت رغبتى فى خلال تلك السنوات المضنية ، أن أهرب بنفسى فى كل فرصة بعيدًا عن العاصمة ، على ظهر فرس ، أو جمل ، صوب الرمال ، وتحت سماء زرقاء ، وفى مواجهة للأفق ، الذى كان الحنين إليه يراودنى منذ وقت طويل .

ومن هذا الاتصال بأرضنا المصرية العظيمة ولدت العلاقات مع المنتزه ، والقبة .

وكنت فخورًا بزرع الخير والحياة فى تلك الأماكن التى سادتها الفوضى ؛ كما كنت أشعر بلذة فى أن أهب نفسى لكل ما هو صعب من الأشغال ، وأن أعيش حياة بدائية فى هذه الواحات اللازمة للراحة ، وللنسيان . هذا علاوة على سرورى بأنى قد أعدت لمصر أراضى الدلتا ، التى كانت مزدهرة ، برغم أنهم قد انتزعوها منى .

أما ما كان يسرنى صيفًا فكانت هى محاولاتى المريرة لغزو المستنقعات ، التى كانت مياه دالامان الأناضولية تثريها بخضرة فخمة وملائكية ، وحتى خليج ماكرى الطبيعى ، وفى ظلال غاباتها ، وفى مقر قره داج الصغير ، كنت هناك أشعر أنى حر .

وكان إحياء الأرض البور ، والمليئة بالطين ، وتحويلها إلى حدائق ، وإثراء المراعى التى تتكاثر فيها القطعان ، وزيادة عدد الأهالى ، ووسائل المواصلات والرى هى فى آخر الأمر ما يمثل لمصر دخلاً اقتصاديًا له قيمته .



الفصل الرابع

الأحـــزاب السـياسـية المصـرية

إظهار الود تجاهي ـ الاتجاه الوطني في مصر ـ حزب المحافظين ـ الحزب الوطني ـ حزب الشعب ـ عمل على يوسف ـ رسالة مصطفى كامل ـ مجيء السير إلدون جورست بعد لورد كرومر .

كنت الحاكم السابع من سلالة محمد على ، وثالث خديو ، وآخرهم .

وكان لورد لويد Lord Lloyd قد ذكر في كتابه « مصر منذ كرومر » أنني كنت سيئ الحظ لأسباب عديدة ، وكان ذلك بنوع خاص بالنسبة لي في اختيار حاشيتي .

ولم يكن هذا حقيقيا ، فبجلوسي على العرش ، وفي السنوات التالية ، لم يكن في وسعي وإمكاني أن أختار المحيطين بي . لقد كان الحال كما هو ، ولم يكن لي حرية الاختيار . ولم يكن عليّ إلاّ أن أقبله ، وأتحمله ، أو أرفضه تمامًا .

ولكن بمجرد أن أصبح ذلك ممكنًا ، حاولت أن أحرر نفسي من أشياء مفروضة ، كانت تهضم حقوقي .

وكنت قد ذهبت لأداء صلاة الجمعة في مسجد سيدنا الحسين ، وذلك بعد بضعة أيام من الحادث الذي تسبب عن قراري بأن أبدل ، برئيس مجلس النظار ، مصطفى فهمي ،

رجل الإنجليز ، شخصية أقوم باختيارها . ولقد تأكدت ، فى هذا اليوم ، إلى أى درجة كانت حركتى قد أحسن فهمها ، وقدرها الأهالى .

فكان الطلاب قد تجمعوا تحت أقواس مقاهى ميدان العتبة الخضراء ، أمام المحكمة المختلطة . وعلى بعد مئات من الخطوات من المسجد ، كانت هناك مجموعة أخرى، معروفة بشدة وطنيتها ، تقف حول ضريح السيد حسين القصبى ؛ وكانت جماهير غفيرة تصل ، وبطريقة غير معهودة فى مثل هذه المناسبات من جميع الشوارع المجاورة .

وكانت المظاهرات رائعة . وكانت الهتافات والتشجيع تدوى دون أى إخلال بالنظام . وكانت الجماهير المتحمسة والمجمعة تتعلق بعربتى وتجرها فى شوارع الموسكى . وبرغم تلقائية هذا التعبير وقوته ، فإن النظام لم يضطرب ؛ وتركت المسجد بعد الصلاة وسط جماهير وقورة المسلك ومنضبطة .

ومنذ وصولى إلى مصر ، كانت هذه أول مظاهرة للصداقة ، من جانب شعبى .

وكان من دواعى سرورى أن أرى أن الأوساط المثقفة كانت مندمجة بين الجماهير ، وأنها أدت بالتالى إلى الكثير من الصفاء فى هذا العمل الذى قدرت وده ، ومداه الحقيقى . وتأثرت كثيرًا بهذه الموجات من المتظاهرين ، ومن كل طبقات المجتمع ، الذين ، دون أن ينظموا أنفسهم ، قد شعروا بأنهم مشدودون صوب أميرهم ، بنفس الشعور الوطنى . وشعرت نفس الشعور ، وبدرجة أقوى ، فى اليوم التالى ، يوم السبت ؛ وهو يوم الاستقبال العادى فى القصر . فكان توافد الزوار ، ونوعيتهم بشكل يدفع إلى الاعتقاد بأننا فى عيد الأضحى ،حيث حضر كل من فى مصر من شخصيات تحمل لأميرها التقدير وأمانى الشعب بأكمله .

والواقع أنه كان يكفى وجود محاولة شخصية ، لإعطاء مصر وزارة وطنية ، حتى تظهر روح الشعب وقد تأثرت بشكل مواتٍ . ولذلك ، فإن ما كان قد خطر ببالى من اعتقاد بسلبية أبناء هذه الأمة راح يتلاشى وأيقنت أن هذا الانطباع كان ظاهريا .

لقد جاء تغيير الوزارة ليعبر عن همة وإرادة الحكومة ، ورأى فيه الرأى العام احتجاجًا واضحًا على التدخل الإنجليزى فى إدارة البلاد .

وشعرت بأن الأرض سوف تكون مُهَيَّأَةً قريبًا لتلقى بذور الحرية . وكان من الضرورى حرثها وتجهيزها ، واتصلت فى هذا الشأن بالصحافة .

وكبد لورد كرومر نفسه عناء إعطاء ما يقرب من عشر صفحات ؛ لكى يصف فيها ، أو أكثر من ذلك ، أن يحلل فيها عادات وطباع الشعب المصرى فى هذه الفترة .

ولا أرى أن أناقش هذه التأكيدات التى قدمها بكل صرامة بريطانيا .

ولكنى أحرص فقط على أن أعلن أن مصر قد طالبت باستقلالها طبقًا لمبادئ القانون والعرف المعترف به لكل الدول الأوربية الأخرى . وأفضل من ذلك ، فإن أمانينا فى الحرية لم تكن تهدف إلاّ إلى تحقيق رغبة حقيقية للوحدة والمساواة ، والتى كانت مصرية فى المقام الأول، مع الرغبة الأكيدة فى أن نقوم بمسئولياتنا فى شئون الدولة ، ودون أن يعتبرونا ، وبشكل أبدى ، أمة قاصرة .

ولم تكن لدينا أى نية للتوسع الإقليمى . وكان حلمنا هو أن ننظم أنفسنا ، ونحسن أوضاعنا ، وندعم شئوننا الداخلية .

وهكذا بدا أن ساعة الخلاص قد حانت ، منذ وقت طويل . ذلك الخلاص الذى تنبأ به الرجال المهنيون من الأوساط المختلفة ، وكذلك قادة الأحزاب المختلفة فى بريطانيا العظمى ، الخلاص الذى كنا قد منينا به منذ فترة الاحتلال (١٨٨٢) ، وفى أثناء السنوات التالية . وكان هذا الأمر منذ نصف قرن !

وفيما يتعلق بالاستقلال ، فإن الإنجليز كانوا قد حجزوا كل الأماكن الهامة ، وحتى الثانوية ، فى المصارف ، والمكاتب ، والوزارات لأنفسهم .

وكان السردار ، قائد الجيش المصرى ، لا يقصر نفسه على قيادة قواته ؛ بل كان أيضًا هو السيد الفعلى للموقف . وكان من حقه وحده أن يقرر الأوامر التى تصدر ، وأن يشرف على تنفيذ هذه الأوامر ، سواء فى روحها ، أو فى لفظها .

ولم يكن فى استطاعة شىء أن يحول بينى وبين الإصرار على مقاومة محاولات الإنجليز لإلغاء السلطة الخديوية والاستهانة بكرامتها .

وإن بلادى لتعترف ، رغم كل شيء ، بأن هذه المقاومة الفعلية كانت هى أساس استقلالها النسبى ، إذا ما اعتبرنا أن بريطانيا العظمى كانت تخطط لضم لمصر ، ولجعلها مستعمرة إنجليزية .

وكنت ، وأنا مراهق ، وحين آتى كل عام لزيارة والدىّ ، أسائل نفسى : « ما هو سبب وجود جنود أجانب فى بلدى » ؟ ومع ذلك ، فكنت لا أشعر بأى حقد تجاههم . ذلك أنهم كانوا ، من حولى يذكرون أن الإنجليز لم يكونوا فى مصر إلاّ من أجل سيادة النظام وتقوية سلطة الخديو .

ولكنى بدأت أرى منذ عام ١٨٩٢ ، كيف أن الإنجليز استخدموا الموارد المصرية ، لمصالحهم الشخصية .

وكانت البلاد خاضعة للاحتلال ، ليس العسكرى فقط ، بل والمدنى أيضًا . وكان القنصل العام ، والممثل الرسمى للدولة المحتلة ، موجودًا من أجل منع أى سلطة للخديو.

وفى هذه الفترة ، كانت الصحافة المصرية بعيدة عن أن تمثل الرأى العام . فكانت جزئيًا بين أيدى الأجانب ، أو مجموعات من أبناء الأمة يميلون بدرجة أكبر إلى إرضاء تطلعاتهم الشخصية أكثر من قيامهم بالدفاع عن مصالح مصر . وكانوا يحرصون على عدم الاصطدام بالقوة المحتلة .

ولكن نارًا مقدسة كانت موجودة فى قلوب المصريين : هى الشعور الوطنى .

وكان كرومر قد وصفنى ، فى إحدى المرات بأنى محرض ، وفى مرات أخرى بأنى معادٍ للاتجاه الوطنى المصرى . ولقد عرقل كل محاولة من جانبى للتعاون مع القادة الوطنيين .

وهكذا انطلقت حملات صحفية ، ودعاية ، عملت على تسميم البلاد لفترة طويلة ، ودون أن يكون لها هدف إلاّ بذر الخوف والحذر والشكوك تجاه حكومة الخديو .

وبطبيعة الحال ، لم أكن أنا الذى أنشأ الاتجاه الوطنى المصرى . فلقد ساهمت ظروف معينة وفى مناخ غير محدد ، على بروز هذا الاتجاه منذ وقت محمد على ، الذى كان قد

أعطى للبلاد نوعًا من الاستقلال الذاتى المثالى ، وذلك بتحويله إقليمًا خاضعًا لسلطان تركيا ، إلى أمة حرة نسبيًا ، فيما يتعلق بتنظيمها . ولقد اهتم بتحقيق أشياء عظيمة ، وحاول أن يحرر مصر من ماض مغلق فى التقاليد الإسلامية ، لكى يقودها صوب مفهوم أكثر اتساعًا .

ورغم أن هذا الشعور ظل بسيطًا خلال سنوات ، وفى فترة إبراهيم وسعيد ، فإن هذا الشعور بالاستقلال الذاتى والوطنى ، قد نما فى عصر إسماعيل وتوفيق ، على أنه من الصعب تأكيد أنه تحت حكم والدى أخذ الاتجاه الوطنى شكل الأحزاب . ولا يمكننا أن نعتبر بهذا المعنى ، تلك المجموعة الموالية لوالدى ، التى كانت قد تأسست على تعاون مخلص معه ، وهى مجموعة سلطان باشا ، رجل الدولة الشهير ، الذى كان فى وسع نفوذه أن يكون فى صالح مصر ، إذا لم تكن العملية الجنونية لعرابى قد أسرعت بنهاية الحرية النسبية ، التى كان صاحب السيادة العثمانية قد وافق عليها . وكان سلطان باشا لا يوافق أبدًا على آراء وعلى أنظمة عرابى .

وكان من الممكن لهذا التمرد أن يعود إلى أصول بعيدة .

وكضابط غير ملتزم ، ومن أصل شعبى ، فإنه كان قد شارك فى تلك الفتنة العسكرية ، فى وقت إسماعيل ، والتى قام بها شاهين باشا ، ناظر الحربية ، ونسيبه لطيف باشا سليم . واعتقد عرابى فى ذلك الوقت أنه يمكنه أن يجرؤ على أى شىء ، وأن يحصل على كل شىء عن طريق تأييد ، أو مشاركة بعض الضباط غير الراضين ، أو الطموحين ، والجنود الفقراء والجهال . ونعرف جيدًا مع ذلك أن مهاجمة نظارة المالية ، بشكلها كحركة تمرد نظمها سليم باشا ، لم يكن لها هدف سوى إبعاد المستشار الفرنسى ، والمستشار الإنجليزى . ورغم أنهما كانا قد استقرا كسيّدين فى مصر ، إلاّ أنهما اضطرا إلى الانسحاب . ولكن المراقبة الثنائية الفرنسية ـ الإنجليزية قد أعيدت بعد ذلك ، وبكل أسف ، وتدعمت أثناء خديوية والدى .

ونعرف ، علاوة على ذلك ، أن الإنجليز نسبوا فكرة هذه الفتنة العسكرية الأولى ، إلى الخديو إسماعيل الكبير ، جدى ، لكى يكون ذلك اتهامًا كبيرًا ضده ، ولدفعه ، بعد

أن كانوا قد جردوه من كل أملاكه ، وكل سلطاته ، إلى التنازل عن العرش ، وإلى المنفى .

ولكن أحدًا لا يجهل أن المناهج والطرق التى كانت فى بعض الأحيان طفولية ، وفى البعض الآخر شيطانية ، والتى كان الإنجليز يستخدمونها من أجل نشر أخبار خاطئة ، كانت نتيجة لسياسة قديمة .

فبعد تنازله عن العرش وسفره بلا رجعة ، ذكروا أن إسماعيل قد قام بنفسه بإشعال ثورة عرابى ضد ابنه ، والدى ، حتى يستعيد العرش ، مستعينا فى ذلك براغب باشا ، لكى يتعامل مع الوسطاء المصريين .

وقيل إنه كان يتعاون ، فى هذه العملية الرهيبة ، ليس فقط مع فرنسا وإيطاليا ، بل وكذلك مع إنجلترا !

وكان عرابى معاديًا لكل المسيحيين ، ولم يقم إلاّ بتنفيذ لعبة إنجلترا بأمل خفى يسعى إلى انتزاع عرش أسرة محمد على .

ويمكننا أن نعتبر فتنة عرابى يقظة غير يقظة الاتجاه الوطنى المصرى . ولكن الشعار المعادى للأسرة الحاكمة عند هذا الضابط ، وطموحه المجنون ، ودفعه الجيش إلى التمرد ، واستثارته للغرائز المتطرفة للجماهير الجاهلة والمتعصبة ، قد سارعت إلى دفع البلاد كلها إلى أيدى الأجانب الذين أهانوها .

وتأكدت الروح الوطنية وتحددت فى عصر حكمى . وجاء إخلاص وكفاءة ذلك الشخص الذى لا يكل ، والذى كان أكثر فصاحة ممن جاءوا قبله ، مصطفى كامل ، لكى يعطيهم برنامجًا محددًا .

وكانت فى يدىّ فى ذلك الوقت أسس عنصرين غير مجتمعين ومتنافرين من الاتجاه الوطنى : الحزب المحافظ لأعيان البلاد بقيادة الشيخ على يوسف ، والحزب المتطرف للشباب بزعامة مصطفى كامل. وكانت فكرة الوطن، لكل واحدة من هاتين المجموعتين، معنى مختلفًا ؛ ولم يكن فى وسعهم أن يحققوها فى شكل متطابق ، وفى نفس الوقت .

وسرعان ما فهمت عدم إمكانية توحيد هذين العنصرين معًا . وكان من الضرورى لعمل ، وبالتناوب ، على الواحد ، أو الآخر ؛ الأمر الذى يدفعنى إلى القول بأنى عملت على وجهين .

وكان الأمر يتعلق ، فيما يخصنى ، وعلى العكس من ذلك ، بأن أتحاشى ، وإلى أكبر درجة ، أن أدَع هذه القوى المتنافسة ، متروكة لنفسها ، وأن أقلل الخلافات داخل كل منهما ، تحسبًا من الفوضى التى يمكن أن تحدث .

وبنوع خاص ، لم أكن أرغب فى أن أقوم ، وبتفضيل ممكن ، بإثارة غيرة يمكنها أن تجعل أحد الأحزاب يقف أمام الآخر .

وكان تفضيلى يتجه صوب المعتدلين ، ولكنى كنت أفهم المتطرفين . ولن أكون من أولئك أو هؤلاء . ولما كانوا يرفضون مبدأ الاحتلال الإنجليزى غير المحدد ، فإنى كنت بكل مشاعرى مع أولئك ومع هؤلاء .

وكان موقفى يوحى بأننى لم أكن مخلصا لأصحاب الاتجاهات الوطنية ولا نحو الإنجليز، ولكن تأرجحى هذا لم يصدر إلاّ من دافع واحد ، وكان دافعًا شخصيًا فى الواقع : كنت لا أرحم الحزب الوطنى حين يقوم بعمليات مفروضة ، وأكثر من ذلك لم أخف مشاعرى ضد بريطانيا العظمى ، التى كانت تعمق كل يوم مخالبها فى أرض مصر . وما كنت مدفوعًا فى الحالين إلا بحبى لبلادى .

وكانت الطبقات العليا تعتبر الاحتلال الإنجليزى مرادفًا للحكم ، وبسبب ذلك كانت دائمًا تحتفظ بنفسها عن بُعد ، ولا تؤيد الخديو ولا إنجلترا ، ولا تعتقد بعد ذلك فى فرنسا ، وتجهل ما إذا كان فى وسعها أن تأمل فى صداقة مخلصة من جانب إيطاليا .

وكان الشعب والفلاحون ، كما هو الحال فى كل مكان ، لا يأبهون من حيث المبدأ إلاّ بكل ما كان لا يمس خبزهم وهدوءهم بشكل مباشر .

أما طبقة المثقفين ، وخصوصًا الطلبة ، فكانوا وطنيين بالمعنى السياسى الحديث .

ومع ذلك ، فإن عمليات تحدى لورد كرومر قد استمرت فى عرقلة تهدئة النفوس .

وكان قد انشغل منذ فترة بتحقيق مشروع هام لم يكن يفوت على أحد : وهو إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية .

ولاشك فى أن هدفه الفعلى لم يكن هو أن يعطى مصر طاقة السيادة ؛ لكى تُشرِّع لأبنائها، وكذلك للأجانب الذين يسكنون أرضها . ولم يكن ذلك أيضًا من أجل كسب عرفان الشعب المصرى بالحصول له على استقلاله القانونى الداخلى ، عن طريق إلغاء العبودية الناتجة عن نظام الامتيازات التى كان سلاطين تركيا قد منحوها للأجانب فى مصر.

لقد كان السبب الحقيقى هو إلغاء إشراف الدول الأجنبية على التشريع الذى يطبق على رعاياهم . وبإلغاء حق نظر الدول العظمى ،تصبح مصر منطقة نفوذ بريطانى ، ويصبح لانجلترا الحق الكامل فى إدارة مصر . وهذا سيمثل نوعًا من القبول الضمنى بالاحتلال العسكرى . وما من شك فى أن هدف الوفاق الودى لعام ١٩٠٤ مع فرنسا ، كان من أجل إبعاد أى منافسة أخرى للإنجليز فى مصر .

وهذه الامتيازات القديمة للغاية كانت ترجع إلى أواخر العصور الوسطى ، وربما كانت قد شوهت ، وأسىء تفسيرها . ولكن ما لا يمكن الإقلال من قيمته هو أنها كانت قد شجعت الأجانب على الإقامة فى مصر ، وبكل أمان ، سواء فيما يتعلق بأرواحهم ، أو بمصالحهم .

وكان هذا هو سبب معارضة كل الدول لإلغاء نظام الامتيازات كوسيلة وحيدة للاحتفاظ بمجموع الأجانب ، مهما كان عددهم ، ومهما كانت درجة غناهم وتعاونهم ، وفى نطاق مصالحهم الخاصة بهم ، وفى نطاق الحياة المادية والاقتصادية للبلاد .

وحظرت فرنسا على ممثلها فى القاهرة الاشتراك فى أى مناقشة بهذا الشأن . أما المصريون ، فإنهم لم يروا فى ذلك عملاً سلطويًا جديدًا من جانب بريطانيا العظمى . ولم يكونوا ، بطبيعة الحال ، من أنصار سيطرة تصبح كل يوم أكثر شمولاً .

ورأى طلابنا فى أوربا ، وبنوع خاص فى فرنسا ، فى ذلك اعتداءً جديدًا على حرية عملنا تجاه البلاد الأخرى .

على أية حال لم يتحقق إلغاء الامتيازات تحت دكتاتورية لورد كرومر . وإنما تمَّ ذلك فى عام ١٩٣٦ .

ومع ذلك ، فإن الحركة الوطنية المصرية ظهرت ، وابتداء من الاتفاق الإنجليزى الفرنسى لعام ١٩٠٤ ، وبكل قوة ، ضد التدخل البريطانى فى الحياة السياسية للبلاد[1] ، وضد الجيش الإنجليزى .

وبهذا الاتفاق ، الذى كان عند أصول « الوفاق الودى » ، والذى وافقت عليه بالتتالى كل من إيطاليا ، وألمانيا ، والنمسا ، تعهدت فرنسا بألاّ تعارض عمل بريطانيا العظمى فى مصر ، سواء بطلبها « وضع حد زمنى وتحديده من أجل مدة الاحتلال الإنجليزى ، أو بأية طريقة أخرى » .

وعرفت أوربا ، فيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٠٧ فترة من الأخطاء والصراعات المختلفة .

وشعرت مصر بأصداء ذلك . فكانت السنوات الأولى من حكمى صعبة . أما التى جاءت بعد ذلك فكانت تمثل بداية عصر الصراع .

ومع ذلك فإنى أعترف بأن هذا الصراع كان يعجبنى ، وأرى أنه كان مثيرًا وممتعًا ، مادمت أحتفظ بالأمل فى رفع مصر إلى مستوى الأمم الأوربية .

وعلينا أن نتذكر أنه ، فى هذه الفترة ، ظهر العمل السياسى لتركيا الفتاة ، وأصبح فى الجو رائحة نظريات جديدة عن الحياة ، وعن حكومات الشعوب .

وخلقت ثورة ٢٤ يوليو ١٩٠٨ فى أوربا حالة من الحذر والخطر .

فكان تفوق العنصر التركى فى الطبقات العليا والمثقفة فى البلاد ، وزيادة اتصالاتنا بتركيا ، ودون أن ننسى علاقاتى الودية مع الباب العالى ، والاتحاد الوثيق بين القانون ، والشريعة الإسلامية ، كان من طبيعة كل ذلك أن تبرر اتحاد وجهات النظر ، وكذلك

---

(١) انظر ملحق رقم (١) خطاب مصطفى كامل باشا وملحق رقم (٢) الاتفاق الودى الإنجليزى الفرنسى عام ١٩٠٤ .

الأهداف السياسية . وكانت الأوساط المصرية على درجة كبيرة من وضوح الرؤيا ، وبشكل جعلها تفهم خطورة مثل هذا الموقف ؛ فحرصت على عدم القيام بأى خطأ كان فى وسعه أن يسرع بإدخال البلاد فى طريق مسدود ، يصعب عليها الخروج منه .

وسرعان ما بدأت حركة تتضح فى وادى النيل ، وكانت حركة لها طبيعة مختلفة تمامًا ، بخصائصها المحلية . وقامت فى الواقع تحت قوة دفع قادة وطنيين أتراك مشربين بثقافة جرمانية ، وزعماء مصريين لهم ثقافة فرنسية خالصة .

والواقع أن العقلية المصرية الحديثة هى من أصل فرنسى بنوع خاص ، رغم أن فرنسا قد تخلت عنا للاحتلال الإنجليزى ، باعترافها لانجلترا بكل الحقوق على مصر .

وكان تأثير الثقافة الفرنسية ، الذى كان يمارس منذ قرن ، هو الذى انتصر على إخضاعها لإدارة لم يكن فى وسع مصر أن تتخلص منها ، ولا تزال تخضع لها .

ومن ناحية أخرى ، فإن مصر لم تكن أبدًا هى تركيا ؛ فلم يكن الخديو يحكم بطريقة فردية استبدادية ؛ ولم تكن أيضًا تحت وصاية كل الدول كما يقال ، ما دامت قد انفردت بها بريطانيا وحدها منذ الإحتلال .

وظهر السلطان على أنه قد وافق على تعليمات وأوامر لجنة الاتحاد والترقى ، ووافق كذلك على عمل إصلاحات . ولكن مصر كانت ، منذ وقت بعيد ، قد سارت فى طريق تغيرات مفيدة ، كانت قد أعطتها رخاءها . ولذلك فإن ثورة على الطريقة التركية لم يكن لها أى فرصة للنجاح ، ولم يكن ضروريًا أن تنشب فى مصر ثورة مماثلة .

وعلاوة على ذلك ، فإن ثورة تركيا الفتاة لم يكن لها إلاّ صدى بسيط فى وادى النيل . وفهم المصريون أنه ، إذا كانت تركيا قد تمكنت من أن تنشئ ، وبدون كثير من الاهتزازات ، برلمانًا عثمانيًا (وبالتالى وطنيًا) ، فإنهم أنفسهم لن يصلوا إلى ذلك إلاّ بصعوبات ضخمة ، وفى وقت طويل للغاية .

ولكن ذلك أعطى المتطرفين فرصة جديدة لتكثيف وتقوية مطالبهم . ومن ناحية

أخرى ، فإن الحركة الوطنية التى كانت فتنة عرابى قد حولتها إلى حركة متعصبة ، والتى عمل الاحتلال البريطانى على تثبيطها ، ودون أن يقضى على أصولها ، كانت لا تزال تقوم بعملها فى الظل والخفاء . فظهر فى أول الأمر حزب للمثقفين أنشأته مجموعتان مختلفتان ؛ المجموعة الأولى وعلى رأسها الأميرة نازلى ، وتحت تأثير لورد كرومر ؛ والثانية يوجهها رياض باشا ، رئيس مجلس النظار السابق ، وعلى باشا مبارك ناظر المعارف العمومية . وعملوا على تمهيد الطريق لسياسة الزعيم الشيخ على يوسف الذى سوف يؤسس ، فيما بعد ، أول مجموعة من كبار الأعيان ، ومن الرجال الناضجين .

وفى شهر أكتوبر ١٩٠٧ ظهر حزب ، لاشك فى أنه كان يستوحى من لورد كرومر ، ومن الممكن جدًا بأوامره ، ووقف فى وجه الحزب الوطنى . وهذا الحزب هو حزب الشعب ، أى حزب الأمة ، وأسسه والد محمد محمود ، سليمان باشا ، وكانت له صحيفة ، تسمى « الجريدة » ، وكان رئيس تحريرها هو الأستاذ لطفى بك السيد . أما الروح المحركة لهذا الحزب ولهذه الجريدة فى بدايتها فكان سعد باشا زغلول . وكان قد بدأ تدريبه فى السياسة تحت إشراف الأميرة الخديوية نازلى ، سليلة محمد على ، وإن كانت من أنصار إنجلترا .

وانضم سعد إلى حزب الأمة ، حزب المعارضة . ومنذ ما قبل الحرب ، كان قد اكتشف الأهداف الفعلية لإنجلترا ، وجاء تطور جذرى ؛ لكى يجعل من هذا الفلاح ، ابن الفلاح ، بطلاً للاستقلال الوطنى ، مع إخلاص مطلق ، الأمر الذى كان قد ميز عمل مصطفى كامل داخل حزبه ، الحزب الوطنى .

ولذلك فإن حذرى من حزب الأمة كان طبيعيًا تمامًا . وأكثر من أى شىء آخر كنت قد عرفت ، تقريبًا ، عدم إمكانية تحريرنا من السيطرة الإنجليزية عن طريق مثل هذا التعاون ، الذى يتوقف على وجود ومعارضة القناصل العامين البريطانيين . وفى نفس الوقت كان من الممكن ـ وإنى أفكر فى ذلك منذ ثلاثين عامًا ـ عن طريق عمل نشط ومكثف ، الوصول إلى استقلال حقيقى .

وكانت الصحف تنشر كل أنواع المقالات ، التى تنطلق فيها تصوراتها الخصبة ، فى شىء من الفوضى والتضارب والخلط الغريب .

وكنت أرغب فى أن تكون هناك جريدة قادرة على تنوير الأمة ، وقيادتها والسير بها شيئًا فشيئًا إلى فكرة أكثر وضوحًا ، عن الوطن والمواطن .

ولذلك فإنى استدعيت كاتبًا عربيًا ، كان البعض قد أشاروا على بحسن استعداداته وبميزاته ، وهو الشيخ على يوسف . وكان قد درس فى مدرسة المعلمين ، وتخرج من جامعة الأزهر . وكان يشتهر إن لم يكن باتساع وجهات نظره ، فعلى الأقل بقوته على المناقشة ، وبميزة حقيقية كمجادل ، وبقدرة على الفهم ، خاصة وأنه من الملاحظ أنه كان لا يتحدث سوى العربية ، ولم يكن قد درس إلاّ فى المساجد .

وكان الشيخ على يوسف من الصعيد ، فكان يعرف عقلية وأمانى أبناء شعبه . وبرغم أنه قد نشأ وسط رجال الدين فإنه كان يعرف كيف يفصل بين واجبات الفرد تجاه البلاد ، وبين الاحترام اللازم للدين . وكانت سياسته تستند فى بعض الأحيان على هيبة الخليفة ، ولكن لا يمكننا القول أبدًا : إنها كانت تركية ، أو إسلامية بشكل خاص .

وهذه فروق قد يفهمها وطنيو اليوم فهمًا خاطئًا ، ولكنها كانت فى بداية عملنا تزيد من تأثير الشيخ على يوسف على الشعب . وأخذ الشيخ على يوسف فى بعض الأحيان مظهر المدافع عن الإسلام أكثر من كونه منشطًا لاتجاه وطنى قومى . وكان هذا التكتيك يهدف إلى أن يجمع جميع الفرقاء حول فكرة عامة وقوية ، وأن يولد لدى الجماهير هذا الشعور بالتمازج ، دون أن يرتاب أحدٌ فى نواياه .

ومن ناحية أخرى ، فإن الشيخ على يوسف ، فى بداية نشاطه ، عمل كساتر لمختلف الأعيان الذين كانوا يأتون للجريدة بثمرة ملاحظاتهم ونتيجة لحياة وهبوها للإدارة ، أو لحسن سير العدالة . وتعاون معه فى عمله أكثر الناس قدرة والأكثر تميزًا فى البلاد . وكانوا يعلمون أنه كانت له حظوة فى القصر . وهكذا كان فى وسعنا أن نجمع فى أعمدة هذه الجريدة ، التى تهدف إلى التحرير ، زهور الفكر المصرى .

ونتيجة لهذه الوسائل ، سرعان ما أصبحت « المؤيد » إحدى الصحف الرئيسة باللغة العربية ؛ وكان لها قراؤها من طنجة حتى الهند ، ومن تركيا حتى زنجبار .

والواقع أنها كانت تشتمل على مقالات لها قيمتها بحكمة الديالكتية ، وأعماق الفكر . وبأسلوب نفاذ ، وخيال لا ينتهى ، وعاطفة تتمشى مع فلسفة إنسانية ، كان الشيخ قد أصبح أستاذًا ، بفضل علاقاته اليومية مع الشخصيات العلمية والأدبية . وكان يقدم للقراء مسائل تثير خيالهم ، إذ انها كانت تتعلق بمستقبل البلاد ، وبتاريخها فى نفس الوقت .

ومن كثرة ما أفاض به على يوسف فى الحديث عن علاقات مصر ، وماضيها وحقوقها ، ومن تعدد مناقشاته مع أعوان شهيرين للسياسة العامة وعلاقتها بالوضع الحالى ، نجح الرجل فى أن يعيد الحياة دافقة إلى قلوب أبناء وطنه . وكان ذكر العصور السالفة ، التى كان يعرفها جيدًا ، تسمح له ، وبإيقاظها لذكريات عظيمة ، أن تحيى لدى القراء الثقة فى المستقبل .

وكانت هذه ، فى حقيقة الأمر ، الخطوة الأولى التى كان من الواجب اتخاذها . واعتقدت أنه سيكون من الخطأ أن ننقل ، وبدون تدرج ، شعبًا ناعسًا ، إلى ضوء مبهر للأحداث المعاصرة ، وأن نفسد يقظته بهذه الإضاءة المفاجئة .

وكان على يوسف من الحكمة بحيث يستخدم العلاقات الطبيعية والقوية التى كانت توحد بين المصريين منذ زمن بعيد ، ويؤسس اتجاهه الوطنى على شعور عميق الجذور .

ولم يكن تعليمه الدينى ليؤثر إلاّ قليلاً للغاية على اتجاهاته التى كانت ليبيرالية بنوع خاص. ولم يخضع لإغراء الاتجاه العربى وبريقه ، وإنما كان يرى أنه من الخطأ أن تقوم سياسة أحد الشعوب على وفاق معنوى فقط ، وذلك فى الوقت الذى كان من الصعب فيه تأسيسه على العِرق . وكانت فترة الحروب الصليبية قد بدت له على أنها قد انتهت تمامًا ، ورأيت معه أنه كان على صواب .

وذكرت كثيرًا أنه من المؤسف أن يكون تعليم الشيخ قد احتفظ به بعيدًا عن الحضارة

الغربية وتاريخها إلى حد ما . فبذكائه الذى كان مفطورًا عليه ، وحاسته للحقائق السياسية ، كان فى وسعه أن يكون رجلاً آخر تمامًا ، وأن يعطى للحركة الوطنية صفات أكثر عملية وأكثر واقعية .

وكان مع ذلك قد زار أوربا ، وبنوع خاص فرنسا وانجلترا وتركيا ، ولكنه لم يتأثر بسحر هذه الحضارة التى لم يتعرف منها إلاّ على الواجهة ، ولقد سحر الباديشاه (٢) بشخص الشيخ بعد أن استقبله فى حضرته .

والواقع أن الشيخ على يوسف لم يكن أبدًا رجل تركيا ، فمع أنه فى بعض الأحيان قد أيد الخلافة ، إلا أنه لم يكن يعنى بها سلطان إستانبول ، وإنما خليفة المسلمين . إن هذا الشيخ المحرك لقلوب الرجال ، الذى كان مفعماً بمفهوم الأمة ، وبمفهوم الولاء ، كان مصريًا قبل أى شىء .

ولكنه ، وكما كان ، ومهما كانت أيضًا أفكاره المسبقة ، فإنه قد نجح فى شد الرأى العام، وتجميعه ، وتعليمه كيف يفكر . وكانت مقالات « المؤيد » تقرأ ، ويعلق عليها فى أقاصى القرى . وكان المتعلمون يحبون هذه الجريدة ، وينشرونها . أما الأهالى البسطاء ، ومن كانوا على الفطرة فى الأرياف ، فإنهم كانوا يتركون أنفسهم لمثل هذا السحر الذى كان يجىء من أن الحجج كانت فى مستوى تفكيرهم .

وتبع كل الشعب ، بهذه الطريقة ، وبدون مجهود ، فكرًا بسيطًا ووضاءً ، وفى بعض الأحيان مغلفًا لاعتبارات من جانب الحزب ، ولأن الجماهير الكبيرة كانت لا تزال غير متمكنة من فهم المعنى والمدى . وتزايد توزيع « المؤيد » وتأثيره ، نتيجة لمزايا الود الذى كنت مستمرًا فى إظهاره للشيخ ولكل من كانوا ، فى الحقيقة ، ينفقون من أجل إعادة إيقاظ الروح الوطنية .

أما الذين كانوا لا يأبهون فإنهم كانوا غارقين فى تواكلهم ، وينتظرون الأحداث . وكانت هناك خطوة واحدة بين ذلك وبين فتح الحوار معهم .

---

(٢) السلطان .

ومع ذلك ، فإن الشباب ، إذا ما كانوا قد تأثروا من قبل بحجج الجريدة ، إلا أنهم مع هذا لم يكونوا قد عرفوا الحماس بعد . والحق أن الاتجاه الوطنى لعلى يوسف ، قد سحرهم بالفعل .

وربما لم يكن للرجل الميزات الجسدية التى تجعله يحرك الجماهير ، ولكن النخبة من البلاد كانت تهتم من قبل بهذه الحملة التى كان يقوم بها ، وكانت بالتالى مستعدة لكى تتقبل تعليمات جديدة ، كانت ستسمح لها بأن تدخل بدورها إلى المسرح ، وأن تزود عمل التحرير المشترك بالحيوية فى قراراته ، والقوة المؤثرة فى أسبابه .

كانت الأرض قد مهدت ، وكان الحرث مستمرًا .

وشاءت العناية ، التى تسهر على الشعوب كما تسهر على الرجال ، أن ترسل لمصر باذر البذور المنتظر : مصطفى كامل . فهو الذى بدأ فى نشر الفكرة الوطنية فى شباب الدارسين المصريين فى أوربا . وهو الذى ، عند عودته من فرنسا ، أحدث تغييرًا ، أو تحديثًا ملموسين ، وأحيا آمال الحزب الذى كان قد أنشأه سلطان باشا ـ وهو الحزب البرلمانى الذى كان قد اختفى مع اختفاء البرلمان . لقد أيقظ مصطفى كامل المشاعر المصرية الأصيلة .

وكان هو المنشط للاتجاه الوطنى المصرى ، والمبشر بهذه الفكرة ، التى كانت قد خنقت فى بداياتها ، ولكنها عادت برغم ذلك إلى الأمام .

وكسب لعقيدته ولحزبه أغلبية الموظفين ، والأعيان ، والمثقفين ، ومجموع الطلاب والعمال .

وكان شابا يحمل كل رشاقة الشباب ، بما فى ذلك الخيالات المقدسة ، وفى المفاضلة بين الحياة المادية ، والحياة الروحية ، كان قد اختار الثانية . لقد كان مصطفى كامل وافدًا جديدًا على حلبة السياسة ، ولم يكن يعرف شيئًا عن أساليبها المعقدة الوضيعة . وفى بلاد عريقة كبلدنا مصر فإنك لن تجد المؤلهين إلا على لوحات المقابر .

وكان بسيطًا وصريحًا ؛ وتحت شكله اللطيف كانت تختبئ نفس متفتحة لكل الأحاسيس، وقلب يتأثر بكل الحنان .

وكانت هبة الله قد أظهرت تفكيره ، وكانت فصاحته واضحة ، وساخنة ؛ وكان أسلوبه رشيقًا ، ومليئًا بالصور ، ويتحرك من البساطة الملائكية ، إلى الفصاحة العارمة لشيوخ روما فى الماضى . وكان موهوبًا بالقدرة على الإقناع ، كما كان له ذلك الإشعاع الذى كان للرسل والأنبياء .

وكان الحب الذى يكنه لبلاده يبدأ من حماس متقد ، لم يكن العقل يفقد السيطرة عليه .

وليس علينا أن نرسم خطوط حياة ذلك المبشر الحر ، الذى كانت براءته ، وكذلك ثقافته وقيمته ، تغرى الجمهور من أول وهلة . ولا يمكننى أن أمنع نفسى من أن أحيى ذكرى رجل وطنى أدين له بساعات جميلة للغاية .

وبالتأكيد ، كان يضايقنى فى بعض الحالات ؛ إذ اننا إذا ما كنا متفقين دائمًا على الهدف، فإننا لم نكن كذلك دائمًا بشأن الوسائل . وفى أثناء دعايته ، كان يترك نفسه ينزلق إلى فكرة خاطئة عن الاتجاه الوطنى المصرى . وكان التقارب الذى كان يرغب فيه مع تركيا يأخذ بنوع خاص شكل الخيال أكثر من كونه أملاً . ولقد أفهمناه ذلك ، وغير سياسته التى كانت لها خصائص تركية إلى حد بعيد ، إلى فكرة وطنية . وتطور مع الكثير من المواقف ، حتى أن أتباعه ساروا وراءه دون أن يكتشفوا الخطأ الأساسى .

وكان شباب هذا القائد الوطنى يسمح له بأن يراجع نفسه ، وأن يتطور ، وبرشاقة ، متجنبًا الأخطاء التى كان شبابه يدفع ثمنها . وكاد مصطفى كامل أن يصبح ، وفى إحدى اللحظات ، ضحية للكرامة التى كانت تحيط بكل أولئك الذين كانوا يقودون الجماهير بكلماتهم ، ويشعرون أنهم مرتبطون بفكرهم .

وقد قاوم بصعوبة أزمة « جنون عظمة » ، بدت على أنها سوف تقوده إلى سياسة شخصية ، مستقلة عن حزبه ، وعن أميره .

ومع ذلك ، فإنه علاوة على موهبته الفعلية كخطيب وكاتب ، وطموحاته المشروعة ، فإن مصطفى كامل كانت له صفات صلبة ، جعلته يحظى بالتقدير فى كل مكان يمر فيه .

وكانت له موهبة الملاحظة الواضحة نتيجة لاتصالاته بالسياسيين فى مصر أو فى الخارج . ولما كان قد درس وعاش فى أوربا ، فإنه فهم أن الدولة التى تحب أن تزدهر ، عليها أن تحافظ بعناية على علاقاتها مع الخارج . وهذه النقطة من وجهات النظر ، لم يهملها أبدًا . وكان صوته يدوى إلى أماكن بعيدة ، فسمعوه فيما وراء وادى النيل . وحرص على أن يحتفظ فى أوربا ـ وبنوع خاص فى فرنسا ـ على صداقات فعلية . وقرب نهاية حياته، بدأ البعض فى انجلترا يستمعون إليه .

وكنت أقدره ، حتى حينما كان من غير الممكن متابعته . وليست مهمة الحاكم دائمًا مريحة . ففى الوقت الذى نرغب فيه فى سماع صوت القلب ، نضطر إلى الانحناء أمام عقل الدولة . وكان مصطفى كامل حرًا : وكنت أوافقه تمامًا . وكان يقول فى مكانى ما كان يجب أن يقوله ، والذى لم يكن من الممكن قوله باسمى . وإذا ما تركنا بعض الأخطاء وبعض الحركات السريعة غير الموفقة فى نطاق المطلق ، فإنه يظل دائمًا منضبطًا ؛ وإذا كانت بعض المحاولات غير الموفقة قد وقعت أحيانًا وأثارت بعض الإضطراب فى شعور الود، الذى كثيرًا ما وصل إلى حد التعاون ، فإن سوء الفهم كان يتبدد بسرعة ، عن طريق الإخلاص ، الذى كان يظهر فى كلماته وفى أفعاله .

وكان الإنجاز الكبير لمصطفى كامل هو أنه قد قام بتحديد المثل الأعلى للأمة ، وأنه قد شجع الجماهير على الاستمرار للوصول إلى المثل الأعلى . ولكن اتجاهه الوطنى أصبح جامدًا إلى درجة أنه ظهر وكأن به بعض الظلال .

وإن ما أخذته عليه أكثر من غيره ، هو أنه قد ظل برغبته بعيدًا عن كل أولئك الذين كانوا قد كافحوا حول نفس الراية ، ولنفس الأهداف . وكنت قد حلمت بقيام تقارب بين الشيخ على يوسف وبين مصطفى كامل . ولكنى لم أتمكن من الوصول إلى هذه النتيجة أبدًا . وكان هناك نوع من الاعتزاز وحب الذات الزائد عن الحد يفصل بين هذين الرجلين ، اللذين كان من الممكن أن يتفاهما دون أن يحب الواحد منهما الآخر ، لقد كانت لهما الكثير من الميزات والخصائص التى تدفع إلى تقدير متبادل .

ونتيجة لنصائح عبد العزيز جاويش المغرضة ، هذا الوطنى غير الملتزم ، الذى كان قد

ولد فى المغرب ، واتخذ مصر كقاعدة انطلاق ، أخذ أنصار الاستقلال ، بدلاً من أن يكونوا كتلة واحدة ، أخذوا فى الانقسام بشأن الوسائل ، بينما كانوا متفقين على الأهداف . وكان سوء الفهم هذا مثيرًا للأسى ؛ ذلك أن اختفاء مسيّرى الرجال ، مثل مصطفى كامل وعلى يوسف ، كان فى وسعه أن يتسبب تلقائيًا فى شعور بالضياع ، يضر بالنمو الطبيعى لسياسة كان جوهرها هو تحرير البلاد .

وربما كان فى وسع مصطفى كامل أن يصبح فى يوم من الأيام سياسيا حكيمًا ! لقد كان لا تزال تنقصه الخبرة وثقة النفوس الناضجة ، التى ترى بقلق السيطرة المتزايدة لهذا الرجل الشاب على الجماهير . ذلك أنه إذا كان مصطفى كامل معه الشباب ، والطلبة ، والمستقبل، فإن الشيخ على يوسف كان يمارس نفوذه بنوع خاص على الشخصيات التى كانت تحتل مراكز اجتماعية هامة ! فما الذى يؤخذ عليه ؟ وما الذى لم يكن فى وسعه القيام به سوى وضع حماس الواحد مع تجربة الآخر .

وكان من الأفضل لمصطفى كامل أن يستمع إلى النصائح الحكيمة للشيخ على يوسف ، أكثر من أن يعطى ثقته للشيخ جاويش ، الذى كان عنفه دائمًا محسوبًا ، والذى كان يخفى تحت طموحه غير المنظم تطلعات ليست لها أية علاقة مع مصلحة البلاد .

وإذا كان مصطفى كامل قد أخذ فى غالب الأحيان شكل الرسل ، فإن صديقه الشيخ جاويش كان يظهر دائمًا كوصولى .

وليس هناك ، بكل أسف ، فى هذا العالم ، سياسة بدون أخطاء . ولم يكن مصطفى كامل إلاّ أحد الرجال . وترك ، عند موته المثال على حياة كرست كلها لتحرير مصر . وكانت كفاءة زميله ، على يوسف ، إذا ما كان قد اعترف به ، لن تنقص من كفاءته . ولا يتخاصم الناس على المجد ، حين تكون البلاد هى رهينة الجولة .

وهذا الرجل ذو المشاعر الجياشة ، والذى توفى فى زهرة العمر ، دون أن يجد الوقت اللازم لكبح حماسه ، بقليل من الخبرة ، قد حصل على غالبية الرضا ، ولذة النجاح الكبير لرسالته . ولاشك فى أنه كان قد شعر ببعض الدوار برأسه ، ولكن هذا الدوار إذا ما اتحد

بالتخصيص مع الحكمة الشرقية للشيخ على يوسف الكهل ، كان فى وسعه أن يخدم مصلحة البلاد بدرجة أقوى .

وما ان أخذ السن يضفى عليه بعض بصماته ، حتى أصبح مصطفى كامل أكثر قلقًا ، وأكثر ذاتية . وكانت مبادؤه السياسية ، وبعد أن أصابها بعض التغيير ، قد أصبحت مصرية بشكل صارم . وإذا ما كان لا يزال يتحدث فى بعض الأحيان عن تركيا ، وإذا كان يرسل إلى أوربا نداءات مدوية ، فإن ذلك كان بهدف إخفاء تطور ، لمحه أتباعه ، كان يمكنه أن يقضى على سلطته .

ولكن ربما كانت التغيرات المتتالية ، والتى حددت عمله ، متوافقة . ولم يكن يرغب فى أن ينقطع ، وبدون تدرج ، مع الماضى ،وكان يخشى أن يؤثر ذلك على النتائج التى كان قد حصل عليها بالفعل ، إذا ما ظهر على أنه مجدد إلى درجة كبيرة .

ومهما كنا نعتقد ، فإن أساس تعاليمه لم تكن فى الواقع تعاليم تسعى إلى التحديث إلى آخر مدى ، وربما أيضًا كانت أفكاره أكثر تقاربًا مما نعتقد ، وبشكل عام ، من الأفكار التقليدية الشرقية .

وكان قد خلّص خطه الوطنى من كل ما هو دينى ، ولكنه ظل متدينًا ، ومرتبطًا بتعاليم الإسلام . أما على يوسف ، فبرغم أن ثقافته كانت فى أساسها دينية ، فإنه كان قد تمكن من أن يخلص نفسه من هذه البصمات الإسلامية ؛ وهى التى كانت موجودة عند مصطفى كامل . وكطالب فى أوربا ، استخدم مصطفى كامل بسهولة المناهج الغربية كوسيلة ، ولكنه لم يعتبرها أبدًا هدفًا فى حد ذاتها .

وتوفى القائد الشاب للاستقلال المصرى دون أن يتمكن من تحقيق خطته ، وربما قبل أن يتمكن من وضعها بشكل نهائى . لقد كان شعلة نشاط متقدة بحق .

ولقد أقيمت لمصطفى كامل جنازة ملكية ، ومرت كل مصر أمام جثمانه ، وجاء الآلاف والآلاف من أنصاره من أقصى القرى ، لكى يرافقوا نعشه ، وأصبحوا هم حملة رسالته من بعده، فى ميدان العمل الوطنى . وكانت روح مصطفى كامل تلهم شعبًا ضخمًا ورث مثله الأعلى .

وحاولوا أن يبحثوا عن خليفة له ، وكان أمرًا صعبًا ، إذ انه مهما كانت قيمة خليفته فإنه لم يكن فى وسعه أن يحتل مكانة صاحب الرسالة . وكان المؤسس قد أعطى الحزب الوطنى مبادئه . واختفى الرجل ، ولكن ظل الفكر والعمل .

وكان تأثير مصطفى كامل بنوع خاص تأثيرًا لفظيًا . وكان قد قام بإنشاء صحف بهدف نشر فكره ، وبذر أفكاره بين الجماهير . ولكنه لم يفكر فى تنظيم حزبه من الناحية العملية ، وينشئ له إطارًا قويًا . وكانت جاذبيته الشخصية ، وحيويته قد كبتت دائمًا أعمال الفكر والمنهج . وكان هذا هو السبب فى أن الجموع المنجذبة إليه كانت متعلقة بشخصه ، أكثر من تعلقها بأفكاره . وفى هذا المجال ، نجد أن الرجل الشرقى يتبع ، بنوع خاص ، وبسهولة ، أحد الرجال ، أكثر مما يتبع أحد المبادئ .

وهذه حقيقة ثابتة فى الماضى . فالمنظمات لم تلعب فى تاريخ الشعب المصرى سوى دور ثانوى للغاية . وهذا هو سبب الارتفاع والانخفاض فى مصير الدول ؛ فمرة نجدها تعيش فى حالة إبهار ليس له مثيل وفى ازدهار عام ، ومرة أخرى نجدها باهتة الضوء ، وتختفى حيويتها ، فى نفس الوقت الذى تختفى فيه شخصية الزعيم الملهم .

وكان خلفاء قد أتوا بعد خلفاء ، دون أن يغير ذلك من المبادئ فى شىء ، وفى السنة ، وفى التشريعات الثابتة مثل القرآن . وجاءت المجاعات والدمار فجأة ، لكى تحل محل الفترات الأكثر ازدهارًا ، وببساطة لأن السلطان كان قد اختفى ، أو أن بعض الوزراء الكبار كان قد مات .

وهذه الظاهرة يمكن شرحها جيدًا بالاتجاهات الفردية للعرق ، وبالاتجاه العاطفى المبالغ فيه ، وبالاتجاه المثالى الثابت ، والذى يتنامى فى بعض الحالات فى وجود الرجال الملهمين ، ولكن هنالك المبادئ المطلقة التى ليس فيها تراجع .

وحدثت هذه الظاهرة كذلك بعد موت مصطفى كامل . فلقد ظل معبود الأمة التى استمرت فى توقيره .

وجاء هذا الموت ؛ لكى يقص أجنحة بعض الأفكار ؛ ذلك أن تطرف الأتباع الجدد

للاتجاه الوطنى ، أدى إلى حدوث عرقلة ، بدلاً من أن يسرع بالسير صوب الحرية .

وفى أيام كفاحه العصيب ، قالوا : إننى كنت خصمًا لمصطفى كامل . وقالوا : أيضًا إنه كان من صنعى . وليس هناك ما هو أكثر تضليلاً من ذلك . ذلك أن مصطفى كامل لا يعود إلاّ لنفسه . لقد كان رجلاً من النخبة . ولقد عاش لعقيدته ، ومات فى سبيلها . أما فيما يتعلق بى ، عباس حلمى ، فإننى لم أكن أبدًا خصمًا له . ولم يكن أبدًا مندوبًا لى ، ولكنه كان أحد الطلائع وكان جنديًا يحارب فى سبيل مثله الأعلى . ونظر إليه الشيوخ ، على أنه منشق ، بينما تبعه الشباب بكل قوة . وكان قلمه الفصيح ، و « لواؤه »[٣] المحارب من علامات الفخار أثناء حكمى .

وبرغم أن كل محاولة فى الاتجاه الذى كان يحلم به مصطفى كامل قد تم إجهاضها فى التو نتيجة لوجود وكيد المندوبين البريطانيين ، فإن كل فترة حكمى تحتفظ ببصمات مجهوده الوطنى . وكان إنشاء جامعة وطنية جديدة ، مثلاً ، وكونها علمانية ، ووضعها تحت رئاسة عمى ، الأمير أحمد فؤاد ، لكى يعطيها استقلالاً ذاتيًا فعليًا لدرجة كبيرة ، هى ظاهرة يصعب دحضها .

ولكى نفهم المعارضة الإنجليزية فى هذا الموضوع ، يكفينا أن نقرأ مقالات مجلة أسبوعية بروتستانتية ، « الشرق والغرب » ، والتى نشرت فى عام ١٩٠٦ ، ثم جمعت فى فصيلات فى بداية العام التالى ، ١٩٠٧ ، وذلك قبل بضعة أشهر من افتتاح الجامعة المصرية ، وبدء المحاضرات فى كلية الآداب .

أما الأمة فإنها لم ترغب فى أن تعترف لخليفته بنفس الهيبة ولا بنفس السلطة . ومع ذلك فإن محمد فريد كان أمينا ، وكان وطنيًا قاطعًا . وتم اختياره نتيجة لتشدده ، ولكل ما كان قد قدمه من قبل للحزب الوطنى ، ورفضه الانحناء أمام رغبات إنجلترا ، وذلك على أساس أنه يجب على ضمير القاضى أن يظل أعلى من العواطف .

وكان يعرف كيف يحارب ويقاوم ، ولكنه كان غير قادر على قيادة جيش . وأخطأ فى أنه

---

(٣) يقصد جريدة اللواء .

تسلم مسئولية لم يكن مُهيَّأً لها ؛ وأخطأ خطأ جديدًا ببقائه فى هذه المسئولية ، ولو أنه قد انسحب انسحابًا تطوعيًا لكان هذا كفيلاً بأن يضعه ، ليس فقط فوق المعمعة ، بل حتى خارجها . لو أن هذا قد تم من جانبه لنظر إليه الناس كرمز ، ولكنه على ما يبدو ظن أنه ليس ثمة من يستحق أن يحل محله .

وكان فريد مشربًا بالشعور بأهميته ، التى كان يقيسها بأهمية سلفه . ولكنه لم يكن لديه، بكل أسف ، أى شىء من طبيعته أن يجعل الشعب يقبل هذا الرأى الشخصى . ولم يكن هناك فى شخصه ما يمكنه أن يجذب الجماهير . وكان يتصرف بدون حدود ، وكثيرًا ما كان يخلط العنف بالحماس ، والعناد بالطاقة . وأخيرًا فإنه كان حساسًا ، وكان كبرياؤه يجعل من الصعب ، فى بعض الأحيان ، تحمله .

وكان يقول فى كل مناسبة : « إننى رئيس الحزب الوطنى » . والحقيقة أنه لم يكن قادرًا على السيطرة على عواطفه ، بل كان يتركها جامحة ، بكل بساطة ، وبدون تجربة ، وكأنها قطيع غير متجانس .

وكثيرًا ما كانت تدخلاته غير مواتية ؛ وكان بعضها يمثل كارثة . ولم يدرك محمد فريد أنه حتى فى المعارضة يجب معرفة كيفية الاحتفاظ ببعض من اللياقة ، وأن هذه المعارضة يجب بالضرورة أن تستند إلى شىء ، حتى يكون لها فاعليتها .

وكان يدعى أنه يقود الحركة دون أى انقسام ، ولا يأخذ نصيحة إلاّ من نفسه ، وأنه ليست له أية ارتباطات بالعرش .

ونسى أنه ، بدون القصر ، لم يكن ليقدر لجهود سلفه أن تصل ما وصلت إليه ، وأن مصطفى كامل قد حصل على جزء من قوته من تشجيع أميره ، ووجد فيها قاعدة لنبوغه ، وعقيدته السياسية ، وشعبيته .

وكانت نهاية محمد فريد حزينة . وبعد أن وقع فريسة لتصرفاته التى كانت قد حرمته من كل هيبة ، ظل وحيدًا مع كبريائه ، ودون أن يعرف أنه لم يعد يمثل الفكرة الوطنية ، ولا اتجاهات الشباب .

وكان قد اعتمد أكثر من اللازم على نفوذ عبد العزيز جاويش الذى كان يحتل لدى

الحكومة العثمانية مركزًا يفوق قيمته بكثير . وأخذ يحلم ، هو كذلك ، بأن يحصل على مركز فى إستانبول ، وكان كبرياؤه يصل إلى درجة عالية .

أما عبد العزيز جاويش فلم يفهم الأمر من هذه الزاوية ، ولم يلبث الخلاف أن نشب بين الرجلين ، إذ كان كلٌ منهما يعتقد أنه أميز من الآخر .

لقد كانت آمال محمد فريد جامحة للغاية ، وكانت صداقاته هشة الطبع سرعان ما تنكسر عند الاختبار .

وكرئيس لحزب دون أعضاء ، كان فريد يعزى نفسه بأن له وحده اللقب الذى كان الوطنيون المصريون قد حددوه من قبل .

ونسى أن حريات مصر كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاحتفاظ بأسرة حاكمة ، وهى التى يرجع إليها الفضل فى أن الأمة لم تعد مجرد إقليم من أقاليم الدولة العثمانية ، وإنما أصبحت بلادًا تأكد استقلالها بفرمانات ، وهى الفرمانات التى حصل عليها محمد على .

« مصر للمصريين » ، كان هذا هو أساس برنامجه ، ومطالبه . وكان هذا تأكيدًا فريدًا فى نوعه ، إذ إنه كان ، هو نفسه ، من أصل مغربى . وكان عليه أن يكون أكثر حذرًا ، ويفهم أن المصريين كانوا سوف يظلون باقين فى ظل العبودية ، إذا لم يجدوا رجلاً له عزيمة قوية ، حضر من تركيا ؛ لكى يأخذ فى أيديه مصالح إقليم مقهور ، ولكى يرفع مصر إلى مستوى الأمة .

وجهل محمد فريد أن محمد على كان له أعوان مخلصون ، انضم إليهم صناع التحرر المرحلى . وكان مخطئًا تمامًا فى محاولة فصل هذه العناصر المختارة ، والذين كانوا بناة هذه الأمة ، وبدون أضواء .

وعلاوة على ذلك ، فإنه لم يكن فى وسع مصر أن تنهض ، وطبقًا لطريقة جديدة ، إلاّ بفضل الاستمرار فى المجهود الذى ضمنه الخديويون . وكان هؤلاء قد أتموا عملاً مجيدًا ومتحررًا . ولم يكن هناك أى سبب فى إبعادهم خارج الحركة الوطنية .

إن من ينكر الفضل على أصحابه يكون جاحد القلب ـ كما أن هذا الجحود ينبئ عن

غياب الحكمة ، لأن الجاحد للجميل سوف يباعد بينه وبين أعداد ضخمة من المخلصين، وهو الخاسر بدون شك .

وكان محمد فريد قد دارت رأسه بنجاح سلفه ، واعتقد خطأ أنه الحكيم صاحب السيادة على بلاد لا تزال تسمع كلماته ، ولكنها لا تتبعها . وكانت لديه روح الأسرة ، ولكن الأسرة كانت بالنسبة له تعود إلى مصطفى كامل . ولقد غرر به بعض الأشخاص وجعلوه أسيراً لهذا التصور الواهم . وكان هذا هو داء الحزب الوطنى ، ضعيف الوراثة ، الذى نهشته الطموحات ، والذى دفعته الحاجة ، فى بعض الحالات ، إلى أن يجمع الفتات من الكرم الشعبى .

وعند وفاة محمد فريد ، حاولوا أن يحصلوا على أضواء ، وعلى حسن عزيمة المناضلين الأكثر كفاءة . ولم يكف ذكاء حافظ بك رمضان لإعادة بعث الحركة فى الحزب ، بعد أن كان قد أصابه الشلل ، وفقدان القوة ، وذلك فى اليوم الذى حاول فيه مسيرو الحزب إخراجه من مرحلة العواطف ، وتقنين مبادئه ، وتأسيسها على العقل . ومع ذلك ، فإن المجهودات الحماسية للحزب الوطنى لم تكن بدون فائدة . وتركوا بعده ما يشبه الميثاق للمطالب المصرية ، والذى كان فى وسعه أن يصبح ، فيما بعد ، إن لم يكن برنامجًا ، فعلى الأقل نقاطًا مضيئة لأولئك الذين يشعرون بالرغبة فى إيقاد الشعلة بحماس متجدد . وشعر الشعب المصرى بأنه يقترب من هدفه ، فى الواقع ، وذلك فى الوقت الذى خلف فيه السير إلدون جورست Sir Eldon Gorst ، الذى كان يفهم فيه آمالنا بدرجة أفضل ، لورد كرومر الذى لا يلين .

ولكن علينا ألاّ نفهم أن السير إلدون جورست كان يسمح لنفسه بأن يقلل ، إلى أى درجة ، لصالحى كحاكم ، أو لصالح الحزب الوطنى أو لاستقلال مصر ، مناهج « قصر الدوبارة » . وكان جورست بالفعل هوالوزير الأول لحماية كرومر المقنعة ، كما يذكر لنا السير رولاند ستورز Sir Roland Storrs ، الذى كان السكرتير الشرقى لدار المعتمد ، وذلك فى كتابه بعنوان « اتجاهات » : « وكان قد عرف كيف يكسب ثقة الخديو ، الذى لم يقدر على التفاهم مع لورد كرومر . . . » .

وكان جورست لا يستريح أبدًا . وكان خاضعًا لتوجيهات حكومة صاحبة الجلالة ، وكانت سياسته معروفة بالضعف ، سواء من جانب الضباط الإنجليز ، أو من جانب المصريين الذين كسبتهم السياسة الإنجليزية .

« وكان جورست رجلاً قويًا جدًا » ، كما يذكر لنا ستورز دائمًا ؛ ويذكر لنا : « وعلى نفس درجة قوة كتشنر Kitchener ، وأللنبى Allenby » .

ولم يتردد لورد لويد Lord Lloyd ، فى كتابه « مصر منذ كرومر » فى أن يعترف بأننى كنت فى مصر القوة الأولى التى تعارض إنجلترا ، وبقوة تزيد حتى عن الحزب الوطنى . ولذلك فإننا لم نحصل على الحركات الوطنية فى عهد قنصلية السير إلدون جورست نتيجة لتفهمه وأدبه . وكلماتى ليست سوى مجرد إشادة لإنسانيته وشخصه ـ وأنى فخور أن أعدائى الأكثر شراسة قد اعترفوا بحبى المخلص لبلادى ، وبهذه العزيمة للأمير ، والتى تمكنت بها فى بعض الحالات من أن أحجم تدخل اللورد ، وأخفف من شدة محاولات جورست . وكان جورست يتحدث العربية . وكان مؤهلاً ، إذ انه كان نائب سكرتير ، ومستشارًا فى نظارة المالية . وبسبب هيبتى رغبوا ، وقت الحرب العظمى أن يعزلونى ، وأن يضعوا فى مكانى سلطانًا لم يكن يقدر على أن يتكلم ، ولا أن يتصرف بنفس الطريقة التى أتصرف بها أنا .

وبعد أن قاومت لفترة طويلة معارضات ، وضغوط لورد كرومر ، كانت قوتى لا تزال هى التى أشاد السير إلدون جورست بفاعليتها . ولقد اتهمونى حتى بالعطف على حملات معادية لبريطانيا ، وقت المناقشات بشأن تطبيق قانون الصحافة . وإذا ما نظرنا إلى ذلك ، نجد أنها لم تكن معادية لبريطانيا ، ولا فى صالح مصر ، الأمر الذى يختلف عن ذلك كل الاختلاف . ولم أكن أهمس ضد إنجلترا لمجرد فكر ناقد ، أو بذوق حاقد ؛ كما أن عملى لم أكن أمارسه لدى الأجانب ، ولا خارج حدود بلادى ، بل كان محدودًا داخل حدود أراضىّ ، وتحت مسئولية حكومتى ، وبهدف تنمية روح وطنية ، يمكنها أن تخلص مصرنا العزيزة من كل سيطرة أجنبية ، وذلك بأن تضمن لها وسائل حكم نفسها بطريقة مشرفة ، وأن تغطى احتياجاتها .

وفى مقدمة الكتيب الذى نشر فى عام ١٩١٥ كتب لورد كرومر : « لقد كان من الممكن، رغم أن هذا ليس مؤكدًا تمامًا ، أن عباس الثانى لو كان قد استمر فى عمل المؤامرات فى الظلام ، مخفيا معاداته المتطرفة لإنجلترا بقناع رقيق من الحكمة ، لكان قد بقى خديو لمصر حتى يوم وفاته »(٤) .

فهل كان هذا خطأ ، فى أن أقوم بعمل المؤامرات فى الظل ، أو أن أخفى جيدًا معاداتى الواضحة لإنجلترا بحكمة ؟ وهكذا كانت علاقاتى مع المندوب البريطانى ، والقنصل العام مشوهة من جانبه ، وبرغبة منه ، فى كتابه « مصر الحديثة » ، وفى خلاف ذلك فى كتيبه الأكثر مرارة « عباس الثانى » . ولذلك ، فإنه من أجل الحقيقة ، والتى كثيرًا ما لا نجدها فى الأحداث التى يرويها ، اضطررت فى بعض الأحيان إلى أن أفند تأكيداته ، وانتقاداته المغرضة . وعلينا أن نعتبر مع ذلك ، أنه إذا كان نشاطى لم يكن له هوية محددة فى بداية حكمى ، فإن ذلك كان يرجع بدرجة رئيسة إلى صغر سنى ، وقلة خبرتى . وهذه الخبرة قد حصلت عليها من اتصالى مع لورد كرومر ، والذى كان معاديًا لسلطتى ، وتحت متطلبات الاحتلال .

ويروى السير رونالد ستورز فى « اتجاهات » شهادة قيمة : أولاً بشأن مشاعر وتحركات الإنجليز بالنسبة لى ، وبعد ذلك ، بشأن صفات اللورد ، الذى أجبره مصيره السيئ على أن يقوم بدور الجلاد لوالدى ، ثم لى شخصيًا .

وعاد اللورد إلى لندن ، فى عام ١٩٠٨ ، وطلب بدون تأخير مقابلة مع الملك ادوارد السابع . ولما ردوا عليه بأنه سيحصل عليها بعد ثلاثة أيام ، أصر على ضرورة مقابلته فورًا ، إذ انه كان يرغب فى ركوب القطار ليلاً ؛ لكى يصل إلى اسكتلندا ، التى سيقضى فيها عطلته . وأجاب الملك ادوارد : « يبدو أنه يعاملنى على أننى خديو مصر » .(٥)

وبعد عام ١٩٠٤ فقط سمّت الصحافة الفرنسية لورد كرومر « بالكهل الشهير » ، وهى

---

(٤) صفحة VII من المقدمة .

(٥) Sir Roland Storrs; Orientations. London, 1937. p. 53.

نفس الصحافة التى كانت قد وصفته فى مصر « بيرنج اللعين » ، ومنذ أن كان قد وصل عندنا، فى عام ١٨٨٩ ، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه فرنسا وانجلترا متنافستين علنًا حتى ذلك الوقت .

أما فيما يتعلق بى ، فإن لورد كرومر نفسه لم يقدر على أن ينكر طرقى الجيدة ، وأننى على كل حال قد عاملته دائمًا بكل احترام .(٦)

---

(٦) . . . « إن لعباس الثانى سلوكا مهذبا للغاية ، وعاملنى دائما بكل احترام » .
Cromer, Earl of Baring; Abbas II. London, 1915 . p.68.



الفصل الخامس

جيـــش الاحتــــــلال

حياة الجندى والضابط فى القاهرة والإسكندرية - مناورات فى الصحراء - حادثة دنشواى (١٣ يونيو ١٩٠٦) - دور المندوب البريطانى .

ماذا كان جيش الاحتلال هذا ، والذى كانت تستند إليه ذرائع إنجلترا ، ويقوم عليه البنيان الدولى لسياستها فى مصر ؟ مجرد « فزاعة » (خيال مآتة) وخدعة كبرى !

وكانت إنجلترا ، وهى حريصة على نقودها ، قد رضيت منذ عام ١٨٨٢ بمبلغ مائة ألف جنيه ، كانت قد رصدت لها فى الميزانية المصرية ؛ لكى تحتفظ بجيشها فى وادى النيل. ولم يحدث إلاّ بعد فترة ، وفى الوقت الذى اضطرت فيه إلى الاحتفاظ بحامية فى السودان ، أن زاد هذا المبلغ بمقدار ثلاثين ألف جنيه ، الأمر الذى سمح لبريطانيا العظمى بأن تجعل مصر تدفع نفقات القوات البريطانية فى الخرطوم .

وفى البداية ، كانت الحاميات الإنجليزية لجيش الاحتلال تأتى من بريطانيا العظمى نفسها . وكانت القيادات قد أحسن اختيارها ، وكان الضباط ينتسبون جميعًا ، تقريبًا ، إلى الطبقات العليا . وكانت هذه طريقة حكيمة لتحاشى وقوع أحداث ، ولجعل وجود جيش أجنبى على أرضهم أقل صعوبة على المصريين .

وكان الضباط الكبار والقادة ينفذون تعليمات رسمية : فيظهرون ودًا كبيرًا للحاكم ،

ويقيمون معه علاقات تتسم بالاحترام ، ولكنهم كانوا يحتفظون بأنفسهم بعيدين تمامًا عن كل ما يمس السياسة وحياة البلاد ، ويتحاشون أن تكون لهم أية صلة مع الحكومة ، أو مع الإدارة .

وعاش الضباط الإنجليز ، بهذه الطريقة خارج المشاغل المصرية ، وتركوا للمندوب البريطانى مهمة الدفاع عما كان يسميه مصالح بريطانيا العظمى ، والتى كانت لا تتفق تمامًا ، ودائمًا ، وعلينا أن نذكر ذلك ، مع مصالح مصر .

وكانت لهم دائرتهم ، وناديهم ، وأرض الرياضة ، والبولو ، والتنس ، الخاصة بهم : وبالاختصار ، كل ما كان يمثل بالنسبة لهم ، زخرف الدنيا ، ومتاعها .

وكانوا يزورون الموظفين البريطانيين ، ويبعدون بكل صرامة عن كل ما لم يكن إنجليزيًا ، وكانوا لا يخرجون من أبراجهم العاجية إلاّ وهم يلبسون سراويل ضيقة ، وسترة (بليرو) عسكرية فى المساء ، أو لحفلات الرقص التى كانت الفنادق الكبيرة تقيمها ، وحيث كان طولهم ورشاقتهم المحاربة ، الزائدة عن العادى ، تجعل الأمريكيين العاطلين يميزونهم بسهولة . وجعلوا من ثكنات قصر النيل ثكنتهم فى القاهرة .

وكان السباق ، والألعاب العنيفة ، والرياضة ، والرقص ، والبلياردو الإنجليزى ، وفى بعض الأحيان كذلك أخبار « الوطن » ، تكفى لإسعادهم . أما مصر فى حد ذاتها فإنها لم تكن تهمهم إلاّ من بعيد . وكانت حامية جيدة ، وكان يمكن أن تكون أفضل ، بدون الادعاءات الأوتوقراطية للورد كرومر ، خاصة وأن الحياة كانت سهلة وجميلة .

أما الجنود ، فكانوا يقيمون فى الثكنات المريحة ، التى كانوا لا يخرجون منها إلاّ لكى يدخلوا إلى حوانيت الشراب (البارات) الخاصة ، وحيث كانوا يرقصون بين كأسين من الويسكى ، وعلى أنغام بيانو ، آلية وخاطئة بشكل فظيع .

وكانت شرطة عسكرية ، صارمة للغاية ، تحتفظ بهم داخل حدود الانضباط ، وتتدخل عند أول حادثة . والواقع أن مثل هذا التدخل كان نادرًا إلى حد كبير ، ولا يحدث فى غالب الأحيان إلاّ لتسوية الخلافات المالية ، أو العاطفية بين حمّارى الشوارع ، وجنود صاحبة الجلالة البريطانية .

وهكذا كان المصريون لا يشعرون تقريبًا بوجود جيش ، يتألف من عدة كتائب ، والذى كان دوره هو ألاّ يظهر ، والذى كانت مهمته الدولية الأكثر طموحًا تتمثل ، كما يبدو ، فى ضمان سيادة النظام فى بلاد يزيد سكانها على أربعة عشر مليون نسمة فى عام ١٩١٤ ، والذين كانوا ، من ناحية أخرى ، لم يطلبوا سوى شىء واحد : ألاَّ يفرض الإنجليز عليهم.

وكان هذا الجيش مدفوعًا لمشاعر التكاسل (الحماية مطلقًا) . يقوم بتدريباته العادية ومناوراته الكبيرة فى الريف ، بدلاً من أن يجريها فى الصحراء القريبة .

وكانت السلطة العسكرية تختار دائمًا المناطق ذات الخصوبة المنخفضة ، والتى كان وصول الجنود إليها يعتبر صفقة . وكان العمد يسرون كثيرًا بهذا ، وكان وجود الجنود البريطانيين يأتى للقرية بميزات مادية حقيقية ، وكانت هناك إمكانية دفع تعويضات تمنح بكرم ، خاصة وأن إنجلترا كانت تدفعها من المبالغ المرصودة فى الميزانية المصرية .

ولم يترك الجيش القاهرة والإسكندرية إلى أماكن أخرى إلاّ فى السنوات الأخيرة .

أما بقية البلاد ، التى تحميها الثروات الزراعية ، ولاشك أيضًا تلك الشبكة من الترع التى لم تكن تسمح بعمليات الانتشار العسكرى ، فإنها ظلت بلا انتهاك من جانب قوات الجيش المحتل .

وهكذا ، ونتيجة لعدم التظاهر الذى كان مليئًا بالحكمة ، والذى كان يتعارض مع موقف السلطات المدنية ، تمكن الأهالى ، شيئًا فشيئًا من نسيان وجود الجيش الإنجليزى ، الذى كان وصوله إلى الإسكندرية قد تسبب فى الكثير من الحساسية .

وكان جيش الاحتلال موزعًا على هذه الطريقة : ثلاث كتائب مشاة فى القاهرة ؛ وكتيبة فى الإسكندرية ، نصفها فى ثكنات سيدى جابر ، والنصف الآخر فى رأس التين ؛ وكانت هناك إحدى السرايا موجودة فى قبرص .

ولفترة طويلة ظلت سفينة حربية ، من البحرية البريطانية واقفة فى ميناء الإسكندرية . وادعوا أنها كانت موجودة هناك لحماية المدينة . ولكن الطاعون انتشر ، واختفت السفينة بشكل نهائى .

وعلينا أن نعتقد أنه إذا كانت صحة البحارة الإنجليز مهددة ، فإن المدينة لم تكن

كذلك. وذكرنا أن الحوادث كانت أكثر ندرة . وفعلنا كل شىء من أجل منع وقوعها . وكان فى وسع مثل هذه الوضعية أن تستمر لفترة طويلة ،لولا أن السلطات العسكرية الإنجليزية قد اهتدت إلى الفكرة المنحوسة للقيام بتدريبات فروسية فى الأرياف .

وكان الأمر يتعلق بعقد مقارنة بين درجة مقاومة الخيول التى أحضروها من استراليا ، وبين الخيول الموجودة فى مصر . ولكى يتم تجربة ذلك على كل أنواع الأراضى ، لم يكتفوا هذه المرة ، بأخذ الخيول إلى الصحراء ، ولكنهم راحوا يجربونها لبضع جولات فى أراض مختلفة ، الأمر الذى أدى إلى صدامات مؤسفة .

ووقع أول هذه الصدامات فى مديرية قليوب ، وسوّى بسرعة . أما الثانى فقد لطخ بلطخة دم تاريخ الاحتلال الإنجليزى لمصر . وأود أن أتحدث عن حادثة دنشواى .

ولا أرغب هنا أبدًا أن أعيد إلى الأذهان أصول هذه المأساة . فقد أفاد الضباط الذين يقومون بالمناورة من أوقات فراغهم، لكى يذهبوا إلى الصيد، وقتلوا فى القرى الحمام «البيتى»، الذى حملوه فى أكياسهم . وثار الأهالى ، وأمسكوا بهم من أعناقهم . وهرب أحد الضباط عبر حقول المحاصيل ، ومات بضربة شمس . وعاد جنود إنجليز إلى القرية ، وقتلوا بعض المزارعين المسالمين ، وبعد تنفيذ ذلك ، أبلغوا الأمر إلى رئيسهم .

ولم يكن الأمر حتى ذلك الوقت سوى حادثة ، وكانت بلا شك يؤسف لها ، وإلى حد بعيد ؛ ولو أنهم تمهلوا فى الأمر ، لما وصل الحال إلى تلك المجزرة البشعة التى تلت النطق بالحكم من جانب المحكمة المخصوصة . لقد فقد الجميع تحكيم العقل . وكان كبار الموظفين الإنجليز فى عطلة ، وكان الجنرال ، الذى يقود القوات ، غائبًا . ومن المرجح أن هذا الذى كان قد حل محله كان متطرفًا ، طائشًا ، فعقد من الأحداث حتى وقعت المأساة. ولم يفهم مساعد لورد كرومر أهمية المسئوليات التي يأخذها على عاتقه.

وإنه لمن المؤلم لى أن أتذكر هذا الموضوع ، والذى علمت به برقيا ، وأنا أقضى عطلتى فى النمسا . وعلىّ أن أذكر أننى قد تأثرت إلى حد بعيد ، سواء بسبب الأحداث التى أبلغت لى، أو بسبب موقف الحكومة المصرية . وكان طبيعيًا أمام حماقة الإنجليز وتصرفهم

الوحشى ، أن يكون رد فعل الاتجاه الوطنى المصرى من نفس حجم الجرم الإنجليزى، حرصا على كرامتهم . ولاشك فى أنه لا يمكن تبرئة الإنجليز من أنهم قاموا بإنشاء محكمة استثنائية ؛ لكى تحاكم ، وخارج القانون ، فلاحين مسالمين لم يرتكبوا أى خطأ ، سوى الدفاع عن حقولهم وأملاكهم . ولكن إذا كانوا مسئولين عن ذلك ، فإلى أى حد كان كذلك المسئولون المصريون الذين قبلوا، وبلا احتجاج ، الاشتراك فى هذه المحكمة ، والذين قدموا للدولة المحتلة أكثر مما كانت هى تحلم به ، أو تجرؤ على طلبه . ولكن انجلترا لم تلمس من هؤلاء السادة أية مقاومة .

ولم يقم بطرس باشا وزملاؤه بأى بادرة ؛ لكى يتهربوا من ذلك الشرف البائس لمحاكمة أبناء بلدهم . ولم تصدر أى كلمة طيبة من أفواههم ؛ وبدون احتجاج ، وبدون تردد ، ضحوا للأجنبى بهؤلاء البؤساء ، والذين كان مصيرهم فى أيديهم ، والذين كان عليهم أن يستمعوا إليهم قبل أن يحكموا عليهم . ولم يذكر أحد الظروف التى دفعت بالأحداث إلى هذا الحد ، والتى دفعت بالأهالى إلى الثأر لكرامتهم .

وأعترف أن ذلك كان يمثل لى ألمًا حقيقيًا وكبيرًا . واضطربت ليالىّ لفترة طويلة . ولم تعطنى سرعة تدخل الإنجليز ، ولا ضعف الحكومة المصرية الوقت اللازم للتدخل فى الوقت المناسب .

إن الصحافة الإنجليزية نفسها قد أشارت إلى البؤس الذى كان الفلاحون المصريون يعيشون فيه ، وإلى جهلهم وقلة ثقافتهم ، وإلى الاستفزاز الذى أثار حفيظتهم ، كما نبهت أيضًا إلى ما تمَّ عند القبض عليهم وتسليمهم للمحاكمة خارج نطاق القانون دون التزام العدالة إلى أن (نفذت فيهم الأحكام المختلفة) .

وقام أصدقاؤنا فى لندن ، روبرتسون فى مجلس العموم [1] ، وكذلك المستر بلنت فى الصحافة ، بنشر الاحتجاجات الصارخة . وأمسكت الصحافة ، فى انجلترا وفى أوربا ،

(١) جلسة ١١ أغسطس ١٩٠٦ .

بهذه المسألة . وثار الضمير العام فى كل مكان . وكان على بطرس باشا غالى أن يدفع ، فى أحد الأيام ، حياته ، ثمنًا لعدم فهمه ، ولتشدده . (٢)

وبعد هذه الأحداث ، سادت جيش الاحتلال حالة جنون . فظل فى ثكناته أكثر من أى وقت مضى ؛ ولم يعد أحد يراه ، ولما كان يضطر مثلاً ، ولظروف قاهرة إلى أن تتحرك وحداته من مكان لآخر ، كانوا يعلمون سريعًا كل السلطات المصرية المكلفة بإدارة « المركز» الذى سوف تتحرك فيه .

وكان على السلطات المدنية المصرية أن تقوم بمهمة حماية جنود قوات الاحتلال .

وكنا نشاهد مناظر عجيبة : فكان الجنود ، المسلحون بالبنادق ، والمدافع ، والمدافع الرشاشة ، يسيرون فى الشوارع ، مثل طوابير الأسرى ، تحت النظرة الساخرة « للفقراء » ، المسلحين بعصى ؛ وكانوا يحمونهم من أى اعتداء .

وفى المساء ، وفى معسكراتهم ، كان الجنود البريطانيون مزودين بمجموعة من الفقراء الذين يسهرون طول الليل لتحاشى وقوع أى ضرر أو إضرار بهم .

وكما نرى ، فإن جيش الاحتلال هذا ، الذى كان مكلفًا بالمحافظة على الأمن والنظام فى البلاد ، قد أخذ طريقة فريدة فى نوعها ، لكى يوائم نفسه بالمسئولية المناطة به . وكان قد أصبح شيئًا أشبه ما يكون بالتمثيلية ؛ والأحداث التى رويناها تظهر أنه كان يمثل ولكن بدرجة سيئة .

وخلاف هؤلاء الجنود الشجعان ، والذين ، كما يبدو ، أن مصر كانت تدين لهم بهدوئها ، وقوتها ، فإن إنجلترا قدمت عددًا من الضباط ، وضباط الصف المعلمين ، وألحقتهم بالقوات المصرية .

وكانت الغالبية العظمى من ضباط الصف المعلمين يأتون من إنجلترا ، وكان هذا أمرًا حسنًا . ولما كنت قد عرفت ، فى غالب الأحيان الفرق الواضح الموجود بين الموظفين الذين

---

(٢) « كانت حادثة دنشواى البائسة ، والتى كان من نتائجها الحكم على عدد كبير من المتهمين بأحكام ، ليست ظالمة فحسب ولكنها ، وعلى الآن أن أعترف ، أيضًا كانت قاسية إلى آخر درجة » .
انظر : CROMER, Earl of Baring ; Abbas II. London , Mac Millan, 1915 . Preface. p. IX.

يأتون من الوطن الأم ، وبين زملائهم الذين يأتون مما وراء البحار ، كنت دائمًا أبذل كل ما أستطيع ؛ لكى أبعد عن مصر كل ما كان يأتى من المستعمرات البريطانية .

والواقع أن اختيارهم كان سهلاً فى إنجلترا : فكان الضباط المعارون للجيش المصرى يتقاضون رواتب سخية . وعاشوا عيشة رغدة ، وعلى أن أعطيهم حقهم ، فإنهم كانوا يفعلون المستحيل لإرضاء الحكومة المصرية . وكانوا يظهرون بشكل عام ، فى شكل إنسانى، ومنضبطين .

وبشكل عام ، فإن الجنود الإنجليز ليسوا أشقياء . ومع ذلك فمن الممكن أن تقوم بعض النعاج المصابة بالجرب بأعمال فردية قد يحدث فيها بعض العنف . وفى أحد الأيام ، قام جنديان من الكتيبة ٢١ من الرماة بمهاجمة عمدة الوايلى الكبرى ، وأساءوا إليه وسرقوه. واضطر هذا العمدة ، وبعد هذا الاعتداء ، إلى أن يظل فى الفراش لمدة شهر . وفى نفس اليوم الذى نهض فيه للمرة الأولى ، مررت فى قريته ، ورأيت حالته السيئة ، ووجهه مغطى بالأربطة ، وكأنه قد هرب من أحد قبور الأسرة الرابعة ، وسألته عن أسباب هذه الأربطة . وروى لى قصته .

وبعد فترة رأيت ويلفريد بلنت Wilfreid Blunt ، الذى كان هو نفسه ضحية لشراسة بعض الضباط من نفس الآلاى . وكانوا قد ضربوه ، وخربوا حديقته ، وبالاختصار فإنهم قاموا بأعمال عنف لا يفسرها أى شىء تجاه شخصه وممتلكاته . وحين روى لى السير ويلفريد بلنت آلامه ، اعتقدت أن حقده سوف يقل بلاشك إذا ما سمع منى ما كان قد حدث لعمدة الوايلى الكبرى . ولكن ويلفريد بلنت كان صحفيًا . وكانت مهنته نفسها تسمح بكل فضول ، ودون أن يبرر ذلك فى كل وقت . فكتب فى الصحافة الإنجليزية هجومًا عنيفًا ضد سلوك الضباط ، وضباط الصف وجنود صاحب الجلالة البريطانية ، ونشر الوقائع التى كنت قد رويتها له بشأن عمدة الوايلى الكبرى .

وسعد لورد كرومر كثيرًا بأن يرانى على علاقة ، رغمًا عنى ، مع هذه المسألة الصغيرة ، فأخذ بنفسه المسألة فى يديه . وكان يأمل فى أن يضعنى بهذه الطريقة أمام صعوبات .

ولكنه ، بدلاًمن أن يتحدث مباشرة معى ، كما كان قد تعود أن يفعل بشكل عام ، كلف ، وبخطاب رسمى ، ناظر الخارجية بأن يتثبت من حقيقة هذه الأقوال . وتم عمل تحقيق ، وتثبتوا من الرواية التى ذكرتها للسير ويلفريد بلنت ، والتى كان قد نشرها ؛ وتمكنوا من أن يعثروا فى قسم البوليس (القرة قول) ، على المحضر المدون للحادثة ، ووجدوا رجل الشرطة الذى كان قد أخذ العمدة المغمى عليه على طريق داره ؛ وبالاختصار ، اعترفوا بأن الجريمة كانت حقيقية .

ولم يكن الصحفى ، ولا أنا ، قد تعدينا الحقيقة . وتضايق اللورد كرومر ، وأعلن أن الحادث يعتبر منتهيًا ، وأعلم ناظر الخارجية بأنه ليس من الضرورى كتابة تقرير رسمى عن هذه الحادثة ، وسحب خطابه . أما رجل الشرطة فقد نُقل مباشرة إلى شرطة حلوان .

ولقد فعلت المستحيل من أجل أن أحصل على عفو عن المحكوم عليهم فى دنشواى ، الذين لم يكن قد صدر عليهم الحكم بالإعدام . ولقد رفض اللورد كرومر ، إذ ان شرف الجيش البريطانى ، كما قال ، كان له مساس بالموضوع . وكان على أن أنتظر وصول السير إلدون جورست ؛ لكى أحاول إصلاح الخطأ . وبعد حادثة دنشواى الحزينة ، انتهت لندن باستدعاء لورد كرومر .

وفى خلال ذلك الوقت ، ومع مرور الأحداث ، ووجود حركة لا يمكن مقاومتها ، بثتها بين الأهالى ، انتهى الأمر بالإنجليز إلى أن يفهموا أنه سوف يأتى يوم ربما يصبح فيه جيشهم، غير قادر ليس فقط على المحافظة على الهدوء فى البلاد ، ولكن حتى على أقل من ذلك للدفاع عن نفسه ضد هجمة خارجية .

وكان على لورد كتشنر ، وهو مندوب سام ، ونظرًا لسمعته كجندى ، أن يقوم بعمل عسكرى فى البلاد التى كان عليه أن يراقبها باسم صاحب الجلالة البريطانية ، وباسم بعض الاتفاقيات الدولية ، والتى كانوا يذكرونها حين كان ذلك يخدم مصلحة إنجلترا ، والتى كانوا لا يقيمون لها أى وزن فى الظروف العادية :

وفى أحد الأيام ، اقترحت على الحكومة البريطانية إقامة نقطة تلغراف ماركونى فى

الإسكندرية . وطلبوا منى التصريح ببناء حصن ، وبكل بساطة من أجل حماية هذه المنشأة، وإن كانوا قد وضعوا بعض الشروط لعملية بنائها نفسها . وسوف يتم وضع اتفاقية بين الحكومة الإنجليزية ومصر ، تعلن أن الحصن سوف تبنيه مصر ، ولكن الحكومة الإنجليزية سوف تقدم المدافع ؛ وأن هذا الحصن سيكون على الدوام محتلاً بقوات بريطانية، وسيرفع عليه العلم البريطانى " Union Jack " .

ووجدت نفسى فى موقف يثير الضيق إلى حد بعيد . إذ أن الإنجليز كانوا يحتلون ثكنات فى البلاد ، لم تكن هناك أية اتفاقية ، أو وثيقة تسمح لهم بالاستيلاء عليها . وكان الأمر هنا يتضمن وقفة جديدة ، أجبرتنى على أن أفكر . وعلاوة على ذلك ، فقبل أن أسمح ببناء الحصن ، كنت أرغب كذلك فى أن أعرف ماذا ستكون أهدافه . وسرعان ما وصلتنى المعلومات ، ذلك وإذا كان الإنجليز من حولى قد لاذوا بالصمت إلا أن بعض الفرنسيين فى الإدارة المصرية قد خرجوا عن صمتهم نكاية فى انجلترا .

وهكذا عرفت عن طريق مهندسين فى الموانى والمنائر بنيات الإنجليز الحقيقية ، التى لم تكن ، كما سنرى ، مجرد « تلغرافية » . وعلمت أن لورد كتشنر كان قد وضع مشروعًا ، لكى يبنى فى الإسكندرية ميناءً يصلح ملاذ لسفن مدفعية وغواصات بحرية صاحب الجلالة البريطانية ؛ وأن الحصن ، الذى كان قد عرض بكل ود أمر بتسليحه مجانًا ، كان يهدف ببساطة إلى حماية القاعدة البحرية .

وظهرت خطورة هذا الطلب الذى منعنى شعورى الوطنى من قبوله . وأخذت أتساءل عن كيفية الخروج من هذه المعضلة : هل أرضى لورد كتشنر وألبى طلبات انجلترا ، أم أعلن رفضى الصريح للمشروع واقطع العلاقات مع ممثلى انجلترا .

والواقع أننى كنت لا أشك فى أن وجهات نظرى لن تقبل أبدًا ، ووجدت نفسى مرة جديدة فى موقف قاسٍ ، خاصة وإنى كنت قد علمت ، منذ فترة أن سطوة القوة أعلى من سلطان العقل .

وكان من حسن حظى أن تفجرت فضيحة ماركونى : ووقعت مناقشة هامة بشأنها فى

البرلمان الإنجليزى . وساد بعدها الصمت ، ولم أسمع عنها شيئًا بعد ذلك .

وهكذا نرى أن تاريخ جيش الاحتلال فى مصر ، حتى وإن وافقنا على أنه كان غنيًا بالمعلومات ، ليس مليئًا بأعمال الشجاعة ، والأحداث المجيدة ، لإثرائه . ولكن الإنجليز عوضوا عدم تماسك احتلالهم العسكرى ، عن طريق الزيادة المستمرة فى الخدمات المساعدة ، والتى كانوا يعينون فيها ضباطهم .

وهكذا كان الضباط فى إدارة المساحة لا يقنعون برسم الخرائط المساحية لمصر ، ولكنهم كانوا يقضون أوقات فراغهم فى أن يرسموا ، ولحساب إدارة المخابرات فى وزارة الحربية البريطانية ، الخريطة العسكرية لمصر ، وللبلاد المجاورة لها . ولقد تأكدت من نشاطهم فى هذا العمل الموازى ، إذ اننى كنت أمتلك ، وبفضل أحد السويسريين ، وهو صديق لمصر، وكان يعمل فى إدارة المساحة ، الكثير من الخرائط التى وضعتها هذه الإدارة لحساب وزارة الحرب البريطانية . وإنى أعترف بأن هذه الخرائط كانت مصنوعة صناعة جيدة للغاية، وتكفى لكى تظهر أن مندوبى بريطانيا العظمى ، كانوا قد اختيروا بطريقة خاصة لإتمام هذه الإضافة للعمل ، والذى كان لخدمة المعلومات فى الجيش البريطانى أكثر من الرغبة فى خدمة مصالح مصر .

ومن ناحيتهم كذلك ، لم يصرف الضباط الإنجليز فى خفر السواحل وقتهم فى مراقبة عمليات التهريب ، بل كانت لديهم مشغوليات أكثر أهمية تجتذبهم . فكانوا فى خدمة الوكالة البريطانية : فكان البعض من بينهم ، وفى ظروف معينة ، يتصلون مباشرة بقصر الدوبارة ، دون أن يمروا عن طريق تسلسل القيادة . وكانت مصر هى التى تدفع بكرم ، وتحت ادعاء الحماية الجمركية ، لهؤلاء الرجال الذين كانوا مكلفين بمراقبتها ، هى نفسها ، وإيقاف سيرها صوب الحرية .

وعلى عكس ما كان قد أكده غردون Gordon عن أخلاقيات الدبلوماسيين الإنجليز وعن فاعلية الجيش الإنجليزى وبأن جنوده لم يكونوا جميعا من رواد فندق شبرد ، إلا أننا نـرى أن الكثيـرين من بنيهـم لم يشغلوا أنفسهم إلا قليـلا بواجباتهم العسكرية اللهم إلا

فى إظهـار طموحـاتهم وقـيادتهم للآلايات الذهبية لفرسـان القديس جورج Saint Georges .

وفى هـذه المذكرات التى أقدمها لوطنى الحبيب ، أحب أن أكتب ذلك النداء الذى نشـره مصطفـى كامـل ، يـوم ١١ يوليـو ١٩٠٦ ، فى جـريـدة الفيجارو Figaro فى باريس . وهى تظهر كل نبل روحه ، ولم يكن هناك أفضل من هذا الوطن الكبير يمكنه ، ومـن أجـل الدفاع عن إخـوانه ، أن ينـاديهم ضـد الطغيـان المعادى للحقـوق الثـابتة للرجال[٣] .

(٣) انظر ملحق رقم ٣ ، مقال مصطفى كامل بشأن دنشواى .



الفصل السادس

التعليم

أهمية التعليم والمعرفة ـ محمد على وسياسة إرسال البعثات إلى أوربا ـ إسماعيل والتوسع فيها ـ إنشاء المعاهد والمدارس العليا فى القاهرة بمساعدة علماء أوربيين ومصريين ـ الأقسام الفرنسية والأقسام الإنجليزية فيها ـ التغيير بعد عام ١٩٠٤ ، والعمل على إبعاد الموظفين الفرنسيين ـ مدرسة الحقوق الفرنسية فى القاهرة ، وفشل المشروعات الإنجليزية ـ نهضة اللغة العربية ، والصحافة ، وأبناء الأسر الكبيرة ، والروح الوطنية ـ الموقف التقليدى لعلماء الأزهر .

لم أكن أحتاج إلى وقت طويل ، ومن خلال الدراسات التى كان يسعدنى أن أقوم بها وأمارسها فى كل القطاعات التى تهم مستقبل البلاد ، لكى أفهم أن تنمية التعليم وتعميمه وحدها هى التى يمكنها أن توقظ الشعب وتسمح له بأن يعرف مقدراته ، وفى نفس الوقت واجباته .

وكانت مصر دائماً بلاد المعرفة . وكانت العلوم والآداب والفنون مكرمة دائماً فيها . وترك تاريخها الموغل فى القدم أثارًا لا تمحى لمعارفها التقنية وذوقها ، والتى يكتشف منها الباحثون المندهشون كل يوم أكثر : مظاهر حكمة الفراعنة ، وفى نفس الوقت ثقافة كتابهم ، وعلوم العصر لكبار الخلفاء ، الذين كانوا يرعون المؤرخين والشعراء ، وكانوا يكافئون المعماريين

والمهندسين القادرين على اختيار المواقع ، التى ستقوم عليها هذه الآثار ، والتى تقع عليها الآن ، وبكل اندهاش ، أعين السياح ، رغم أنهم قد اعتادوا رؤية الجمال .

وبرغم مشاكل البلاد وشقائها وآلامها ، فإن حب العلم وتذوق الدراسة ظل سمة من سمات الأرستقراطية الدينية ، المتشبعة بالتقاليد وبالمثل ، وكذا كانت البورجوازية ، فبرغم حبها الأنانى للمال ، إلا أن ذلك لم يقدها أبدًا إلى الجهل. وكان علماء الأزهر مشهورين فى كل العالم ، وكذلك كان المؤرخون المحايدون ، الذين كانوا يسعدون بالتغنى . بأقلامهم اليقظة ليس فقط بالأحداث التى شاهدوها ، وإنما أيضًا بالصفحات الناصعة للتاريخ ، كان التراث العظيم قد أورثهم إياها .

وكان رجال الدين مشهورين بتفسيرهم للقرآن ، وبالدقة الكبيرة فى قراءاتهم للقرآن . واحتفظوا بهذه السمعة كاملة حتى أيامنا ، وكان الطلبة يفدون من جميع أنحاء العالم ؛ لكى يتبحروا فى دراسة تعاليم الإسلام .

ولما قام محمد على بإثارة الدفء فى مصر الناعسة بأشعة ذكائه النافذة ، لم يجد البلاد غير آبهة بهذه المخططات . وهذا الرجل ، الذى كان فى نفس الوقت لا يكتب ، كان له فهم عظيم بواجباته كأمير ؛ وكان يحب العلماء ؛ لأنه كان يعرف عدم إمكانية الاستغناء عنهم من أجل تطوير الشعب . وكان مرور جيوش بونابرت قد ترك شيئًا آخر خلاف آثار الدم ، وذكريات العنف العادى من الغزاة . فكان هناك ، إلى جانب جنود الثورة ، رسل المعرفة ، وباذرو الأفكار : من مهندسين ، ورسامى خرائط ، وعلماء آثار ، وأطباء ، وعلماء طبيعة . وأخذ ممثلو كل فروع العلوم يدرسون البلاد ، والتى كان الجميع يعرف ثرواتها ، و إن كانوا قد نسوا تاريخها .

وعرف محمد على أن قوة السلاح لا تكفى لخلق أمة ، وأنه من الضرورى بنوع خاص زيادة التعليم . وقد ساعده فى ذلك بشكل ملحوظ على باشا مبارك ، الذى يحظى اسمه بكل احترام دائمًا فى المدارس المصرية ، والذى أصبح أكبر منظم للمعارف العمومية فى مصر . وكانت البلاد ، وإن لم تكن قد فقدت الرغبة فى التعلم ، إلاّ أن الفترات الطويلة

من النعاس والتى كانت قد عاشتها تحت احتلال المماليك ، قد أبعدتها بكل أسف خارج تيارات العلم الحديث .

ولم يكن التعليم قد حظى بأى تجديد ، وكان يعيش على أسس قديمة ، ولا يتضح من المعارف إلاّ خطوطها العامة . فكان من الضرورى إعطاء القوة والطاقة للتعليم الجديد ، وإعداد طليعة يكون هدفها إعطاء البلاد معارف علمية وأدبية يمكنها أن تنتشر بعد ذلك فى الأمة .

ولكى يصل إلى هذه النتيجة ، ولكى يقرب شيئًا فشيئًا من الغرب بلادًا كانت ، ولفترة طويلة ، قد ظلت مبتعدة ، سواء أكان ذلك يرجع إلى فكر عن الخصوصية الزائدة ، أو كان لمجرد الظروف ، فإن المجدد الكبير للوطن المصرى صمم على أن يرسل إلى أوربا بعثة اختار أعضاءها من بين الشباب الذى كان قد أظهر تميزًا كبيرًا فيما يتعلق بذكائه ، أو بمواظبتهم. وأنشأ فى باريس « مشتلاً » من العلماء الشباب المصريين ، فى كل فروع المعرفة .

وكان لديه الصبر ؛ لكى يتركهم هناك للمدة اللازمة لدراساتهم ، حتى يتمكنوا من أن يحصلوا، ومن اتصالهم الطويل مع الحقائق الغربية ، على المعلومات التى ربما قد فاقتهم ، حتى يتمكنوا من استيعاب النظريات ثم تطبيقها مكتملة . ولقد عادوا جميعًا يحملون شهاداتهم ، ومعهم أيضًا فن استخدامها .

وأثنت مصر على إخلاصهم للممتلكات العامة ، وهنأت نفسها بالمحاولة السعيدة التى قام بها أميرها ، وباستنارته .

وعلينا أن نضيف إلى اسم على باشا مبارك الشهير ، اسم رفاعة بك ، والذى كان مصلحًا كبيرًا مثله ، وكان فى مقدمة الرجال الذين سيقومون ، وقبل نهاية القرن ، بتطوير الثقافة المصرية .

وبعد فترة من ذلك ، قام جدى ، الخديو إسماعيل ، والذى كان صاحب فكر ثاقب ، بإكمال عمل محمد على . وأصبحت البعثات فى فرنسا أكثر عددًا .

وكانت المعاهد العليا ، التى أنشئت فى القاهرة ، وبمساعدة علماء أوربيين ومصريين ، كانوا قد درسوا فى أوربا ، قد توجت المجهود الذى نتج منذ بعض الوقت ، وذلك بتسهيل المضمون الثقافى للبعثات الدراسية أكثر وأكثر .

وعرفنا فى هذه المؤسسات ، ذات الصفة الوطنية الخالصة ، رجالاً لهم إخلاص كامل ، وكانوا يضيفون إلى معارفهم الواسعة ، عبادة الحرية ، واحترام الشعوب التى تسعى إلى التقدم .

وآذن لنفسى أن أذكر ، من بينهم ، المسيو تستو M. Testout ، المدير الشهير لمدرسة الحقوق فى القاهرة ، والذى كوّن جيلاً كاملاً من المحامين ، تميز من بينهم رجال قانون لهم سمعتهم . وأصبحت موسوعات دالوز Dalloz وسيرى Sirey الفرنسية ، تجاور فى المكتبات مؤلفات مونتسكيو Montesquieu ، وروسو Rousseau ، وديديرو Diderot ، ولمبير Lombert ، وفولتير Voltaire ، وكندورسيه Condorcet .

وكنت أحب زيارة المدارس التى كانت تنشر التعليم ، لكى أعرف مدى تقدم التلاميذ ، والتأقلم الواضح للأساتذة أكثر وأكثر ، والذين كانوا ، فى نفس الوقت الذى يعملون فيه على تعليم الشعب ، كانوا ينشئون تقاليد لأنفسهم .

وكان لبعض المدارس قسمٌ فرنسى ، وقسمٌ إنجليزى . وإن كانت البرامج لم تختلف إلاّ قليلاً فى القسمين ، إلا أن المناهج والاتجاهات على الأقل كانت متعارضة فعليا . وكان الفرنسى ، وهو مثالى ، يجد دائمًا مبررًا لكى ينمى عند تلاميذه المشاعر والأحاسيس ، بينما كان الإنجليزى عمليًا أكثر ، وقصر تعليمه على إيضاح يرتبط بالعقل .

وكان ما يميز تعليم هؤلاء الأساتذة الكبار ، هو إخلاصهم .

وكنت أخشى فى إحدى اللحظات من أن إقامة الشباب المصرى فى الجامعات البريطانية قد يقلل عندهم من المشاعر الوطنية ، وأن يعودوا وقد تأثروا بود زائد لبلاد سادتهم القدماء . ولكن شيئًا من هذا لم يحدث ، وسنحت لى الفرصة لكى أتأكد كثيرًا من ذلك : فالمصرى ، مهما كان مكان دراسته ، فإنه يبقى وطنيًا تمامًا فى أساسه ، ومخلصًا تمامًا لبلاده .

وكان يهضم ، وبسهولة واضحة ، العادات الغربية ، ويميل بدون مجهود إلى حياة أوربا ، ويحصل بسرعة غير معقولة على ثقافة متسعة وعميقة ، والتى يعرف كيف يؤقلمها مع ضرورات واحتياجات وسطه الوطنى والاجتماعى . وهو إذ لا يرفض أيا من المعارف التى تأتيه من الخارج ، إلا أن روحه تظل مصرية أصيلة .

وكنت أقابل ، فى كل مكان ، أساتذة فرنسيين . وسرعان ما تأكدت من أن لهم رغبة فى أن يعطوا لطلابهم شيئًا آخر ، غير الحقائق المجردة عن الآداب ، وعن الرياضيات ، وعن فقه اللغة ، أو قواعد الهندسة . وكانوا يشكلون العقول الشابة على فهم الواجبات الوطنية ؛ وكانوا يغرسون فيهم معنى الوطن . وحين كنت ، وفى فصول الأطفال ، آخذ صدفة كراسة خط ، كنت أرى فى أعلى الصفحة ، وبخط الأستاذ ، أمثلة تتعلق بولاء المواطن ، واحترام الأسرة الحاكمة ، ومجد البلاد ، وحب الوطن . أما فى الفصول الإنجليزية ، فإن الجمل التى كانت تنقش فى عقول التلاميذ الصغار ، لم تكن تعدو الأشياء العادية ، والتى ليس لها دلالة ، مثل : هذا الأرنب أبيض ؛ ولهذه العنزة قرون ؛ عند البقرة لبن ، القطة تجرى وراء الفأر ، . . . إلخ .

ولم يكن هناك ، عند رجال التعليم الإنجليز ، أدنى اهتمام للعمل على النهوض بالروح المصرية ، وكانوا يعتبرون دورهم حرفة ، وربما واجبًا ، بينما كان الآخرون يرون فيه رسالة ؛ وكان أفاضل الأساتذة الفرنسيين ، هم الأكثر زهوًا واعتزازًا ، بنجاح تلاميذهم السابقين ، وظهور كفاءاتهم ، واتساع ذكائهم ، ورؤيتهم يجندون أنفسهم من أجل تحرير بلادهم .

وكانت المدارس الفرنسية فى مصر ، والتى كانت بشكل عام مدارس عليا ، والتى كانت تعمل فى خطٍ موازٍ للمدارس المصرية ، موجودة حتى عام ١٩٠٤ . وفى هذه الفترة ، وطبقًا للاتفاقيات بين فرنسا وإنجلترا ، بدأت إنجلترا فى إبعاد الموظفين الفرنسيين من الإدارة . ولكنها وجدت أن الفرنسيين لا يتنازلون عن مناصبهم بسهولة . ولم يكن لبريطانيا العظمى الحق فى أن تعيّن غيرهم فى أماكنهم إلا فى سن تقاعدهم ، أو وفاتهم ،

ولكنها تمكنت ، بمناورات ذكية من أن تتخلص من أكبر المعاندين ، بتعويضهم عن فقدان مراكزهم بميزات مالية مغرية .

وهكذا فإن أول من رحل ، وكانوا الأكثر بعدًا عن التقاعد ، قد حصلوا ، إذا ما وافقوا على « إخلاء أماكنهم » ، على مخصصات تقاعد أكبر مما كانوا يحصلون عليه إذا ما استمروا فى مراكزهم . وباتفاقية ١٩٠٤ ، احتفظ المستشار الإنجليزى لنفسه بالحق فى أن يختار الموظفين الفرنسيين الذين كان استخدامهم سيظل ساريًا .

والواقع أن الممثلين القنصليين الإنجليز ظلوا يمارسون هذا الاختيار ، ولم يرشحوا ، بطبيعة الحال ، إلاّ أولئك الذين كان ضعف شخصيتهم ، أو مركزهم يجعلهم مستعدين للخضوع .

وبرغم هذه الاحتياطات ، فإن أحداثًا كثيرة جاءت ؛ لكى تثبت للدولة المحتلة أنه ، حتى فيما بين العلماء ، كانت توجد نفوسٌ محاربة يمكنها أن تواجه الدولة المتسلطة . ففى حين أن المسيو جرانمولان M. Grandmoulin ، والذى كان معروفًا بميوله صوب إنجلترا، اضطر إلى ترك إدارة مدرسة الحقوق ، بعد احتجاجات طلابه ووقوع حادث مؤسف . فإن خليفته المسيو لامبير M. Lambert لم يبق إلاّ بضعة أشهر ، ورفض أن يخضع للإنجليز . وكان ذهابه مدعاة لاستخدام القوة : ووضعوا إنجليزيا فى مكانه .

ولكن مسيو لامبير كان قد سافر ومعه مشاعر طلابه ، واستمر فى كلية ليون ، يعطى للمصريين مظاهر تقديره العاطفى ، ومحاسن دروسه المميزة .

ولقد عرض المسيو إدوارد لامبير الوضع الفعلى الذى فرضه الإنجليز ، كما عرض سياسة كرومر بالنسبة للتعليم فى مصر ، و « نجلزة » التعليم فى مصر ، فى خطاب شرح وافٍ [1].

---

(١) انظر ملحق رقم ٤ المسيو لامبير فى جريدة الطان الفرنسية عن نجلزة دنلوب لمصر .

وعندما رأيت النيات الواضحة لإنجلترا ، لكى تحتفظ لنفسها بالحق فى اختيار الأساتذة فى المدارس ، تأثرت كثيرًا ، وخشيت فى إحدى اللحظات من أن يؤثر ذلك على مستوى الطلاب . وخشيت أن نراهم موضوعين فى حالة أسوأ من تلك التى أحدثها لنا الاختيار الإنجليزى فى التعليم .

ومنذ عام ١٩١٠ ، كانت جميع الأقسام الفرنسية قد اختفت ، وخفت ضوءها أمام مشروعات المستشار الإنجليزى للمعارف العمومية .

ولكن علاج الإنجليز أصبح بالنسبة إليهم ألعن من السوء . ذلك أن الآباء خشوا من أن يروا أبناءهم يخضعون لنظم تعليم تميل إلى أنجلزتهم ، فأرسلوهم إلى أوربا ، وبنوع خاص إلى سويسرا وإلى فرنسا . وأخيرًا ، فإن المدرسة الفرنسية للحقوق فتحت أبوابها واسعة لأولئك الذين لم يرغبوا فى دخول المدارس الحكومية ، التى كانت قد سارت ، منذ وقت طويل ، على إعطاء تعليم ينظر إليه أسوأ النظرات ، لدرجة أن الأساتذة الإنجليز ، الذين كانوا مسئولين فيها ، لم تكن لهم شهادات كافية ، وكانت حصيلتهم القانونية هزيلة للغاية . ولقد رأينا أساتذة من الإنجليز فى المدرسة المصرية للحقوق ، يذهبون لأداء امتحانات الليسانس فى باريس ، وفى إكس ، أو فى ليون ، لتحسين دراساتهم . أما أصحاب الكراسى منهم فكنا نرى فيهم أشخاصًا حديثى العهد ، ولا يخرجون فى محاضراتهم عن الكتب المقررة . ولقد فقد التعليم العالى حيويته ، وأصبح بالنسبة للطالب عملاً أليًا . وناور اللورد كتشنر ، لكى يأخذ تحت إدارته مدرسة الفنون الجميلة العليا . وواجهت هذا الخطر ، بفضل المسيو لابلانى M. Laplagne ، مديرها الفرنسى .

وهكذا فشلت المشروعات الإنجليزية أمام العزيمة الوطنية للمصريين . ولم تقدر أية اعتبارات ، ولا أى إعداد تربوى ، ولا أى تشكيل ثقافى على أن تحول الطلاب عن واجبهم، أولئك الطلاب الذين كانوا يتحملون كل يوم مسئولية تزداد ثقلاً ، وهم طليعة الاتجاه الوطنى المصرى . لقد احتفظوا بالنار المقدسة مشتعلة ، وعملوا على أن تدفع الجماهير ، التى كانت تتشوق ، هى كذلك ، لكى تعرف وتفهم ، وهى راغبة فى التعلم حتى تعطى للرؤساء المحترمين ثقة الجنود الواعين والمنضبطين .

وكانت مصر حقيقة مستعدة لإتمام مصيرها ، إذ أنه من الواجب علينا ألاّ ننسى أن كل شعب متعلم كان يحتاج إلى أن يكون حرًا، وأن له الحق فى ذلك ، وأنَّ عليه الواجب أن يقوم به . وفهم الجميع ، فى وادى النيل ، ضرورة وقوع تطور سريع . وأخضع الجميع أنفسهم لواجبات الحياة الحديثة ، التى تتطلب الوضوح والكد ، والمعارف المكتسبة ، بدلاً من العناد الأعمى .

وتقدمت نهضة اللغة العربية فى خط موازٍ لازدهار هذه الثقافة الأوربية .

وتمكن أحمد شوقى بك العبقرى ، ذلك الرجل الذى عرفته وأحببته ، والذى كان مديرًا لإدارتى العربية ، من أن يحقق للغة العربية وللفكر الوطنى نهضة عظيمة .

وكان صغير السن ، وكان كلاسيكيًا . وكانت قصائده تظهر فى الصباح ؛ لكى يتغنى بها الناس فى المساء فى جميع أنحاء البلاد .

وكانت كلماته متسقة مع الروح الجديدة لمصر .

وإلى جانبه ، كان حافظ بك إبراهيم ، وخليل بك مطران ، شعراء الحرية والاستقلال .

ولا يمكننى أن أذكر كل أولئك الذين أخلصوا ، فى فترة حكمى ، للنهضة الوطنية ؛ ولكن أولئك الذين دافعوا ، لأقصى درجة ، عن حقوق وحريات المرأة ، يستحقون مكان الشرف . وأرغب فى أن أذكر قاسم بك أمين ، وباحثة البادية ، ابنة حفنى بك ناصف ، الفقيه فى اللغة ، وعلم اللغة ؛ والصحفى السيد على يوسف ، رئيس تحرير جريدة المؤيد ، التى لقبت فى وقته بجريدة التايمز للشرق . والدكتور نمر صاحب « المقطم » وبشارة تكلا وزوجته اليقظة ، اللذين تمكنا من أن يعطيا لجريدتهما « الأهرام » أهمية تساوى أهمية صحف أوربا . وعلينا أن نذكر أيضًا صحف الرئيس الوطنى الكبير ، مصطفى باشا كامل، «اللواء » ، و « ليتاندار » L'Etendard ، و « ذى ستاندرد » The Standard ، فى طبعتيها بالفرنسية والإنجليزية .

وإلى جانب هذه الصحف اليومية ، كانت هناك الدوريات ، مثل « المقتطف » للدكتور نمر وصروف ، و « الهلال » لجورجى بك زيدان . التى كانت معروفة بدراساتها المعمقة ، والتى تمعنوا فيها طويلاً ، وكانت تنشر التعليم بين الأهالى ، فى المدن والقرى .

وكان الدكتور عثمان غالب باشا ، ومثله فى ذلك مثل عبد العزيز فهمى الفقيه القانونى الكبير ، قد شرفا العلم الأول فى العلوم الطبية ، والثانى فى العلوم القانونية . أما المحامون حافظ بك رمضان ، وأحمد بك لطفى ، فإنهما كانا يعادلان ، فى مرافعاتهما ، أكبر المحامين فى أوربا .

وكان البابلى ، والمويلحى ، سواء فى معارضتهما لسياستى ، أو فى تأييدهما لها ، قد تركا بصماتهما على تاريخ تلك الفترة .

وكنت أقرأ بسرور صحف المعارضة ، مثل « الجريدة » للطفى السيد . وكنت أجد ، فى بعض الأحيان ، فى النقد القوة اللازمة للاستمرار فى الصراع بطريقة أفضل .

وكانت هناك أسر عريقة ، وملاك أراضى أغنياء ، يمكنهم العيش فى سعة وأن يتمتعوا بالحياة ، دخلت أيضًا إلى الأنشطة السياسية ، والثقافية ، والاجتماعية ، وعلى سبيل المثال كانت هناك أسرة عبد الرازق حسن ، مصطفى وعلى ، ممن برزوا مع غيرهم ، فى إخلاصهم لمصر .

وكان أعضاء أسر الوكيل ، وسلطان ، ويحيى ـ من الإسكندرية ـ وشعراوى ، ومحمود باشا سليمان ، وابنه محمد باشا محمود ، قد قاموا دائمًا باعطائى تشجيعهم ، أو وجهات نظرهم بحرص وود ، حتى حينما كانوا لا يفكرون بطريقتى .

وبقلب واحد ، وبروح واحدة ، رغب الجميع فى فتح كتاب العلوم ، حتى يتمكنوا من إعادة فتح كتاب التاريخ الوطنى . الجميع ، فيما عدا علماء الأزهر ، الذين ظلوا مترددين ، وإن كانوا قد بذلوا مجهودًا ، برغم كل شىء ، كانوا على قلب واحد . وكان المصلح الكبير، الشيخ محمد عبده ، برغم علاقاته مع كرومر ، وعواطفه بكل أسف تجاه المحتلين ، من دعاة التقدم أيضًا .

وكنت قد حلمت دائماً ـ ودون أن أنتزع هؤلاء العلماء الورعين من مهامهم المقدسة ، أو من منابرهم الطاهرة ، فى أن نعطيهم ، وفى خط موازٍ لمعارفهم الدينية ، والذى يثقل عليهم فى بعض الأحيان ؛ لأنه غير متوازن ، معارف إنسانية ، تسمح لهم بتهيئة النفوس لمعرفة الأشياء المقدسة ، التى تجعلهم فى نفس الوقت يفهمون ما هى الإنسانية ، وما هى حقوقها، وأمنياتها ، وطموحاتها ، وإمكانياتها بنوع خاص .

واصطدمت باتجاه تقليدى ، كان يصل إلى مرحلة العناد ، ووجدت جميع أنواع الروتين القديم تقف ضدى ، وظل الأزهر منغلقًا أمام محاولاتى . إعطاء العلماء تعليماً آخر يختلف عن التعليم الدينى ! أى كفر هذا !

وحصلت على شىء من التعديل بالنسبة لبعض النقاط فى التفاصيل ، ولم تكن هذه الإصلاحات جوهرية بالنسبة لى ،هذا إلى جانب أنها كانت مكلفة للغاية . وحتى فى الأوساط الروحية ، فإن الحاكم الزمنى لا يفقد حقوقه ! ولم أتمكن من أن أحصل على أى شىء من الأزهر دون أن أكون قد دفعت ثمن معرفة العلماء ـ الذين كانوا يمثلون مجلس الحكماء المكلفين بإدارة المؤسسة ـ ببعض المعونات المالية . وظهر أن احترام التقاليد يمكن أن يختفى ، حتى فى الأزهر ، أمام مطالب المصالح . وشعرت بأنه من المستحيل أن أهوى ، كما أرغب ، هذا البيت القديم ، حيث كان العلماء الموقرون يعلمون العالم الإسلامى أن يصلى طبقًا للتشكيل المتناسق ، ويكررون عبر الإسلام تقاليد ولغويات وفقه لغة . وحتى الشيخ محمد عبده ، الذى كانت سلطته الدينية كبيرة للغاية ، لم يقدر على البدء فى بعض الإصلاحات إلاّ بصعوبة .

ومع ذلك ، فليس لأحد الحق فى البقاء خارج الحياة الوطنية ، وواجبات التضامن التى تفرض عليك ، وعلماء الأزهر ، برغبتهم فى البقاء بعيدًا عن الحركة والعمل ، يخاطرون إلى حد بعيد بأن يضعوا أنفسهم خارج القانون .

وكان مجلس الشورى قد بدأ يزأر . أما الأزهر فكان يدعى أنه يمارس النشاط الدينى ويشرف على الحياة الروحية للناس ، ويقوم بأعمال روتينية مقدسة . وإذا كان الأزهر لم

يرغب فى أن يتطور فى الوقت المناسب ، فإنه سوف يضطر ، فى يوم من الأيام ، إلى أن يوافق على قواعد متشددة ، من خارج مجلسه الكبير ؛ ولأنه قد أنكر التطور ، فإنه سوف يرى ميلاد الثورة فى داخله .

وكنت سعيدًا ، وقت أحداث ١٩١٩ ، أن أرى طلبة الأزهر إلى جانب شباب الجامعات العلمانية المصرية ، فى العمل من أجل حرية واستقلال الوطن . وفرض شيوخ الأزهر الشبان فى ذلك الوقت على مجلس حكماء أساتذتهم السابقين الإصلاح الذى كنت قد رسمت خطوطه العامة . وكنت قد نظفت الغابة بكل صعوبة ، وسهلت عمل من يقوم بالبذر .

وكان حقيقيا أن هذا التطوير المقترح لكل أروقته يمثل إعادة بعث الدولة .

وليس من حق أحد ألاّ يطيع ، حين ينادى الوطن : « إلى الأمام » .



الفصل السابع

إنشـــاء الجامعـة المصـرية

تأسيس الجامعة ـ المعارضات ـ خطاب الافتتاح ـ مساعدات مختلفة ، وهبات ـ مشروع إنشاء أكاديمية للغات والتاريخ الوطنى .

كان إنشاء جامعة مصرية قد شغل تفكير مصطفى كامل ، وكنت أحتاج ، فى مواجهة المعارضة البريطانية ، إلى استجماع كل شجاعتى الوطنية ؛ لكى أساعد على ميلاد هذا المركز الأساسى لهذه الهيئة الكبيرة كما ستكون فيما بعد .

وكانت هناك مجموعة من المصاعب الاقتصادية ، والدينية والسياسية ، مرتبطة بالظروف والفترة التى سوف تولد فيها وتزدهر ، تجعل الإعداد لها متعبًا وصعبًا بشكل خاص . ومنذ بداية نمو الجامعة ، شعر الجميع بأن من حقهم تقديم انتقادات كانت عنيفة وأيضًا غير عادلة . وإذا ما ذكرنا أقلها ، فقد قالوا : إنهم لا يرون فيها إلاّ كلية آداب شرقية وليست جامعة . وكان من السهل على أن أثبت ، وبتجربتى الشخصية ، أن معظم الجامعات المعروفة ، فى إيطاليا ، وألمانيا ، وإنجلترا ، وفرنسا ، لم تكن فى أولها إلاّ بعض المدارس . وكنت قد احترست جيدًا من أن أوسع مشروعاتى ونيتى بأن أضع تحت هذا الاسم الواحد المدارس العليا الخاصة المختلفة ، وكذلك المعاهد ، ومؤسسات الدراسات العليا ، التى كان الخديويون قد أنشئوها حتى ذلك الوقت فى مصر ، وفى صالح الثقافة المصرية . وفى هذه المنشأة الجديدة ، والتى كانت علمانية تمامًا ، وحديثة تبعًا لمتطلبات

الحياة الوطنية ، وفى نفس الوقت الذى تعطى فيه مكانًا هامًا للغات الأجنبية وإلى المقررات الاقتصادية والفلسفية ، كنت حريصًا بنوع خاص على أن يكون التعليم باللغة العربية ، وبواسطة أساتذة مشهورين فى العالم الإسلامى المثقف . وهذا دون الإضرار باللغات الأجنبية ، والمواد الاقتصادية والفلسفية .

وفى خلال هذه الفترة العصيبة من هذه العملية ، قام رجال البعثات البروتستانتية الإنجليزية بإعلام رجالهم بحكمة ، وعلى التوالى فى بلادى وفى بلادهم ، لكى يقنعوهم بعدم جدوى ، وعدم إمكانية ـ إن لم يكن فى ذلك خطر ـ مثل هذا الدافع . وفيما بين يناير ١٩٠٧ ونهاية عام ١٩٠٨ ، حتى اليوم السابق للافتتاح مباشرة ، وابتداء من العدد الأول من المجلد الأول من : صدى « الشرق والغرب » ـ وهى تصدر بالإنجليزية وبالعربية ، وفى الملحق وفى المجلة ، وهى التى كانت تنشر عن طريق نفس المجلة باسم عام هو «الدراسات المصرية ، التعليمية فى الغالب» " Egyptian Studies Chiefly Educational " ـ قام واحد ، أو أكثر من الكتاب الذين تحاشوا ذكر أسمائهم ، بتأليب ، ولمدة عامين متتاليين ، المصريين ضد موضوع هذه الجامعة الوطنية المقبلة ، والتى كانت ، وهى لا تزال صغيرة ، تقلق مضاجع بريطانيا العظمى .

وكانت هناك مقارنات غير مقبولة ، ومثبطة للهمم بين المناهج التعليمية والمعونات المدرسية لمصر وللهند ، والصين ، واليابان ، وأوربا ، وحتى أمريكا ! وكانت كلمات الحرية ، والإخاء ، والمساواة ، التى ذكرت فى هذه الانتقادات اللاذعة ، قد بدت على أنها ساخرة تمامًا .

ولم يكن هناك شىء أقل لياقة من المقارنة المتكررة مع المناهج الهندية . وكانت اتصالات الهند مع أوربا ، وفى كل وقت ، مختلفة تمامًا . لقد كانت الحضارة المصرية دائمًا ، وفى خلال عصور طويلة ، ملحقة بحضارة أوربا المطلة على البحر المتوسط ، سواء أكانت يونانية ، أو رومانية ، أو حتى عربية . ولذلك فإن مصر شعرت بأنها مرتبطة حيال هذه الحضارة فى جنوب أوربا ، بخصائص العرق ، وبتاريخها ، وبمناخها ، وبكل عناصر أخرى ، أكثر من ارتباطها بحضارة البلاد الأنجلوسكسونية والأمريكية .

وهذا الإنذار كان يخفى الخوف من رؤية الفلاح الذى ينتج الثروات الإنجليزية يحول طريقه بعيدًا عن النشاط الزراعى ـ فما هو النظام الذى يجب التفكير فيه من أجل شعب يتكون من الفلاحين إلى درجة بعيدة ؟ والنسب الكلية ، هل ستنقص بدرجة كبيرة فى المستقبل ؟ وما هى الاتساعات التى يمكن تشجيع الصناعات فى مصر فيها ؟ فلم يكن من الضرورى البدء بجامعة . وكان من الممكن إنشاء كلية ، مع عدد محدود من الأقسام .

وعلى أية حال ، فقد ناضلنا . وبرغم واحدة من أقسى الأزمات المالية التى نزلت على مصر ، وقلة الأموال التى نتجت عنها لمؤسستنا الجديدة ، وبرغم اللذة المتشفية ، والتى أظهر الإنجليز بها ، وبكل سوء نية ، عدم التجاوب بين الأوساط التركية والمصرية تجاه هذا التأكيد الواضح للثقافة والاتجاه الوطنى ، فإن الجامعة المصرية فتحت أبوابها رسميًا للمصريين ذوى العزيمة القوية ، فى يوم الاثنين ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ (٢٧ ذى الحجة ١٣٢٦ هـ .) وكشفت بذلك وقضت على كل تنبؤ سيئ .

افتتـــاح الجــامعـــة المصــريــة

خطـاب صاحب السمـو الأمـير أحمد فؤاد

سيدى

باسم الجامعة المصرية أضع على أعتاب سموكم ولاءنا الأكثر احترامًا ، إذ أنه بفضلكم أنتم ، ياسيدى ، أن تدين الجامعة بمولدها .

ونحن لا نجهل أبدًا ، أن هذا العمل الضخم سوف يمر فى عدد من التطورات قبل أن يأخذ شكله النهائى . ولكننا لم ندخر أى مجهود من أجل أن نضعه على أسس قوية ، وحتى يمكنه ، باستناده إلى أساسات ثابتة ، يمكن للمؤسسة المقبلة أن تجيب على متطلبات المستقبل .

ولقد جاء اليوم ، بالفعل ، لكى يحصل الشباب المصرى على مزايا التعليم العلمى فى

مدينة القاهرة نفسها ، دون أن يضطروا إلى الاغتراب صوب مراكز ثقافية بعيدة ، تحتل، ونتيجة للعلم ، مكانًا مسيطرًا على سلم التقدم .

وإنى أقدم أكبر الأمنيات بأن تكون الجامعة المصرية مفيدة للطلبة عامة ، وللشباب المصرى بشكل خاص .

وإذا كنا قد بدأنا تحقيق هذا العمل الذى كلفنا الكثير من السهر ، فإن هذا كان يهدف إلى رفع مستوى هذا الشباب .

ولا يكفينا أن يكون ذكيا ، ونشطًا ، وعاملاً ؛ ولكن عليه أن يتابع هذا الأمر فى السلوك، وهذا الصبر الطويل ، الذى يمكنه وحده أن ينتهى بضمان النجاح .

ولسوف يبلغونه ، ولانشك فى ذلك ، وعليهم أن يثبتوا بذلك الأمل الذى يضعه فيهم مجلس الجامعة ، والبلاد بأكملها .

وفى هذه اللحظة الرسمية ، وتحت رعاية سموكم ، أرجوكم ، سيدى ، أن تتكرموا بإعلان افتتاح الجامعة المصرية .

خطاب صاحب السمو الخديو عباس حلمى الثانى

« سيدى الرئيس

السادة الأعضاء

منذ اليوم الذى تبلور فيه المشروع ، سببت لى الجامعة المصرية رضاءً كبيرًا .

واليوم ، يسعدنى أن أحيّى تنفيذ هذا المشروع ، الذى يأتى فى وقته ، إذ إننى أعتبره تتويجًا للنظام الذى كان قد وضعه ، ومن أجل التعليم العام ، جدى الأكبر محمد على ، ونما بفضل أسلافى العظماء .

وإنى أوجه لكم شكرى ، وكذلك إلى كل أولئك الذين ساهموا ، بمعارفهم ، وبعملهم، أو هباتهم ، فى أن يزودوا وطننا الحبيب بهذا المركز العلمى الهام ، والذى أتمنى له

كل النجاح الأكثر كمالاً . ولتتأكدوا من أنه سيكون ، سواء من ناحيتى ، أو من ناحية حكومتى ، موضوع ترحيبنا ، وطلباتنا .

ولدى الأمل الثابت فى أن المصريين ، ذوى القلوب الكبيرة ، والثراء ، سوف يستمرون فى أن يقدموا له مساعداتهم السخية ، حتى يتمكن شعبى من أن يحصل منه على كل النتائج التى ينتظرها .

وأضم صوتى ، ياسيدى الرئيس ، إلى النصائح الحكيمة التى أعطيتها للشباب المصرى ، وإنى لمتأكد من أنهم سوف يتصرفون بإصرار؛ لكى يستحقوا ثقتى ، وثقة البلاد .

وباسم الله ، مصدر كل العلوم ، أعلن افتتاح الجامعة ، مقدمًا كل التمنيات القوية فى أن تكون قادرة على إفادة كل الطلاب ، دون تمييز بينهم بالنسبة لجنسيتهم ، أو دينهم » .

وعاشت الجامعة المصرية ابتداء من ذلك الوقت، وسوف تعيش عبر الزمن . وكان ذلك أيضًا حركة موفقة للسلطة مدفوعة بالرغبة فى عمل الخير من جانبى تجاه شعبى العزيز.

لم يكن مجرد إنشاء مثل هذه الجامعة العلمانية فى مصر ، وبالتحديد فى القاهرة ، السبب الوحيد فى خنق الرأى العام البريطانى ، وإنما كان دعم الحكومة المصرية ، لهذه الجامعة وكذا المشاركة المباشرة من جانب الخديو فى عملها وفى تنميتها وراء ازدياد هذا الشعور بالغضب . وقمت بنفسى برئاستها عبر الرئاسة الشرفية لابنى ، ولى العهد الأمير عبد المنعم ، والرئاسة الفعلية لعمى ، الأمير أحمد فؤاد .

ولكى أجعل المؤسسة الجديدة أكثر استقلالاً وأكثر حيوية ، حرصت على أن أبعد نفسى عن تنظيمها فيما بعد ، إلى أقصى درجة ممكنة . وعهدت بهذا العبء بالكامل لعمى فؤاد ، والذى كانت علاقاته الودية ممتازة مع بلاط إيطاليا فى أشخاص صاحب الجلالة الملك فيكتور عمانويل الثالث Victor Emmanuel III والملكة العظيمة مرجريت Marguerite ، وجعلت من السهل ، ومنذ اللحظة الأولى إنشاء كراسى ، وتعليم اللغة العربية .

وقام الممثل الدبلوماسى لإيطاليا فى القاهرة جياكومو دى مارتينو Giacomo di Martino ، وبتصريح من سعادة جيوكاردينى Gioccardini ، الذى كان فى ذلك

الوقت وزيرًا للخارجية ، والبروفسير فينشنزو فاجو Vincenzo Fago ، المستشرق ، والمرسل فى مهمة من جانب الحكومة الإيطالية ، بالتعاون النشط فى هذا النمو المطمئن لجامعتنا الوطنية .

وبهذه الطريقة قام البروفسير إيناتزيو جيدى Ignazio Guidi ، دارس العلوم العربية الشهير ، وأمين عام أكاديمية الليسيهات فى روما ، بإعطاء الدروس الأولى للأدب وللجغرافيا العربية ؛ وقام زميله الشاب كايتانو أ. ناللينو Caitano A. Nallino ، بالعمل من بعده فى هذا الخط التعليمى ، والذى كان يعطى باللغة العربية الفصحى . وإلى جانبهم حصل البروفسير ستتللانا Sentillana والبروفسير ميلونىMeloni ، وهما إيطاليان أيضًا، الحصول على كراسى التاريخ والأدب العربى ، وتاريخ النظريات الفلسفية ، والتاريخ الإسلامى وتاريخ الشرق القديم .

ويسعدنى أنى أذكر هنا ، وإلى جانب هؤلاء الإيطاليين الذين تعاونوا مع أبناء بلدى ، حفنى ناصف بك فى الأدب [1] ، والشيخ محمد الخضرى[2] ، وسلطان أفندى محمد [3] ، وإسماعيل رأفت بك[4] .

وقام فينشنزو فاجو ، الذى كان اسمه معروفًا فى تركيا ، وشرق البحر المتوسط ، وبصفته عالمًا متعمقًا فى شئون الشرق ، وصديقًا مخلصًا للعالم الإسلامى ، بإعطاء معونة لعملنا الوطنى ، معونة غالية ومستنيرة ، بتعاونه فى كتابة برامج المقررات ، ولوائح كلية الآداب . ويرجع إليه الفضل كذلك ، والذى نعترف به له ، بتكوين أول منشأة لمكتبة حديثة ، جاءت لإثراء الكنوز القديمة للمكتبة الخديوية ، وبإحضار المؤلفات الأدبية والعلمية ، والتى كان هو نفسه وزوجته قد منحاها أول خمسة مجلدات .

ونجح فى أن يحصل ، وبمطالباته المستمرة ، من جانب هيئات العلماء فى الدول

---

(١) وكان قاضيًا فى المحاكم المصرية ، ومتفقها فى النحو وعلوم اللغة .

(٢) وكان أستاذًا فى مدرسة القضاء الشرعى ، ومؤرخًا للشعوب الإسلامية ، ولمصر الإسلامية بنوع خاص .

(٣) وكان من مدرسة دار العلوم ، ومتخصصًا فى الفلسفة والأخلاق الإسلامية .

(٤) وكان أستاذًا بمدرسة دار العلوم ، ومتخصصًا فى الجغرافيا ، وعلم الأجناس .

الأوربية ، على عدد ضخم من المجموعات ، والموسوعات العديدة ، التى سرعان ما أثرت مكتبتنا الوليدة ، دون أن يؤثر ذلك على الميزانية بقرش واحد . وحصلنا على هبة شخصية من المؤلف صاحب الجلالة الملك فيكتور عمانويل الثالث لكتابه Corpus Nummorum Italicarum ، وكذلك على نسخة نادرة من كتابه حملات الأمير أيوجين دى سافوا Campagnes du Prince Eugène de Savoie ، مع مجموعة من الألبومات والخرائط الجغرافية والإستراتيجية . وهذه الطلبات نفسها قد زودتنا منذ هذا الوقت بهدايا أخرى نادرة : نسخة مصورة من ديوان السلطان سليم الأول ، مطبوعة فى برلين عام ١٩٠٤ على نفقة صاحب الجلالة إمبراطور ألمانيا غليوم الثانى ؛ والموسوعات المهمة للكتب التى نشرت فى المغرب ، مع الحروف الأولى للمطبعة وكانت مهداة من السلطان مولاى عبد الحفيظ .

وتكرمت الملكة ألكسندرا Alexandra ، ملكة إنجلترا بأن تذكر أن اسم الجامعة المصرية قد كتب ، بأمر زوجها ، الملك إدوارد السابع ، قبل أن يتوفى ، إلى عدد من المؤسسات التى كان قد احتفظ لها بنسخة من الكتالوج الفخم : كتالوج أسلحة ودروع ساندرينجهام Catalogue of Arms and Armours of Sandringham .

وفى فرنسا ، قام متحف جيميه Guimet ، ودار هاشيت Hachette ، والجمعية الجغرافية ، والمكتبة الوطنية فى باريس ، ونتيجة لتدخل المسيو جاستون ماسبيرو Gaston Maspero ، مدير متحفنا الفخم للآثار المصرية ، وسعادة يعقوب أرتين باشا ، عضو مجلس الجامعة ، بزيادة كريمة للغاية لممتلكاتنا .

وأرسل متحف اللوفر من باريس ، ودار النسخ الملكية فى روما R. Calcographi مطبوعاتهم الفخمة لأشهر أعمال الفن الفرنسى والإيطالى ؛ وأضاف دار ريكوردى Ricordi فى ميلان إلى ذلك مجموعة كاملة من الأوبرات والموسيقى الإيطالية ذات الشهرة العالمية .

وكان لعمى ، الأمير أحمد فؤاد باشا ، الذى كان مهتماً كل الوقت بالآداب والفنون ، علاقات ثابتة ومستمرة مع علماء جامعات الدول العظمى فى أوربا ، نتيجة لكثرة أسفاره .

ولقد قدّم المسيو جان داتارى M. Jean Dattari ، وهو إيطالى مرتبط بإخلاص ببلادنا وضيف قديم ، مجموعته النادرة من قطع العملة للمكتبة: بلغت أكثر من ستة آلاف قطعة، من العصور الفارسية ، واليونانية ، والمقدونية ، والرومانية ، والعربية ، فى مصر ؛ أى مجموعة النُّمِّيَّات الأكثر كمالاً ، والتى كانت موجودة عندنا وقت افتتاح المحاضرات بجامعتنا ، الجامعة المصرية .

وفى خلال ذلك الوقت ، تم افتتاح صالة قراءة عامة للجمهور ، وأحسن تزويدها بالوصول اليومى للصحف والمجلات ، باللغات الأوربية والشرقية .

ومنحتنا الحكومة الإيطالية مجموعة من المعادن الموجودة فى إيطاليا ؛ ومرة جديدة رغب صاحب الجلالة الملك فيكتور عمانويل الثالث فى أن يظهر تعاطفه مع مؤسستنا ، فزودنا بمجموعة من الآلات الكهربائية التى كانت موجودة فى مكتب جاليليو Officina Galileo فى فلورنسا ، وهى التى كونت مركزًا هامًا لإدارة معامل الفيزياء .

وفى إيطاليا كذلك ، أعطونا كل أنواع التسهيلات للشبان المصريين الذين رأينا أنه من المفيد إرسالهم إلى الخارج . وفى هذه المجموعة الأولى من أعضاء البعثات لدى كونفيتو نازونالى فيتوريو عمانويل **Convitto Nazionale** , Vittorio Emanuel تميز ألماس بك ، وهو الآن مدير الأكاديمية المصرية للفنون الجميلة فى روما .

وهذا المثال ، تم اتباعه بدون تأخير من جانب فرنسا وألمانيا ، وبعد قليل من الوقت من جانب إنجلترا . وهذه المحاولة نجحت إلى حد بعيد ، حتى أننا نجد من بين طلابنا القدماء فى أوربا ، الآن ، عظماء الدولة ، والشباب الملتزم ، وكذلك بعض الأساتذة من ذوى الكفاءات العالية ، والذين يحتلون الكراسى الرئيسة فى الجامعة المصرية ، التى أصبحت أحد أجهزة الدولة .

ويسعدنى أن أضيف هنا أنه يجب علينا ألا ننسى ، علاوة على ذلك ، أنه كان من الضرورى أن نهتم بالعنصر النسائى فى بلدنا ، والذى ظل منذ عصور بعيدًا عن الحياة الوطنية ، والذى أظهر مع ذلك أنه كان حيًا وفاعلاً هنا وهناك ، كما كان يحدث فى بقية أنحاء العالم .

ونظمت مقررات فى التاريخ، وعلم النفس ، والأخلاق ، والأدب ، والاقتصاد المنزلى، والصحة ، شيئًا فشيئًا ، ابتداء من السنة الثانية من حياة الجامعة (١٩١٠) .

ومن المفهوم أنه ، منذ الأيام الأولى ، كانت مقررات التاريخ والأدب الفرنسى والإنجليزى ، إجبارية فى لغة كل منهما ، وكان الطلاب يحضرونها بطريقة منتظمة . وجاءت مقررات فى الاقتصاد السياسى ، والاقتصاد الزراعى المصرى ، وغيرها ، لكى توسع وتطور ، وبشكل نهائى ، ما كنا قد أسميناه وبسخرية ، مجرد كلية آداب .

ومن ناحية أخرى ، كان هناك مشروعان ظهرا لى على أنهما من الواجب أن يتوجا مجهودنا من أجل زيادة سرعة التقدم الثقافى لبلادى ، وشغلا تفكيرى فى ذلك الوقت : تنظيم معرض لمجموع القارة الإفريقية ، وإنشاء أكاديمية للغات والتاريخ الوطنى .

وهما مشروعان لم أتمكن من تحقيقهما ، برغم أنى قد قمت ، مرة أخرى ، بترك تنفيذ المشروع الأول لنشاط عمى الأمير أحمد فؤاد ، الذى كان أكثر حرية منى ، والذى كان فى وسعه ، وفى أثناء أسفاره المتعددة أن يجعل الدول التى لها ممتلكات إفريقية ، تهتم شخصيًا بمصر ، وهو ما قام به ، وحصل على موافقتهم ، والوعد بتقديم معونتهم الفعلية .

وجاءت الحرب العالمية ؛ لكى تحطم هذه المخططات .

أما بالنسبة للمشروع الثانى ، فإنه كان إنشاء أكاديمية للغات والتاريخ الوطنى ، والتى كان يمكنها أن تصبح بشكل ما ، ما كانت الأكاديمية الفرنسية تمثله إلى جانب أكاديمية الكتابات والآداب الجميلة[٥] . وهذه الأكاديمية للغات والتاريخ الوطنى لمصر كان عليها أن تحدد لنفسها هدفًا هو البحث عن الأصول التى لا تزال غير معروفة حتى الآن ، عن البلاد منذ القرن السابع تقريبًا ، ودراسة التغيرات التى حدثت للغة ، وتطور وتجديد استخدام الكلمات ، التى تمت عبر العصور . وكان من الضرورى ، بنوع خاص ، تحديد الشكل الذى ستأخذه اللغة العربية ، ونتيجة لهذه الاشتقاقات وتطوير معانى الكلمات ،

---

(٥) Académie des Inscriptions et Belles Lettres.

والتى سيكون من اللازم قبولها ، وذلك فى نفس الوقت الذى نحتفظ لها فيه بصفاتها العربية.

وبإنهاء هذه الذكريات القصيرة عن هذه الجامعة ، التى أقامها الشعب ،ومن أجل خدمة الشعب ، أحتفظ بمكان الشرف للمرحومة عمتى المحترمة ، الأميرة فاطمة هانم ، ابنة الخديو إسماعيل التى سهلت ، وعن طريق هبة كريمة ، لهذه المؤسسة أن تنمو ، وذلك نتيجة لموارد تليق بعظمة والدها الكبير ، إسماعيل العظيم . فلقد وهبت أملاكًا تبلغ ٣٣٠٠ (ثلاثة آلاف وثلاثمائة) فدان لكى يعطى الجزء الرئيس من إيرادها للجامعة . وفى الأيام الأولى من شهر يوليو ١٩١٣ ، دعت إلى قصرها فى القاهرة أصحاب السعادة : الدكتور محمد علوى باشا ، عبد الخالق ثروت باشا ، أحمد عزت باشا ، على بهجت بك ، وحسن سعيد بك ، أعضاء مجلس الجامعة ، لكى يستلموا عقود الهبة للجزء الأكبر من أملاكها ، مع أرض تبلغ ستة فدادين ، تقع قرب قصرها فى الجيزة ، لكى تبنى عليها مبانى الجامعة ، وأيضًا مبلغ ثمانية عشر ألف جنيه ذهب ، لهذا الغرض .

وقام صاحب السمو الأمير يوسف كمال ، الذى كان قد زود مصر بمدرسة الفنون الجميلة من ماله الخاص ، والذى أنفق على الكثيرين من طلبتها ؛ لكى يكملوا دراستهم الفنية فى أوربا ، والذى كان قد أعطى للمتحف الإسلامى فى القاهرة عددًا لا يحصى من الأشياء ، حتى يزيد من ثروته ، بالاستمرار فى كرمه الخيالى ، وأعطى الجامعة المصرية ملكية مائة وخمسة وعشرين فدانًا فى مديرية القليوبية الغنية ، ومبلغًا هامًا لتحسين هذه الأراضى .

فالمجد لذكرى عمتى الوقورة الحبيبة ، وشكرًا لقريبى ، الأمير يوسف كمال ، والمجد لذكرى كل أولئك ، الأموات منهم والأحياء ، الذين شاركوا فى هذا العمل الوطنى .

الفصل الثامن

الســــــــــودان

الغزو والتنظيم ـ دور الحبشة ـ الإخلاء ـ الحكم الثنائى .

كانت مسألة السودان ، أكثر القضايا التى تمت مناقشتها فى عهد حكمى ، وكانت أكثرها حملاً بالمرارة ، وكانت فى كل وقت ، وستكون دائمًا ، سببًا فى الاتهامات والنداءات المستمرة من جانب الشعب المصرى ، الذى يعلم بالضرورة التى لا تقبل المناقشة ضرورة ضمان حدود مصر من جانب السودان ، الذى يمتلك موارد النيل ، شريان الحياة .

بدأ غزو السودان ، أو على وجه التحديد النوبة ، منذ عام ١٨٢٠ بواسطة محمد على الكبير ، ومنذ ذلك التاريخ استمر الغزو بشكل متألق ، بواسطة ابنه إبراهيم (١٧٨٩ ـ ١٨٤٨) . وكان هو الذى طرد المماليك من دنقلة ، بعد أن كانوا قد التجئوا إليها ، والذين ذهبت بقاياهم فى الغرب إلى دارفور ووادای ، وفى الشرق إلى البحر الأحمر . ومصر تدين له بتوحيده هذه الأقاليم ، بربر وسنار ، وبإنشاء مدينة الخرطوم عند التقاء النيل الأبيض مع النيل الأزرق .

وقامت قوات محمد على بغزو التاكا وكسلا . وكان ميناءا سواكن ومصوع منذ عام ١٥١٧ تحت سيادة السلطان ، وكذلك كانت مروا ، بفرمان التعيين لعام ١٨٦٥ إلى الخديو إسماعيل . وعندئذ أصبح السودان كله مصريًا ، وخضعت القبائل ، ومارست

الحكومة المصرية سلطتها على طول امتداد الأقاليم ، التى قسمت إلى خمس مديريات هى : دنقلة ، وبربر، وسنار وعاصمتها الخرطوم ، وكردفان وعاصمتها الأبيض ؛ والتاكا وعاصمتها كسلا .

وكان النظام سائدًا فى كل مكان ؛ واستمرت الأعمال الجغرافية ، والجيولوجية ، والمائية، ودراسات الحيوان ، والنباتات ، وعادات القبائل التى تسكن مناطق بحر الغزال، استمر كل ذلك بدون توقف . وتم تنظيم حملات لاستكشاف منابع النيل ، وتم إنشاء مدينة الخرطوم ، التى بدأ منها إشعاع السلطة المركزية .

ولقد ادعوا أن الخديو سعيد ، فى عام ١٨٥٦ ، قد فكر فى التخلى عن السودان . ومثل هذا الادعاء لا يمكن الوثوق فيه . ويمكن شرحه فقط بواسطة الصعوبات الضخمة الناشئة عن المسافة ، والاختفاء المستديم لوسائل الحركة والنقل ، تبعًا لفيضان النيل ، أو انخفاض النيل ، وكذلك عدم كفاية إيرادات الدولة فى مواجهة الاحتياجات الضخمة لبلاد فى غاية النمو ، والتى كانت فى ذلك الوقت هى مصر الجديدة . ومثل هذه الظروف جعلت من المستحيل تقريبًا على الحكومة المصرية أن تمارس إشرافًا فعليًا وإدارة منظمة فى مناطق ظلت لفترة طويلة غير متحضرة ، ودفعت الخديو ، وهو ينظر إلى المستقبل ، إلى دراسة الوضع الفعلى للسودان ، والموارد المحلية ، والوسائل اللازمة لمصر للتمكن من إيجاد حل لمثل هذا النقص . وجاءت المرسومات الخديوية التى تلت ذلك تحمل الدليل على وجود هذه المشاغل الرئيسية . وبالنسبة للفترة والمكان والأوساط التى كانت تواجهها ، وكانت كلها تقريبًا تأتى من القلب ، فإنها كانت مصطبغة بالكرم ، ولا تنشغل إلاّ بفعل خير يصعب تحقيقه بكل تأكيد ، ولكنه مأمول فيه ، وتحت أوامر وهيبة سلطة الحاكم .

وكان مختلف الأهالى الذين يسكنون السودان يجدون أنفسهم تحت رحمة تجار الرقيق ، الذين كانوا يأتون من عمق بلاد العرب ، وكان الجنود موزعين ، حسب الحاجة ، وحسب إمكانيات بلاد لم يتم استكشافها بعد ، ومكلفين بمصادرة المواد الأولية من أجل دفع الضرائب العقارية .

وبدلاً من التخلى عنهم للبؤس وللأعمال البربرية ، أعلن سعيد إلغاء تجارة الرقيق ،

والاتجار فى العبيد . وعمل على تحديد سلطات الحكومة المحلية . واهتم بإصلاح جهاز العـدالة ، والشـرطة ، وبأمن البـلاد ، وبحمـاية طرق الملاحة النهـرية ، وتلك التى تستخدمها القوافل فيما بين مصر والسودان ؛ وخففت الضرائب التى لم تكن قد دفعت بعد . ونظم بتفكيره المرتب إدارة الخدمة البريدية والتى كان محمد على قد بدأها .

وكان أيضًا يحلم بإقامة مشروعات للصناعة ، والمنافع العامة .

وفشلت معظم مشاريعه فى الغالب ، ورجع ذلك إلى أن أولئك الذين كلفوا بتنفيذها قد أثبتوا عجزهم وعدم إخلاصهم ، ولم يكن هذا غريبًا فهو يحدث كثيرًا فى معظم بلاد العالم . ولكن هذا الفشل لم يدفع الحكومة إلى التخلى عن السودان ـ طالما أن السودان بقى جزءًا من مصر .

ولم يكن أمام جدى إسماعيل سوى الاستمرار على تقاليد أسرته . وحين قامت ، وبدفعة أعطتها أوربا ، « لجنة محاربة تجارة الرقيق » ، حاول أن يحقق ويتم المشروعات التى أسىء فهمها ، وأكثر من ذلك التى أسىء أمر متابعتها ، بشأن تحرير وتخليص الأهالى من كل الأجناس التى تسكن السودان . وعلى أى حال ، فإن هذه التعليمات كانت قد صدرت فى وقت كانت تجارة الرقيق فيه لازالت تمارس بحرية فى الأمريكتين ، وفى آسيا ، وفى غيرها ، مثلها فى ذلك مثل الجلد والتعذيب .

وهذه الضرورة الإنسانية ، تضاف إلى رغبة إسماعيل فى أن ينقل حدود مصر صوب خط الاستواء إلى أبعد درجة ممكنة ، وذلك عبر السودان الأول ، وحتى منابع النيل ، شريان الحياة لمصر . واستخدم لهذا الهدف أحد الإنجليز ، والذى كان قد استكشف إفريقيا الوسطى ، وبحيرة ألبرت ، وهو السير صامويل بيكر S. Baker ، والذى كلفه بإخضاع جميع أراضى غندوكرو ، والسيطرة على عاصمتها ، التى سيصبح حاكمًا عليها . والواقع أن بيكر قد صعد فى النيل الأبيض حتى ما بعد الحامية المصرية فى فاشودا ، وتوقف عند إحدى قرى الشلوك ، والتى سماها على اسم توفيق ، التوفيقية . ثم استولى بعد ذلك على مدينة غندوكرو ، والتى سماها الإسماعيلية (فى ١٥ أبريل ١٨٧١) وعمل على إلغاء تجارة الرقيق فى كل مكان .

ومد إسماعيل حدود سودان محمد على حتى خط الاستواء . وولدت بذلك إمبراطورية مصرية شاسعة ، وسادت إدارة فعلية فى كل مكان . وعمل غردون Gordon ، على أن ينظم ، وباسم الخديو ، مديرية خط الاستواء ؛ ويتولى الزبير أمور بحر الغزال ، ويتولى شاليه لونج بك Chaillé Long Bey ، أوغندا .

وأكد فرمان السلطان ، فى ٨ يونيو ١٨٧٣ ، لإسماعيل كل هذه الفتوحات ، وجاء فرمان أول يوليو ١٨٧٥ ؛ لكى يضيف إليها زيلع . واحتفظ لى فرمان توليتى ، فى ٢٧ مارس ١٨٩٢ ، بكل ممتلكات جدى ، مع موافقة وضمان الدول العظمى . ولذلك فإن شرعية ممتلكات مصر لم تكن موضع أى شك . واستمرت عمليات الاستكشاف . ووصلت إلى بحيرات فيكتوريا وألبرت . وفى أثناء ذلك الوقت ، كان أحد العرب ، وهو الزبير ، قد قام بضم بحر الغزال ، ودارفور ، إلى السودان المصرى ؛ وخضعت وادای تلقائيًا للخديو إسماعيل ؛ ولكن جيسى Gessi حاول أن يروض ثورة دارفور ، فقتل سليمان[1] رميًا بالرصاص .

وكان إسماعيل قد رغب فى أن يمد حدود السودان المصرى إلى أقرب ما يمكن من منابع النيل الأزرق ، والذى كانت مياهه الوفيرة تمثل إيرادًا ضخمًا لمياه النيل . ولكن القرب المباشر لبلاد كانت لا تزال متبربرة جعل من الأمور الأكثر صعوبة حماية السودانيين فى المناطق الموجودة على الأطراف . وكان الأحباش وجيرانهم لا يحترمون أبدًا حدودهم ، التى كانت غير مرسومة جيدًا . واستمرت حركة التجارة فى الرقيق ، وعمليات النهب من الجانبين . وكانت المعارك تأتى بعد ذلك .

---

(١) هو سليمان بن الزبير رحمت الذى ضم أقاليم بحر الغزال ودارفور إلى السودان . وكرمه الخديو إسماعيل على ذلك ، ومنحه رتبة البكوية ، ثم رتبة الباشاوية . وكان عليه أن يحضر إلى مصر لكى يحظى بشرف استلام الكسوة الخاصة بذلك . وجاء إلى مصر ، وترك ابنه سليمان فى مكانه هناك . وكانت استضافة الخديو إسماعيل للزبير رحمت طويلة المدى . وتصرف جيسى بطريقة خاطئة ، واعتقد أن على سليمان بن الزبير أن يسلم قواته له ، أو يقوم بحلها ، ثم حاربه ، وقتله ، أمام الأهالى. وكانت كارثة ، وفى وجه مصر . إذ ان أعدادًا ضخمة من الندابات أخذن فى ندبه والعويل عليه فى جميع أنحاء السودان . وكان هذا من بين أهم الأسباب لتألب الرأى السودانى ضد مصر ، خاصة وأن ولاية غير المسلم على المسلم كانت لا تزال غير مستساغة فى السودان ، بل وفى كل مكان إسلامى . [المعرب] .

وقامت حملتان ، من الحملات العسكرية المصرية في مرتين من عام واحد ، أتتا من مصوع ، وتقابلتا في منطقة عدوة ، في غندار في عام ١٨٧٥ ، وفي قرع في عام ١٨٧٦ مع حشود النجاشي يوحنا القوية ، وتمت هزيمتها بعد معارك مريرة ، وعلى أرض معادية . ومع ذلك فإن راتب باشا حافظ على مواقعه لمدة شهر كامل قبل أن ينسحب .

ولم يكن في وسع مصر أن تفتح أبدًا مع الحبشة علاقات ثقة ، ولا ود . وحينما تغيرت الأوضاع ـ في وقت الخديو توفيق ـ كانت الدولة المحتلة ، بريطانيا العظمى ، هي التي جعلت نفسها المسئولة عن ذلك .

وبالنسبة للعالم الذي كان لا يعرف الحالة الفعلية للأشياء ، بدا في ذلك الوقت ، وفي الفترة التي تليه ، وحتى الحرب الإيطالية عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ ، أن المعاهدة المعقودة في عام ١٨٨٥ ، والتي نصت بنودها على أن الحاميات المصرية التي كانت تحرس حدود الحبشة ، سيكون لها الحق في التوغل داخل السودان ، على أنها كانت ميزة بالنسبة لمصر .

والواقع أن إنجلترا ، ومن أجل التوصل إلى معاهدة هيويت Hewett تنازلت لنجاشي الحبشة عن إقليم بوغوص ، الذي لم يكن له أبدًا ، والذي كان داخل نطاق الأراضي المصرية . وأحسن من ذلك ، فإن هذه المعاهدة قد خلقت ، ومنذ ما يزيد على نصف قرن، وضعًا مميزًا لبريطانيا القوية في الحبشة ، التي كانت تتاجر في الرقيق ، وكانت تسكنها عصابات تقوم بهجمات للنهب ، وأنشأت معها علاقات جديدة ، لم يكشف عنها بشكل كامل إلاّ وقت الحرب الإيطالية الحبشية الأخيرة . وكان الهدف هو السيطرة السياسية والاقتصادية على بلاد كانت ، قبل أي شيء هي السيد الطبيعي لري الصحراء السودانية ، وكذلك ري مزروعات القطن في مصر . وهكذا وجدت مصر نفسها مهددة في السودان ، حتى عن طريق تحويل مياه النيل ، في صالح بريطانيا العظمى وحدها ، والتي كانت قد جعلت كذلك من قناة السويس بحيرة إنجليزية بحتة .

ولقد تغير الزمن منذ معاهدة هيويت . وإذا كانت إنجلترا لا تتدخل ، وإذا كانت مصر تعرف دورها جيدًا ، فلن يتمكن أحد من أن ينازعها في مياه النيل الأزرق التي تحمل لها الحياة . ومنذ فترة ، وبفرمان السلطان عبد العزيز (١٨٦٥) تم التنازل عن مصوع

لإسماعيل ، مع ظهيرها (إقليم التاكا ، وعاصمته كسلا) ، والذى لم يكن محمد على قد حصل عليه إلاّ بالإيجار .

وبعد عامين من ذلك ، استلم زيلع ، وهى المركز الأمامى لهرر وبربرة ، على خليج عدن ، عند مدخل المحيط الهندى . وقام أحد المصريين باستكشاف المجرى السفلى للجوبا ، وكذلك أحد الألمان ، رولف G. Rolfs ، والذى كان قد استلم من إسماعيل مائة ألف فرنك من أجل عمليات استكشافاته . هذا علاوة على أن إسماعيل كان قد أيد بدعمه الكريم وبوده ، جغرافيين ومستكشفين آخرين ، والذين من بينهم ستانلى Stanley ، وجرانت Grant ، والإنجليزى سبيك Speke ، والألمانى شفاينفورت Schweinfürt ، والإيطاليين الذين كانوا أكثر عددًا وأكثر إصرارًا ، مثل دانيال كونبونىDaniel Conboni رجل البعثات الدينية ، وجيوفانى ميانى Giovanni Miani ، وكارلو بياجا Carlo Piaggia ، وبلجرينو متوتشى Pellegrino Matteucci .

وكان فى وسع إسماعيل ، لو لم يكن قد حرم من عرشه ، أن يجعل من هذا السودان ، بكل تأكيد ، مركزًا لإمبراطورية شاسعة . وكانت المنتجات المدارية ، والمواشى ، والقطن ، والبخور ، وجوز الهند ، والتمر ، والعاج ، والجلود لا تتوقف عن المجئ من كل النواحى ؛ وفكر فى أن ينقلها حتى موانى البحر المتوسط عن طريق سكة حديدية ، كان قد وضع مشروع تنفيذ بدايتها من وادى حلفا إلى الخرطوم . وهذا السودان الغنى ، والذى كان الإنجليز يطمعون دائمًا فى أن يجعلوه خاصًا بهم ، والذى تمكنت عبقرية إسماعيل من أن تشكله من أجل عظمة مصره العزيزة ، قد غرق بعد سفر إسماعيل إلى المنفى ، وبنفس الطريقة ، كانت الإيرادات الضخمة التى تأتى من أسهم قناة السويس قد فقدت إلى الأبد بالنسبة لمصر ، بعد أن كانت حكومة دزرائيلى Disraëli وجشع الدائنين غير المحدود قد جعلهم يستولون عليها من إسماعيل . وعلى هاتين الدعامتين الضخمتين ، واللتين كانتا مصريتين بالكامل ، استند أحد العناصر الواضحة للقوة الإمبريالية والاقتصادية لإنجلترا .

ويمكننى أن أقول : إن الفترة العنيفة ، والمليئة بالمآسى ، بالنسبة للمسألة السودانية ، كانت هى تلك الفترة التى مرت أثناء حكم والدى الحبيب ، الخديو محمد توفيق .

وعند وصول لورد كرومر ، أى فى ١١ سبتمبر ١٨٨٣ ، وأثناء حكم الخديو والدى ، كان السودان يمتد فيما وراء الصعيد ومدينة وادى حلفا ، إلى خط الإستواء ، وفى الغرب حتى حدود دارفور ، وفى الشرق حتى البحر الأحمر ومصوع « أقاليم تبلغ مساحتها ضعف مساحة فرنسا وألمانيا سويًا » .

وكان الحادث الرئيس فى هذه الفترة ، التى كانت مليئة بالمعارضات للبلاد ولوالدى ، هو ظهور زعيم إسلامى أصله من سنار ، وهو محمد أحمد ، وكان متطرفًا ، وسمى نفسه بمهدى السودان . وكان متمهديًا (أى يدعى المهدية) ، ودفع ضد القوات المصرية الموزعة فى بلاد شاسعة ، الجموع الشرسة ، والتى كان التطرف ، والحظ ، والرغبة فى النهب قد جمعها تحت ظلال علمه (١٨٨٣) .

وأصبح على الحكومة المصرية أن تأخذ بسرعة موقفًا ضد هذا الخطر غير المتوقع ، سواء عن طريق تقليل حدود السودان الشاسعة ، أو بإرسال حملة عسكرية تتعقب المهدى ، الذى كان فى ذلك الوقت يحاصر الأبيض ، عاصمة مديرية كردفان ، والتى كانت فى حركة تمرد كاملة .

وكان عدم كفاية الرجال ، والسلاح ، والذخائر ، والتموين ، وقلة نفع خروج عبد القادر ، وسقوط الأبيض ، والسلوك البطولى لسلاتين Slatin باشا ، والنهاية المأسوية للجنرال هيكس General Hicks ، معروفة لكل العالم ، كما هو الحال بالنسبة لخطورة الوضع الداخلى ، والأوضاع الاقتصادية والسياسية ، والتى كان والدى قد ورثها ، وزادت خطورتها بواسطة الفتنة فى الجيش ، وأيام الإسكندرية ، ونزول الإنجليز .

وهذا الضغط العنيف للأشياء والأشخاص على الخديو وعلى السلطات المصرية المسئولة ، وفى الوقت الذى اختارته إنجلترا بنفسها ، أصبح خطيرًا إلى درجة أن « الحكومة البريطانية ، ممثلة فى شخص وزير خارجيتها لورد جرانفيل **Lord Granville** وجدت من الضرورى أن تعتذر رسميًا عن أى تدخل ، أو أى مسئولية فى القرارات التى تتعلق بالسودان».[٢] وأظهرت الأحداث المتتالية إلى درجة كبيرة أن المسألة هنا كانت تتعلق

(٢) خطاب السير إدوارد مالت Sir. Edward Malet إلى شريف باشا فى ٢٢ مايو ١٨٨٣ .

بخيال دبلوماسى ، يعطى لإنجلترا الفرصة الفريدة فى أن تستولى على السودان ، بدعوى إعادة غزوه ، سواء قيامها هى نفسها بذلك ، أو نتيجة طلب الحكومة المصرية ذلك .

ومهما كان الأمر ، فإن هذا الرفض الواضح للتدخل المباشر ، وبالتالى قلة المعونة الفعالة لقوات الجنرال هيكس ، ورغم أنه كان هو نفسه إنجليزيًا ، كانت هى السبب الرئيس للكارثة التى لم يكن من الممكن تفاديها : فالجنود الذين خانهم الأدلاء الذين باعوا أنفسهم للمهديين ضلوا الطريق لمدة ثلاثة أيام وثلاث ليال فى الصحراء ، دون مياه ، وعبر غابات متوحشة .

وفى ذلك الوقت كانت إنجلترا ، التى كانت تخطط، لكى تعمل من السودان رأس جسر إلى ممتلكاتها الإفريقية ، قد استمرت لوقت طويل فى الإصرار على هذا السلوك ، برغم التحذيرات الواضحة والمعبرة لقناصلها العامين المتتالين فى مصر . ولما كان السير إدوارد ماليت قد ترك أعباءه للورد كرومر ، قام هذا الأخير بتجديد التحذيرات لدى الحكومة البريطانية ، والتى ظلت كذلك جامدة فى مكانها بدون حركة . وعند نهاية شهر نوفمبر هذا، أبرق الكولونيل كوتلوجن Coctlogon ، أحد ضباط هيكس ، والذى كان قد تركه فى الخرطوم ، ذاكرًا أن الخرطوم وسنار ، اللتين ينقصهما التموين ، والتين كانتا معزولتين ، يجب أن تخليا فى فترة عدة أسابيع .

ورأى الجنرال ستيفنسن General Stephenson والسير إيفيلين وود Sir Evelyn Wood ، السردار ، أن الحكومة المصرية لم تعد فى حالة تسمح لها بالاحتفاظ بهاتين المدينتين ، وأن السودان بأكمله سوف يتم فقده حتى وادى حلفا ، إذا ما تم التخلى عن هاتين المدينتين ، وإذا لم تقدم الحكومة البريطانية لها دعمًا كبيرًا وفوريًا .

وفى ذلك الوقت ، لم يكن الخديو ، ولا شريف باشا ، ولا أى مصرى يرغب فى التفكير فى مثل هذه الإمكانية : التخلى عن السودان ، الذى روى بالدماء المصرية ، والذى يضم تحت سيادته النيلين الأبيض والأزرق ، وهما الشريان الذى تروى مصر ظمأها من مياهه ، وتزيد من ثروتها وتزدهر بفضل سريانه .

ومن أجل ذلك ، جمع الخديو ، فى شهر ديسمبر من نفس العام (١٨٨٣) مجلس

نظاره، الذى قرر أن يطلب إلى الحكومة البريطانية أن تتدخل لدى الباب العالى ، من أجل الحصول على معونة عسكرية كافية لتخليص السودان من عصابات المهدى ، ومع تعهد بترك البلاد بعد هذه العملية . واعتبر المجلس أن هذه العملية تعود قانونًا إلى حق السلطان الخليفة ، ما دام هو الرئيس الدينى لكل المسلمين ، وما دام المهدى يعتبر أحد ثائرى الإسلام .

وهذه المرة أيضًا ، وفى ١٣ ديسمبر ١٨٨٣ ، لا تكتفى إنجلترا بأن ترفض بوضوح إعطاء أية معونة لمصر ، لكى تحاول أن تسترجع للسودان حدوده فى عهد إسماعيل ، ولكنها ترفض كذلك ، وبشدة ، أن تطلب تدخل تركيا ، تاركة هذا العمل لرعاية الحكومة المصرية ؛ وقامت فى نفس الوقت بحض السلطات الخديوية نفسها إلى : « أن تصل إلى قرار مبكر للتخلى عن كل الأراضى الواقعة إلى جنوب أسوان ، أو على الأقل جنوب وادى حلفا . وإنهم سوف يكونون مستعدين للمساعدة على حفظ النظام فى مصر نفسها ، وفى الدفاع كذلك عن موانى البحر الأحمر » ؛ وكان هذا هو الذى يهمها بدرجة أكبر .

ورفض شريف باشا أن يساير اقتراح التخلى « عن أراض يعتبرها المصريون ضرورية تمامًا من أجل أمن ، وحتى من أجل وجود مصر نفسها » .

وأصر دائمًا على ضرورة الحصول على معونة من جانب السلطان ، تلك المعونة التى لم يكن فى وسعه، بطبيعة الحال ، أن يصل إليها إلاّ بموافقة إنجلترا ، والتى رفضها القنصل العام كرومر ، برغم أنها كانت قد جاءت ، من حيث المبدأ ، عن طريق حكومة لندن . وفى نفس الوقت أصر هذا الأخير على ضرورة سحب القوات المصرية من الخرطوم وداخل السودان .

وبرغم أن لورد كرومر قد أعلن بعد ذلك بأنه كان معارضًا لهذا الرأى تمامًا ، فإنه لم يكن عليه إلاّ أن يطيع . ولذلك فإنه أصر على شريف باشا بضرورة التخلى عن السودان والخرطوم ، طبقًا للتعليمات التى وصلت ، ولكن دون أن يظهر على أنه يقوم بأى دور فى هذا الموضوع ، حتى يبعد كل مسئولية عن نفسه .

ورفض شريف باشا قبول الأمر البريطانى ، وقدم استقالته . وكنت فى ذلك الوقت

بعيدًا للغاية عن بلدى ، ولكى أتأكد من صحة كل توكيد فى هذا الشأن ، وكنت أجهل إذا ما كان والدى قد قام بالفعل باستدعاء كرومر عنده فى ليلة ٧ يناير ١٨٨٤ لكى يبلغه باستقالة الوزراء المسئولين ، وبنيته تعيين نوبار باشا .

وأرفض بنوع خاص أن أعتقد فى صحة تأكيد لورد كرومر ، والذى يقول : إن الخديو **« وافق تمامًا على سياسة التخلى عن كل السودان ، الأمر الذى كان يعتقد ، مع التفكير الناضج ، أنه الأفضل فى صالح البلاد »** .

ومن الممكن ، أكثر من ذلك ، أنه قد وافق على خطورة الموقف ، الذى أوضحته له إحدى البرقيات ـ التلقائية أو المفروضة ـ من الكولونيل كوتلوجن ، والمؤرخة بتاريخ نفس اليوم من الخرطوم ؛ **« إنى أصر بقوة على عظمتكم على الضرورة الكبرى لإعطاء أمر سريع للقيام بعملية التقهقر . ولو كان لدينا ضعف ما نحن فيه من القوة ، فلن نتمكن من الاحتفاظ بالخرطوم ضد كل البلاد ، والتى ليس هناك من شك فى أن أفرادها ومجموعها تقف ضدنا»** .

لقد كانت فترة حكم والدى سلسلة من الأحداث الأليمة والخطيرة ، وصلت إلى حد الكوارث فى تتابعها السريع وحتمية وقوعها .

وفى الوقت الذى كان من الممكن فيه إنقاذ إسماعيل ، ومعه مصر ، من تلك الأزمة الكبرى ، وبفضل الموارد التى كانت موجودة فى أرض البلاد نفسها منذ قرون ، فقد كانت هناك الأسباب الخارجية الناتجة عن تعقيد الموقف الدولى ، والموقع المركزى لمصر ، فى تقاطع الطرق العالمية ، والتى كانت تحمل الشروط الداخلية للفوضى والفتنة ، والبؤس ، وحتى عدم القدرة ، والتى أدت إلى فقد السودان .

والقوات المصرية ، التى كان عرابى قد حرضها على التمرد فى عام ١٨٨١ ، والتى كانت قد شاهدت أو شاركت فى الأيام البائسة فى الإسكندرية ، هل كان فى وسعها أن تحمى السودان وتنقذه ؟ وباسم خديو لم تعترف به ، وخانته ؟ وهذا الجيش الحديث ، الذى أخذت بريطانيا العظمى الآن فى أن تعيره ضباطًا من عندها ، هل كان فى وسعه أن يفهم أن عليه أن يحمى أراضىَ مهددة من أهالٍ متوحشين ، وفقدوا كرامتهم ، نتيجة لمحاولات غير سوية ، لم يكونوا مسئولين عنها تمامًا ؟

وكان من الضرورى أن تمر سنوات وسنوات قبل أن يتم تشكيل شعور وطنى عند رجال المدن والأرياف الذين يدخلون الجيش .

والواقع أنه ، ابتداء من السنة التى تلت ضرب مدينة الإسكندرية بالمدافع ، تتالت المصائب فى السودان : فكان ضياع الأبيض ، وقتل الإمدادات التى أرسلت إلى سواكن وسنكات ، والمحاولة الفاشلة لإنقاذ طوكر ، والهزائم التى أتت ، وراء بعضها فى التامانية والتب . وبعد المهدى ، استمرت الصراعات الدموية مع الدراويش ، الذين لم يتمكن انتصار جراهام Graham فى تماى ، من أن يوقف استمرارهم فى حملاتهم حتى وقعت منطقة بحر الغزال بأكملها فى أيديهم . وكانت بربر والخرطوم هما اللتان عجزت بطولة غردون Gordon عن أن تحررهما وأن تنقذهما . وكانت مصوع هى التى قام الإيطاليون باحتلالها ، وبموافقة بعض الإنجليز .(٣)

وما هى الآن فائدة الموافقة على ميزانيات غير كافية ، صوت عليها مجلس العموم ، مع إرسال وولسلى Wolseley مع حملة عسكرية إلى السودان ؟ لقد كان من الأفضل منع المصيبة الكبرى . ولربما كان الرفض ، ثم عرض المعونة ، وأخيرًا التخلى ، لا يزيد على كونه واحدة من هذه المناورات الخاطئة ، والتى تتعلق بلعبة الشطرنج ، التى كانت هى السياسة الإنجليزية فى مصر . والواقع أن إنجلترا قد أسرعت ، وقبل أى شىء آخر ، بالاستيلاء على زيلع وبربر ، قاعدتين للمستعمرة الإفريقية المقبلة ، باسم « بلاد الصومال» (الصومال الإنجليزى) (٤) . وهذا هو السبب فى أنها قد تركت حرية العمل للإيطاليين لاحتلال مصوع . وفى أثناء ذلك الوقت ، كان توالى الهزائم لا ينقطع ، وفى كل مكان ، كان القواد الإنجليز يسقطون إلى جانب الجنود المصريين ، تحت ضربات المهدى والدراويش . وتم التخلى عن دنقلة ؛ أما هرر فقد أخذها الأحباش ؛ وفقدت سنار ، وكسلا ، وجنّس ؛ وأخيرًا ، فقد تم إخلاء السودان .

---

(٣) انظر التفاصيل فى : د. جلال يحيى ؛ سواحل البحر الأحمر . القاهرة ، المكتبة الإفريقية ، ١٩٦٠ .

(٤) كانت زيلع مهمة بالنسبة لمنع التوسع الفرنسى من تاجورة وجيبوتى صوب الشرق . وكانت بربرة هى التى تمون قاعدة عدن باللحوم والخضراوات . انظر : د. جلال يحيى ؛ التنافس الدولى فى بلاد الصومال . القاهرة ، المكتبة الإفريقية ، ١٩٦٠ .

وكان هناك رجل واحد ، شجاع ، وينفذ واجبه ، ومخلص لمصر ، هو الذى احتفظ ، ولمدة ثلاث سنوات بعد إخلاء السودان ، بمكانه فى الأراضى البعيدة فى مديرية خط الاستواء : أمين باشا (٥) .

وبعد الإخلاء ، توزع السودان إلى أقاليم ، كما تتوزع الأوراق الميتة بالهواء .

وكانت المعارك التى وقعت فى عام ١٨٨٨ و ١٨٨٩ ، فى سواكن وفى وادى النيل عاملاً مشجعًا على عملية استعادة السودان . وتم إعداد هذه الخطة بتمعن وذلك فى الوقت الذى كانت فيه إنجلترا تؤجل إلى ما لا نهاية البدء فى هذه الحملة ، بدعوى المبالغ الضخمة التى كان على الحكومة المصرية رصدها لعملية بناء خزان أسوان ، ذلك المشروع الذى كان يهم بريطانيا العظمى بشكل خاص ، من أجل نتائجه الأكثر سرعة ، والأكثر عملية ، والأكثر ضمانًا ، بينما كان مشروع السودان يمثل موضوعات غير مؤكدة ، وفى وقت لا يمكن حسابه ، وكان على مصر قبل كل شىء أن تزود مغازل ومصانع أنسجة لانكستر .

ومرت السنوات الثلاث الأولى من حكمى وأنا أتهيأ لحالة تمكننى من معرفة بلادى بعمق . لقد كنت غائبًا عنها من أجل تعليمى . وكان والدى قد رغب بالفعل فى أن أتلقى هذا التعليم حسب توجيهات إسماعيل : « مصر لم تعد فى إفريقية . إنها تكوّن جزءًا من أوربا » .

وكنت أرغب فى أن أعلم كل شىء عن موارد مصر، وكل إمكانياتها ، وكل احتياجاتها : تلك التى كانت واضحة ، وأيضًا تلك التى كانت أكثر عددًا وأكثر أهمية ، والتى تكمن عواملها فى جذور الدين نفسه ، وتقاليد أجناس مختلفة تعيش وتعمل على أرض مصر . وأصبح هدفى اليومى ، ومهمتى التى لا تقبل التأجيل ، وطموحاتى بدون توقف ، هى أن أسرع بتخليص مصر ، التى خضعت رغمًا عنها ، للسيطرة الأجنبية من هذا الاحتلال .

---

(٥) كان أمين باشا هو النمسوى إدوارد شنيتزر Edward Schnitzer . ودخل فى خدمة السلطان كطبيب . وفى عام ١٨٧٦ نجده مع غردون فى الخرطوم ، وحيث يبدو أنه قد اعتنق الإسلام ، واتخذ لنفسه اسم أمين حكيم . وكان قد ولد فى ٢٨ مايو ١٨٤٠ فى أوبلن فى منطقة سيليزيا ، من والدين إسرائيليين ؛ وأصبح حاكمًا لمديرية خط الإستواء فى عام ١٨٧٩ . وكان رجلاً مثاليًا كبيرًا .

وفى فترة لاحقة ، وأثناء الصمت الطويل للسنوات التى قضيتها فى المنفى ، كنت أحاول التعمق فى تحليل الظروف التى تولدت عنها الأحداث التى كان علىّ أن أتحمل نتائجها . واكتشفت الأصل ، والتطور والحلول لمجموعة كبيرة من الأحداث ، والتى كان فعلها وتأثيرها المواتى ، أو غير المواتى ، قد أثر على المواقف المختلفة ، وعلى المسئوليات المتعلقة بحياتى كحاكم .

وفى ذلك الوقت ، كان هذا العمل وهذا التأثير بعيدًا عن نظرى كحاكم وكرجل بفعل التراكمات الأزلية للمصالح ، والأشخاص الذين لم يكن فى وسعى أن أشرف عليهم، من مكانى العالى الذى وضعنى مصيرى فيه .

واكتشفت وبكل دهشة ، ولمرات عديدة ، أن نفس الأحداث كانت تقدم لى بطريقة متعارضة تمامًا ، وأنها كانت تتسبب فى اعتبارات مختلفة تمامًا .

فبالنسبة للسودان ، مثلاً ، فإننى أذكر أنه ، فى عام ١٨٩٣ ، أى بعد أقل من عام من تسلمى السلطة ، حصل الإنجليز على معونة ضخمة وغير متوقعة ، من أجل إعادة غزو السودان (٦) ، ولكن سرعان ما نسيت هذا الأمر .

وكان الإيطاليون يحاولون فى ذلك الوقت امتلاك ذلك الجزء من إثيوبيا ، والذى عرف ، فيما بعد ، باسم « مستعمرة إريتريا » ، وقد أخذوا موقفًا ، فى عام ١٨٩٠ ضد المهديين . وإنى لا أعلم إن كان ذلك قد حدث نتيجة لاتفاقيات سرية مع إنجلترا (الأمر الذى يمكن افتراضه)، وكانت إطالة الصراع ضد المهديين تفرض قبول عون معنوى ، أو مادى، من إحدى الجهات .

ومهما كان الأمر ، فالواقع أن المعركة الأولى بين الإيطاليين والمهديين قد وقعت قرب

---

(٦) فى عام ١٨٩٢ ، أى فى أقل من أربعة عشر عامًا ، كان الدراويش قد أهلكوا ثمانية ملايين من السودانيين . وفى ذلك الوقت لم يقم لورد كرومر ، أو الحكومة البريطانية باتخاذ قرار لبدء العمليات الحربية فى السودان إلاّ بعد أربع سنوات بعد ذلك .

ووجد السير ونجت Wingate أنه لم يكن هناك فيه إلاّ مليون ونصف مليون من الأهالى ! وهذا بعد عشرين عامًا من الإخلاء .

أجوردات (فى الحبشة) ، فى شهر يونيو ١٨٩٠ ، ونتيجة للنهب الذى خضع له الأهالى الذين تحميهم الحكومة الإيطالية ، وهم قبائل بنى عامر . واضطر من بقى من المهديين إلى الفرار .

أما ثانى المعارك الكبيرة التى وقعت تقريبًا فى نفس الأماكن ، فكانت فى سهل سوروبيتى ، حيث قام الكابتن هيدالجو Hidalgo ، على رأس عساكره وعصابات قبائل بركة بتخليص الأرض من الدراويش الذين قد أتوا للهجوم عليهم ونهبهم . وبعد شهرين من ذلك ، كان الكابتن آريموندى Arimondi هو الذى صد هجومًا ضخمًا للمهديين ، وفتح النيران على تسعة آلاف من الدراويش ، كانوا قد أتوا من القضارف وسحقهم (٧) .

وقرر حاكم إريتريا أن يطرد الدراويش من قاعدتهم فى كسلا ؛ التى كانت « أهم مدينة داخلية فى شرق السودان » ، وأن ينظف المنطقة نهائيًا من الدراويش ؛ فوصل فجأة أمام المدينة وبعد سير فى الصحراء لمسافة مائتى كيلو متر ، وذلك عند فجر يوم ١٧ يوليو ١٨٩٤ ، ومع القليل من الرجال والسلاح الذى كان لديه .

وعلى الساعة الثامنة من نفس الصباح ، تم طرد الدراويش من المدينة بواسطة الإيطاليين الذين كانوا أسرى لديهم فى نفس المدينة . ويروى لنا سلاتين باشا Slatin Pasha ، فى كتابه « الحديد والنار فى السودان » ، غضب وثورة خليفة المهدى (٨) ، فى أم درمان ، عند وصول الخبر عن استيلاء الإيطاليين على كسلا . وصوب نهاية نفس السنة ، قام بنفسه بالهجوم على كسلا ، وبقوات كبيرة .

وهذا الحصار الفظيع استمر لمدة أسابيع ، وتحمله الميجر هيدالجو Major Hidalgo بمفرده ، وبموارده المحدودة للغاية ، فى الرجال والأقوات . ومع ذلك ، فإن المجهودات المتكاملة للمحاصرين ولقوات الكولونيل ستيفانى Stefani أدت إلى الانتصار الكبير فى

---

(٧) هذا هو الوقت الذى بدأ فيه استخدام المدافع الرشاشة ، والتى كانت تحصد مقاتلى الخصم حصدًا . ولم تكن موجودة فى أيدى الأفارقة . (المعرب) .

(٨) عبد الله التعايشى .

جبل مكرم ، والذى أنقذ المدينة ، والانتصار الأكبر من ذلك فى تكروف ، وحيث كان العلم الإيطالى يرفرف فوق مئات من جثث الدراويش . وهذه المرحلة ، الأكثر زهوا للحملة الإيطالية ضد الدراويش ، جاءت لكى تعادل عمل الأنجلو ـ مصريين من ناحية السودان المصرى ، وأثرت تأثيرًا كبيرًا على تطور الأحداث . وهذا التأثير ، لم أتمكن ، أنا نفسى ، ولا الشعب المصرى ، من معرفة مداه ، لا فى هذه اللحظة ، ولا فى أى وقت آخر بعد ذلك ؛ ولكنه عدَّل وبعمق ، العلاقات بين مصر وإيطاليا .

ولم يعط لورد كرومر ، فى كتابه « مصر الحديثة » ، سوى كلمتين سريعتين ، بالنسبة لاستيلاء الإيطاليين على كسلا . « وظل السودان الشرقى والمنطقة المحيطة بسواكن هادئة فى السنة الماضية (١٨٩٣) ، وأنسب هذا الواقع لاحتلال الإيطاليين لكسلا » . وهذا الهدوء ساد مع ذلك من عام ١٨٩٣ حتى عام ١٨٩٧ ، وحتى تمكن الإيطاليون من أن ينظفوا العطبرة من جموع الدراويش ، ومن أن ينقذوا كسلا بشكل نهائى ، ولكى يعيدوها إلى إنجلترا .

وكان ذلك برغم التصريح الداخل فى بروتوكول ١٨٩١ ، والذى يقول : « فى حالة احتلال الإيطاليين لكسلا ، فعليهم البقاء فيها حتى تكون الحكومة المصرية (وليست الإنجليزية) فى وضع يسمح لها بإعادة احتلال الإقليم المذكور ، وحتى الخط المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذا البروتوكول ، وأن يحافظوا هناك على النظام وعلى الهدوء » .

ويمكننا أن نستنتج من ذلك أن عودة كسلا للسودان المصرى لم تكن أبدًا انتصارًا إنجليزيًا ، ولكن مجرد تنازل من الجانب الأكثر كرمًا (لأنه لم يأخذ أى تعويض) ، وإلى حد ما حُرَّرّ ، من جانب إيطاليا . أما الماركيز دى رودينى Marquis de Rudini الغريب، والذى عمل كل شىء من أجل أن تحتل إنجلترا مدينة كسلا ، وبفضل الكولونيل بارسون Colonel Parson ، فى ٢٧ ديسمبر ١٨٩٧ ، وبعد ثلاث سنوات من الاحتلال الإيطالى ، لم يكن أحسن القضاة ، بل كان أكثر من رئيس الوزراء البريطانى نفسه، لورد سالسبرى Lord Salisbury ، الذى أعلن، بنوع من السخرية : « كنت دائمًا

أقاسى من أحد الأشخاص الذى كان يرغب فى الحصول على شىء ما . ولم أر أبدًا ، قبل اليوم ، أى شخص يسرع ؛ لكى يعطى شيئًا لشخص ما » .

وكان ذلك يرجع إلى أن إيطاليا كانت فى بدايات نشاطها فى الحركة الاستعمارية ، برغم أنه منذ منتصف القرن التاسع عشر ، كان كبار الوطنيين فى عصر « البعث» Resorgimento ، مثل ماتزينى Mazzini ، وبالبو Balbo ، قد رأوا الإمكانية ، والضرورة السياسية ، والاقتصادية والإستراتيجية لإعادة غزو أراضى شمال إفريقية ، والتى كانت روما قد امتلكتها وأدخلت فيها الحضارة ، منذ ألفى عام .

وكان إسماعيل ، من ناحيته ، قد خطط لتوسيع السودان فى صالح مصر ، بينما كان سيسيل رودس Cecil Rhodes يحلم بالنسبة لإنجلترا ، بخط حديدى يبدأ من الإسكندرية، وعليه أن يربط البحر المتوسط بمستعمرة رأس الرجاء الصالح ، عبر القارة الإفريقية الشاسعة .

ومن المهم هنا أن أكرر أن إنجلترا كانت تحتفظ بالنيل وبالسودان من أجل مصلحتها هى ، وعلى أساس أنهما من حقها : ولكن هذا الحق كان بدون أساس ؛ وكان موردًا للذهب مقفولاً عليه هناك . وكان هذا المورد يتغذى فى أغلب الأحيان من الكدح اليومى لفلاحينا ، مثل تغذيه من مياه النيل الأبيض ، وتلك الأكثر وفرة ، والتى تأتى من النيل الأزرق .

وكان هناك شىء آخر كذلك : فلما كان الأمر يتعلق ، هذه المرة ، بالاحتفاظ بالسودان خارج أطماع الدول ، فكرت إنجلترا فى إنشاء نظام حكم ثنائى إنجليزى ـ مصرى يجعل المصريين والعالم يعتادون على فكرة احتلال بريطانى ممكن . والواقع أن بعض المصريين النبهاء قد لاحظوا أنه ـ ولأول مرة ـ يرفرف العلم الإنجليزى على أسوار أم درمان إلى جانب علمنا المصرى : وكانت إشارة إلى التقسيم أكثر من كونها دليلاً على الاتحاد .

ولقد استشعرت بحدسى ، وعبر المعلومات التى كنت أستلمها لحسابى ، بطبيعة الحال، بما سوف يحدث فى المستقبل . وشعرت بحجم الخطر الذى سوف ينتج بالنسبة لمصر من عملية إعادة الغزو هذه التى أرادها كتشنر .

وكان واضحًا أن الإنجليز لن يكشفوا مواقع بطارياتهم ومجمل خطتهم إلاّ شيئًا فشيئًا ، وذلك خوفًا من تدخل الدول ، التى كان إشرافها على مصر لا يزال نشطًا ، ولكى تتحاشى التعقيدات الدولية .

وكان الباب العالى لا يزال هو صاحب السيادة على الأراضى المصرية ذاتها ، وكذلك أيضًا بالنسبة للسودان ، الذى كان ، وعلى الأقل من الناحية النظرية ، لم يكف عن أن يكون مصريًا ، منذ إبراهيم ، وبرغم الغزو المهدى . وكانت كل حملة من ١٨٩٦ إلى ١٨٩٨ قد بـدأت وتحركت باسم خـديو مصـر ؛ ووجد اللورد الحذق أن يقترح على حكومته وضعًا جديدًا للسـودان ، فى أثناء خطبـة ألقـيت فى اجتمـاع المشايخ فى أم درمان، فى الأيام الأولى من عام ١٨٩٩ : « فى المستقبل سوف تحكمون بواسطة ملكة إنجلترا وخديو مصر » .

وقبل جلوسى على العرش بسنةٍ واحدة ، كانت الأقاليم الجغرافية ، الواقعة خارج مصر نفسها هى التالية : مديرية خط الإستواء ، بحر الغزال ، النيل الأبيض ، دارفور ، كردفان، وشرق السودان ، وكانت جميعا مقسمة إلى ستة عشر مديرية ، والخرطوم هى العاصمة . وكانت المساحة الكلية لهذه الممتلكات تزيد على مساحة فرنسا ، وشبه الجزيرة الإيبيرية ، وألمانيا .

وكان المسئولون من المتعاونين مع والدى قد دهشوا لرؤيتهم أنه على أكثر من ألف وخمسمائة كيلو متر كمسافة ، تنشب حركتان ثوريتان ، وتتضح خطوطهما العامة فيما بين عامى ١٨٨١ و ١٨٨٢ : حركة عرابى فى مصر ، وحركة المهدى فى السودان . وطرح أحد المؤلفين الفرنسيين ، من أصدقائنا هذا السؤال : « من هو الذى كان صاحب المصلحة فى ظهور مشكلات » ؟ وأجاب : « إنها إنجلترا » . ولسوف يحكم التاريخ . أما نحن فليست لدينا أية وثيقة لكى نطالب بالحقوق .

ولتعلم مصر أن ناظر خارجيتى لم يوقع على عقد الحكم الثنائى الذى فرضه اللورد الصارم إلاّ بكل ألم مُمَزِّق : وأقامت اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ما يسمى حكمًا ثنائيًا للسودان،

بين ملكة إنجلترا ، فيكتوريا ، وخديو مصر ، أنا نفسى[٩] . وكان هذا العقد ، كما ذكروا ، مجرد عقد إدارى ، ولا يمس سيادة مصر فى أى شىء . غير أن هذه الإتفاقية تحدد منذ السطور الأولى : « إعطاء ترضية للألقاب التى حصلت عليها حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، بحق الغزو ، ولكى تشارك فى التنظيم الحالى » للأقاليم الشاسعة ، والتى كان جدى ، إسماعيل ، قد فتحها من أجل أن يعطيها لمصر ، وحتى خط الإستواء . أما الحاكم العام فإنه لن يكون فى المستقبل سوى صنيعة « توصى به الحكومة البريطانية » ، ويخدم بفرمان خديوى . ومع ذلك فقد ألغى عمل المحاكم المختلطة فى جميع أنحاء الأراضى السودانية : « ولن يسمح لأى قنصل أجنبى بأن يقيم فى السودان بدون الموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية » .

وكانت عملية استعادة السودان قد تتالت تقريبًا كما يلى : دارفور ، دارا ، بحر الغزال ، مديرية خط الإستواء ، منطقة لادو ، سنار ، أم درمان ، الخرطوم . وبرغم ذلك ، فقد ظلت مصر ، بعد ، مثلما كانت قبل الاتفاقية ، لا تتوقف عن الدفع من رجالها وذهبها ، فى صالح بريطانيا العظمى والسودان .

ولقد فهم الشباب المصرى ذلك منذ وقت مصطفى كامل ، ولن ينسوا ذلك فى المستقبل .

والواقع أن بطرس باشا غالى قد وقع « الاتفاقية » بين بريطانيا العظمى (لورد كرومر) ، ومصر من أجل الحكم الثنائى للسودان ، فى ١٩ يناير ١٨٩٩ . ولكى يحصل على الاستيلاء الكامل ، اضطر كرومر إلى أن ينتظر بصبر ، ولمدة خمس سنوات بعد ذلك ، اتفاقية ١٩٠٤ مع فرنسا ، والتى تركت له الأيدى طليقة عندنا . ولم يعد يخشى شيئًا من جانب تركيا ، التى كانت تصارع فى ذلك الوقت ضد جميع أنواع الصعوبات والمؤامرات ، سواء فى الداخل أو الخارج . وكان إلغاء الامتيازات الأجنبية فى السودان قد ألغى كل سلطة عثمانية . وما كان من المفروض أن يصبح حكمًا ثنائيًا لم يعد سوى حكم واحد فقط ؛ وأصبحت مصر مكلفة بتزويده بملايين الجنيهات ، وبالجنود .

وإذا كانت قلوب المصريين تدمى بعد هذا الغزو الذى لا يمكن قبوله ، فليس معنى

---

(٩) انظر الملحق رقم ٥ : اتفاقية الحكم الثنائى فى السودان .

ذلك أن بريطانيا العظمى كانت كلها مسرورة بذلك . ففى بعض الحالات كان الشعب الإنجليزى يتمتع بالشعور بالإحساس ، بدرجة أفضل من حكومته : فحين رغب «حكام» هذه الفترة ، وبأنانيتهم ، فى الإسراع بدفع الموقف ، عن طريق ترك السودان لمصيره، قامت شخصيات عديدة من الأدباء ومن العلماء ، بانتقاد سلوك رئيس الوزراء البريطانى ، بكل مرارة ، وعلنًا فى الصحافة ، وفى مجلس العموم .

ولكن بعض الإنجليز الآخرين ، الذين كانوا قد عاشوا فى السودان وفى مصر ، تقدموا حينئذ بآراء أظهرت جهلهم المطلق لإمكانيات السودان .

وما الذى نراه اليوم فى حكم الكولونيل ستيوارت Stewart : «السودان ، ما هذه الملكية عديمة الفائدة، وما هذا العبء الكبير على مصر » ؟! وكان الأمر يحتاج إلى إكمال : « ولكن ليس على إنجلترا » .

وفى عام ١٨٨٩ ، عملت إنجلترا على تكثيف عملها . ويظهر بوضوح الآن أن مطاردتها للدراويش فى عام ١٨٨٩ ، كانت بهدف حماية الحدود المصرية ، أكثر من الرغبة فى إعادة غزو السودان .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن عمل إنجلترا ضد الدراويش لم يحقق النجاح الكامل . وكان النجاشى يوحنا هو الذى قام بهزيمتهم فى أثناء الصيف فى أرجين ، وليس فى توشكى . وبعد عام ونصف انتزعت طوكر من الدراويش المهزومين . وكان ذلك هو غزو السودان ، الذى كان قد بدأ . وكان من الضرورى أن يستمر . فالسودان ، بعد أن يدخل فى الحدود التى كان إسماعيل قد رسمها له بيده الملهمة ، تقوم بريطانيا بانتزاعه من ابن توفيق ، منى أنا ، عباس حلمى الثانى ، ومن مصر !!

ولا يمكننى أن أختتم ذكرياتى عن السودان دون أن أوفى خليفة لورد كتشنر فى منصب السردار : الجنرال السير ونجت باشا ، حقه . فلم يكن للجيش المصرى فى أى وقت من الأوقات سردارٌ يفضله . فكان ذكيا ، ونشطًا ، وبسيطًا ومتفاهمًا ، وكان يمزج الصرامة بأكبر الإحساسات نبلاً بالعدالة . وعرف كيف يجمِّع حوله مجموعة تعرف جيدًا عادات

واحتيـاجات البـلاد ، التى كان يحكمهـا . « فـكان هـو الرجـل المنـاسب فى المكان المناسب » .

ولقد اقترحت عليه وجهة نظرى بشأن نظام حكومة السودان ، والذى فهمه بكل ذكاء ، وذلك بفضل روح البحر المتوسط ، التى كانت تحركه ، ومعرفته العميقة باللغة وبالثقافة الفرنسية . ولم أخطئ حين نصحت بنظام إدارى لا مركزى ، وهو الذى يرفع السودانيين إلى مستوى الحياة الرفيعة ، ويسمح لهم بأن يتحدوا ، فى يوم من الأيام ، مع إخوانهم المصريين، فى وحدة وادى النيل .

الفصل التاسع

فرنسا وإنجلترا فى مصر

نجلزة مصر

النفوذ الثقافى لفرنسا فى مصر ـ حادث فيدرين ـ السياسة الإنجليزية ـ الإدارة الإنجليزية ـ نجلزة مصر

كان جدى الأكبر ، محمد على ، ذلك المحارب المتيقظ ، ووالى مصر الحديثة ، ومنذ أكثر من قرن ، قد وجه أنظاره صوب فرنسا ، حتى يستعين بالتفكير ، والثقافة ، والتقنية الفرنسية ، والتى كان تفوقها حينئذ فى أوربا لا يخضع للجدل ، لكى يقدم لمصر وسائل الاتصال بالحضارة الحديثة . ولنفس الهدف ، استحضر محمد على فى أول الأمر عددًا من الإيطاليين .

وبعد التقنيين ورجال العلم ، من الإيطاليين والفرنسيين ، جاء الموظفون ، والمعلمون ، والتجار ، بحثًا عن مركز أكثر لمعانًا وأكثر دخلاً . وسرعان ما زاد عدد الفرنسيين ، على أعداد مواطنى الدول الأخرى المهاجرين إلى مصر منذ غزو محمد على . وعمل القناصل بحكمة ونشاط على تنظيمهم ، وأسرعوا بانتهاز كل الفرص ؛ لكى يظهروا ضرورة الوجود الفرنسى بالنسبة لتنمية مصر .

وكان محمد على يستمع بكل شغف إلى النصائح التى كانت تأتيه من فرنسا . وهذا الجندى النشط ، صاحب العزيمة ، خضع للسحر الذى كان دائمًا يجتذب الشرقيين

صوب هذه البلاد الجميلة ، وصوب شعبها المتيقظ والمرح ، اللين الذكى ، والذى كان يفخر بأن عاصمته باريس هى مدينة النور فى العالم . وأرسل إلى فرنسا مئات من شباب مصر ، وأنشأ أيضا مدرسة مصرية فى باريس ، والتى لم تعش سوى ثلاث سنوات ، وإن كانت مع ذلك قد تركت آثارًا باقية فى نفوس تلاميذها .

وهكذا ، ومنذ بداية الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، بدأت الحضارة الغربية فى التوغل فى مصر الحديثة ، وبواسطة فرنسا ، ولغتها ، التى ساد استخدامها دائمًا ، مبعدة فى ذلك اللغة الإيطالية .

ومع ذلك ، فإن فرنسا هذه ، والتى لقيت فى مصر ترحيبًا كريمًا للغاية ، والتى - ولأسباب واضحة من أجل السيطرة - ظهرت فى هذه الفترة وكأنها تدفع أوربا إلى الوقوف فى وجهها بسبب معاونتها محمد على فى أن ينشئ مصر مستقلة . فرنسا هذه - الودودة والمخلصة - تخلت عن صداقتها لضفاف النيل ، لكى تتفاهم مع إنجلترا ، عدوتها القديمة ، والتى كانت لا تثق فيها ، والتى كانت تخشى من قوتها . ولم تتراجع عن أن تتدخل لدى السلطان ، لكى يقلل من الحريات التى اعترفت بها الفرمانات لمصر . وإنى لا أستبعد أن التغييرات المفاجئة للسياسة الرسمية السرية لفرنسا ، لم تكن ، جزئيًا ، إلاّ نتيجة للسياسة الموالية لإنجلترا ، والتى لا يمكن شرحها ، والخاصة بالوالى الثالث فى مصر ، والذى كان يسعى إلى محو كل ما يمكنه من البصمات الفرنسية على مصر . ولكن هل يعقل أن يكون التخلى الفرنسى الكامل عن عباس الثانى ، وتركه فى أيدى إنجلترا ، مجرد انتقام من جانب فرنسا ، التى حاول الوالى الأول إبعادها عن الساحة المصرية ؟

والواقع أنه ، برغم استمرارية العلاقات السياسية السليمة ، وبرغم الود المخلص الموجود بين المصريين والفرنسيين المتحضرين ، فإن فرنسا بدأت فى تقليل اهتمامها بمصر ، فى عصر عباس الأول . وكان الود الأعمى الموالى لإنجلترا من جانب هذا الوالى ، جعله يبعد كل ما كان فرنسيًا ، فاضطرت فرنسا إلى أن تفكر فى أن تعوض فقدان سيطرتها بالتعاون مع بريطانيا العظمى ، والتى كانت قد رأت مولد وتأكيد نفوذها فى مصر .

ومن المؤكد ، أيضًا ، أن إنجلترا كانت ، منذ أول تقارب بينها وبين فرنسا ، قد بدأت

لعبة خطيرة وخفية ، فقد باتت بدهاء محكم مستمر ؛ تمد شباكها ، وتعمل على إنجاز ، عديد من المشروعات كانت قد وضعت منذ وقت بعيد ، وخططت لتحقيقها بأعصاب إنجلو سكسونية باردة فى مدة ثلاثين عامًا بعد احتلال مصر . ويظهر تاريخ مصر ، خلال هذه الفترة الطويلة ، وبشكل واضح ، أن التعاون بين فرنسا وإنجلترا كان تعاونًا ظاهريًا ، إذ إن فرنسا ، ومنذ اللحظات الأولى ، كان فى وسعها أن تظل على قدم المساواة مع بريطانيا العظمى . وهذه المبارزة ، الإنجليزية الفرنسية ، والمغلفة بالاحترام المتبادل ، ومن أجل الحصول على تفوق أنانى ومحدد على ضفاف النيل ، وعلى البحر الأحمر ، انتهت بأن جعلت مصر تغرق فى عبودية ، مزينة بالذهب. والواقع أن بناء خط السكة الحديدية، من الإسكندرية إلى القاهرة ، فى عام ١٨٥١ (والذى انتهى العمل فيه فى عهد سعيد فى عام ١٨٥٦) ، قد تم تحت الإدارة الكاملة للإنجليز ، ومثّل بداية السيطرة البريطانية على أراضى مصر ، تلك السيطرة التى يرجع تاريخها إلى هذا الوالى .

وإن سلوك الحكومة الفرنسية ، قبل تنفيذ مشروع شركة القناة ، وفى أثناء التنفيذ ، وإبانًّ الفترة التى تلت ذلك ؛ وكذا موقف ديلسبس Dellesseps ، والذى كان الخديو سعيد وبرغم كل شيء يخصه بعلاقات صداقة ودية ، فسهَّل له بكل وسيلة تحقيق مشروعه كل هذا إلى جانب علاقات إسماعيل مع فرنسا ، من الأمور التى سوف أوفيها حقها بالمزيد من الضوء ، عندما أعالج مشروع شركة القناة .

ظلت العلاقات الثقافية والتجارية مع فرنسا نشطة للغاية : فالخديو إسماعيل على سبيل المثال ، تكفل بنفقات التعليم لما يقرب من مائتى طالب مصرى فى فرنسا ، وأسهم الترحيب الكبير ، الذى منح لبعض الفرنسيين ، من أمثال ماربيت Mariette ، الذى قام بتنظيم متحف الآثار المصرية ، فى توثيق العلاقات بين البلدين . ولكن سياسة فرنسا تجاه مصر لم يدخل عليها أى تغيير ، ولم تتحسن بأى شكل من الأشكال .

ومع ذلك ، وبدافع من إسماعيل ، وبفضل توجيهاته الكريمة ، ودعمه المستمر للمؤسسات الفرنسية ، المدنية والدينية ، فإن اللغة الفرنسية برغم أنها لم تعد تفرض على العناصر التركية ، أو الألبانية ، إلا أنها قد أصبحت إجبارية فى الدبلوماسية ، والمنظمات

الرسمية ، والمدارس العليا . وظهر هناك نوع من الحمى ، والذى غذّته دعاية ذكية ومستمـرة ، بأن يتم التعليم على النظم العلمية الفرنسية ، وأن يحصل الفرد على طريقتهم فى المعـرفة ، وأن يتبع حتى أنماطهم . وفى ذلك الوقت حصلت فرنسا على نفوذ لم تفقده أبدًا .

ويؤسفنى أن أذكر هنا حادثا ، غير ذى قيمة فى حد ذاته ، حدث قبل النهاية المفاجئة لفترة حكمى ببضعة أشهر ، وهذا الحادث أشبه ما يكون بالنوادر التى صدرت عن أحد الدبلوماسيين الفرنسيين وهو المسيو دى فرانس M. de France ، والذى جاء سلوكه ، ليحطم قرنا كاملاً من الصداقة المصرية الفرنسية : ذلك أن الترحيب الذى أبداه البلاط الخديوى للطيار العظيم فيدرين Védrines ، فى بداية شهر فبراير ١٩١٤ ، قد أثار الكثير من التعليقات والمناقشات فى الصحافة المصرية والفرنسية . ولقد استشاط مسيو دى فرانس غضبًا ، واضطررت إلى أن أقوم بعزل سعادة عارف باشا ، رئيس التشريفات ، من منصبه بناء على طلب مسيو دى فرانس هذا .

ومع بدايات عصر الطيران ، كانت مصر ، بجوها الصحو المعتدل ، مسرحًا جيدًا لاستعراضات الطيارين : من قبيل ذلك لقاء الطيارين الكبار فى هليوبوليس ، ومسابقة استانبول ـ القاهرة ، والتى نفذها فيدرين . ولسنا مضطرين إلى أن نذكر الأعمال الممتازة لهذا الرجل ، ولكنا نذكر فقط أنه من أبناء الطبقات الكادحة ، وأنه قد صنع مجده بكفاحه وجهده .

وعند وصول فيدرين إلى القاهرة ، اعتقدت بأنه من الأوفق أن أظهر له درجة تقديرى لنجاح هذه الرحلة الكبيرة ، وذلك بإرسال أحد ياورانى إلى المطار والذى كان قد درس فى فرنسا ؛ لكى يستقبل الطيار ، ويهنئه بالنهاية السعيدة لمحاولته ، ويحضره فى إحدى سيارات البلاط إلى القصر ، حيث أستقبله فى الحال . وظننت وقتها ، وأنا واحدٌ من أشجع أبطـال الطيران الأولين ، أنى بهذا أكون قد أعطيت فرنسا دليلاً جديدًا على تقديرى. وأمام هذا الاستقبال الحافل ، والترحاب من جانب الأمير الحاكم ، وجلوس هذا الطيار إلى جانبى ، والتبسط معه على قدح من القهوة وتدخين السجائر ، أظهر فيدرين

شيئًا من الدهشة . وذكر لى ، وبكل صراحة ، أن أحدًا فى بلاده لم يقابله بهذه الطريقة ، وأن مثل هذا الترحيب الدافئ قد جعله يضطرب .

ورأيت سرور فيدرين ، وأردت أن أجعل مدة إقامته فى القاهرة مريحة تمامًا ، فتعطفت عليه بأن جعلت ياورى يرافقه ، ووضعت إحدى سيارات البلاط تحت تصرفه . وسُر فيدرين ، ونسى أن يأخذ بعين الاعتبار وجود الوزير المفوض الفرنسى ، مسيو دى فرانس M. de France ، الذى رأى فى تكريم فيدرين بهذه الطريقة جرحًا لكرامته .

وفى أثناء الإستقبال الثانى لفيدرين فى قصر القبة ، صاح الطيار ، بإخلاص الرجل البسيط ، المنطوى على سلامة النية :

« ياسيدى ، مع اعترافى بكل ما قمتم به من أجلى ، فإنى لا أمتلك شيئًا ، ولكنى أتعهد بأن أدرب ، ودون أى مخصصات ، كل الشبان الذين ترسلونهم لى فى باريس ، وأن أجعل منهم طيارين أكفاء » . وقوبل هذا العرض بالترحاب ، خاصة وأنه فى أثناء المحادثات التالية طُرحت مسائل توريد أجهزة على مراحل لتدريب الطيارين ؛ ووجدت أنها لفتة لها دلالاتها من جانب فيدرين . وكان الطيار يحمل شريط وسام جوقة الشرف Légion d'Honneur ، فأردت أن أكرمه بأن أمنحه شارة « المجيدية » . ولكن مسيو دى فرانس غضب وقال : إنه لا يقبل أن يقوم مواطن فرنسى باستلام وسام مصرى ، دون أن يكون ممثل فرنسا قد تمت استشارته فى الموضوع .

ومن ناحية أخرى ، كان مسيو دى فرانس قد اقترح على القصر ، وبإلحاح شديد ، أن يمنح شخصًا يدعى شنيدر Schneider وسامًا ، وكان شنيدر هذا قد أتى إلى مصر ؛ لكى يعرض مهارته فى الانزلاق على مياه النيل . ولم يكن موفقًا ، ولم أنعم عليه بكرمى ، ولم يحصل على الوسام المنشود . فهل كان مثل هذا الحدث مبررًا كافيًا للجدل الصاخب الذى ملأ صحف فرنسا ؟

وعلى كل ، فإن المسيو دى فرانس ، والصحفيين الموالين لشنيدر ، حين لم يجدوا شيئًا فى العلاقات بين فيدرين وبينى ، اخترعوا قصة تدخل نسائى . وكنت لم أر فيدرين مطلقًا قبل رحلته إلى مصر ، ولم أعرف أى شخص يمت له بصلة ، كما لم تكن أية سيدة من

اللاتى يحطن بى قد تعرفت عليه من قبل . فلم يكن هناك أى تأثير نسائى ؛ ولا يمكن لأى شخص أن يدعى بأن موقفى نحوه كان قد أُملى علىّ من أى طرف نسائى ، أو غيره .

وهكذا ظهرت حادثة فيدرين فى أبعادها الحقيقية . أما تفسيرات شفيق باشا ، فى مذكراته ، والتى تعتمد على قصاصات الصحف التى لا تعلم الحقيقة أكثر من اعتمادها على المذكرات الشخصية ، أو المصادر الثابتة ، فإنها تكرر أخطاء ، مبنية على عدم الدقة ـ وبشكل لا يغتفر ، من جانب موظف كبير فى القصر .

ويعرف الجميع أن إنجلترا كانت تهدف دائمًا إلى الاستيلاء على مصر . ويعلمنا التاريخ أنه قبل حملة بونابرت ببعض الوقت ، قام الكولونيل ميست Missett ، القنصل البريطانى فى الإسكندرية ، بوضع مشروع لجعل مصر محمية إنجليزية ، على شاكلة الممتلكات الهندية ، وحيث يمثل المماليك فيها رعايا بريطانيا العظمى ، على طريقة الراجات . ولولا أن محمد على قد تنبه لذلك المخطط ، لأصبحت مصر داخلة فى منطقة النفوذ الأنجلو ـ هندى .

وفى عام ۱۸۳۰ أعلن لورد ولنجتون Lord Wellington أن الرغبة الثابتة لإنجلترا هى أن تحتفظ فى مصر بالباشا محمد على ، طالما بقى تابعًا مطيعًا للسلطان . وكان هذا سوف يضع مصر تحت السيطرة التى كان السلطان نفسه يخضع لها ؛ أى تحت سيطرة أوربا كلها . وبعد عشر سنوات أخرى ، عادوا إلى نفس الفكرة فى وزارة الخارجية البريطانية ، وإن كان رئيس الفرقة الموسيقية ، الإنجليزية فقط ، هو الذى تغير . وجاء لورد بلمرستون Palmerston ليتم تنفيذ المخطط ، وهو الذى أعلن : « نحن لا نريد أن نطرد محمد على من مصر ، ولكن على شرط أن يكون راضيًا بأن يعيش فيها ما بقى له من أيام كتابع مخلص» . وكان الأميرال نابيير Napier قد أبعد إبراهيم باشا عن سوريا ، التى كان قد حصل عليها لمصر ، وقد هدد نابيير فى ذلك الوقت ، وقبل أربعين عامًا من فتنة عرابى ، بضرب الإسكندرية بالقنابل .

وحين ذكر محمد على لبيرك Burchk ، فى عام ۱۸۱٦ : « إن السمك الكبير يأكل السمك الصغير ، وإن إنجلترا فى حاجة إلى بلادى، لكى تزود مالطة وجبل طارق

بالقمح . وأن إنجلترا سوف تستولى ، آجلاً ، أو عاجلاً على مصر . . . » ، كان يستشعر مستقبلاً سوف يثور عليه بكل قوته . وكان لا يشك أبدًا فى أن فرنسا سوف تتخلى عنه ، وتتركه لمصيره . ولقد رأينا تلك الصعوبة بالنسبة لفرنسا ؛ لكى تحتفظ فى بلادنا ـ لا بالهيبة التى كانت لا تزال لها ـ وإنما حتى بمركز يمكنه أن يوازن النفوذ الإنجليزى . وكانت أفعال وزراء نابليون الثالث ، والجمهورية الفرنسية ، وشركة قناة السويس ، قد أبعدت عنا كل أمل فى معونة ودية من فرنسا . وظهرت المبادئ النبيلة النظرية للإخاء ، وبالتجربة ، على أنها كلمات ساحرة وخيالية . ووفق الاتفاق الفرنسى ـ الإنجليزى فى عام ١٩٠٤ ، وكذلك مؤتمر الجزيرة ، أطلقت يد فرنسا فى المغرب ، كتعويض لها عن حرية إنجلترا للعمل فى مصر . وجاءت هذه السياسة ؛ لكى تصدق على ذلك الوضع التعنتى لاحتلال غير محدد بزمن لمصر ،هذا الاحتلال الذى لم يكن الشعب المصرى يوافق عليه ، أو يقره بحال . وهذه الصفقة ، التى قامت فرنسا بعقدها على حسابنا ، ولمصلحتها وحدها ، وذلك فى الوقت الذى كنا فيه نثق فى ودها الخالى من المنفعة ، ظلت تمثل أشد الذكريات ألمًا فى عهد حكمى . لقد أساء هذا الموقف إلى مشاعر المصريين جميعًا ، وإلى مشاعر كل نفس كريمة ، وكان هذا الموقف الفرنسى أشد إيلامًا علينا من وحشية الإنجليز .

وبعد أن فقدت مصر التأييد المعنوى من جانب فرنسا ، وجدت نفسها معزولة تمامًا ، وبلا قوة فى قبضة الإنجليز . وأصبح هذا الشعور أكثر قسوة فى أثناء الحرب العالمية ، وأصبح لا يمكن تحمله ، وبدرجة أكبر وأكبر بعد ذلك . ونحن لا ننكر بعض الفضل المعنوى الذى تمكنت إنجلترا من أن تقوم به فى صالح لمصر . ولكننا على قناعة تامة بأن الإنجليز قد جعلونا ندفع ثمنًا غاليًا من حريتنا لهذا التقدم .

وكانت إنجلترا تحقق أطماعها ومخططاتها بسياسة تقوم على عدم اتخاذ القرارات الصريحة ، وإنما لجأت إلى التخليات الكاذبة ، وأساليب النفاق ، وهى تعوّل على عنصر الزمن المتكاسل ، وعلى المصالح المتناقضة لخصومها ، أو لرعاياها (فرق تسد) . وكانت بريطانيا العظمى ـ وهى ابنة البحار ـ ، تهدف إلى السيطرة المطلقة على المياه ، مهما كانت مسمياتها ، من محيطات ، وبحار ، وأنهار ، وقنوات . وكان استيلاء الإنجليز على سيناء

فى عام ١٨٩٢ قد وقع بحجة منع غزوة متوقعة لمصر، بقوات تركية ألمانية . وقد قالوا وقتها : إن الدلائل تنبئ بقرب حدوث هذا الغزو . ولم تكن هذه الدلائل واضحة لنا ، ولكنها كانت واضحة تمامًا بالنسبة للإنجليز (١٩٠٦) .

وكانت إنجلترا تخشى من أن تقوم تركيا بمنح مصر حرية أكثر ، برغم أن تركيا كانت فى الحقيقة لا تسيطر على مصر إلاّ بالعلم المشترك ، وببعض فرمانات الضم النادرة .

ومن ناحية ألمانيا ، كان التوغل الصامت والمستمر ، يشكل ، قليلاً قليلاً ، وبأشكال غير متوقعة ، منافسة لا تحتاج لدعم ، بالنسبة لتجارتها . وفى عام ١٩٠٦ ، علمت من جورج لويد Georges Lloyd ، والذى كان لا يزال شابًا ، أن غليوم الثانى كان قد أعطى إنجلترا ضمانات بشأن وضعها فى مصر .

وبدأت إنجلترا تشعر بأن أيديها أصبحت طليقة .

ومن جانب تركيا ، كانت بداية هذا القرن ، القرن العشرين ، قد تميزت بالمشروعات الجريئة للسكك الحديدية . وعمل ذلك على إدخال ثورة فى وسائل المواصلات القديمة عبر أوربا ، وحتى فى أقاليم الشرق الأدنى ، المطلة على البحر المتوسط ، وذلك عن طريق إنشاء سكك جديدة ، أكثر عظمة وأكثر نفعًا . وفى أثناء السنوات الأولى ، ابتداء من عام ١٩٠٠ بدأ خط سكة حديدية يعبر الصحراء العربية إلى الأراضى الإسلامية المقدسة ، برغبة من السلطان عبد الحميد ، والذى كان يخشى أمر ضياع الخلافة ، فعمل على تدعيم هذه السلطة ، وبالتالى إحكام سيطرة تركيا على المدينة المنورة .

وبهذه الطريقة ، وما دامت مكة تمثل قبلة الدين الإسلامى ، بالنسبة لكل المسلمين فى العالم أجمع ، فإنه رغب فى أن يمد حماية الخلافة على أماكن حياة وقبر الرسول (ﷺ) : مكة والمدينة ، وفى الحقيقة ، فإنه مع سكة حديد الحجاز ، أصبحت دمشق ، أى سوريا والمدينة ، مربوطتين ، لمدة أربعة أيام فقط ، بدلاً من أربعين يومًا .

وهذا الخط الذى كان يسمح للمسلمين وحدهم بأن يحجوا إلى مكة ، لم يكن مفتوحًا للسياح إلاّ حتى معان . وتم افتتاحه بأعياد واحتفالات ضخمة ، عسكرية ودينية ، فى شهر سبتمبر ١٩٠٨ ، وسرعان ما بدأ استثماره ، برغم الصعوبات التقنية الضخمة ، التى

تضمنت ضرورة بناء محطات فى شكل حصون ضد هجمات البدو المغيرين ، هذا إلى جانب نقص الماء ، والأدوات ، وكذلك المعارضة الإنجليزية العنيدة .

تلك كانت النتيجة السعيدة لمجهود جماعى من كل العالم الإسلامى تحت قوة دفع نفس العزيمة المشحوذة . وأمكن جمع مبلغ مائتى مليون فرنك ذهب تلقائيًا ، ومن كل ناحية . وكانت هذه التبرعات التلقائية تترجم علاوة على ذلك حماس الناس للمشروع . الذى لم يكن مشروعًا استثماريًا ،بأى شكل من الأشكال . وزاد السلطان من هيبته ، بإشرافه شخصيًا على إدارة وتنفيذ المشروع . وهذا الخط الفريد يشعرنى شخصيا بسعادة عميقة ، لأننى قد أضفت ، لبنة صغيرة فى هذا العمل المشترك ، مُتضامنًا مع شعبى .

وإذا تعرضت للمحنة التى أدت إلى زعزعة أسس الحياة المصرية ، عن طريق حكومة لورد كرومر ،فإننى أجدُ لزامًا علىَّ أن أغوص فى خبايا الإدارة المصرية ، الأمر الذى لم يكن سهلاً أبدًا .

لقد كان جهلى التام بآليات الدولة ، والتى كانوا يحتفظون بى بعيدًا عنها ، وبكل تصميم، متحججين بصغر سنى وقلة خبرتى ، والتى لم تكن مع ذلك ، وفى هذا الشأن ، أكبر من تلك التى كانت لمعظم حكام هذه الفترة ، كان ذلك كله يترك الميدان خاويًا أمام كل محاولة من جانب القوة المحتلة ، برغم رغبتى فى الحصول على أفكار محددة .

وفى خلال الثلاثة وعشرين عامًا التى قضيتها فى الحكم ، وبرغم أن العالم أجمع كان يعرف هذه الأوضاع غير الصحيحة ، كنا مجبرين على أن نتحمل فى صمت كل أنواع التدخل والسيطرة على مصالحنا. وفى عام ١٨٩٢ كانت الحكومة البريطانية ترسل إلى مصر موظفين من الطراز الأول ؛ وكانت تعقد فى إنجلترا لجنة مكلفة باختيار خريجى جامعات أكسفورد وكامبردج الذين يعرفون اللغة العربية . أما بعد ذلك ، فإنها أخذت فى التعيين لهذه الوظائف من بين سكان المستعمرات فى الهند . وكانت النتيجة مبكية . وكان هؤلاء الأشخاص يتم تعيينهم بصفة مؤقتة ـ خارج الكادر ـ ولفترة فيما بين ستة أشهر وسنة، وبمرتب عشرين جنيها إسترلينيا فى الشهر . ولكنهم بعد عام ، يكونون قد وصلوا إلى تقاضى خمسة وثلاثين جنيها إسترلينيا فى الشهر ، فيتم تثبيتهم . وهذا هو السبب فى أننا

قد حصلنا على موظفين سيئين ، والذين انتهى بهم الأمر إلى إضاعة كل هيبة لإنجلترا. وكان عددهم كبيرًا فى كل مكان . ولكى أعطى مثالاً : كان لدينا عشرون مفتشًا فى وزارة الداخلية ، لمديرياتنا الأربع عشرة . وهذا هو السبب فى قيام إسماعيل باشا صدقى ومحمد سعيد بإقرار القوانين التى تحدد ضرورة قيام عمليات تفتيش إجبارية ، لمدة خمسة وعشرين يومًا فى المرة ، خارج القاهرة ، وفى كل الأقاليم . ومن ناحية أخرى ، لم يكن لورد كرومر ، ولا لورد ملنر يهتمان بمواصفات « مستشاريهم » ، والذين لم يكن أى من بينهم على مستوى مسئولية وظيفته . وكانوا ينقلون دائمًا ، من مديرية لأخرى ، دون تحديد لتخصصاتهم ؛ وكانوا يمثلون ذلك النمط الأنجلو سكسونى المميز ، (بدون شخصية ، ومنضبط ، وغير معبر) . وكان كل واحد من هؤلاء المستشارين يحمل فى عباءته البصمات الخاصة بجنسه ، والتى كانت خصائصه تمثل عملهم اليومى .

وكان جهل الحكومة المركزية لحقيقة الأوضاع الفعلية فى مصر ؛ إلى جانب التدريب الذى يتجدد بالضرورة مع كل تغيير لموقع الموظف ؛ ووجود سياسة غير مستقرة باستمرار ، مع نزعة سلطوية تعارض وجهات نظر المتروبول (أى انجلترا) ، وقلة المعلومات والفهم ، وغيبة الإخلاص من ضمائر المعتمدين الإنجليز - فيما عدا السير إلدون جورست - حيث لم يحاول هؤلاء المعتمدون تنمية الثقة والارتباط بالمصريين أنفسهم ، كان كل ذلك يمثل حاجزًا لا يمكن عبوره ، بين العنصرين المسئولين عن البلاد .

وفى هذه الحلقة المأسوية من قلة الفهم - والتى لا يمكن للنقود أن تسدها - تولدت كل أخطاء الاحتلال ، وكان الفشل من نصيب مصر . ولكن هذا لا يكفى وحده لشرح غباء وخطر موقفى الشخصى كحاكم ، لقد وقعت بين حركتى الضغط المتعارضتين ، وكنت أجاهد لتخليص بلادى ، وكانت هناك الإغراءات ، للقيام برد الفعل المناسب حينما يكون من الأفضل بذل مجهودات لصالح بلادى ، وكان الاحتلال العسكرى البريطانى قد تمركز فى القاهرة ، ونتيجة لمصالح فردية ، صارت له أهدافٌ تتعارض غالبًا ، مع لندن ، وهذا التناقض بين الشعور بالعزة وسلطة الدولة ، أو تلك المتعلقة بالموقف الفعلى ، خلق موقفًا رهيبًا . ولقد علمت فى وقت متأخر ، أنه قبل العمليات الأولى لإعادة فتح السودان ، وفى

أثناء السنوات الأربع الأولى من حكمى ، حاول كرومر أن يعطى نفسه هالة وجدارة وأن ينسب لشخصه تحسين وإكمال الأعمال الضخمة التى سهر الخديويون ، أسلافى ، على متابعتها بلا انقطاع ، وفى نظير تضحيات ضخمة . واعتمد على كل ما كان قد تحقق من قبل فى هذاالميدان ، وأسرع بوضع تخطيط لنظام محلى للرى ، كان ولكوكس Willcocks وجارستين Garstin هما اللذان عملا هيكله ، وفى الصالح الكبير لزراعة القطن ، أى فى مصلحة بريطانيا العظمى .

ومع ذلك فعلينا أن نعترف ، بأنه إذا كان الكثير من الأراضى البور قد رويت ، والكثير من الخزانات قد بنيت ، وإذا كان هذا الصرح العجيب والقوى ، الذى هو خزان أسوان ، قد تم بناؤه ، فإن ذلك كان بدافع منى شخصيًا ، وبتصريح منى .

وكان المجهود المالى لمصر كبير الأهمية ؛ فمديريات الجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط ، الأربع ، كانت قد نجحت فى التمكن من زراعة ثلاثة محاصيل فى العام ؛ وسمحت الضرائب على هذه الأراضى ، وفى مدة عشر سنوات فقط ، بدفع تكاليف المنشآت والمبانى التى تمت فى ثلاثين عامًا .

ولكن الادعاء بأن هذه الإنجازات كانت من فعل الإنجليز ، حقق خطتهم ، لنجلزة عميقة فى بناء مصر . ولسوف يكون من الصعب علىّ عرضها بتفاصيل أروقتها ؛ ولكننى سأختار بعض الأمثلة ، من هنا وهناك . فالجمارك والإدارة الصحية ، والتى ساد فيها العنصران الفرنسى والإيطالى ، مع الرضاء الكامل للأهالى ، تم تطهيرها ، ووقعا فى أيدى الإنجليز . أما الأشغال العمومية ، والتى تعامل معها لورد كرومر على شرائح كبيرة ، وكذا شراء أسهم جنوب إفريقية ، فقد حفرا فراغًا كبيرًا فى صندوق الدين المصرى العام ، وتركا موقفًا صعبًا بشكل خاص للسير إلدون جورست .

وفى الوقت الذى كانت فرنسا تقوم فيه بعقد علاقات الاتفاق الودى مع منافستها السابقة ، وضمنت لها أسهمها فى مصر ، أخذت إنجلترا نصيب الأسد فى مصر .

وحصلت رءوس الأموال البريطانية على كل ما كان يمكن الحصول عليه . فلم يكن الرى وحده هو الذى وقع تحت إشراف المحتلين : بل إن الثروات الضخمة للدائرة السنية ،

وإدارة خزان أسوان ؛ والبنك الأهلى المصرى ، ومع امتداده ، البنك الزراعى ، والذى كانت خدماته تشمل الملاك العقاريين والفلاحين ـ وإدارة أملاك الدولة ، والسكك الحديدية ، وكل الإدارات ، صارت جميعها تدار بواسطة الإنجليز .

أما خط الملاحة المصرى ، والذى كان محل فخر إسماعيل ، « الخديوية » ، فإنه أصبح ، فى عام ١٨٩٨ ، شركة البوستة الخديوية Khedivial Mail Linc ، بعد أن اشترتها شركة إنجليزية بما هو أقل من مائتى ألف جنيه مصرى ، بما فى ذلك الحوض الجاف بالإسكندرية، والورش ، وما يزيد على عشر سفن . ومن بين الشركات العديدة ، أو مواطن الاستغلال الخاصة الإنجليزية من كل نوع ، كانت هناك شركات النقل ، والكهرباء . . . إلخ ، مثل شركة خطوط سكة حديد الدلتا الضيقة والشركة المصرية لحلج القطن المحدودة ، والشركة المصرية الحديثة المحدودة ، والشركة المصرية والنقابة العامة المحدودة ، وشركة أراضى أبو قير المحدودة ، والتى أنشئت من أجل تجفيف بحيرة أبو قير. وكان المشروع الوحيد المضمون فى مصر ، وهو سكك حديد الدلتا (ضمان ٣٪) قد ظل لبعض الوقت خارج نطاق السيطرة الإنجليزية . وكانت هذه هى الفترة التى ظهرت فيها ، وازدهرت ، السياحة الكبيرة فى مصر ، وأكبر شركات السياحة الإنجليزية . وكان هذا هو الوقت الذى ظهر فيه كوك الشهير Cook عن طريق إنشائه أسطولا فى النيل ، وقد ازدهرت هذه الشركة بسرعة ؛ لتصبح الدليل الأول العالمى والودى للسياح .

أما بالنسبة لكرومر فإننا أصبحنا كلنا بالنسبة له مجرد جماعة من الفلاحين ، الذين تنحصر مهمتهم فى إنتاجنا لمحصول القطن ، ومنتجات السياحة والثروات من كل نوع ، والذهب الذى تطمع فيه الخزانة البريطانية . وبرغم ذلك ، وبرغم أن كرومر قد ادعى أنه قد حطم مقاومة الإدارة الخديوية ، فقد عرف العالم أننى ، خديو مصر ، قد عرفت كيف أحمى كل امتيازات الحاكم وأجعلها محترمة . وكما هى العادة ، فيبدو أن حكومة « الأحرار » البريطانية لم تكن تشغل نفسها كثيرًا بالرأى العام ، وبالشعب الإنجليزى الذى لم يستسغ فكرة الاحتلال المسلح لمصر . وكان لورد كرومر يتابع الحركات والمشاعر الوطنية الجديدة ، والتى كانت تقوى فى البلاد ، وكان على علم بتحرك المصريين والفلاحين أنفسهم ، ولكنه برغم ذلك تمكن من أن يحقق مخططاته .

وفى هذه الأثناء ، كثيرًا ما ظهر وكأنه لا يكترث بالهيبة الخديوية ، وبقوة السلطة الشرعية ، واستمر فى طريقه دون أن يحيد عنه . وكان ثابتًا فى اعتقاده ، بأنه يعمل من أجل الأفضل ، وأتى من أجل مصلحة بريطانيا العظمى قبل أى شىء .

ولم تكن مصر ، فيما عدا غنى منتجاتها وإيراداتها بالنسبة لإنجلترا سوى قناة السويس .

وكان على إنجلترا أن تحتفظ ، وبأى ثمن ، بسيطرتها على الطرق المؤدية إلى الهند . وكانت تجارتها الواسعة ، وعلاقاتها مع الهند ، لا تتحمل قطيعة ولا تأخيرًا . وكمعارضة للمشروع ، ثم مسيطرة على قناة السويس ، رأت أن الطريق البرى الكبير من أوربا إلى الهند يميل أكثر وأكثر إلى أن يمر عن طريق وادى الفرات ، وهضبة إيران .

وفى عام ١٩٠٩ كان يمكننا أن نكتب ، بالنسبة لهذا الموضوع : « كانت إنجلترا قد احتوت ، وفى المناطق الإيرانية ، تلك الدفعة الآتية من موسكو ، والتى تم شطبها بشكل نهائى عن طريق حليفتها (!) اليابان . ولكن الزحف Drang الجرمانى كان يتقدم بخطوات العمالقة ، مع الآمال المحسوبة للسياسة الغربية Westpolitic . . . وكان خط بغداد سيحول ، بعيدًا عن السويس ، الحركة التجارية فى جنوب فارس ، ويهدد الاحتكار الإنجليزى فى المحيط الهندى ، ويصيب عزة الإمبريالية البريطانية بشكل خطير .

ولكن علينا أن نحسب مع إنجلترا . التى كانت تحتل مصر ، والتى كان الحجاز واليمن خاضعتين لها تاريخيا . وكانت بلاد العرب قد اتبعت ، دائمًا ، اتجاه سادة النيل . ولكن شبه الجزيرة العربية كانت تعطى السيطرة على الطرق البرية والبحرية ، بين أوربا والهند ، مثلها مثل قناة السويس والبحر الأحمر ، والسكك الحديدية الموجهة من مناطق ما بين النهرين صوب الخليج . ولما كانت السيطرة هى هدف إنجلترا . ومن كل ناحية ، وفى نفس الوقت ، فإنها بدأت فى الوصول إلى بلاد العرب .

وفى الشمال ، كانت هناك شبه جزيرة سيناء الممتدة فيما بين خليجى السويس والعقبة ، والتى تمثل جزءًا لا يتجزأ من مصر ، منذ غزوات محمد على .[1] وعلينا أن نتذكر الصدام الإنجليزى ـ التركى بشأن هذه الحدود ، وعن طابا (١٩٠٦) . فأدت اليقظة البريطانية

---

(١) بل منذ أقدم عصور التاريخ ، ثم فى العصور الفرعونية . . . إلخ (المعرب) .

إلى تراجع السلطان ؛ وأغلقت أمام السكة الحديد من دمشق إلى مكة مخرجًا مفيدًا على البحر. ووقعت كل الجزيرة منذ ذلك الوقت ، تحت الاشراف البريطانى »[٢] .

وتحدث إلىّ اللورد ، فى بعض الحالات ، عن الاستقلال الداخلى لمصر . وربما كان ذلك وسيلة لكى يبدو وكأنه يعطى بلادى اعتبارًا وودًا ، ـ ولم يكن أبدًا من أجلى ، خصمه اللدود . ولكن ، وفى نفس الوقت ، ما دام الاستقلال الداخلى الذى تحدث عنه لم يكن يتعلق إلاّ بوضعى الشخصى تجاه سلطان تركيا ، فإنه كان يبرر ضرورة الاحتلال البريطانى بواسطة الصعوبة ، وأكثر من ذلك بواسطة عدم الإمكانية المطلقة ؛ لكى يلغى ـ فى هذا الوقت على الأقل ـ نظام الامتيازات الأجنبية .

وتبعًا له ، فإن إلغاء الامتيازات الأجنبية قد يعرض الأوربيين لتحكم المصريين . وكان يؤكد حتى أن عدم إمكانية تحقيق حكومة ديمقراطية ، عندنا كما هو الحال فى أوربا ، كان يمنع إنجلترا من أن تتخلى عن البلاد من جديد للسلطة الإقليمية للمديرين ، والعمد ، والمشايخ ، أو لتلك السلطة التى ترى أنها قادرة على أن تحكم ، ممثلة فى العداء « السياسى للخديو وأتباعه » . وكان يمكن للورد كرومر أن يكون أكثر إخلاصًا لو أنه اعترف بأنه لم يكن بحالٍ يتمنى الاستقلال لمصر ، وإنما ، ببساطة ووضوح ، كان يخطط « لضم » مصر. وكانت إنجلترا ، وهى لا تجرؤ على السخرية من العالم كله ، قد فضلت أن تقوم بعد إعلان الحرب بإعلان الحماية على كل مصر .

وكتبوا أننى ، فى أثناء زيارتى كخديو للندن ، اعترفت بالخير الكبير الذى عملته بريطانيا فى مصر . ومن المؤكد أننى لا أريد أن أنكر حقيقة الأشياء . ذلك أن الإنجليز قد فعلوا الكثير من الخير لمصر ، ووجدت من واجبى أن أؤكده للملك جورج الخامس عند

---

(٢) Paul Imbert, La Renovation de l'Empire Ottoman, 1909. والواقع أن الدولة العثمانية كانت ترغب فى أن تجرد مصر من « مفاتيح » الدخول إليها ، مادامت تحت الاحتلال البريطانى : غزة ، السلوم ، وطابا ؛ وحتى لا تتمكن الدولة المحتلة من استخدام هذه « المفاتيح » ضد بقية أراضى الدولة العثمانية . ولم تكن طابا عائقًا أمام استناد خط سكة حديد دمشق المدينة المنورة إلى منفذ على البحر ، ما دامت للدولة العثمانية ، فى ذلك الوقت ، « مدينة » العقبة . (المعرب) .

مروره فى بورسعيد ، ذاهبًا صوب الهند بمناسبةالاحتفالات بتتويجه . ولكنهم أخذوا من مصر أغلى وأسمى ما عندها ، وهى الحرية . لقد أتى البريطانيون إلى مصر ، فى وقت لاحق لمجىء غيرهم من الدول الأوربية ولم يكونوا الأكثر تقدما ولا الأميز ذكاءً عن بقية الشعوب الأوربية . لقد جاء إلينا الفرنسيون ، ثم الألمان والإيطاليون ، وقد عاونوا بدورهم مصر فى قطاعات متعددة .

واستولى الإنجليز ، فى نظير تعاونهم ، على كل ثروات البلاد ؛ وكان الفرنسيون لفترة السادة الأكثر انتفاعًا من الموارد المصرية وبالتحديد فى إدارة قناة السويس . على أنه برغم العداوة التقليدية بين إنجلترا وفرنسا ، فإنَّ فرنسا نتيجة لقصر النظر أو لحسابات خاطئة، تركت إنجلترا تشترى ١٧٦,٠٠٠ سهما من أسهم القناة من جدى إسماعيل . وهكذا صارت إنجلترا تتمتع بنصيب الأسد من إيراد ورسوم القناة ، التى لم يساهم الإنجليز فى مشروعها بينس واحد .

أما الألمان فإنهم أعطوا ، أثناء حكمى ، دفعة لها قيمتها لبعض المشروعات . ويكفى أن نذكر أنه فى عهد غليوم الثانى تم تأسيس البنك الألمانى الشرقى Deutsche Orient Bank ، ولويد شمال ألمانيا Nord deuscher Lloyd فى مصر ، وهما مؤسستان ظلتا مزدهرتين ، حتى إعلان الحرب العالمية ، وكانت أحسن مكتبة فى القاهرة ألمانية ، كما أن أحد كبار المستشرقين فى هذا القرن ، كان ألمانيا من أساتذة جامعة استراسبورج ، وكنت أرغب فى أن أعينه أول عميد لكلية الآداب فى أولى جامعاتنا الوطنية .

ولم تكف بريطانيا أبدًا عن أن تكرر على لسان وزرائها ومعتمديها وكتابها أنها كانت تحتفظ بمصر بحق الغزو ـ كما قال لورد سالسبرى فى أيام الاحتلال . ولكن هذا غير صحيح . إن إنجلترا لم تهزم مصر أبدًا وقت التل الكبير . لقد استغلت انجلترا الفتنة التى دبرت فى عام ١٨٨١ بواسطة عرابى باشا ، وجاءت، كى تحمى مصالحها الخاصة ولتستولى على ثروات البلاد من القطن ولتسيطر على المحيط الهندى بعد الاستيلاء على قناة السويس. لقد بات الفلاحون المصريون أدوات الإنتاج للقطن الذى تحتاجه المملكة

المتحدة ، إلى جانب البترول وهو ركيزتها الثانية . وهكذا أمكن لإنجلترا أن تؤكد سيطرتها على العالم .

إن مصر التى شاءت لها الأقدار أن تقع فريسة للاحتلال البريطانى ـ مصر التى لا نظير لها فى تاريخ الإنسانية والحضارة ، قد باتت نقطة عبور على منتصف الطريق تتدفق من خلالها موارد الثروة الضخمة من شتى بقاع الكرة الأرضية ، لتصب فى الخزائن البريطانية .

« حق الغزو » ، كانت تردده السلطات العسكرية والمدنية للحكومة المركزية والبريطانية ، وكذلك السلطات المدنية والعسكرية للاحتلال ، وذلك أثناء وبعد إعلان الحرب فى عام ١٩١٤ ، وكأنهم كانوا قد غزوا مصر .

ولكن إنجلترا لم تقم أبدًا بغزو مصر . لقد استحوذت عليها ، بكل بساطة ، فهى لم تعرض جنديًا واحدًا من جنودها لخطر المعركة ، ولم تضرب طلقة واحدة ، لكى تبسط نفوذها على الأهلين ولتسيطر على عرش مصر فى نفس الوقت .

ودون أن تلقى مقاومة ، جعلت إنجلترا من مصر مركزًا حيويًا لكل نشاطها فى أثناء الحرب العالمية . وكان فى وسع مصر أن تكون لها عينها الساهرة ، والمفتوحة على البحر المتوسط ، وبحر إيجه ، وصوب الهند والشرق الأقصى ، فى نفس الوقت . وأصبحت القاعدة لكل القوات البرية والبحرية والجوية البريطانية . وكانت تمدها بمواد التموين ، والعلف ، والحبال والخيام ، والعمال ، والقوافل والحمير والجمال اللازمة للصحراوات الملتهبة .

نعم لقد أخذت إنجلترا مصر . وسوف يصعب عليها أن تتخلى عن فريستها الثمينة ، ولكن أمر الاحتفاظ بمصر قد بات بالنسبة إليها عبئًا ثقيلاً يزداد يومًا بعد الآخر .

وكان لورد لويد يصر دائمًا على ضرورة ومنفعة « ضم » مصر . . وقد تراوح هذا عنده بين نظام الحماية ، أو الاستقلال الذاتى ، أو الاستقلال تحت الإشراف البريطانى . وكان فى وسع هذا الموقف المتناقض أن يتسبب ، ليس فقط فى نشأة ردود أفعال لا يمكن تحاشيها

ونتائج لا يمكن التحسب لها، بالنسبة لمصر وأيضًا بالنسبة لإنجلترا ، بل وأيضًا فى نشأة صدام ممكن ، وقيام معارضة مؤكدة من جانب الدول الأوربية الأخرى .

وحينها ألغيت الامتيازات الأجنبية ، مُست كل الدول فى ميزاتها القديمة . وفى حين حافظت مصر دائمًا على تعهداتها بأن تقدم لرعايا الدول الأجنبية ضيافة ودية وأمينة ، احتفظت إنجلترا ، وحدها ، بمركز متميز وبسيطرة كاملة على البلاد .



الفصل العاشر

الفــلاح والســخرة والكــرباج

الفلاح ـ السخرة ـ ادعاءات لورد كرومر بأنه ألغى استخدام الكرباج ـ محاولات إلغاء السخرة منذ عهد توفيق ـ عباس حلمى وإلغاء السخرة والكرباج .

يعتبر الفلاح وطائر الأيبس رمزين قديمين لأرض مصر ، وتجسيدًا حيًا لروحها . فلاحو مصر قامات ثابتة ، تحت السماء الزرقاء ، وعلى أفق يميل إلى الاصفرار ، وعلى ضفاف النيل المؤلّه ، حيث تنشر أشجار النخيل سعفها ، وحيث تلقى القلوع البيضاء بظلالها على الذهبيات !

ويعتبر الفلاح الثمرة الحية لهذا المنظر المرتفع الشاهق ، وهو صاحب الفضل فيما يكشف عنه رجال الآثار ، من مواقع زاخرة من الحضارة الفرعونية ، فى كل يوم . والفلاح صبور ، وصامت ، وتحتفظ حركاته ببطء شبه تقليدى ، منسوج من الغموض ، واللانهائية ، يتسق مع العبير الذى ينقله الهواء ، ويتناغم مع الهدوء العميق لذلك الماضى الجليل .

وهذا الهدوء هو رأس مال الفلاح ، وهو تراث حضارات موغلة فى القدم ، ومنه تولد العطش إلى الرخاء والآمال العريضة الذهبية فى الاستقلال والقوة .

ولقد عاش الفلاح ، خلال قرون وقرون ، معيشة قاسية ، وهو يقوم بإنجاز واجباته

المعهودة. وقد افتقدت لهيبها القديم ، وباتت طموحاته محدودة للغاية . إلا أن أصالة الفلاح المصرى ، وتحت ضغط الضرورة ، تجعله يكدح دون كلل لينتج الخبز لمصر . وكان القمح ، وهو الهبة التى لا يمكن تقدير أهميتها من فضل النيل الكريم ، قد غذت الرومان، وظلت عبر آلاف السنين هى الثروة الطبيعية للبلاد .

وكان لورد كرومر قد نقل ، وبروح ساخرة ، مثلا إيطاليا قديما ، تبدأ كلماته كلها بحرف واحد[1] ، وكتب يقول : إن الكلمات الثلاث ، والتى تبدأ بنفس الحرف متمثلة فى مصر ، ويجب التغلب عليها وهى : السخرة ، والكرباج ، والفساد[2] . ولن أتعب نفسى فى دفع هذه الكلمة الأخيرة ، إذ إنها وصمة العصر ، وهى التى تنخر فى كل البلاد الديمقراطية ، والحرة، أو الماركسية .

أما بالنسبة للسخرة (وهى ترجمة غير دقيقة للكلمة العربية المقابلة : المعونة ، وهى المساعدة التى تقدم نتيجة لوسائل إرغامية) ، فإن استخدامها كان يرجع إلى عهد ملك اليهود سليمان ، والتى كانت حكمته يضرب بها المثل وحتى الآن . وكانت السخرة قديمة قدم مصر ، وقدم الفراعنة ، وكان لا يمكن الاستغناء عنها ، ولا يمكن تحاشيها فى عصور كان القانون لا يطبق فيها إلاّ بالقوة . وكان الإنسان لم يفهم بعد فكرة أن الحياة تسيرها مبادئ وواجبات متبادلة ، وعلاقات بين العمالة والعمل . وكان أمر إلغاء هذا النوع من أنواع العبودية هو المشغولية الدائمة لوالدى ، والذى كان قد اتبع بدوره والده هو، إسماعيل، فى كفاحه ضد تجارة الرقيق ، والبحث عن وسائل فعالة وحكيمة ، للقضاء تدريجيًا على هذا الشكل الإرغامى ، والذى كان التقدم العالمى وتنمية البلاد قد جعلته أمرًا بغيضًا .

وبدون السخرة ، كان من غير الممكن ، وبشكل واضح ، أن يقوم الفراعنة بإقامة منشآتهم المعمارية العريقة ، وأن يرسموا ويحفروا بعناية دقيقة شبكات لزراعتهم . ولم يكن لمصر أن تشتمل على الأهرامات ، ولا المدن ، ولا المعابد ولا المسلات ، ولا قنوات المياه التى أخصبت أرض الصحراء خلال آلاف السنين ، والتى تملأ المسافرين ، ورجال الآثار

(١) هو حرف C فى كلمات : قهوة بالحليب وساخنة Café , Clair , Chaud .

(٢) Corvée, Courbash, Corruption .

والسياح من كل أنحاء العالم بالإعجاب . والسخرة هى التى جعلت من الممكن القيام بالكشوف الفرعونية التى كشفت النقاب عن أراضى إثيوبيا . وبدون السخرة ، كانت الزراعة المصرية ستبقى بدائية . وإن إنجلترا نفسها قد فرضت السخرة ، أثناء الحرب العالمية . وحتى وقتنا الحالى ، أثبتت السخرة أنها نظام ليس له مثيل ، من أجل إنجاز أعمال ضخمة لم يكن من الممكن تنفيذها بدون هذه الطريقة من الإرغام . إن حياة مصر تعتمد على النيل ، والعالم كله يعرف ذلك ، ولكن النيل ليس كل شىء فى حياة المصريين ، والنيل مختلف عن الأنهار الأخرى ؛ ففى حين أن فيضانات الأنهار الكبرى تحدث من فترة لأخرى ، وهى مخربة ، فإن فيضانات النيل منتظمة فى مواسمها المتتالية ، وتأتى بالخير . وتنظيم المياه يسمح بتزويد الأراضى المجاورة برى معقول . ولكن الحياة لا تبتعد كثيراً عن الأراضى القريبة من النيل فى أثناء الأسابيع التى تخصب فيها الأرض بما يحمله إليها من الغرين . أما بقية الأراضى ، وهى مئات من الكيلومترات المربعة ، فإنها لا تحصل على أى فائدة من النيل . ومصر لا تستفيد من الميزة الكبيرة للأمطار التى تهطل فى فصول معينة ، مثلها فى ذلك مثل معظم المناطق المتطرفة فى إثيوبيا نفسها . ولم تكن أية زراعة ، ولا أية حياة ممكنة فى بلادنا إذن لولا أن الفراعنة قد علمونا ـ نحن وكل الغزاة القدماء الذين تتالوا على مصر ،من يونانيين ، ورومان ، وعرب، وحتى الخديويين ـ أن نحفر ترعًا تمدنا بالحياة ، وأن نراقب باستمرار مستواها ونطهرها ونخلصها من المياه الراكدة ، والوحل الذى يأتى به النيل فى كل عام .

فكيف يمكن للورد كرومر أن ينسب لنفسه وحده فضل إلغاء السخرة والكرباج ، بينما يكفينا أن نحلل حكم كل خديوىّ مصر لكى نستدل على أن إلغاء هذه الوسائل الإرغامية ، والتى ترجع إلى آلاف السنين ، كانت هى المشغولية الدائمة لكل الآباء ؟ وليس علينا إلاّ أن نقرأ الخطبة التى ألقاها إسماعيل أمام رجال السلك القنصلى ، فى قلعة القاهرة ، فى نفس اليوم الذى تسلم فيه أعباءه كحاكم لمصر ، فى ٢٠ يناير ١٨٦٣ : « . . . ويمكننى هكذا أن ألغى نظام السخرة ، تلك العقبة ، ويمكننى أن أقول العقبة الوحيدة ، التى منعت البلاد من أن تصل إلى النمو الذى تصبو إليه وتقدر عليه » . ويدعى

الإنجليز أنهم قد حققوا الإصلاحات التى كان عرابى قد وعد بها الفلاحين ، وأنهم قد أجبروا المشايخ من الملاك على احترام القانون . ولكن هذه الإصلاحات التى كان إسماعيل قد بدأها وبروح صادقة من الأبوة ، والتى حاول والدى توفيق أن يحققها أثناء حكمه ، والتى وصلت إلى آخر مسارها فى أثناء حكمى ، وبتدخل شخصى ، لم تكن تشغل إنجلترا إلاّ فيما يتعلق بمحاولتها جعل الفلاح وسيلة لتحقيق مخططاتها الخاصة : زراعة القطن . وكان إسماعيل قد بدأ هذا التوجه الخاص بالنهوض بالفلاح من أجل تأمين رفاهية البلاد . ورغم كل العقبات ، وخيبة الآمال ، وعن طريق العمل المستمر ، وفى خلال تتال مستمر لمشروعات تجارب مثمرة ، لم يتوقف إسماعيل عن المضى فى خطّطه !! ومع ذلك ، ورغم هذا التقدم الملموس ، الذى أفاد منه صغار الملاك ، فإن أحوال الفلاح الذى يقوم بحرث الأرض لم تتغير .

أما مسألة الكرباج فإنها لم تكن سوى حجة مسرحية بالنسبة للورد كرومر ، الذى أراد أن يجعل العوانس الإنجليزيات المتقدمات فى السن ، وكذلك رجال الدين البروتستانت ، يعتقدون أنه أنقذ الإنسانية المصرية البائسة بهذه الطريقة . وكان الكرباج قد ألغى من مصر قبل أن يتحدث عنه كرومر ؛ ولكن يبدو أنه كان من مصلحته أن يتحدث عنه . ولكن الشىء الذى نسى لورد كرومر أن يذكره هو أن الإنجليز لا يزالون يستخدمونه فى جيشهم ومدارسهم .

وحاول كتشنر الخديعة بنفس الطريقة حين خطط لعملية تقسيم ستمائة فدان ، لكى يبنى عليها قرية نموذجية لاستخدام الفلاحين . ولكنه لم يفلح فى الخطة ،لقد كان كتشنر يرغب فى مجرد إثارة دهشة مواطنيه ودهشة العالم أجمع . ومن ناحية أخرى ، وبرغم الوقت الذى انقضى ، والتقدم الذى تم التوصل إليه ، فإن الفلاح لا زال يعيش فى مساكن بسيطة، وبطريقة بدائية ، محتفظًا بعاداته ، والأوضاع التى توارثها من الماضى . أما وفيات الأطفال ، والتى كانت فظيعة فى الماضى ، فإنها لا زالت تفوق ، وبمراحل ، تلك الموجودة فى البلاد الأخرى المتحضرة .

واستخدام الكرباج ، هذه الوسيلة المتبربرة ، لا تزال موجودة فى مناطق كثيرة من

العالم ، وبشكل خاص فى آسيا وفى المستعمرات ؛ ولذلك فإنها لم تكن أبدًا وقفًا على مصر.

وتعود المحاولات ، والتى كانت عملية إلى حد قليل ، ومن أجل إلغاء الكرباج ، إلى عهد حكم والدى . وكان إسماعيل باشا أيوب هو أبرز الوزراء المتعاونين معه . ولكن هذه الجهود لم تفلح فى توجيه ضربة قاضية لنظام الجلد ، رغم أن نظام دفع الضرائب قد تخفف. وقد تم الوصول إلى نتائج عملية ، وبالتدريج نحو هذا التوجه ، تحت حكمى ، وذلك نتيجة للإلغاء التدريجى للسخرة ، ولتطبيق نظام الصرف ، وبناء خزان أسوان . وكانت الصعوبة والخطر الكبير من إلغاء ، وحتى تقليل نظام السخرة ، وزميله الذى يسايره ، وهو الكرباج ، قد وضحت وبشكل ثابت منذ أن كتب نائب الوزارة ، البريطانى، فى شهر يناير ١٨٨٥ إلى ناظر الأشغال العمومية المصرى ، حين وجد أن نظام السخرة لا يمكن تطبيقه فى ظل نظام معتدل : « إن الفلاحين يرفضون الذهاب للعمل حسب طلب المدير ، ولا يمكننا إجبارهم على ذلك . ونتج عن ذلك أن تطهير الترع قد تم بشكل غير سليم » .

ولم تكن العزيمة هى التى نحتاج إليها من أجل إلغاء السخرة والكرباج فى نفس الوقت، ولكن الوسائل التى لم يمكن الاستغناء عنها من أجل تنفيذ هذا المشروع ، من وجهة النظر التشريعية والاقتصادية . حالت دون ذلك . فمصر وهى تمر بأزمتها الاقتصادية لم يكن لديها الذهب ولا قوة الميليشيات المنظمة ، للقيام بمراقبة فعالة ، للقضاء على الفتن التى قد تحدث ؛ ولم يكن لديها كذلك مثل هذا التنظيم الرفيع ، ولا الوسائل الآلية وتقنية تشغيلها ، والإنفاق على التقنيين . وكان الأمر يتطلب الملايين من الجنيهات المصرية ، وعشرات السنوات من العمل ، من أجل إنشاء نظام مائى لمصر كلها.

والواقع أن تحقيقًا عمليًا تمت تجربته فى عهد والدى ، وهو يوجد فى الوثيقتين التاليتين :

« لما كانت موافقة بعض الدول على مشروع المرسوم بشأن السخرة قد خضع لتعديلات لا يمكن الموافقة عليها ، ولما كانت حكومة صاحب السمو تعتبر أن إلغاء السخرة هو إجراء يرتبط به خير ورفاهية البلاد ، فإنها قد استشارت الحكومة البريطانية ، والتى توافق تمامًا على فكرة الحكومة المصرية فى هذا الموضوع . وبعد تبادل وجهات النظر هذه ، تم اتخاذ

ترتيبات تسمح باستخدام العمل « المدفوع الأجر » . ولذلك فإن قرار مجلس النظار (الموجود فى الجريدة الرسمية فى عدد يوم ٥ من هذا الشهر) قد أجل نتيجة لذلك ، كما أن ناظر الأشغال العمومية قد دعى للموافقة على عقود المشروعات التى كانت قد أوقفت» .

وإذا كان من الممكن الشك فى أن هذا التصريح ، باللغة الفرنسية ، كان من أصل إنجليزى ، فإن خطاب نوبار باشا يسمح بأن يحدد الحالة وبشكل أفضل ؛ أخذًا فى الاعتبار جانب الحذر والحيطة لمعانى الأسلوب الدبلوماسى :

« أنتم تعلمون ، ياسيدى الوزير ، أن إلغاء (هكذا) السخرة كان أحد الأهداف التى كانت حكومة سمو الخديو تهدف إليها ، منذ وقت بعيد ، والتى كانت كل أمنياتنا تتجه إليها . ولذلك فإنى أجد من واجبى أن أطلب إليكم أن تنقلوا إلى الحكومة الإنجليزية التعبير عن اعتراف مصر كلها بالمعونة التى لقيتها لدى الحكومة البريطانية ، فى التحقيق الجزئى لإجراء يرتبط به خير ورفاهية البلاد » .

وليس من دورى أن أذكر هنا ، بالتفصيل ، تلك المساوئ التى واجهها تطبيق هذا التصريح . فبعد ثمان سنوات من ذلك ، وبرغم إبلاغى فى عام ١٩٠٧ ، وحينما تركنا اللورد ، كانت السخرة لا تزال موجودة بشكل مبعثر فى مصر . ومن جهة أخرى ، فإنه حينما بدا أن السخرة والكرباج قد اختفيا من عادات البلاد ، فإن ذلك قد تم بشكل تام فى صالح الصناعة والجيش الإنجليزى . وأما زراعة القطن التى كانت تشغل مجموع الأراضى التى يمكن ريها تقريبًا ، ألم تهدد ذلك الشعب أكثر من مرة بالجوع ، وهو الذى كان يرغب فى الحصول على الذهب ، على طريقة الملك ميداس ؟ ولا شك فى أن قناصل بريطانيا العظمى لم يستشعروا تلك الأخطار التى سوف تنجم عن دعايتهم . والسخرة والكرباج لم تكونا جريمة ولا وسيلة للتشفى ، ولا ظاهرة خاصة بمصر وحدها . وكانتا موجودتين حتى فى إنجلترا نفسها ، وفى عصور أقل تقدمًا من عصورنا . ويكتب عنها ماكولى Macauley بوضوح فى كتابه . ويوافق كرومر نفسه على أن الحاجة والضرورة والمصلحة العامة يمكنها أن تجبر الحكومة على أن تجعل دافعى الضرائب للدولة ، يقدمونها فى شكل أشغال يدوية (وتقدم نوعية) . ومن ناحية أخرى ، وفى أوقات الحرب ، وكذلك فى

أوقات السلم، كان الفلاحون فى مصر ، مثلهم فى ذلك مثل بقية الأهالى ، يعاملون ، وبكل أسف ، بدون احترام . وحاول كل من لورد كرومر ولورد كتشنر أن يعظما نفسيهما ، ويفخرا بأنهما قد حققا رفاهية الفلاح ، ولكنه من الثابت أنه فى أثناء الحرب قد عاد ظهور السخرة والكرباج ، وبدون ضجة ـ ودون تمييز ـ ما دام الأمر يتعلق بالاحتياجات العاجلة لهذه السلطات نفسها ، والتى كانت قد ادعت أنها كانت قد ألغتهما . ولم يهتم جنرالات الإنجليز أبدًا بالوسائل التى سوف تستخدم ؛ لكى يتزودوا بالرجال ، والحمير ، والجمال ، اللازمة لحربهم ، ولانتصارهم . وكانت الفروض القاسية للقانون العسكرى لا تعترف أبدًا بالمناقشة ، ولا بالتفرقة . وكان عدد المستخدمين فى الشرطة لا يكفى ؛ لكى يقوم، وبالسرعة المطلوبة ، بعمليات المصادرة ؛ ووجد المديريون والعمد أنفسهم ، وقد عادت إليهم مؤقتًا اختصاصاتهم القديمة ، فى طريقهم إلى وسائل الإجبار القديمة رضوا عن ذلك ، أم لم يرضوا. وكانت هذه الطاعة صعبة على نفوسهم ، بعد سنوات من انسياح الازدهار الاقتصادى . وإذا كانت بعض التجاوزات قد تم ارتكابها ، من هذا الطرف ، أو ذاك ، وإذا كانت عمليات الانتقام قد تمكنت من أن تتم دون عقاب ، وإذا كانت كل أنواع البؤس كانت تدفع إلى ارتكاب الجرائم ، فإنه يمكن نسبة الخطأ إلى أولئك الذين كانوا قد وضعوا الجماهير فى هذا الوضع المقلقل من الحرية المصفدة بالأغلال .

ومن الحق أن نلاحظ أن إرخاء الحبل على الغارب لأدوات السلطة من جانب الحكومات فى أى بلد ، مع ضعف التقاليد المادية والمعنوية عند الأهالى ، وللتأثير المعدى لدعاية مذنبة ، كل هذه العوامل فى أى مكان فى العالم يمكنها أن تقود إلى نفس النتائج . وتجرأ لورد كرومر وأكد فى كلمات غير عادلة وقاسية ، لا تزال جراحها بدون شفاء إلى الأبد فى قلبى ، أن وفاة الخديو توفيق وحدها ، هى التى سمحت بتحقيق أمانيه الخاصة به .

ومن أجل التاريخ ، أصر على أن أحدد بأنه أنا الذى وقعت على المرسوم النهائى بإلغاء السخرة والكرباج ، فى نفس اليوم الذى جلست فيه على عرش مصر . ولم أقم بهذا العمل الرسمى ، إلا إتباعًا لرغبة والدى .



الفصل الحادى عشر

لـــــورد كـــــرومــر

أسرته ـ تعليمه العسكرى فى ولويتش Woolwich ـ ضابط مدفعية ـ ميجر ـ سكرتير نائب الملك فى الهند ـ يحتل مكان السير إدوار ماليت Sir E. Malet ـ قنصل عام فى مصر ـ وزير مفوض ـ موقفه بعد الوفاق الودى ـ استدعاؤه بعد حادثة دنشواى .

التواريخ الرئيسة لسيرة السير إيفيلين بيرنج
Sir Evelin Baring ولورد كرومر Lord Cromer

٢٦ فبراير ١٨٤١ : المولد فى كرومر هول (نور فولك) .
١٨٥٥ : دخوله ولويتش Woolwich .
١٨٧٢ : سفره للهند ، وبصفته سكرتيرًا خاصًا للورد نورثبروك Northbrook .
١٨٧٧ : المندوب الأول فى صندوق الدين المصرى .
١١ سبتمبر ١٨٨٣ : قنصل عام .
١٨٩٢ : (بارون)
١٨٩٧ : (فيكونت)

١٩٠١ : (كونت)

١٩٠٦ : حادث دنشواى .

أغسطس ١٩٠٧ : لورد كرومر يترك مصر .

١٩٠٨ : ينشر كتابه « مصر الحديثة » Modern Egypt .

١٩ يناير ١٩١٧ : وفاته .

إيفيلين بيرنج Evelyn Baring من أسرة أصلها من ألمانيا ، وحصلت على الجنسية الإنجليزية منذ أكثر من مائتى عام . وكان جده ، فرانسيس ، فى عصره ، شخصية كبيرة فى الشئون المالية ، وكان مرجعًا فى شئون النقد . وكان مديرًا لشركة الهند الشرقية East India Company ، ووصل أحد أحفاده إلى منصب نائب الملك فى الهند .

وولد إيفيلين بيرنج ، ابن هنرى بيرنج ، فى ٢٦ فبراير ١٨٤١ ؛ وبعد دراسته الابتدائية ، دخل فى سن الثالثة عشر إلى المدرسة الحربية ، أكاديمية ولويتش ، والتى تخرج منها فى عام ١٨٥٨ . وأمضى سنواته الأولى من حياته العسكرية فى المدفعية ، وشعر بروتين فترات السلم . وفى عام ١٨٦٨ كان قد أصبح ملازمًا ، ودخل « كلية الأركان » ، والتى تخرج منها فى عام ١٨٧٠ . وفى عام ١٨٧٣ ، سافر ابن عمه ، والذى كان قد أصبح لورد نورثبروك Lord Northbrook ، ليصبح نائبًا للملك فى الهند ، وأخذ معه إيفيلين بيرنج كسكرتير خاص له . وهكذا ضمن لورد كرومر مسقبله فى السلك الدبلوماسى . ومر فى فترة ثلاث سنوات على كل دهاليز الإدارة الهندية . وعند نهاية فترة حكم نائب الملك ، أرسلته لندن بصفته « المندوب الإنجليزى فى لجنة الدين المصرى » . وكانت زيادة خطورة الأزمة المالية تمثل جزءًا من خطة إنجلترا ، والتى كانت تمتلك من قبل أسهم قناة السويس ، وسمح لها ذلك بأن تعطى نفسها دور المنقذ .

وكانت البورصة ، وهى تضارب على الأسهم المصرية ، قد مهدت الطريق أمام الدبلوماسية البريطانية . ولم تنجح كل التضحيات المالية التى قبلها جدى إسماعيل وأعضاء أسرته فى أى شىء . وكانت الفرصة جيدة حتى تقوم لندن بتكبيل مصر بأول سلاسلها . وجاءت الانتخابات العامة فى إنجلترا ، والتى أخرجت حكومة لورد

بيكونزفيلد Beaconsfield [1] من السلطة ، ليحل محله جلادستون Gladstone . ولذلك فقد حدث تغيير كبير فى الإدارات فى إنجلترا ، وفى المستعمرات البريطانية .

وفى سن التاسعة والثلاثين ، عرض على الميجر [الرائد] إيفيلين بيرنج منصب وزير مالية الهند من جانب نائب الملك الجديد هناك ، لورد ريبون Lord Ripon ، وذهب إلى هناك فى شهر ديسمبر ١٨٨٠ ، بعد أن أمضى ستة أشهر فى لندن . وفى الهند ، كان عليه أن يتبع سياسة اقتصادية مع إعادة التنظيم المالى كذلك . وترك هذه المستعمرة فى شهر أغسطس ١٨٨٣ ، حيث أصبح فارسًا من رتبة كوماندر ، فى نظام « نجمة الهند » ، وجاء ؛ لكى يحتل منصبه الجديد كمندوب وقنصل عام فى القاهرة ، مع رتبة وزير مفوض فى السلك الدبلوماسى . وساعد عمله العسكرى ، وإقامته فى الهند ، على تنمية مبادئه الإمبريالية ، واتجاهه للسلطة المطلقة . ووجد فى مصر ميدانًا لتطبيقها .

وجاء لكى يخلف السير إدوارد مالت Sir Edward Malet ، ذلك الرجل الذى عاش مسألة عرابى حتى نهايتها الحزينة . وأعطى بيرنج لنفسه فى حقيقة الأمر الدور والاختصاصات الخفية للمقيم لدى الخديو توفيق . ولم تكن لسياسته الأوتوقراطية قوة إلاّ عن طريق وجود جيش احتلال لا يمكن السيطرة عليه . وكان جلادستون ، رئيس الوزراء ، يأمل فى الجلاء عن مصر ، وكان يؤيده فى ذلك وزير خارجيته ، لورد جرانفيل Lord Granville ؛ ولذلك فإن تعليماته الأولى لبيرنج كانت تقول :

« إنى آمل فى أن تتمكن من أن تنصح بسحب واردٍ للقوات فى بداية العام القادم ، مع ترك قوات كافية فى الإسكندرية » [2] . ثم أكد له وجهات نظر الوزارة ، فى ٣١ أغسطس ١٨٨٣ ، « من أجل تقليل سريع لعدد القوات ، وسحب كل الحامية الموجودة فى القاهرة . والوزارة شديدة الرغبة فى ضرورة إنجاز ذلك . . . » وحدد له لورد نورثبروك ، والذى عمل معه فى الهند كسكرتير خاص له ، وفى خطاب بتاريخ ٥ سبتمبر ١٨٨٣ ، إن «المسألة الرئيسية بالنسبة لنا (الحكومة) هى سرعة تمكن قواتنا من ترك القاهرة فى أمان » .

---

(١) دزرائيلى .

(٢) لورد جرانفيل إلى الميجر إيفيلين بيرنج ، فى ٢٩ يونيو ١٨٨٣ .

وأجابه فى ٢٧ من سبتمبر ١٨٨٣ : « إنى أعتقد أننى سوف أتمكن من أن أوصى بالجلاء عن القاهرة وتقليل مجموع القوات فى مصر » ، بمجرد أن يقوم بوظائفه الجديدة . وتُظهر هذه النداءات أن الخديو توفيق كان ينتظر هذا الجلاء من يوم لآخر . وتمكن كرومر ، بطبيعة الحال ، من أن ينشر الغيوم على لوحة لعب الشطرنج : فكان جيش الاحتلال وسيلة ضرورية، لكى ينتزعوا من مصر اختصاصاتها السيادية . واستمر هؤلاء العسكريون ، والذين تربوا فى الهند ، فى السير على سياسة السيطرة ، والتى لم تكن قد وردت على وجهات نظر حكومة جلادستون بعد . ويشرح لنا هذا نفسية وشخصية السير إيفيلين بيرنج ، والذى أصبح لورد كرومر فى بداية حكمى .

وابتداء من عام ١٨٩٢ انقسم نشاط لورد كرومر إلى مرحلتين منفصلتين ؛ الأولى انتهت بفترة الاتفاقية الفرنسية الإنجليزية لعام ١٩٠٤ . وكان لورد كرومر قد استلم من حكومته مأمورية إعادة تنظيم الإدارة المصرية ، وتصحيح الأخطاء المالية ، وإعادة التوازن إلى ميزانية الدولة . وفى هذه الفترة ، لم تكن أيدى الحكومة البريطانية حرة للعمل فى مصر، ذلك أن جزءًا كبيرًا من إيرادات الدولة كانت مرصودة لدفع فوائد الديون ؛ وكانت المالية تحت إشراف لجنة تسمى « صندوق الدين العام » . وكانت تتشكل من الممثلين الرسميين لكل الدول ذات المصلحة فى الدين ، وكانوا غالبًا من الدبلوماسيين السابقين ، ولهم كفاءة أكبر من أولئك الذين كانوا يمثلون بلادهم فى القاهرة ، وكانت تراقب الإدارة ، وتصوت على كل المصروفات . ولم يكن فى وسع كرومر أن يفصل فى أى منها ، دون أن يكون قد حصل مسبقًا على موافقة هذه اللجنة . ولكنه لم يتردد ، وفى وقت إعادة غزو السودان ، ومن أجل أن يحقق سياسته، فى أن يتخطى كل اختصاصاته .

وكان للورد كرومر صوت واحد ،هو صوت ممثل إنجلترا ، ولكن الممثلين الفرنسيين والروس كانوا يعملون بنشاط كبير لمنع أى انفاق غير ضرورى . وفى هذا الوقت ، كان هذا هو التفكير الوحيد لكل الموظفين فى مصر ، بما فيهم المصريون . فمثلا كان لا يتم فتح مكتب بريد ، أو تلغراف إلاّ إذا ما تم التأكد من أنه سوف يغطى نفقاته . ولا يمكن إنشاء محطة للسكة الحديدية إلاّ إذا ما ضمن الأهالى فى المناطق المجاورة دفع أى عجز ممكن أن

يحدث . وفى هذا الشأن ، أتذكر دائمًا ما كان قد حدث لى فى أثناء إحدى زياراتى للأقاليم. وكان ذلك فى بداية فترة حكمى ، وفى ذلك الوقت لم أكن قد مارست بعد شئون الدولة . ففى أثناء زيارتى للزقازيق ، وهى مقر محكمة ابتدائية ، وعند وصولى إلى المحكمة، قدم لى رئيسها تقريرًا عن الوضع فى إدارته . وكنت قد خرجت من المدرسة حديثًا، ولم أكن متعودًا على الإحصائيات ، فاحتفظت بالتقرير فى يدى ، ولم أجد أى موضوع للتعليق. وحينما رأى رئيس المحكمة ذلك وجهنى إلى الفقرة المتعلقة بالإيرادات . وكانت هذه دلالة مميزة لحالة تفكير الموظفين فى ذلك الوقت . وكان جنون فائض الميزانية قد دفع رئيس المحكمة هذا إلى أن يعطى أهمية للإيرادات المالية أكثر من عدد القضايا التى تم الفصل فيها . وبدا له أن توازن الميزانية أكثر أهمية من تحقيق العدالة .

وحصل لورد كرومر ، فى أثناء سنواته الأولى فى مصر ، على نجاح تام . فكانت البلاد قد أُحسنت إدارتها ، والأقساط السنوية للديون تدفع بانتظام ، وكذلك أقساط الفوائد . وزاد احتياطى الدولة سنويًا . وحصل لورد كرومر على ارتفاع السمعة المالية لمصر ، وعلى حساب كل الإصلاحات الاجتماعية والثقافية . . . وكان أعضاء لجنة صندوق الدين العام فى منافسة مستمرة . ولذلك فإنه كان من النادر أن يتفقوا من أجل أن يقرروا أى إنفاق . وكانت جميع المبالغ التى تدخل فى صندوق الدين يتم الاحتفاظ بها ذهبًا فى خزائن اللجنة . وكان المبنى تحت حراسة عسكرية ، وكان الجميع يعلمون أن كل ثروة البلاد توجد هناك . وأذكر أننى عندما وصلت إلى مصر ، كنت أرى فى الصباح ، وعند نزولى من قصر عابدين، عربات تجرها حمير ، ويحيط بها جنود مسلحون بالبنادق ، وتشتمل على أكياس مليئة بالذهب والفضة ، والتى كانوا ينقلونها من محطة السكة الحديدية إلى مقر لجنة صندوق الدين العام ؛ إذ إنه كان من الضرورى دفع كل إيراد البلاد مباشرة إلى هذا الصندوق .

وعند وصوله ، لورد كرومر ، كان يسمى فى ذلك الوقت السير إيفيلين بيرنج ، وكان قنصلاً عامًا لبريطانيا فى مصر. وكان الموظفون الإنجليز فى الإدارات قليلى العدد ، وكان فى وسعهم الاتصال مباشرة مع قنصلهم العام . ولكن لورد كرومر لم يكن يجرؤ بعد على إعطاء

تعليمات إلى إحدى الإدارات . وكان إذا ما رغب فى شىء ما ، يتحدث بشأنه مع رئيس مجلس النظار ، ويطلب إليه أن يبلغنى بذلك . وفى علاقاته معى ، كان لورد كرومر لطيفًا دائمًا ، وكان يقول لكل مستمعيه انه يرغب فى أن يساعدنى ، ويتعاون معى بإخلاص . ولكنه كان يضيف بلهجة ساخرة : « إننى راضٍ جدًا عن نشاط صاحب السمو وعن شبابه » ؛ الأمر الذى كان قد يعنى أن قلة خبرتى تدفعنى لعمل بعض الأخطاء . والواقع أنه كان يحاول دائمًا أن يهيننى ويقلل من شأنى . وكان كل مرة يأتى فيها لرؤيتى ، ويكون فيها غير منشرح السريرة ، يحاول أن يجرحنى ، مدعياً أن الشعب المصرى كان يرغب فى أن يثور ضد الأسرة الحاكمة ، وأن الإنجليز كانوا قد حضروا من أجل حمايتها، وإعادة النظام . وكان يقول لى : « لا تنس أن الحركة العرابية موجودة دائمًا ، وأننى إذا ما رفعت إصبعى الصغير ، فإنه يمكنها أن تظهر من جديد ، وأن تطيح بالأسرة خارج البلاد » . وحينما كان يحدثنى بهذه الطريقة ، لم أكن أرد عليه أبدًا ، إذ اننى كنت لا أرغب فى نشوب أزمة يمكنه أن يستغلها ضدى . ولكن أحد الأحداث قد وقع ، وجاء ليغير وجه الأشياء : فعند سقوط مصطفى فهمى باشا ، رئيس مجلس النظار ، تم تعيين سعادة حسين فخرى باشا مكانه لمدة أربع وعشرين ساعة .

وعندئذ أظهر لى الشعب المصرى ارتباطه بى بدون تحفظات . وكانت المظاهرة الوطنية التى أظهرها الشباب المثقفون لافتة تمامًا للنظر . وعندئذ غير لورد كرومر موقفه تجاهى تمامًا، وأصبح خصمى المعلن ، وظل كذلك حتى وقت ذهابه . واعتاد أن يؤكد : « إذا ما رفعت إصبعى الصغير ، فإنه يمكننى أن أجعل الأسطول البريطانى يأتى من مالطة إلى الإسكندرية » . ولما كان يكرر هذه الجملة فى مناسبات مختلفة ، فقد انتهى بى الأمر إلى أن أفهم ذلك التغير الذى حدث له . وأجبته ، فى أحد الأيام ، بأننى كنت سعيدًا ؛ لكى أراه يلاحظ إلى أى مدى أصبحت أتمتع حينئذ بثقة الشعب ، وأنه سيكون حقًا من غير المجدى استهلاك الفحم من أجل إحضار الأسطول إلى الإسكندرية ، إذ انه ، بالنسبة لى كان يكفينى قاربٌ صغير وبحار للتجديف .

واستمرت الأوضاع على هذا الحال حتى عام ١٩٠٤ . وعندئذ دخل نشاط لورد كرومر

فى مرحلته الثانية . وكان من بين نتائج الاتفاقية الفرنسية الإنجليزية لعام ١٩٠٤ ، تغيير لجنة الدين العام .

واستمر دفع المرتبات لكل الأعضاء ، إذ انهم لم يكونوا داخلين فى كادر الموظفين المصريين ، ولم يكن لهم الحق فى أى معاش ، أو مكافأة . ولكنهم سحبوا منهم حق الاعتراض Veto : وتمكنت الحكومة المصرية من أن تتصرف بحرية فى مواردها المالية .

وقام لورد كرومر بتسريح الموظفين الفرنسيين الذين كانوا قد وقعوا على عقود ، وذلك نظير مكافأة كانت تصل إلى حد أن ولاءهم لبلادنا كان لا يمكنه أن يقاوم مثل هذه الفرصة الفريدة التى عرضت عليهم ، والتى تمكنهم من أن يضمنوا إلى النهاية حسن معيشة أسرهم. وكل الوظائف التى تركها الفرنسيون قد حجزت ، بطبيعة الحال ، لموظفين إنجليز، وليس للمصريين . وهكذا تضاعف عدد الموظفين الإنجليز . أما القنصل العام البريطانى ، والذى كان هو لورد كرومر ، فإنه ترقى إلى المركز الدبلوماسى بدرجة وزير مفوض . وأفاد لورد كرومر من الوفاق الودى ، ومن المركز المميز الذى اعترف به لإنجلترا فى مصر ، ومن نتيجته المنطقية ، وهى زيادة عدد الموظفين الإنجليز ، فأخذ فى إعطاء أوامر إلى الإدارات دون أن تمر عن طريق النظار . وكان هناك فى كل وزارة منصب مستشار ، خبير بريطانى ، مكلف بتوصيل مشروعات الإصلاح إلى ناظر نظارته ، وكان بالتالى هو الشخص الوحيد الذى له الصلاحية لتقديم المشروعات للناظر ، ولمجلس النظار ، والذى كان يفحصها ويقرر إذا ما كان من المجدى قبولها من عدمه . ولكن ، إذا ما شعر المستشار بمعارضة من جانب مجلس النظار ، فإن ممثل صاحب الجلالة كان يتدخل فورًا . وحين فقدت لجنة الدين العام حقها فى الاعتراض Veto ، وجد المستشار المالى كوربيه Corbet أن كمية الذهب المكدسة فى صندوق الدين العام كانت غير عادية . ولذلك فإنه قرر أن يبدل كل ذهب الخزانة بسندات جنوب إفريقية. وفى هذه العملية، فقدت الخزانة ولأول مرة، جزءًا كبيرًا من احتياطيها . وابتداء من هذاالوقت كذلك حدث أنه بدلاً من بناء كوبرى واحد، كانوا يبنون أربعة. وتم بناء مجموعة كبيرة من المبانى، والثكنات، والتى تهدم بعضها حتى قبل أن يتم سكناها . وهكذا فقدت الإدارة عادتها السابقة للاقتصاد فى الإنفاق .

واعتقد لورد كرومر أنه يعرف البلاد جيدًا : ولكنه لم يحط نفسه ، بكل أسف ، إلاّ بمجموعة من الرجال كانت غالبيتهم العظمى تنتسب إلى عناصر شرق البحر المتوسط ، والذين كانوا لا يقدمون له إلاّ المعلومات التى تتمشى مع سياسته . وكان خطؤه أنه كان يستمع إليهم ويثق فى كلامهم . وهكذا نجد أن الغرفة التجارية لإحدى مدن إنجلترا قد طلبت إليه معرفة سبب أن كمية الذهب التى كانت تدخل سنويًا فى مصر ، كانت أكثر من تلك التى كانت تخرج منها ، أو التى كانت لا تزال مودعة فى البنوك . وأجاب لورد كرومر ، بعد أن استشار المحيطين به ، بأن الفلاح المصرى كان يكتنز الذهب ويدفنه فى الأرض ، لأن الدين الإسلامى كان يمنعه من أن يضعه فى البنوك ويأخذ عليه فائدة .

ولو أن لورد كرومر قد فكر لحظة ، لفهم أن الإجابة التى أعطاها كانت لا تتمشى مع الحقيقة ؛ إذ إن الفلاح المصرى كان بعيدًا كل البعد عن أن يكون غنيًا بهذه الدرجة . وكان المصرى الذى حظى باستماع اللورد كرومر إليه أكثر من غيره ، وهو المفتى (٣) ، قد قدم له مشروعًا بمرسوم يسمح بالاقتراض بفائدة (٤) . ولقد رفضت إصدار مثل هذا النص ، وطلبت عقد لجنة تضم كل أكابر علماء المسلمين فى البلاد . ورفضوا بشكل قاطع الموافقة على مثل هذا المشروع . وكان على لورد كرومر أن يفهم أنه ، حتى بقبولنا أن الفلاح كان يمتلك الذهب ، فإنه لم يكن ليبدل به أبدًا عملة مالية ورقية ، لكى يضعها بفائدة فى أحد المصارف. ولم يقم أحد بأن يشرح للورد كرومر السبب الحقيقى للاختلاف الموجود بين أرقام دخول الذهب، وأرقام الخروج ، أو الإيداع . فلقد كان هناك عدد كبير من تجار السودان ، وبرقة ، وطرابلس الغرب ، ونجد ، والحجاز ، والشام ، والذين كانوا يأتون لبيع منتجاتهم فى أسواق مصر . وفى موسم استيراد الجمال من الجزيرة العربية ، كانت الجمارك تسجل يوميًا ما بين مائتى وثلاثمائة جمل . وفى الأميرية ، وفى يوم السوق ، أتذكر صفقات تصل إلى ألف جمل وعشرة آلاف خروف من ليبيا، أو برقة . وكل هذه التجارة ، وكذلك

---

(٣) الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده .

(٤) انظر ملحق رقم ٦ خطاب من الشيخ على يوسف عن تدخل لورد كرومر فى الحياة الدينية فى مصر .

الحجاج الذاهبون إلى الحجاز لم يكن فى وسعهم استخدام أوراق العملة المصرفية . ولذلك فإنهم كانوا يحملون الذهب معهم . وهذه العملية الضخمة لخروج الذهب لم تكن مسجلة فى أية إحصائية .

وفى خلال هذه السنوات الأخيرة ، كان لورد كرومر قد أُنهك نتيجة للسن والمرض ، حتى أنه لم يعد نفس الرجل السابق . وكان ينفعل بسهولة ، وأصبح عدوانيًا ، وكان يقدم ملاحظات يأسف عليها بعد ذلك ، ويحاول أن يجد لها اعتذارًا . ولأقل تعارض ، كان يأتى للاحتجاج عندى ، وبكل شدة . وكان يصل إلىّ وهو فى ضيق واضح ، ووجهه محتقن ، ويمد لى بالكاد إصبعين ، وينفجر دون أن يصبر ، ثم يهدأ ، وتتم مناقشة الأمور فى سلام . وكان يذهب ، بعد أن يستأذن بطريقة مهذبة للغاية . وكنا نشعر بالرجل الذى فقد طاقته ، والذى يصيبه التبلد ، بمجرد أن تمر حركة العنف الأولى .

وقبل سفره ، بدأ لورد كرومر عددًا كبيرًا من المشروعات فى نفس الوقت ، حتى أنه لم يتمكن من إنجازها . ومن المؤسف حقًا أن تنتهى حياته العملية بهذه الطريقة ، إذ انه كان فى بدايته ، قد حصل على نجاح خاص بهيبته . وعند نهاية حياته لم تعد أزمات غضبه إلاّ ما يشبه النيران التى تشتعل فى القش ، ولم يعد أحد يأبه بها . ولقد رسموا له صورة على أنه رجل جاف وعنيف . ولكنى لا أوافق على هذا الرأى . وربما كان قد أساء ، فى بعض الأحيان ، استخدام القوة الموجودة بين يديه ؛ وكان يخضع لتغيرات فى السلوك واضحة ومفاجئة ، الأمر الذى كان يدفع إلى الاعتقاد فى هذا العنف . ولكن حينما نعمل بشكل دائم معه ، كنا نجد أنه ليس خصمًا فظيعًا . ومن ناحيتى ، كنت دائمًا مسرورًا من أن أتصارع معه ، واعتبرت ذلك نوعًا من الرياضة . وإذا كان للورد كرومر بعض المساوئ ، فإنه لم يكن أبدًا مزيفًا ، أو منحرفًا ؛ وطوال كل الفترة التى قضاها فى مصر ، نفذ دائمًا مسئوليته العليا ، وبصراحة كبيرة ، وفى خدمة بلاده ، إنجلترا ، برغم أن معظم من كتب عن سيرته قد نسوا أن يذكروا أخطاءه الكبرى ، وبنوع خاص حادث دنشواى . ولم تكن لديه رؤية مستقبلية تمكنه من الشعور بالنتائج الخطيرة لهذه السياسية الاستعمارية . ولم يقدر على إعداد برنامج لتفاهم سياسى مصرى ـ إنجليزى . وحفر ذلك الخندق ، والذى لم يجد

من أتى بعده الوقت الكافى لردمه . وكان التكوين العسكرى للورد كرومر ، وفترة إقامته فى الهند قد أعمته . أما خليفته ، السير إلدون جورست Sir Eldon Gorst فكان قد تعلم فى وزارة الخارجية البريطانية ، فكان أكثر دبلوماسية ، وكان يأمل دائمًا فى أن يساير التيار . ولكن المصير كان شيئًا آخر ، فقد اختطفه الموت ، وهو لا يزال صغيرًا ، من أهله ومن مصر . فليتنزل الأمان على روحه !

الفصل الثانى عشر

السـير إلـدون جورســت

صفاته ـ أسرته ـ عمله فى وزارة الخارجية ـ عمله الإدارى فى مصر ـ وزير مفوض ـ زواجه ـ وفاته ـ أعمال الخير فى مصر ـ المصريون لم يقدروه حق قدره .

التواريخ الرئيسية للسير إلدون جورست
Sir Eldon Gorst

٢٥ يونيو ١٨٦١ : مولده فى أوكلاند Auckland ـ نيوزيلندا .

١٨٨٥ : ملحق بالإدارة الدبلوماسية .

١٨٨٦ : ملحق بالوكالة البريطانية بالقاهرة .

نوفمبر ١٨٩٠ : مراقب الإيرادات المباشرة فى مصر .

١٨٩٢ : يأخذ مكان ملنر Milner كوكيل لنظارة المالية .

١٨٩٤ : مستشار بنظارة الداخلية .

١٨٩٨ : يحل محل لورد بلمر Palmer كمستشار مالى .

١٩٠١ : سكرتير مفوضية .

مايو ١٩٠٤ : مساعد وكيل وزارة الخارجية .

١١ أبريل ١٩٠٧ : وزير مفوض .

١٩١١ : سفره .

١٢ يوليو ١٩١١ : وفاته .

وصل السير إلدون جورست إلى مصر فى بداية حياته السياسية ، حيث تم تعيينه وكيلاً لنظارة المالية . ودهش الجميع من أن يتم تعيين رجل شابٍ مثله ، لكى يحتل مثل هذه الوظيفة الهامة. وأكسبه تكوينه الدبلوماسى صفات مميزة لكل نشاطه فى مصر . وكان السير إلدون جورست يتمتع دائما بمزاج معتدل ، وكان مرحبًا دائمًا بالمصريين وبالأجانب . وكانت له شخصية حرة ، وكان يحب كذلك الاختلاط بالمجتمع الأوربى ، وبالمجتمع الإنجليزى . وكان يظهر دائمًا دلالات على أذواقه الفنية ؛ فكان يعرف كيف يقدر الموسيقى والمسرح ، وكان فى الصالون يتطور وبسهولة كأى باريسى .

وكان والده ، السير جون جورست ، مشغولاً دائمًا بالسياسة الداخلية البريطانية ، وكان يأتى كثيرًا إلى مصر لقضاء فصل الشتاء . وكان وزيرًا للتعليم فى إنجلترا ، ولذلك فإنه كان يهتم بمشكلات التعليم فى مصر . وكان لا يعرف اللغة العربية ، ولذلك فإنه كان لا يقدر ، بطبيعة الحال ، على أن يكوّن فكرة عن البرامج ، ولكنه كان يستفسر عن كل النقاط الأخرى ، وخاصة عن الظروف الصحية ، والتنظيم الإدارى فى مدارسنا . وكان للسير إلدون جورست ثلاث أخوات ، كانت من بينهن اثنتان متزوجتان من موظفين إنجليزيين فى مصر . أما الثالثة ، والتى لم تتزوج ، فإنها عاشت معه . وهكذا كانت أسرته دائمًا متجمعة حوله فى مصر ، فى فصل الشتاء .

وتم تعيينه مستشارًا فى نظارة الداخلية ؛ التى بدأ فى تنظيمها ؛ وأخيرًا بعد ذلك ممثلاً لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى مصر . وحين وصل إلى هذا المنصب كنت أعرفه منذ عدة سنوات . وبالعمل معه ، تمكنت من أن أقدر صراحته الكاملة ، ومنطقية أحكامه ، وحياده التام . ولذلك فقد فهمنا بعضنا بعضا فى الحال ، وسادت بيننا ثقة متبادلة فى كل علاقاتنا ، وبشكل دائم .

وبفضله ، تمكنت من أن أقابل السير إدوارد جراى Sir Edward Grey ، وزير

الخارجية البريطانية فى لندن . وفى أثناء هذه المقابلة سادت صراحة تامة بين الوزير ، وممثل صاحب الجلالة البريطانية فى مصر ، وبينى .

* * *

ويمكننى أن أوكد ، وبكل إخلاص ، أن هذه الفترة ، التى كانت بكل أسف قصيرة للغاية ، التى عملنا فى أثنائها سويا ، كانت أحسن الفترات التى اجتازتها مصر . وكان السير إلدون جورست يحاول دائمًا أن يرضى رغبات الأهالى . وفى هذه الفترة ، وفى كل اجتماع عام ، كنا نسمع دائمًا كلمة « الدستور » . وحاول السير إلدون جورست أن يعطى حقًا لهذه المطالب ، وحصل على فكرة مبتكرة بإنشاء مجالس مديريات . ولأول مرة ، ومنذ بداية الاحتلال ، أصبح لمصر برنامج وطنى خالص ، ومصرح له بجمع ضريبة ، وله ميزانية مستقلة . وكان هذا تقدمًا ضخمًا ؛ وأصبح فى وسع المصريين ، إذا ما شاركوا فيه ، أن يصلوا فى النهاية إلى الحصول على « دستور » ، وأن يظهروا للإنجليز أن فى وسعهم إدارة شئون بلادهم .[1]

ومن سوء الحظ أن هذا الإصلاح كان يتضمن نقطة ضعف . ذلك أن شروط الوصول إلى وظائفهم ، كانت تضع الأعضاء ، فى مجالس المديريات ، تحت سيطرة المديرين ، حكام الأقاليم . وتم الحصول فى أربع عشر مديرية ، على نتائج جيدة . وتم إنشاء

---

(١) وفى مقابلة مع السير إدوارد جراى أمام مجلس العموم ، فى ٢٤ أكتوبر ١٩٠٨ ، توجه الدكتور نمر ، رئيس تحرير المقطم إلى السير إلدون جورست ، قائلاً : « إن الإشاعات تنتشر بأن بريطانيا العظمى تقترح ، وفى المستقبل القريب ، أن تعلن حمايتها على مصر ، أو أن تضم مصر إلى الإمبراطورية . فهل تسمحون لى بأن أطلب إليكم إذا ما كانت هذه الإشاعة لها ، أساس أم لا » وأجاب السير إلدون جورست : « إن هذه الإشاعة ليس لها أى أساس وأصرح لكم بأن تكذبوها رسميًا . إن بريطانيا العظمى مرتبطة باتفاقيات رسمية مع تركيا ، ومع الدول الأوربية . وهى متعهدة باحترام سيادة السلطان على مصر . ولسوف تحترم تعهداتها ، التى قامت من ناحية أخرى ، بتجديدها فى وقت الاتفاقية الفرنسية الإنجليزية . ولقد كررت إنجلترا ، فى هذه الاتفاقية ، أنه ليس لديها النية فى أن تقوم بتغيير أى شىء فى الوضعية السياسية لمصر . ولا يرغب الشعب الإنجليزى ، ولا الحكومة ، فى التحلل من هذه الالتزامات » .

مؤسسات وجمعيات للرعاية الصحية ، وإنشاء عدد من المستشفيات . وتحسنت ظروف التعليم العام .

وجاء إصلاح هام ، ويعود إلى مبادرة من السير إلدون جورست ، لكى يعدل من قانون الخدمة العسكرية الإجبارية . وكان عدد كبير من الشباب ، فى سن الإلزام للخدمة العسكرية ، يفضلون دفع بدل مالى ، للتهرب من الخدمة الإجبارية . ولكن الفقراء منهم لم تكن لديهم هذه الإمكانيات . ووجد السير إلدون جورست أنه من العدل عدم رصد مبالغ البدل الذى يدفعه الأغنياء فى إيرادات نظارة الحربية ؛ وستسمح هذه المبالغ بإعطاء نوع من المكافأة للجنود حسنى السلوك عند نهاية خدمتهم ، كرأسمال صغير يجدونه عند تسريحهم . ولما كانت غالبيتهم قد تعلموا إحدى الحرف فى أثناء الخدمة ، فيسهل عليهم أمر الدخول فى الحياة العادية . وهذه الرغبة فى الاهتمام باحتياجات الأهالى كانت تمتد إلى أصغر التفاصيل . وكان عندى الدليل : فلقد دعوته فى أحد الأيام أن يشرب معى الشاى فى أحد مزارعى ؛ وخرجت معه من قصرى حين تقدم أحد الرجال ؛ لكى يقدم لى التماسًا . وحين علم السير إلدون جورست أن هذا الرجل كان يعمل فى نظارة المالية فى الفترة التى كان هو فيها وكيلاً لهذه النظارة ، اهتم كثيرًا بحالته ، ووعده بأن ينصفه .

وفى أثناء أحد فصول الشتاء ، تعرف السير إلدون جورست فى القاهرة على واحدة من بنات جنوب إفريقية الجميلات للغاية وتزوجها . وكنت فى منتهى السعادة ؛ لكى أشارك فى حضور حفل زواجه فى لندن . ولقد ترك القاهرة عندما ألم به المرض . وفى باريس ، عرفت أن صحته لم تعد على ما يرام ، فأسرعت على التو بالذهاب إلى إنجلترا ، حيث سمحوا لى برؤيته ، برغم أنهم كانوا فى ذلك الوقت لا يسمحون لأحد بزيارته . ومنذ أن دخلت عليه ، شعرت بأنها كانت النهاية ، وأننى لن أتمكن أبدًا من الشعور بفرحة العمل معه كما كان الحال فى الأيام الجميلة فى الماضى .

* * *

ولقد ذكرت من قبل أن وجود السير إلدون جورست فى مصر كان يمثل أجمل فترة اجتازتها البلاد . ورأينا مصر تتقدم بسرعة لم نكن قد عهدناها من قبل . وإنى متأكد من

أنه لولا هذا المرض العضال الذى ألمَّ بالسير إلدون جورست وأوقعه فريسة للألم والأرق ، والذى أودى بحياته بسرعة لكان فى وسعنا أن نعمل الكثير من أجل مستقبل البلاد ومن أجل حسن العلاقات الإنجليزية المصرية . وكان السير إلدون جورست قد بدأ حياته فى مصر ، وأحبها ، وأراد أن يثبت لها إخلاصه ، وارتباطه بها . وعملنا دائمًا ، وعلى وفاق تام، ومع ذلك فإنى أشعر ببعض تأنيب الضمير من أننى لم أتمكن من مساعدته كما كان من الواجب على أن أفعل . وفى نقاط كثيرة ، كان على أن أظهر اهتمامًا أكثر حيوية ، ورعاية أكثر يقظة . ولم يعلم الناس جيدًا ، فى مصر ، بكل ما قام به السير إلدون جورست من أجل البلاد . ولم يقم أى مصرى بتوجيه الشكر إليه ، ولا بكتابة مقال فى الصحافة يعترف فيه بجميل إدارته . بل كان كثيرًا ، على العكس من ذلك ، ما يحظى بجزاء سَيِّئ . من قبيل ذلك ، حصل فى أحد الأيام وفد مصرى من أعضاء المجلس الوطنى ، على مقابلة مع وزير خارجية بريطانيا ، فى لندن ؛ واعتقد هؤلاء الساسة من ذوى الشهامة أنهم لا يزالون فى أحد الاجتماعات فى بلدهم ، وبدءوا ، بمجرد دخولهم، فى الشكوى من الإدارة الإنجليزية ، وفى المطالبة بكمية أكبر من الإصلاحات وكأنهم لا يوافقون على إدارة الوزير المفوض . وأثرت هذه الحادثة على السير إلدون جورست وبعمق؛ ولم يغفر ذلك أبدًا لهؤلاء الرجال . وإنى أتحمل ، من جانبى ، كل مسئولية عن هذا الحادث ، الذى كان فى وسعى أن أتحاشاه . وكان من الواجب على إعطاء بعض النصائح لهؤلاء الممثلين ، وأن نظهر لهم أن رحلتهم كان من الواجب أن تتم فى نطاق التفاهم ، وأنه كان من الواجب عليهم أن يظهروا رغبتهم فى التعاون من أجل سعادة ونمو بلادهم .

وكان صديقى العزيز ، والمأسوف عليه ، السير إلدون جورست ، لديه النية دائمًا فى أن يصلح ، وبقدر المستطاع ، وفى كل فرصة تسنح من مشكلة دنشواى . ولقد تفاهمنا سويًا على العفو عن المساكين المحكوم عليهم ، الذين كانوا لا يزالون فى السجون . وتم فك أغلالهم ، وتحويلهم سرًا من سجن القناطر ، الذى كان داخل نطاق مديريتهم . وفى الصباح ، قبل الفجر ، تركوهم يخرجون وأرسلوهم إلى قريتهم . ونحن ندين ، فى عملية التحرير هذه ، للسير إلدون جورست ، والذى كان قد بذل كل ما فى وسعه لدى وزارة

الخارجية البريطانية حتى تسمح لى بالعفو عن هؤلاء المساجين البؤساء . ومع ذلك ، فلم يشكره أحد . وفهمت سبب شعوره بالمرارة ، وقلة سروره .

وكان مشروع مد امتياز قناة السويس ، يشغل باله بصفة دائمة مستمرة . وكنت قد عرفت السير إلدون جورست شخصيًا ، وعن قرب . وعرفت بالتالى أن الأموال لم تكن تهمه ؛ فكانت حياته منتظمة ، ولم تكن له احتياجات كبيرة . كما أنه ، فيما يتعلق به ، كان لا يسعى لمكاسب مادية . ولكنه كانت تحدوه رغبة حقيقية فى أن يجد وسيلة تمكن الحكومة والخزانة المصرية من أن تستفيد من هذا المشروع المثمر . واليوم أيضًا ، وبينما يسيل الذهب أنهارًا ، فإن لمصر مجرد الحق فى أن تشتم ـ وتشتم من بعيد ـ رائحة الأشياء الجيدة التى تمر أمام أعينها ، وتحت أنفها . ويستحق هذا الموضوع أن تتم مناقشته ؛ وكان فى الوسع تعديل بعض الفقرات ، وإنى مقتنع بأنه كان من الممكن الحصول على شروط أفضل . ولكن الدسائس الشخصية ، وتلك الحرب المستمرة منعتا كل تفاهم ، وكانت النتائج الوحيدة التى تم التوصل إليها هى اغتيال رئيس مجلس النظار ، بطرس غالى باشا ، والرفض النهائى للمشروع ، الذى يمكن عرضه على القراء(٢).

وكان المصرى قد تعود ، ومنذ وقت بعيد ، تلك العادة السيئة ، والتى تتمثل فى أن يطلب دائمًا أكثر . وما إن يظهروا له أى اهتمام ، أو بعض التساهل ، حتى تزداد ادعاءاته ومطالبه . أما الاعتراف بالجميل ، والشكر ، فإنها كلمات لا يعرفها المصريون . وحينما تصرف لورد كرومر حيالهم بعنف ووحشية ، لم يجرءوا على رفع رءوسهم ، ولكن ما إن يقم رجل عادل وصريح ، مثل السير إلدون جورست ، بالترحيب بهم ، والعطف عليهم ، فإنهم لا ينقطعون عن المطالبة ، ولا يعرفون أبدًا أن يجدوا كلمة تشجيع . وهذا هو السبب فى أن الإنجليز لم يجدوا حتى اليوم ، وهم المعروفون بعنادهم المثالى ، وسيلة التعاون بولاء معهم . ونحن نأمل أن يصبح المصريون ، بعد كل هذه الأخطاء السياسية ، أكثر حكمة من أجل الدفاع عن مصالح وطنهم ، حتى يتمكنوا من الحصول على حريتهم الكاملة ، وعلى صداقة إنجلترا .

---

(٢) انظر ملحق رقم ٧ عن مشروع مد امتياز شركة قناة السويس .

الفصل الثالث عشر

لـــــورد كتشـــــنر

عمله - أطلب إلى الملكة فيكتوريا تعيينه فى منصب السردار - حادثة الحدود - حرب السودان - وزيرًا مفوضًا فى مصر .

التـواريخ الرئيسـة للـورد كتشـنر

Lord Kitchener

ولد فى ٢ يونيو ١٨٥٠ فى بالى لونجفورد Bally Longford .

١٨٧٠ ملازم ثان فى سلاح المهندسين .

وفى نفس العام يتطوع فى الجيش الفرنسى .

١٨٨٣ : كابتن (نقيب) .

من عام ١٨٨٦ إلى عام ١٨٨٨ - حاكمًا عامًا للسودان (سواكن) .

من عام ١٨٨٩ إلى عام ١٨٩٢ - نائب أحكام .

فى عام ١٨٩٢ يخلف السير فرانسيس جرنفيل Sir Francis Grenfell فى وظيفة سردار الجيش المصرى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ أصبح البارون كتشنر ، نتيجة لانتصاره فى معركة أم درمان .

١٨٩٩ : حاكم عام للسودان ، وسردار الجيش المصرى .

١٩٠٠ : يخلف لورد روبرتس Roberts كقائد عام لحرب الترانسفال .

١٩٠٢ : فيكونت .

١٩٠٩ : حاكم عام فى الهند ، ثم انشغل بعد ذلك بالتجنيد فى أستراليا ونيوزيلندا .

١٩١٠ : يخلف دوق كونوت Connaught كفيلد مارشال .

١٩١١ : مندوب سام بريطانى فى مصر .

١٩١٤ : كونت .

١٩١٤ـ١٩١٦ : وزير الحربية فى بريطانيا .

٥ يونيو ١٩١٦ : وفاته ، فى البحر .

كان لورد كتشنر يحب المغامرات . وكان وجوده كله مرصودًا لمحاولات عنيفة للبحث عن الثروات والمجد ، ولم يعرف لحظة واحدة من هذا الهدوء وذاك الشعور بالسلام ، الذى يميز الحكماء .

وكان عسكريًا فى أساسه ؛ وفى عام ١٨٧٠ ، تطوع فى الجيش الفرنسى . ويبدو أنه قد تطوع كذلك فى الجيش التركى ، وأنه شارك فى حرب عام ١٨٧٧ . وكان يفهم ويتحدث قليلاً من هذه اللغة . ومثل بقية الضباط الإنجليز ، الذين تعاقدوا لخدمة الجيش المصرى ، أقام لفترة طويلة ، فى أول الأمر فى مناطق البحر الأحمر . وأصبح حاكمًا عامًا لمديرية سواكن[١] ؛ وجرح فى أثناء عملية اشتباك بين الدراويش والجيش المصرى . وحين وصل إلى آخر حدود خدمته فى مصر ، ولم يقدر على أن يقرر أمر ترك البلاد ، أراد أن يخدم فى الشرطة . ووصل فى عام ١٨٩٩ إلى منصب المساعد العام للسردار [٢] .

---

(١) يقصد مديرية شرق السودان ، أو سواحل البحر الأحمر ، والتى كانت عاصمتها مصوع ؛ وبعد استيلاء الإيطاليين على مصوع فى عام ١٨٨٥ ، أصبحت مديرية شرق السودان محصورة فى ميناء سواكن والسواحل المحيطة به .

(٢) نسى أن يذكر لنا صاحب المذكرات ، أن كتشنر ، وهو ملازم ، ومعار لخدمة الحكومة المصرية برتبة رائد ، قد أشرف فى عام ١٨٨٤ على عملية مسح طبوغرافى عسكرى لشبه جزيرة سيناء ، ووضع =

وتعرفت عليه فى الوقت الذى كان يرغب فيه أن يصبح رئيسًا لجهاز الشرطة . وكنت قد تعودت أن أحضر إلى مصر فى كل صيف ؛ لكى أقضى عطلتى الصيفية فى مصر ؛ ومع أسرتى . وعلمنا ، فى أحد الأيام ،نشوب حريق فى قصر عابدين ، فى القاهرة ، وأسرعت والدتى بالذهاب إلى هناك مباشرة ؛ لكى تحمى من النيران بعض الأشياء التى كانت تعتز بها بشكل خاص . وكلفنى والدى بأن أصحبها . وكانت السلطات العسكرية ، وحرس القصر ، تحت إدارة كتشنر ، قد بذلوا جهدًا فعالاً بالنسبة لإنقاذ الموجودات والمنقولات فى القصر . وكلفنى والدى بأن أنقل شكره للقادة الذين عملوا ضد النيران . وكانت هذه فرصة اتصالى الأول مع كتشنر ، والذى كنت قد حضرت لرؤية نشاطه وطاقته عن قرب . وكان الانطباع الذى حصلت عليه ممتازًا .

وعند توليتى الحكم ، فى عام ١٨٩٢ ، جاء مجلس النظار ، والمستشار المالى وسردار الجيش المصرى لمقابلتى فى الإسكندرية . وكان السردار ، السير فرانسيس جرنفيل Sir Francis Grenfell يحظى بكل تقدير من جانب والدى ، وكانت والدتى تحتفظ دائمًا بعلاقات ودية مع ليدى جرنفيل . وهذه الشخصية جعلتنى أشعر فى التو بالثقة ، بمظهره الأمين والمخلص . وفى أثناء الرحلة من الإسكندرية إلى القاهرة ،علمت بتعيين الملكة فيكتوريا للسير جرنفيل فى وظيفة حاكم عام جزيرة مالطة . وبعد انتهاء حفل الترسيم ، استدعيت سكرتيرى الإنجليزى ، وجعلته يعد برقية ترسل إلى الملكة فيكتوريا ، طالبًا منها أن توافق على اقتراح تعيين كتشنر كخليفة للسير فرانسيس جرنفيل على رأس الجيش المصرى . ومع مرور الزمن ، وفى ضوء الأحداث التالية ، ظهر لى أن هذا الطلب قد جاء متسرعًا للغاية، وأعد تسرعى حينذاك بين أخطاء الشباب الكبرى ! وكانت أسباب ذلك ترجع إلى التغيير المفاجئ فى وضعى ، وأيضًا بسبب قلة خبرتى . وكان من الأفضل أن أستشير رئيس مجلس النظار أو أن أطلب من السردار جرنفيل أن يقترح لى ، شخصًا يعتقد

= فى تقديره عن هذه المهمة ضرورة من يرغب فى الدفاع عن مفتاح مصر الشرقى ، وهو شبه جزيرة سيناء، أن يقوم باحتلال منطقة المرتفعات الجنوبية فى جنوب الشام ، أى فلسطين ؛ والتمركز فيها ، وتقريره فى هذا الشأن يدل على كفاءة كبيرة . [المعرب] .

أنه الأكثر استحقاقًا لاستلام المنصب من بعده . ولا شك فى أن دهشة صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا كانت عميقة للغاية حين استلمت ، بعد بضع ساعات من استلامى السلطة ، تلك البرقية التى طلبت فيها منها حق التعيين فى منصب السردار ذلك الرجل الذى كنت متعاطفًا معه ، دون أن أهتم بالجنرالات الآخرين ، الذين كانوا ينتظرون بفارغ الصبر أمر خلو هذا المنصب . ووافقت الملكة على هذا التعيين . وكنت قد تخرجت من المدرسة الحربية ، ولم يكن لى مطلب إلاّ ما يهم الجيش ، واعتقدت بصدق أن دورى الرئيسى فى مصر يجب أن يرصد للشئون العسكرية . وحينما أثرتنى الحياة بالتجارب ، وحينما أتمت الأحداث والصعوبات تعليمى السياسى ، وفتحت عينى على المثل العليا الوطنية ، وأضاءت فكرى على مطالب الاستقلال الفعالة ، كنت كثيرًا ما آخذ على نفسى أننى قد طلبت من الملكة فيكتوريا تعيين سردار إنجليزى على رأس الجيش المصرى ، وأننى لم أطالب بأن يكون هذا التعيين خاصًا بى ، وأن يمثل جزءًا من اختصاصاتى كحاكم .

وكانت لى ، ولمرات عديدة ، فرص العمل مع كتشنر ، وأن أشاهد معه مناورات وتدريبات حامية القاهرة . ونشأ ، فى خلال عملية تفتيش أولى عند الحدود ، سوء تفاهم بين السردار وبينى ،بالغ الكثيرون فى تضخيم أهميته ، وأعطى كتاب هذه الفترة لهذا الحادث عنوان « حادث الحدود » . وسمح لى سوء الفهم هذا بأن أتأكد من أنه كانت لكتشنر طريقة فريدة وشخصية للغاية فى إظهار اعترافه بالجميل . وأحسست أننى سوف أجد فى هذا الرجل ، وهو من أحسنت إليه ، ومنذ ذاك الوقت ، عدوًا لا يستهان بخطورته .

وهكذا عرفت قيمة هذا المثل الشرقى : اتق شر من أحسنت إليه . وقام كتشنر بكل مناوراته من أجل دفع الحكومة البريطانية إلى القيام بحملة السودان .

وحينما تمت تعبئة كتائب الاحتياطى ، وتوجهت الحاميات المصرية إلى الحدود ، كنت أشعر بخوف من وقوع حركة تمرد بين الضباط والجنود . ولذلك فإننى قد حضرت ، مع كتشنر ، كل عملية سفر للقطار المقل لهم ، حتى أحافظ على الروح المعنوية للجنود ، وأتحاشى وقوع أى تعقيدات .

وفى هذه الفترة ، لم يكن خط السكة الحديدية يذهب إلى أبعد من نجع حمادى ، انتظارًا

لإنشاء قنطرة كبرى على النيل . ولم تكن هناك أية وسيلة للنقل من ضفة لأخرى . فكان الرجال ينقلون كل شىء على ظهورهم . أما نقل الآلات ، والغلايات ، والقاطرات ، والمعدات الثقيلة فكان يتم بواسطة عروق خشبية ضخمة مع الحبال ، والمعديات . وما أكثر المهمات التى تلفت وفقدت ! وأى حوادث ! فلقد دهس اثنان من الضباط الإنجليز، من سلاح المهندسين تحت غلاية كبيرة . ولم يذكر شىء عن ذلك ؛ واستمرت الحملة بكل زهو .

وكان من الضرورى مد سكة حديد وادى حلفا حتى نهاية الشلال الثانى . ومن أجل تنشيط هذا العمل ، جند السردار كتشنر ثلاث كتائب ، وكلفها ، بإنهاء الخط ، وأعمال تسوية الأرض ووضع القضبان . وكان على كل كتيبة أن تتم كيلومترًا ونصف كيلومتر فى كل يوم . ووضعت هذه الكتائب تحت قيادة ضباط مصريين . وكان كتشنر لا يرغب فى إسناد هذا العمل لضباط من الإنجليز إذ إنهم كانوا سيقدمون بالتأكيد اعتراضات ، أما الضباط المصريون فكانوا يسالمون خوفًا من أن يسمعوا : « إن الضباط المصريين ليست لديهم القدرة » . ولما كان من المستحيل إنهاء ١,٥٠٠ متر فى يوم واحد ، فإن الرجال عملوا كذلك فى أثناء الليل . وفى هذا الوقت انتشر وباء الكوليرا فجأة فى كل الحملة . وتبعثرت الجثث على طول خط السكة الحديد . وحينما رأى كتشنر هذا المنظر الفظيع ، وهو فى جولة تفتيشية ، فإنه لم يتوقف ولا لفترة ربع الساعة ، ولم يفه بأية كلمة ، وأسرع وكأنه لم يلاحظ شيئًا . ويبدو أن السردار قد قال ، وطبقًا لرواية ياوره : « إنه شىء فظيع ، فلنسر بسرعة قبل أن يلعنونا » .

واشترك الجيش المصرى بأكمله فى حملة السودان . وقام آلاى من الفرسان ، مكون من أربع سرايا ، وكتيبة من المشاة ، وبعض سرايا متخصصة : من المهندسين ، والبحرية ، والسكك الحديدية . . . بتمثيل الجيش البريطانى . وحتى لا يتركوا الجنود البريطانيين يسيرون على أقدامهم ، فقد أركبوهم سفينتين يقوم بجرهما ٤٠٠ مصرى . وتم غزو السودان ؛ ولكن شعورًا بعدم الرضاء العام سيطر على الجيش المصرى . ومنذ هذه اللحظة ظهر شرخ خطير فى بنيان الكتائب : وفقد التفاهم نهائيًا بين الضباط الإنجليز والضباط

المصريين . وكانت حملة السودان هى التى خلقت شهرة كتشنر . ورقته حكومته ، فى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ إلى « لورد أوف خرطوم » . وبعد فترة ، سوف يعود منتصرًا من حرب الترانسفال . وقد تم إنشاء معسكرات اعتقال للنساء والأطفال هناك ولأول مرة . وساعد النجاح الذى حصل عليه فى جنوب إفريقية ، بالإضافة إلى ما كان قد حصل عليه فى السودان ، على رفعه إلى قمة الجيش البريطانى .

وحين سمع كتشنر بأننى أرغب فى إنشاء أَحَد المستشفيات ، سأل المدير العام للخدمة الصحية عما إذا كان فى وسعه أن يقوم بإنشاء أَحَد المستشفيات . ونتيجة لعدم وجود المال والمهمات اللازمة لإنشائها ، جاءت الإجابة سلبية . وفى ذلك الوقت ، تعرف على طبيب عيون شاب ، كان لديه مستشفى متنقل . وأكد له هذا الطبيب الشاب أن فى وسعه ، وبسهولة ، تحويل مستشفاه الخاص بأمراض العيون ، إلى مستشفى للأمراض البكتيرية . وكان لكتشنر ما أراد ، من أجل محاربة أمراض الطفيليات ، التى كانت تهاجم الناس ، وتتسبب لهم فى الإصابة بالأنيميا . وكان كتشنر يقبل أى شخص فى خدمته ، ولكن بشرط أن ينفذ أوامره .

وبعد حرب الترانسفال ، تم تعيينه قائدًا عامًا للقوات البريطانية فى الهند . ولم يجد فى هذه الوظيفة ما يشغل كل وقته ، ولكنه راح يشغل الوقت فى الوقوع فى خلاف مع نائب الملك ، فى الهند . وشجعه مركزه ، وسُمعته فى بلاده ، على أن يوجه إنذارا للحكومة البريطانية : فإما هو ، وإما نائب الملك فى الهند . وكان على أحدهما أن يترك الهند . وكان يأمل بهذه الطريقة فى أن يحتل منصب نائب الملك ، إذا ما سحب هذا الأخير . ولكن حكومة صاحب الجلالة لم تقف إلى جانبه ، واضطر هو إلى السفر .

ولما كان لا يقدر على البقاء فى إنجلترا ، فإن رغبته الكبيرة تمثلت فى أن يعود إلى مصر . ولكن ، بأية صفة ، وبأى اختصاص ؟ وعندئذ وافق على أن يعود بصفته وزيرًا مفوضًا [٣].

---

(٣) الوزير المفوض هى مرتبة فى وزارة الخارجية أقل مباشرة من السفير ، والذى يتبع بدوره الوزير . أما رتبة فيلد مارشال فإنها لا تقل عن الوزير ، بل تزيد عنه فى السلطة والمخصصات ، إذ إنها تسيطر على القوات الموجودة فى كل المستعمرات ، وتأتى فى المركز التالى لرئيس الوزراء .

وكان قد تم تعيينه فى رتبة فيلد مارشال فى عام ١٩١٠ ، وادعى أن من حقه مراسم الفيلد مارشال ، وليست مراسم الوزير . وكان لا يوافق أبدًا على أن يقوم أحد الضباط الإنجليز بالزواج . وفى حالة طلب أحدهم منه الإذن بالزواج ، كان يجيب دائمًا بأنه من الضرورى عليه ترك الجيش . وكان كثير المطالب ، وطفوليًا ، كما كان سريع الحركة ، ومرتفع الصوت والضوضاء .

وكان مولعًا بالآثار ، وعاد من حملته إلى السودان بعدد كبير من الأشياء النادرة والعجيبة. وفى القاهرة ، وبرغم كونه ممثلاً لحكومة صاحب الجلالة الملك ، كانوا يلاحظون يوميًا ، وفى ساعات منتظمة ، سيارته أمام حوانيت باعة العاديات والتحف . وكان المسيو ماسبيرو M. Maspero عالمًا كبيرًا فى المصريات ، ويتمتع بمركز مرموق بين كل علماء أوربا ؛ وكان فى وقتى مديرًا عامًا لمتحف القاهرة ، ومديرًا عامًا لمصلحة الآثار فى مصر . وهذا العالم ، الكبير فى السن والمحترم ، والذى له سمعة طيبة فى بلاده وفى الخارج، وقعت له حادثة مؤسفة مع لورد كتشنر ، بشأن الحصول على بعض القطع ، الأمر الذى جعله يفقد مركزه . وهذه هى الوقائع : ففى أحد الأيام ، كان من اللازم، وكما هى العادة، أن نبيع فى القصر تلك الأشياء التى ساءت أحوالها أو التى لا يمكن استخدامها . وكان من بينها قطعتان من الأوبيسون كان جدى قد اشتراهما . وحين علم كتشنر بأنه سوف يتم بيعها بالمزاد العلنى ، بذل كل مجهود من أجل أن يحصل عليهما قبل المزاد . ولم ننس ذلك الضيق الذى خلقه لحكومة موكدن وقت زيارته لها ، لكى يجعلها تهديه بعض قطع «الصينى» النادرة .

وحين تم تعيينه ممثلاً لصاحب الجلالة فى مصر ، فهمت أن مهمتى سوف تكون أكثر صعوبة . وكتبت بسرعة إلى أصدقائى فى البرلمان البريطانى . وبدا لى أن الحكومة البريطانية ، بتعيينها لورد كتشنر ، قد اختارت ، بالنسبة لمصر ، خطًا جديدًا فى السلوك . ولكن أصدقائى طمأنونى تمامًا ، وأكدوا لى أن لورد كتشنر قد تم تعيينه فى هذا المنصب ، لسبب بسيط ، وهو عدم وجود أى منصب آخر شاغر .

وأعلن السير إدوارد جراى Sir Edward Grey وزير الخارجية لأصدقائه فى مجلس

العموم ، أنه قد أعطى تعليمات رسمية للورد كتشنر بأن يقدم أوراق اعتماده مثل كل المفوضين المعتمدين لدى بلاط الخديو . وكان عليه أن يحضر فى الكسوة الرسمية للوزير المفوض البريطانى ، وليس فى كسوة فيلد مارشال . وكان كل من سبقه قد حضر إلى مصر على سفينة ركاب . أما هو فقد ذهب أولاً إلى مالطة على سفينة حربية . وكما هى العادة قامت هذه السفينة الحربية ، عند دخولها ميناء الإسكندرية بتقديم تحية من ٢١ طلقة مدفع ، وأجابتها قلعة المدينة بعدد مساوٍ من الطلقات . وحصل لورد كتشنر على كل التشريفات اللازمة له حين نزل إلى الأرض ، فى كسوة الفيلدمارشال . واعتقدت الكتيبة الإنجليزية التى كانت موضوعة فى الإسكندرية كحامية لها أن من واجبها إرسال إحدى سراياها للترحيب به . وطلبوا منا أن نقوم بالمثل . ولكننا امتنعنا ، لأن مثل هذه الاحتفالات لم تكن مقبولة ، من ناحية البروتوكول ، بالنسبة لأى مفوض لدينا . وبعد الظهر ، قدم لى أوراق اعتماده ، مع الاحتفال المعمول به .

خطاب لورد كتشنر إلى صاحب السمو الخديو عباس الثانى
ورد صاحب السمو الخديو

سيدى .

إن الملك ، سيدى العظيم ، قد كلفنى بأن أقوم ، وأنا أضع فى أيدى سموكم خطابات الاعتماد هذه ، بأن أصحبها بالتعبير عن فائق تقديره لشخص سموكم ، وأصدق التمنيات المخلصة من أجل خير مصر .

ولست فى حاجة إلى أن أضيف أن مشاعر الملك ، سيدى ، تجاه سموكم ومصر هى أيضًا مشاعر مماثلة .

وإنى اعتزازًا بالمهمة التى شرفنى بها الملك ، يسعدنى أن أجدد الذكريات الطيبة التى احتفظت بها دائمًا عن هذه البلاد ، ويسرنى بنوع خاص التفكير فى إمكانية الاحتفاظ بالود الكبير الذى شعر به من كان قبلى فى علاقاتهم مع سموكم . وإنى لكبير الأمل فى أن هذا

الود ، وأواصر الصداقة لمصر والتى ترجع إلى وقت بعيد ، سوف تسهل عملى الذى أحرص عليه، وهو أن أرعى ، وفى حدود وسائلى ، وبموافقة ودعم سموكم ، ازدهار مصر .

وفى خلال الستة عشر عامًا التى قضيتها من قبل ، تمكنت من أن أتأكد ، وبسرور عظيم ، من تلك الخطوات المتتالية التى قطعتها تلك البلاد التى تربطنى بها روابط عاطفية عميقة . وبعودتى إلى هذه البلاد ، فسوف أمد أمنياتى دائمًا ، ومجهوداتى ، صوب المحافظة على هذا التقدم وتنميته .

وليسمح لى ، سموكم وأنا أؤكد مشاعر ملكى العظيم نحوكم ، أن أضم مشاعرى أيضًا وبكل احترام لكم، وأن أؤكد لسموكم إخلاصى لمصالحكم ، المرتبطة بشخصكم ، وبشعبكم .

وقد أجبته بهذه الكلمات :

سيدى الوزير .

إنى سعيد لكى أرحب بكم ، وبصفتكم ممثلاً لصاحب الجلالة البريطانية فى مصر .

وإن المشاعر النبيلة العالية ، التى كلفكم صاحب الجلالة الملك ، سيدكم العظيم ، بالتعبير عنها ، وكذلك أمنيات جلالته بالنسبة لبلادى ، قد أثرت فىّ ، وبعمق .

وكنت قد حرصت على أن تعبر عن الرغبة فى المحافظة على علاقات الود ، والتى كان المرحوم سلفكم قد احتفظ بها معى ؛ ويمكننى أن أؤكد لكم أنه ، من ناحيتى ، سوف أتمسك ، وبوحى من نفس المشاعر ، بتسهيل إتمامكم لمهمتكم ، وأن أقدم لكم ، فى هذا المجال ، كل معونة .

وبتذكر السنوات التى قضيتها فى مصر ، لقد سعدت برؤية الطريق الذى قطعته صوب التقدم . وإنى متأكد من أنها سوف تستمر فى سيرها الصاعد صوب التقدم الدائم والأكثر وضوحًا ، وإن تمنياتكم والتى عبرتم عنها من أجل تنمية البلاد ، والتى ترتبط بها بصداقة منذ وقت طويل ، سوف يكون لها صدى فى نفوس كل أولئك الذين تعاونوا من أجل رفاهيتها ، وأولئك الذين وجدوا ، وفى عملهم هذا ، من جانبى دائمًا أكبر تأييد ممكن .

وأرجوك ، ياسيدى اللورد ، أن تبلغ صاحب الجلالة الملك ، بالتعبير عن عميق شكرى على هذه العواطف والأمنيات ، والتى قمت بالتعبير عنها ، وأشكركم جزيل الشكر لاهتمامكم بشخصى وبسعادة شعبى » .

وفى أثناء قراءته لخطبته ، كان عصبيًا حتى أن نظارته انزلقت ووقعت . فأخذ جسمه كله يرتعش ، وبدأ فى الاضطراب . وكنت قد عرفته منذ وقت بعيد ، ودهشت للغاية لرؤيته فى مثل هذه الحالة . وبعد أن قدم أوراق اعتماده ، فبدلاً من أن يضيف عربة صالون إلى القطار ، كما كان الحال مع من سبقه ، طلب قطارًا خاصًا . وحين وصل إلى محطة القاهرة أصر على وضع سجاجيد حمراء امتدت من عربته حتى سيارته . وكان يصر ، فى أيام الاستقبالات الرسمية ، على أن يحضر إلى القصر الخديوى فى كسوة فيلدمارشال . ولما كان السلك الدبلوماسى يقدم بطريق الأقدمية ، فكان هو الأخير من بين الوزراء المفوضين، وكان ذلك لا يتفق أبدًا مع سترة الفيلد مارشال . ولذلك فإنه طلب إلى إدارة المراسم الإذن بالمقابلة بمفرده . وهذا الادعاء كان يمثل صدمة للوزراء الآخرين . ووجد لورد كتشنر سلوكه طبيعيًا للغاية ومنطقيًا تمامًا . وكان يرغب كذلك فى أن يدخل إلى مصر مراسم احتفال خاص من أجل ممثل إنجلترا مع كل الأشكال المستخدمة فى الهند . ولقد أعفيته من حضور حفل الاستقبال الكبير قبل الظهر ، وفى سترته الرسمية ، وقابلته بعد الظهر فى زيارة خاصة ، وبالملابس المدنية . وكان يرغب فى أن يحصل على التشريفات الخاصة بحاكم البلاد ، أى : طلقات المدافع ، وحرس الشرف ، وقطار خاص ، وسجاجيد حمراء؛ ولم تبد له أية تفاصيل فى البروتوكول ، على أنها تزيد على الحد . ولو أن الأمر كان قد وصل إلى هذا الحد فقط ، لما كان الشر هو النتيجة . ولكنه أراد أن يتدخل ، وبكل أسف، فى شئون الإدارة الداخلية للبلاد ، والتى كانت ، بالفعل ، لا تدخل فى اختصاصاته .

وكان السير أ. كاسيل Sir E. Cassel أحد كبار رجال المال الإنجليز ، والصديق الحميم للملك إدوارد السابع ، قد أسس ، مع رافايل سواريز Raphaël Suarès ، وقسطنطين سلفاجو Constantin Salvago ، البنك الأهلى المصرى . ثم قام بعد ذلك

بإنشاء « البنك الزراعى » . وكانت السلف لا تزيد على عشرين جنيهًا مصريًا . ورغب لورد كتشنر فى أن يصبح محبوبًا من الفلاحين ، فطالب بضرورة زيادة الحد الأدنى للقروض مع نظام جديد وغريب تمامًا عن الأنظمة المالية ، للتصفية نبت فى خياله ، وأفسد كل النظام الذى وضعه مؤسسو هذا البنك . ودفعته الديماجوجية إلى ما هو أبعد من ذلك . فلقد اقتطع أراضىَ من أملاك الدولة ، ستمائة فدان ، لكى يقسمها بين الفلاحين الذين لا يمتلكون أرضًا . وكان من اللازم لذلك إنشاء قرية ومسجد ، وبشكل سريع للغاية ، حتى أن سقف المسجد قد انهدم . ولقد اعترف السير إدوارد جراى ، وزير الخارجية البريطانية، بأن لورد كتشنر، ومطالبته بكل التشريفات ، وادعاءاته بالنسبة للإصلاحات، كان يميل إلى خسوف حاكم البلاد . ولما كان السير إدوارد جراى لا يقدر على أن يوجه إليه، مثل بقية الوزراء المفوضين الآخرين ، تعليمات مفصلة ، فإنه طلب منه عدم ترك نفسه أسيرة للدوافع الشخصية ، وبرغم الخديو .

وأراد ، منذ عودته ، أن يفتتح مستشفاه الشهير ضد الأنيميا ، ودعيت للافتتاح . ولما كنت على علم بمحادثته مع السير إدوارد جراى ، فقد قبلت . وعند وصولى ، لاحظت خيمة كبيرة منصوبة من أجل استقبال أعيان وعمد المنطقة . وبعد شرب الشاى ، دعانى إلى أن أوجه خطبة للأعيان المجتمعين . ولم أكن مستعدًا أبدًا ، ولم أكن أرغب فى أن أقدم خطبة عامة ، برغم أن رئيس مجلس النظار كان جالسًا إلى جانبى مع لورد كتشنر ، حول مائدة صغيرة . واقترح علىّ لورد كتشنر ، فى أول الأمر أن أتناول « بيوت الراحة » ، والتى كانت بيوت الفلاحين فى مصر تفتقر إليها داخل نطاقها . وقال لى ، أنه سيكون من الضرورى بناء اثنين منها فى كل قرية ، وخارج المساكن ، أحدهما للرجال والثانى للنساء ، ووافقت على فكرته ، ولكن لما كانت هذه الفكرة هى فكرته ، فإنى فضلت أن يقوم بشرحها بنفسه . . . وتأجلت خطبتى إلى وقت لاحق .

ومنذ تعيين لورد كتشنر حتى سفره من مصر فى عام ١٩١٤ ، زادت الشقاقات بيننا ، نحن الاثنين ، وتعددت . وكان يشوه محادثاتنا ويضعنى فى مواقف غير كريمة . وفهمت سبب عدم رغبتهم فى الاحتفاظ به فى إنجلترا . وانتهى بى الأمر إلى عدم الموافقة على

التفاوض شفهيًا مع لورد كتشنر . وبعد كل مقابلة ، كانت هناك مذكرة مكتوبة تلخص ما دار من محادثات . وفى أحد الأيام ، جاء لزيارتى ، فى الساعة الثالثة من بعد الظهر ، فى قصر القبة ، قرب القاهرة . وكان حريصًا على أن يقرأ لى مذكرة كان قد أعدها . وكان الأمر يتعلق بالحركة الوطنية الموجهة ضد إنجلترا . واتهمنى باستخدام أموال إدارة الأوقاف ؛ لكى أساعد بها احتياجات هذه الحركة . ولقد شرحت له أن حسابات هذه الإدارة كانت تفحص بدقة بواسطة ناظر المالية ، الذى كان تحت إشراف المستشار المالى البريطانى . وكان من المستحيل تغيير مصدر ورود الأموال .

وعندئذ طالبنى بأن تتحول الإدارة العامة للأوقاف هذه إلى نظارة وتكون جزءًا لا ينفصل عن إدارة الدولة المصرية .

وكان هذا التعديل يشتمل على ظلم : فكان المسيحيون ، الأقباط ، والأرثوذكس ، والكاثوليك ، والبرتستانت ، والسوريون المسيحيون من كل مذهب ، لهم ممتلكات أوقاف يديرها رجال الكنائس من بينهم ، وطوائفهم . فما هو الدافع إذن لأخذ أملاك وأوقاف المسلمين وضمها إلى إدارة الدولة ؟ ولقد أفهمت كتشنر أننى كنت رئيس هذه المؤسسة الإسلامية ، ولا يمكننى أخذ مثل هذا القرار دون موافقة الخليفة ، والذى كنت ، بصفته هذه ، مندوبًا عنه فى اختصاصاته الدينية . فقال لى : « حسنًا سوف أعطيك ثمانية أيام ؛ لكى تفكر » .

وبمجرد ذهابه ، طلبت محمد سعيد باشا ، رئيس مجلس النظار ، وحسين رشدى باشا ، ناظر الخارجية ، وذكرت لهما ما دار فى مقابلتى مع كتشنر ، وأمرتهما بالذهاب لمقابلته وإقناعه بعدم فائدة الانتظار ثمانية أيام . وكنت مصممًا على إرسال برقية إلى إستانبول ؛ حتى أتمكن من الحصول على رد فى أقرب وقت . وفقد كتشنر شيئًا فشيئًا هدوءه ، وسادته موجة من الغضب وصاح : « إن الخديو قد وافق على اقتراحى ، وتعهد بأن يسوى هذه المسألة فى خلال ثمانية أيام » . وأضاف إلى ذلك : « ولقد أرسلت برقية إلى وزيرى فى لندن؛ لكى أبلغه بذلك . . . وإذا كان الخديو قد غير رأيه ، فإنى مستعد لإرسال برقية أخرى تعلن أنه قد غير رأيه ، وسيتحمل نتائج ذلك » .

وعاد النظار إلىّ ، وأبلغونى بما دار فى مقابلتهم . وأمام مثل هذا التهديد ، أعلنت لهم أن لورد كتشنر يجعل كل تعاون أمرًا غير ممكن ، وأننى سوف أنسحب إلى داخل قصرى فى المنتزه (٤) ، قرب الإسكندرية ، وأننى سوف أرسل برقية إلى إستانبول أعلن فيها أننى لن أتمكن بعد ذلك من العمل بهذه الطريقة ، وأننى أفضل أن أتنازل . وبمجرد أن علم لورد كتشنر بتصميمى ، انفعل ضد الناظرين ، وادعى أنه لم يذكر أبدًا مثل هذا المعنى . ولم يكن قد أرسل برقية للوزير البريطانى فى لندن ، وكان لا يرى مانعًا من أن أقوم أنا بإرسال واحدة أطلب فيها موافقة السلطان . . ولم يعد لورد كتشنر مسيطرًا على نفسه ؛ وأخذ يقطع الصالة التى اجتمعوا فيها بطولها وعرضها ؛ وأعلن للناظرين : « أبلغوا الخديو أنه إذا كان يستند إلى إستانبول ، فإن عليه ألاّ ينسى أن الصدر الأعظم [رئيس الوزراء] الحالى هو الأمير سعيد حليم ، وأنه يمكننا أن نفعل فى إستانبول ما لا نرغب فى عمله فى مصر » . وفى هذا الوقت ، لم أتمكن من فهم مدى التلميح الموجود فى هذه الجملة . ولكن الأمر سيتضح ، بكل أسف ، فيما بعد .

وتركت مصر فى شهر مايو عام ١٩١٤ ؛ لكى أقضى عطلتى الصيفية المعتادة ، وأنا أجهل ما يخبئه لى المستقبل . وكنت أعرف فقط أننا قد وصلنا إلى عدم تفاهم عميق ، وأن الحال لا يمكنه أن يظل على ذلك لفترة طويلة . وحين أعلنت الحرب الأوربية فى شهر أغسطس ١٩١٤ ، استلم لورد كتشنر من حكومته كل السلطات لكل ما يتعلق بالحرب . ولم يكن لورد كتشنر ينظر بعين الرضاء لأمر عودتى إلى مصر . ولم تكن الدولة العثمانية فى حرب بعد . وذهبت إلى أراضٍ إسلامية ؛ لكى أحظى بصيام شهر رمضان . وبمجرد وصولى

---

(٤) كان الخديو إسماعيل قد قسم الأرض الممتدة من المنتزة والمعمورة حتى أبى قير بين أولاده محمد توفيق والبرنس حسن والبرنس حسين (السلطان حسين كامل فيما بعد) ؛ وقام عباس حلمى ببناء قصره فى المنتزه على نمط نمسوى وهو فندق السلاملك حاليًا ؛ أما منزل الأمير حسن فإنه قد بنى مكانه فيللا المشير عبد الحكيم عامر ، وأما منزل الأمير (السلطان) حسين فمكانه الآن فيلا عبد الناصر . وعند مصادرة أملاك الخديو عباس حلمى فى عام ١٩٢٦ فإن المنتزه كان من نصيب الملك فؤاد ، والذى بدأ فيه بناء قصر الحرملك ، وهو قصر المنتزه الحالى ، والذى أتمه فاروق ، وبنى له حاجز الأمواج ، والمنارات ، وأعطاه شكله الحالى ، بحدائقه وأبراجه ومنتزهاته .
وبعد الثورة أصبح قصر المنتزه (الحرملك) فندقًا للقمار ، ويؤجر من أجل إقامة الأفراح وحفلات =

إلى إستانبول ، قمت بالزيارة التقليدية للباب العالى ، وللصدر الأعظم ، الأمير سعيد حليم . وحين خرجت من الباب العالى ، لكى أعود إلى قصرى(٥) ، تعرضت لمحاولة لاغتيالى. وسرعان ما صدر بلاغ رسمى إنجليزى يمنعنى من العودة إلى مصر .

= الزفاف ، خاصة وأن سلمه من الرخام الإيطالى البديع ، وأما السلاملك فإنه تحول إلى فندق . ثم أنشئ فندق فلسطين فى عام ١٩٦٤ لينزل فيه الملوك والرؤساء العرب فى مؤتمر القمة الذى تم عقده فى هذه السنة . وفى عهد أنور السادات تحول قصر المنتزه (الحرملك) إلى أحد قصور رئاسة الجمهورية .

(٥) هو قصر صغير نسبيًا ، ويقع قريبًا من القصر الكبير الذى يقع مباشرة على البوسفور . وقد بناه الخديو إسماعيل وأصبح يسمى فيما بعد بقصر الوالدة باشا وهى والدة صاحب المذكرات ، وأرضياته من خشب الأرو والورد ، وله فخامة كبيرة ، وكان اليخت « المحروسة » يصل إلى الرصيف الخاص به، فينزل الأمراء والأميرات إلى القصر مباشرة . وهو من أملاك مصر الآن ، وتقيم القنصلية المصرية العامة فى إستانبول الآن فى بعض حجراته ، وتعجز عن صيانة بقية حجراته وردهاته وسلالمه ، نتيجة لحالة الميزانية .

الفصل الرابع عشر

الإنــجليز فــى مصــر

الموظفون الإنجليز فى مصر - اللجنة الإنجليزية لأصدقاء مصر فى لندن - مهمة إسماعيل أباظة باشا فى لندن .

يمكننا أن نقسم الموظفين الإنجليز فى مصر إلى ثلاث مجموعات ، أو نوعيات . وكانت النوعية الأولى تشتمل على الإنجليز الذين تعاقدوا قبل الاحتلال ، فى عام ١٨٨٢ . وكان هؤلاء الموظفون ينتسبون إلى كل الإدارات . ولكنهم كانوا ، من أجل دفع الديون ، قد وضعوا تحت إشراف وإدارة اللجان المشتركة ، والمشكلة من ثلاثة أعضاء ، وتحت رئاسة أحد المصريين ، أو الإنجليز ، أو الفرنسيين تبعًا للإدارات الوزارية . وكانوا يقيمون فى البلاد منذ ما يقرب من عشر سنوات حتى تم الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ . ولم يكونوا قد بحثوا عن مجيئه ؛ وكانوا قد تأقلموا فى مصر ، وكان من المهم ملاحظة أنهم لم يرتبطوا أبدًا بالموظفين الإنجليز الذين حضروا بعد ذلك . وكان كل موظفى هذه النوعية رجالاً من سن معيّن . وكانوا لا يرغبون فى الحصول على أية ترقية خارج مصر ، وكانوا علاوة على ذلك لا ينتسبون إلى كادرات الحكومة البريطانية .

أما النوعية الثانية من الموظفين الإنجليز فى مصر فكانت مؤلفة من الرجال الذين تم استدعاؤهم قبل غيرهم من أجل إعادة تنظيم الإدارة المصرية . ولاشك فى أن اختيار هؤلاء

الموظفين قد تم بكل عناية ، نظرًا لصعوبة مسئوليتهم . وكانت لهم معرفة تامة بتخصصاتهم ، وفرضوها على الأهالى المصريين . وكان نشاطهم الأكثر تميزًا يتعلق بالرى . وكان قد عهد بهذه الأعمال إلى مجموعة من المهندسين والذى يصعب تحديد من كان أكثر قدرة من الآخر داخلها . وكان السيرجون سكوت مونكريف Sir John Scott Moncreff قد اختار بنفسه مساعديه ، وكان بكل تأكيد رجلاً له قيمته ؛ ولكنه ترك ، وبكل أسف ، البلاد ، وبسرعة أكثر من الآخرين . وكان من بين مساعديه الكولونيل روس Ross ، والميجر براون Brown ، والسير ويليام ولكوكسSir William Wilcoks والسير ويليام جارستين فوستر Sir William Garstin Foster . ومن النادر أن تجد مثل هذه المجموعة. وإن التنظيم المالى لمصر يرجع إلى عمل هذه المجموعة من المهندسين . وقام الكابتن ليونز Lyons ، وهو مجرد ضابط فى الجيش المصرى ، والذى كلف بإنشاء إدارة المساحة وتنظيم إدارة الجيولوجيا والأرصاد الجوية فى مصر ، بإثبات قدراته العالية ، وذلك بإنشائه إدارة تبقى حتى الآن نموذجًا فى نوعها . وقام بعد ذلك بترك مصر ؛ لكى يشغل كرسى الأستاذية فى إحدى جامعات شمال إنجلترا .

وبعد هذه الفترة ، زاد عدد الموظفين الإنجليز زيادة ضخمة ، ومنحت مصر وظائف بكميات لا تنتهى للأبناء المرفهين وللأشخاص الذين كانوا ينعمون بالحماية . وهكذا ندخل فى مرحلة ثالثة ، والتى لم يقم الموظفون الإنجليز خلالها ببذل أى مجهود من أجل تعلم لغة البلاد ، أو من أجل البقاء مع الموظفين المصريين والعمل على تكوينهم . بل كانوا ، على العكس من ذلك ، يطالبون مرءوسيهم بمعرفة اللغة الإنجليزية معرفة كاملة ، ويحرصون على أن تكتب الخطابات الرسمية بالإنجليزية ، وليس بالعربية .

وبلغت زيادة عدد الموظفين الإنجليز ، عند نهاية مهمة لورد كرومر درجة أن الطلاب المصريين المتخرجين من أوكسفورد وكامبردج ، ومعهم دبلومات عالية ، كانوا لا يجدون لأنفسهم مكانًا فى الإدارة ، ويرون زملاءهم فى الدراسة من الإنجليز ، والذين رسبوا فى نفس الامتحانات ، يحصلون على وظائف فى بلادهم ، ويحتلون فى خلال بضع سنوات مركزًا عاليًا . وكان الأمر مثيرًا للانتباه ، وخاصة بالنظر إلى تشدد اللائحة الخاصة بتعيين

الموظفين فى الحكومة المصرية . وكانت هذه اللائحة تطالب الموظف ، قبل أى شىء ، بشهادة فى اللغة العربية . وكان عليهم ، علاوة على ذلك ، ولكى يحصلوا على وظيفة فى مصر، أن يمروا أمام لجنة امتحان مشكلة من موظفين إنجليز .

ومع ذلك فأعتقد أنه يمكننى أن أؤكد أن هذه اللجنة لم ترسل موظفًا واحدًا إلى مصر ؛ - إذ أنه كان من الضرورى - إيجاد طريقة للتحايل على اللوائح . وكان ذلك يمس فى الواقع الموظفين الإنجليز الذين كان عليهم أن يبدءوا بمرتب عشرين جنيها إسترلينيًا فى الشهر . وتمكن كل الأولاد الإنجليز ، الذين لم يجدوا أية وظيفة فى بلادهم ، ولكنهم كانوا ينعمون بحماية خاصة ، من أن يحصلوا على تعيين سريع لهم فى مصر فى إحدى الوظائف خارج الهيئة بمرتب تسعة عشر جنيها ونصف . وفى أثناء العام الأول ، كانوا يحصلون على علاوات ؛ وحين يصلون إلى مرتب يقارب الأربعين من الجنيهات ، كانوا يكتبون تقريرًا يذكر أنه نظرًا لمعرفتهم بالعمل ، فإنهم يفضلونهم على الموظفين الجدد . وعندئذ يتم تعيينهم فى إطار [كادر] الإدارة بنفس المرتبات التى كانوا يتقاضونها حتى ذلك الوقت . وبهذه الطريقة لم يعد فى وسع الطلاب الإنجليز الجيدين والذين كانوا يرغبون فى الحضور إلى مصر ، أن يجدوا أية فرصة فى الوصول إلى ذلك ، إذ إنه لم يحدث خلو فى الدرجات أبدًا . وبهذه الطريقة ، فقد الموظف الإنجليزى ، منذ ذلك الوقت هيبته ، وزادت حركة عدم الرضاء ، وأصبحت عامة بين الموظفين المصريين . وأسهم هذا الوضع فى سفر موظفين إنجليز ، مع كل التضحيات المالية التى كانت تتحملها الحكومة المصرية .

ولا يمكننى أن أختم هذا الفصل دون أن أعترف بقيمة بعض الموظفين الإنجليز الأمناء، والمخلصين ، والمحترمين ، والذين كانوا قد أحبوا مصر . فكان السير جون سكوت Sir John Scott المستشار القانونى ، والذى كان يعرف بلاشك القانون الإنجليزى جيدًا وإن كان غير ملم بالكامل بقانون نابليون المطبق فى مصر ، فقد تمكن رغم ذلك من إظهار قدرته وحصل على احترام كل موظفى نظارة العدل . ولم يتمكنوا أبدًا من إيجاد أى مأخذ على هذا الرجل ، ولم يقم أبدًا فى السياسة بأى شىء قد يتعارض مع المصالح المباشرة للعدالة . وكان السير جون سكوت فى سن متقدمة ، ولكنه لم يكن قد

وصل بعد إلى سن التقاعد حين سافر لسبب لا يمكن شرحه : فكان قد شعر بالإجهاد ، وطلب خمسة عشر يومًا ، أو شهرًا كعطلة إضافية . ولكن لورد كرومر ، والذى لم يكن يحب كثيرًا السير جون سكوت ، أبلغه بأن عليه أن يختار بين تقديم استقالته وبين أخذ ثلاثة الأشهر والنصف كعطلة نظامية . وهكذا شاهدنا السفر المفاجئ لرجل عرف كيف يحترم القانون المصرى ، والذى لم يوافق أبدًا على إدخال أى تعديل فيه لأسباب سياسية ، أو لمواقف مسبقة .

وكان خليفته ، بكل أسف ، من النوعية الثالثة من الموظفين الذين سبق ذكرهم . فكان شابًا ، ومتعلمًا ، ويعرف القانون الفرنسى ، وكان قد درس فى فرنسا ، وعمل محاميًا فى إنجلترا ، فى شركة بيرنج Baring ، وهى التى رشحته للورد كرومر ؛ فكان بالتالى تحت التصرف الكامل لهذا الأخير . وابتداء من ذلك الوقت تمت تغيرات كثيرة فى القوانين المصرية ، المأخوذة من قانون نابليون ، حتى لم تعد هناك سوى علاقات بعيدة مع النظام الذى تقنن فى الأصل .

ورجل آخر له قيمة كبيرة ، واحترام شديد ، كان هو الابن الأكبر للأميرال موريس باشا Morris ، وهو جورج موريس بك ، وهو موظف سابق فى العدل ، ثم أصبح رئيسًا للأمن، وأدار هذه الإدارة خلال عشرين عامًا بطريقة لا التواء فيها ، حتى أنه لم يكن فى وسع المصرى أن يقوم بها أفضل منه . وكان شيتى بك Chitty مديرًا عامًا للجمارك ، ثم مستشارًا لنظارة الداخلية ، هو كذلك رجلٌ لن ينساه المصريون . والواقع أن نظارة الداخلية كانت تضم مجموعة ضخمة من الموظفين الإنجليز ، برغم أن كل مهمات هذه النظارة كانت تتعلق بالأهالى . ولقد تمكن شيتى بك ، وبتأييد من السير إلدون جورست ، من القيام بعملية تطهير كاملة وبشكل جعل الموظفين المصريين يتمكنون فى آخر الأمر من حصولهم على حرية أيديهم فى إرضاء الشعب .

وأرغب فى أن أذكر كذلك المستر بوند Bond والذى كان يشغل منصب نائب رئيس محكمة الاستئناف للمحاكم الأهلية لمدة ثلاثين عامًا . وكان مستر بوند يعرف اللغة العربية معرفة جيد سواءٌ فى النحو ، أو الأدب. وعرف كيف يحصل على احترام المحامين وجميع

القضاة ، زملائه، وكانت النتيجة واضحة . وفى هذا الوقت كانت محكمة الاستئناف تتكون من قضاة مصريين ، كانوا أصلاً ، من بين الأوائل من خريجى الجامعات الفرنسية . وكانوا يتلقون تدريبًا عند وصولهم إلى مصر بواسطة رئيس النيابة العامة للمحاكم الأهلية ، وهو المسيو لوجرل Logrel ، وكان بلجيكى الجنسية . وهكذا كانت محكمة الاستئناف مكونة من مجموعة متميزة من القضاة ، الذين كان المستشار القضائى الإنجليزى يشيد دائمًا بصفاتهم وكفاءاتهم المهنية .

وأحرص ، فى آخر الأمر ، على أن أذكر اسم صديق قدم معونة غالية للسياسة المصرية : المستر بنجامين موسلى M. Benjamin Mosely . وكان قد تزود بتعليم عالٍ ، وقبل منصب قاض فى محاكمنا [الأهلية] . ولكنه لم يفهم أبدًا أنه من الضرورى أن يكون موظفًا متواضعًا وخاضعًا ، قبل أن يصبح قاضيًا كاملاً . ولذلك فإنه اضطر إلى تقديم استقالته . ولما كان يتمتع بثروة شخصية كافية ، فإنه قرر أن يبقى فى البلاد ، وأن يدافع عن قضية الشعب المصرى . وهذا هو ما قام به حتى آخر يوم من حياته . ولقد توفى صغيرًا، بكل أسف ، فى أثناء الحرب . ولا أرغب فى أن أذكر أكثر من ذلك ، حتى لا يظن البعض أننى أتعمد أن أخصه بإطراء زائد ؛ ولكن ، لكى نكون عادلين ، علينا أن نذكر موقفه مع المستر روبرتسون Mr. Robertson ، الأمر الذى سوف أقوم به فيما بعد .

ومن ناحية أخرى ينبغى القول بأن تاريخ الموظفين الإنجليز فى مصر ، كان يمثل فترة مؤسفة علىّ أن أذكرها : فكان اختيار المستر دنلوب Dunlop مستشارًا للمعارف ، وهو ذلك المنصب الذى احتله لمدة عشرين عامًا ، سببًا مباشرًا فى تدهور أحوال التعليم وهبوط مستواه على كل المستويات .

وكان يحظى بحماية لورد كرومر، فقد كان زميله فى لعبة التنس . ولما كان فى الأصل مجرد معلم فى مدرسة إحدى القرى فى إنجلترا ، فإنه كان لا يرغب أبدًا أن يعين مدرسًا إنجليزيًا كفؤاً قد يكشف ضعفه ، وعندها قد لا يتمكن دنلوب من الاحتفاظ بمنصبه .

ولم يكن أحد من أساتذة الإنجليز فى مدارسنا لديه الشهادة التى تطلب عادة من أجل شغل الوظيفـة . وهكذا شـاهدنا أن أستاذين من الجامعات الفرنسية ، المسيو م. تستو

M. M. Testoutولامبير Lambert واللذين كانا يديران مدرسة الحقوق ، قد حل محلهما مدير إنجليزى ، هو مستر هيل Hill ، والذى لم يكن قد حصل على أية شهادة . ولم يحصل على شهادته إلاّ بعد عام من تعيينه كمدير لمدرسة الحقوق ، وذلك بالذهاب للحصول على شهادته من إيكس إن بروفانس Aix-en-Province ، فى فرنسا وقت العطلة . ويمكننا أن نتصور تأثير مثل هذه الأوضاع على الطلاب .

ويمكننا كذلك أن نتحدث عن فئة رابعة من الموظفين ؛ وهى مجموعة ليست لها أهمية ، ولم تكن فى الحقيقة تتشكل من رعايا إنجليز ، ولكن من أهالى شرق البحر المتوسط [Levantins] ، وكانت تشكل جزءًا من الإدارة البريطانية فى الشرق . وفكروا فى أن يجعلوا منهم موظفين من الدرجات الدنيا . ولكن الموظفين المصريين حاربوا سياسة التعيين هذه . ولذلك فإن هذه الفئة قد انتهى بها الأمر إلى الاختفاء فى خلال عشرة أو خمسة عشر عامًا .

ولم أتحدث عن الضباط البريطانيين فى خدمة الجيش المصرى ، إذ ان الإطار الذى وضع لهم ، من البداية ، لم يتغير تقريبًا أبدًا . وكانوا دائمًا قنوعين بالمحافظة على الوضع القائم . والنقد الوحيد الذى يمكن أن يوجه بشأنهم هو أنه ، وخلال اثنين وثلاثين عامًا ، من ١٨٨٢ حتى ١٩١٤ ، لم يتمكن أى ضابط مصرى من أن يحتل أى منصب يجعله رئيسًا لضابط بريطانى ، أو يعطيه قيادة مستقلة ؛ ولذلك فإن الضباط المصريين لم يعينوا فى الرتب العالية . ويمكننا أن نذكر نفس الشيء بالنسبة لضباط الشرطة ، وبوليس الأرياف ، وإدارة خفر السواحل .

ولقد ذكرت هذه الأحداث دون تهويل ، ودون انحياز ، وأصر على أن أنهى قائلاً ، وبأعلى صوت ، بأننى قد قدرت كثيرًا عددًا من الموظفين الإنجليز ممن قدموا خدمات كبيرة لمصر ، وكانت لى ثقة كبيرة بهم ، واعترفت لهم دائمًا بالقيمة الكبيرة .

* * *

أما فيما يتعلق باللجنة الإنجليزية لأصدقاء مصر فى لندن ، فإننى أقول : إنه بعد عام

١٩٠٤ ، ومع فقدان دعم وتأييد الفرنسيين ، وبقائى وحيدًا فى وجه إنجلترا اضطررت إلى أن أبحث عن وسيلة لتكوين مجموعة فى لندن تدعم كفاحى ضد تدخل ممثلى صاحب الجلالة البريطانية فى مصر .

ووجدت محاميًا من لندن أتى إلى مصر ؛ لكى يعين قاضيًا فى المحاكم الأهلية . وبعد تعيينه مباشرة ، ووصوله إلى البلاد ، بدأ فى تعلم اللغة العربية مع أحد الطلبة المصريين ، ثم بدأ فى التردد على المقاهى ؛ لكى يتعرف جيدًا على عقلية الشعب ، ويعرف المخالفات والجرائم التى يمكنها أن تقدم إلى القضاء . ولكن اللورد كرومر رأى أن هذا القاضى لا يمكنه أن يحافظ على كرامة بريطانيا ، وقدم له ملاحظات قاسية ، وكان ذلك أسلوبه المعتاد مع الموظفين الإنجليز . ولكنه هذه المرة كان يتعامل مع قاض كان قد تزوج امرأة غنية ولم يكن يحتاج أبدًا إلى مرتبه الذى يصرف له . فقرر القاضى أن يقدم استقالته ، وأن يقيم فى القاهرة بشكل دائم . وأصبح هو مركز عملنا الفعال فى لندن . وهذا القاضى هو بنيامين موسلى Benjamin Mosely ، الذى ذكرت اسمه عند التحدث عن الموظفين الإنجليز فى مصر . وكان له أصدقاء من المحامين فى لندن ، وكان يعرف جيدًا القوانين الإنجليزية ، والطرق التى تمس الشعب . وجمّع حوله عددًا من الشخصيات البرلمانية الإنجليزية ، التى كانت تهتم بالمسألة المصرية . ومن بين هؤلاء وجد أحد رجال البرلمان ، الذى برغم تأييده لبنيامين موسلى ، إلا أنه لم يتمكن من مشاركته فى نشاطه ، إذ انه كان له ولدان فى وزارة المستعمرات . ولذلك فإن الأمر انتهى بالمستر موسلى إلى أن يجد السيد روبرتسون J. M. Robertson ، الذى كرس لذلك نشاطه الكبير وإخلاصه الذى نعجز عن وصفه . ونجح هذان الرجلان تمامًا فى أن يجدا لنا التأييد المرغوب فى لندن . وتعاون الشيخ على يوسف وإسماعيل أباظة باشا معهما بفاعلية وذكاء . وكانت مبادئ مصطفى كامل باشا قد حرمت عليه ، بكل أسف ، أن يتعاون مع أحد الإنجليز مهما كان موقفه ، حتى وإن كان مصطفى كامل يعتقد فى جدوى التعاون . وبدأ المستر روبرتسون فى طرح أسئلة فى البرلمان ، وفى استجواب السير إدوارد جراى ، وزير الخارجية . ولم تكن أسئلته تمثل أهمية خاصة ، إذ تركزت مثلاً على تنظيم أعمال البر ، والرفق بالحيوان ، وتعاطى

المسكرات . وكان السير إدوارد جراى واثقًا فى صدق مستر روبرتسون وإخلاصه ، وهو صديقه الشخصى والسياسى ، فكان يقترح عليه مقابلات خاصة ، حيث يتم التباحث فى شئون أكثر أهمية .

وفهم السير إدوارد جراى أن رغبتنا كانت تتمثل فى جعله يعرف الحقيقة ، وجعله يسمع من كل الأطراف . وهكذا ، فحين علمنا بأخذ لورد كتشنر مكان السير إلدون جورست ، ذهب المستر روبرتسون إلى السير إدوارد جراى ؛ لكى يطلب إليه أسباب هذا التعيين . وأكد له السير إدوارد جراى بأنهم قد عينوه فى هذا المنصب ؛ لأنه لم يكن هناك مكان آخر يعطونه له. وفى عام ١٩١٤ أظهر السير إدوارد جراى للمستر روبرتسون تقريرًا كان قد استلمه فى التو من مصر ، قائلاً له : « اقرأ هذا التقرير ، والذى لم يكتبه كتشنر عدو الخديو ، ولكن كتبه شخص هو عدو لكتشنر » . وفى ذلك الوقت ، حاولت أن أجد كاتب هذا التقرير، ووجدته بالصدفة. فلقد كان هو المستشار الإنجليزى لوزارة الداخلية ، وكان معارًا من وزارة الخارجية البريطانية ، وكان حتى ذلك الوقت على خلاف مع لورد كتشنر . واتفقا سويًا ، وعلى حسابى .

وعلينا ألاّ ننسى ، قبل أن ننتهى ، أن نذكر أنه كان لنا فى لندن أحد المصريين الذى كان له نفع كبير ، والذى تعاون كل التعاون مع أصدقائنا البريطانيين . وكان قد أقام فى إنجلترا منذ ما يزيد على أربعين عامًا ، وكان يعرف الإنجليز جيدًا . وكان يسمى كرياكوس ميخائيل Kiriakos Mikhail ؛ وكان أحد سكرتاريه الإنجليز قد وصل إلى أن ينتخب فى البرلمان ، وأيّد حركتنا وعملنا تأييدًا فعالاً .

* * *

وأما فيما يتعلق بمهمة إسماعيل أباظة باشا فى لندن ؛ فلقد شهد عام ١٩٠٨ ازدهار الحركة الوطنية فى مصر . وفى المجلس التشريعى ، ظهرت حركة عميقة تعبر بصدق عن مشاعر الشعب . وقام أعضاء فى مجلس شورى القوانين مثل : حسن عبد الرازق باشا ، ومحمود سليمان باشا ، وإسماعيل أباظة باشا ، وأحمد يحيى باشا ، وعلى شعراوى باشا ، وغيرهم معهم ، مطالبين من منصة المجلس بضرورة منح دستور للبلاد ، يتوافق مع

تطورها . ولقد أسعدنى ذلك . ولكى أسهل مهمة إسماعيل أباظة باشا فى لندن لدى السير إدوارد جراى ، قررت أن أرسله مع بعض زملائه ، لكى يتصلوا بلجنتنا فى لندن ، ولإبلاغ السير إدوارد جراى بمطالبنا . وطلبت إلى المندوب البريطانى أن يوصى بإسماعيل أباظة باشا لدى وزارة الخارجية البريطانية ، وبصفته وسيطًا لسياستنا المتعلقة بالتعاون المتبادل . وكانت هذه اللجنة تتشكل من : محمد الشريعى بك ، السيد حسين القصبى ، عبد اللطيف الصوفانى بك ، محمد عثمان أباظة بك ، وناشد حنا بك ، وبرئاسة إسماعيل أباظة باشا . وذهبت هذه اللجنة إلى لندن فى أثناء الصيف ، وفى وقت إقامتى فى أوربا . وتم استقبال المندوبين المصريين استقبالاً حارًا من جانب ممثلى مجلس العموم ، ومن السير إدوارد جراى .

ووصل إسماعيل أباظة باشا ، وزملاؤه الذين يمثلون مجلس شورى القوانين ومجالس المديريات فى مصر ، إلى لندن يوم الإثنين ٢٠ يوليو . وفى يوم ٢٢ يوليو أقام لهم المستر فوكس بورن Fox Bourne حفل غداء فى النادى الليبرالى الوطنى ، حتى يتمكن من تقديمهم إلى أعضاء عديدين من البرلمان ، وإلى شخصيات أخرى . وبهذه المناسبة ، كان إسماعيل أباظة باشا محاطًا بمحمد الشريعى بك ، والسيد حسين القصبى ، وعبد اللطيف بك الصوفانى ، وناشد حنا بك ، ومحمود سالم بك ، ومحمد عثمان أباظة بك ، وكذلك غيرهم من المصريين ، والذين كان من بينهم الدكتور بهجت وهبى الجراح الشهير فى مستشفى سان جورج فى لندن . وكان من بين من تجمع لمقابلتهم : المستر روبرتسون ، عضو البرلمان ؛ وروذرفورد Rutherford ؛ وماكارنيس Mackarness؛ وجرينوود Greenwood، وهارت ديفز Hart Davies ، وسويفت ماكنيل Swift Mcneil ، و ج.ج. واير J.G.Weir ، وكلهم أعضاء فى البرلمان ؛ والبروفسير براون E.G. Browne من جامعة كامبردج ؛ وبريلسفورد H.N. Brailsford ، ونيفينسون H.W.Nevinson ، والدكتور أمير على ، الدارس الكبير للعلوم الشرقية ورئيس الجالية الإسلامية فى إنجلترا ، وكذلك مرزا أغا إصفهانى Mirza Agha Isphahani العضو الكبير فى مجلس الدوما الفارسى الأخير ، والذى كان قد وصل إلى بريطانيا العظمى فى ذلك الوقت .

وكان الكثيرون من أعضاء البرلمان قد وعدوا بحضور هذااللقاء ، ولكنهم شغلوا فى اللحظة الأخيرة بواجباتهم البرلمانية .

وبعد الغداء قدم المستر فوكس بورن ضيوفه فى بضع كلمات ؛ ثم قام ج . م . روبرتسون بالشرب فى نخب « الأصدقاء المصريين » ، وقال : « إن المناسبة بسيطة للغاية ـ فها نحن أولاء نستضيف ستة من السادة المصريين ، أربعة منهم من مجلس شورى القوانين ، والباقون أعضاء فى مجالس المديريات ، الذين قدموا لزيارة لندن ، من أجل التباحث مع الساسة الإنجليز المتفاهمين معهم ؛ وقد جمعنا المستر فوكس بورن اليوم ، لكى نتمكن من أن نظهر لهم ، من جانبنا ، مشاعر الود وكذلك احتياجاتنا وأمانى شعبنا . وأعتقد أن كل المجتمعين هنا يؤمنون بأن الاتصالات المستمرة بين الشعوب هى فوق كل شىء ضرورية فى العلاقات بين الدول . ونحن نأمل فى أن نصل وبشكل كامل لهذه النهاية فيما يتعلق بمصر وبيلادنا ، . والبعض من بينكم أكثر علماً منى بشئون مصر ، ومنذ وقت أطول . وكانت مرحلة مؤسفة من عام ١٩٠٦ هى التى دفعتنى إلى أن أركز عليها كل اهتمامى ؛ وأعتقد أن هذا كان هو نفس الشعور بالنسبة لعدد كبير من الإنجليز .

« ومنذ ذلك الوقت عملت كل ما أستطيع من أجل فهم احتياجات ومطالب الشعب المصرى ، وأعتقد أنه لا ينقصنا ، للقيام بتقدم كبير فى هذا السبيل ، سوى معرفة متبادلة أكثر دقة وأكثر كمالاً . ولن يكون من المناسب أن نناقش هنا وبالتفصيل الوضع السياسى فى مصر . وستكون لنا الفرصة للقيام بذلك فى الغد ، فى الوقت الذى نأمل فيه أن نهيئ لإخواننا المصريين فرصة اللقاء ، فى مجلس العموم ، مع أعضاء البرلمان الذين يهتمون بشئون مصر . وإن أهدافنا لا تتعدى اليوم أن نعبّر لأصدقائنا عن ودنا الذى نشعر به تجاه مثلهم العليا ، وتجاه آمالهم . وضيوفنا ينتمون إلى ذلك الجانب من أولئك الذين يرغبون فى أن يقوموا فى مصر بإصلاحات معتدلة ومعقولة ، وهم مستعدون ، بهذه الصفة ، أن يعملوا فى توافق مع رجال الدولة الإنجليز ، وبشرط واحد يتمثل فى إحراز تقدم صوب هذا الاستقلال الذاتى ، الذى كان رجال الدولة عندنا قد وعدوا بأنه كان هدفهم ، ويتمثل هذا فى إنهاء الاحتلال البريطانى لمصر . ونحن نشارك ، بكل قلوبنا ، فى هذه النظرية . ولو

أننا كنا مصريين ، فلاشك فى أن كل واحد منا كان سيرغب فى أن يحصل لبلاده على استقلال ذاتى كامل . ونحن مضطرون إلى أن نمنح ودنا وتعاوننا للمصريين ، الذين تحمل قلوبهم مثل هذه الآمال الشريفة والمشروعة » .

ودعمًا لذلك ، قام البروفسير براون Browne بإلقاء كلمة بالعربية ، قابلها المندوبون المصريون بتصفيق حاد ؛ وأكمل هذه الملاحظات مرزا أغا أصفهانى ، وباللغة الفارسية ، الأمر الذى قابله الجميع بحرارة ، نتيجة لما فيه من ود .

ثم قام إسماعيل أباظة باشا بإلقاء كلمته :

« سادتى ؛ اسمحوا لى أن أشكر صديقنا المستر فوكس بورن ، واللجنة المصرية على دعوتهم الرقيقة لنا على الغداء ؛ وأن أشكر كذلك المستر فوكس بورن ، الصديق الكبير لمصر ، على كلماته المرحبة . ومهما كانت بساطة هذا الاجتماع ، فإن ذلك لا ينقص من قدر الفائدة الكبيرة التى نخرج بها منه ، ما دمنا قد تشرفنا بأن عقدنا معكم علاقات نرجو أن تتسع فى المستقبل .

« وأشكركم على مجيئكم لسماع آرائنا ، ولإظهار ودكم لنا . وهاهى ذى خمسة وعشرون عامًا والحكومة البريطانية تشرف على شئون مصر . ولسنا هنا اليوم ؛ لكى نناقش نتائج هذا الإشراف ؛ وكنا نأمل فى أن يشرفنا عدد كبير من أعضاء البرلمان بالحضور إلى الاجتماع الذى تحدد له بعد ظهر يوم الخميس : إذ فى هذه المناسبة ، سوف تتلاقى وجهات نظرنا ، ونأمل فى أن نحصل على تعاطف من يحضر الاجتماع مع احتياجات وآمال بلادنا .

« واليوم ، فإنا نود أن نقول بضع كلمات : ففى خلال الخمسة والعشرين عامًا الماضية لم يكُف عدد الموظفين الإنجليز فى خدمة الحكومة المصرية عن الزيادة . ولكن التفاهم بين الأمتين قد أصبح أكثر صعوبة ، كما تزايد الخطر الذى يخلق بينهما سوء التفاهم. وبكل أسف فإن الأمتين لم تتعارفا عن قرب ، ولا تبادلتا الزيارات ، فظل كل منهما يجهل صفات ولغات الآخر .

« وكان فى وسع هذا الموقف أن تكون له نتائج مؤسفة ، لولا أن بعض صحفنا ، وبعض

صحفكم ، قد قامت بإرساء أسس تفاهم أكثر عمقًا ، إن الصحافة عن طريق المقالات ، إلى جانب تبادل الزيارات من أعضاء البرلمان ، هما السبيل الأمثل لتحسين العلاقات بين الأمتين ، وبرغم الكثير من العقبات ، فإن هذا التوجه يزداد عمقًا وقد أسفر بالفعل عن نتائج طيبة .

« وكان المستر روبرتسون أحد الأوائل الذين خدموا بلادهم وبلادنا بهذه الطريقة . ويرجع الفضل فى إظهار الطبيعة المشجعة التى أخذتها علاقاتنا ، إلى العمل المستمر من جانب المستر روبرتسون ، وأولئك الذين يعاونونه هنا ، بمساندة بين أصدقاء مصر . ولقد شعرنا بواجبنا بضرورة الحضور وزيارة عاصمتكم ، ونعتقد أنها ليست سوى خطوة أولى ، سوف تتلوها خطوات أخرى . ويبدو لى ، ياسادتى ، أننا لسنا فى حاجة أبدًا إلى أن نصر لديكم ، على حقيقة أنه من مصلحة أمتينا تحاشى كل سوء فهم ، وكل شعور مكبوت فيما بينهما » .

وانتهى الاستقبال ببعض ملاحظات ودية ذكرت ، وفى خلال محادثات عادية ، بواسطة المستر ماك كارنيف Mac Karneff عضو البرلمان .

وكان الصديق الدائم لمصر ، والذى كان قد أنشأ اللجنة الإنجليزية لأصدقاء مصر فى لندن ، وهو بنيامين موسلى Benjamin Mosely ، القاضى السابق فى القاهرة يكتب باستمرار . وكان قد أرسل مقال المستر فوكس بورن فى مجلة « القرن التاسع عشر » Nincteenth Centuary ، وهى بعنوان « الخطر فى مصر » إلى المستر هول كين Hall Caine .

ثم كتب يقول : إن حفل الغداء الذى أقيم فى النادى الليبيرالى الوطنى ، يمثل نجاحًا حقيقيًا ؛ وجاءت وكالة رويتر لكى تستفسر من أباظة باشا عن بعض النقاط ؛ ووعد المستر روبرتسون بمحاولة إثارة المسألة المصرية فى مناقشات وزارة الخارجية البريطانية يوم الاثنين التالى .

وكان اجتماع مجلس العموم ، يوم الخميس التالى ، يمثل نجاحًا كبيرًا . وكان على

المندوبين المصريين أن يقابلوا السير إدوارد جراى فى اليوم التالى ، فى الساعة السادسة مساءً ؛ ليقدموا له تصريحًا كان قد ساعدهم فى كتابته كل من المستر روبرتسون ، والمستر فوكس بورن . وكانت مناقشة السياسة الخارجية فى مجلس العموم قد تحددت فى الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم . وكان المستر روبرتسون يأمل فى التحدث فيها عن مصر . إنها مجهودات مستمرة من أجل مصر ، وحريتها .



الفصل الخامس عشر

رؤســاء مجـلس نظـارى

مصطفى باشا فهمى ـ تيجران باشا وفخرى باشا المرفوضان من لورد كرومر ـ رياض باشا ـ بطرس باشا غالى ـ محمد سعيد باشا ـ حسين رشدى باشا .

كان رؤساء مجلس النظار يعينون مباشرة بواسطة الخديو ؛ ولكن لما كان رئيس مجلس النظار على علاقات مباشرة مع ممثل بريطانيا العظمى ، فإنه كان يشعر بأن المندوب البريطانى يمكنه ، فى حالة وقوع حادث ، أن يطلب إقالة النظارة ؛ ولذلك فإنه اضطر إلى أن يبذل كل ما فى وسعه ، لكى يكون على علاقة جيدة معه .

مصطفى باشا فهمى :

حينما وصلت إلى مصر لكى أتولى حكم بلادى بعد والدى وأجدادى ، وجدت آخر رئيس لمجلس النظار : مصطفى باشا فهمى ، وقد ثبته فى وظيفته .

ولكن ظهر لى ، وبكل أسف ، أنه مخلص للغاية « للوكالة البريطانية » . وكان الخديو الحقيقى ، بالنسبة إليه ، ليس أنا عباس حلمى الثانى ، ولكن لورد كرومر . لقد عمد الاثنان ـ لورد كرومر ومصطفى باشا فهمى ـ إلى إبقائى فى حالة جهل تام بشئون الدولة ، وكانت طلباتى تظل بلا إجابة ، وكان رئيس مجلس النظار يرد على أسئلتى المحددة بتقارير غير مضبوطة .

وفهمت أن هذا النمط يمثل « الوزير المثالى » الذى كان لورد كرومر يرغب فيه . وكانت مغالاته وغروره قد سمحتا لى كذلك بأن أقيس درجة ذكائه المحدودة للغاية . ووجهت أنظارى فيما هو حولى ، باحثًا فى النظارة عن رجل يحل محله ، ويساعدنا فى أن نتخلص من هذا الناظر المفتقر إلى همة الروح والذى لم يكن مصريًا إلاّ بالاسم .

وآملت أن يتمكن تيجران باشا من أن يمثل إرضاء للإنجليز ، إذ إننى كنت أعرف أنه مخلص لمصر تمامًا ، رغم كونه من أصل أرمنى . وكنت قد علمت بمهمته إلى لندن ، بدلاً من نوبار ، ومن أجل أن يشكو من السير إيفيلين بارنج . وعرفت الدور الذى كان قد لعبه فيما أسماه لورد كرومر « بحادث الفرمان » ، والطريقة التى أقحم بها ممثل إنجلترا .

وأجابت الوكالة البريطانية بعدم الاختصاص على اقتراحى . وبذل تيجران باشا مجهودًا ضخمًا لكى ينصحنى بأن آخذ فخرى باشا ، وهو مشهور باتجاهه الوطنى ، وباستقلال شخصيته ، وأمانته الكاملة .

ولكن مصطفى فهمى رفض أن يستقيل ، ونصح مندوبى باستشارة لورد كرومر أولاً . ونتيجة لهذا التحدى ، أبلغته بعزله فى ١٥ يناير ١٨٩٣ ، مستندًا إلى حالة صحته الضعيفة .

وبكل أسف قرر فخرى باشا ، والذى كان فى وسعه أن يصبح رئيس نظار محترما ، أن يتراجع أمام ذلك النوع من الإنذار من جانب لورد كرومر .

وعمل كل من تيجران باشا ، وبطرس باشا غالى على تسوية الصعوبات مع لورد كرومر. وهكذا كلفت رياض باشا برئاسة مجلس النظار .

ولكن لورد كرومر قذفنى بعد ذلك بمصطفى فهمى كرئيس للمجلس . وكان أحد اقتراحاته الملتوية هو أن يعلن أن يوم ٢٣ يونيو ١٨٩٧ يوم عطلة ، وذلك تشريفًا للعيد الستينى لحكم الملكة فيكتوريا . وخشيت من أن أخلق أزمة ، وبعد أن درست المسألة مع المستشارين الخصوصيين لى ، حفظت الموضوع .

والواقع أننى كنت أشفق على رئيس مجلس نظارى ، وتحملته حتى اليوم الذى تم فيه استدعاء الحكومة البريطانية لمن كان يقوم بحمايته ، ألا وهو لورد كرومر . وجاء هذا الأخير

لزيارتى لآخر مرة عند نهاية شهر أبريل ، لكى يستأذن منى فى السفر ، وقام مصطفى باشا فهمى ، وبعد رحلة صيف فى أوربا ، بتقديم استقالته لى فى شهر نوفمبر . لقد كان لورد كرومر يخدم بلاده ؛ أما مصطفى باشا فهمى فكان يخدم لورد كرومر .

رياض باشا :

كان رياض باشا يرغب دائمًا فى أن يظهر كوطنى ، ووصل به الأمر ، فى بعض الحالات ، إلى أن يفرض ذلك على المندوب البريطانى . وكان هذا الأخير يتردد فى انتقاده ، حتى لا يجعله ، ومهما كان السبب ، يأخذ شكل الشهيد . ولكنه لم يتردد ، ولكى يحافظ على الوظيفة التى عينته فيها بدلاً من مصطفى فهمى باشا ، فى أن يقوم ، وبأمر من لورد كرومر ، بأن يجبرنى على أن أوقع على التصريح العسكرى فى الفيوم ، لكى يرضى بذلك لورد كتشنر ، ولورد كرومر . وكما ذكرت من قبل ، فإنه كان يكذب . فلقد ادعى أن الماركيز دى ريفرسو ، صديقى ومؤازرى السياسى ، قد غير من اتجاهه حيالى . واتهمه بأنه قد سحب تأييده لى ، وتركنى بين أيدى لورد كرومر ، وذلك فى الوقت الذى كان فيه ويلفريد سكاون بلنت Wilfrid Scawen Blunt (وهو إنجليزى) يدافع عنى فى لندن ، فى الصحافة الإنجليزية .

وفى وقت حادث وادى حلفا ، وعند مجىء رياض من القاهرة لمقابلتى ، رفض أن يصطحبه تيجران باشا ، ناظر الخارجية المحنك . ولم تكن لرياض مميزات النظار . فكان عديم القدرة ، وغير مهذب ، ومهينًا لمن هم أقل منه ، ولم يتمكن أبدًا من أن يخلق حوله مناخًا من الود ؛ وكان يجهل كل اللغات الأوربية ، وكان يحتفظ دائمًا بسلوكيات الأتراك القدماء . وعجز دائمًا عن معرفة كيفية تحاشى المصائب ، وأن يجد الحلول الخاصة التى تدخر نتائجها بعيدًا عنى . ولكنه عرف كيف يكسب ود اللورد كرومر ، الذى فرضه على مرة جديدة ، فى فترة لاحقة ، كرئيس للنظار . وكان له جنون خاص تجاه ما كان يسميه «بمرضى مصر » ، ويقصد بهم الفرنسيين والسوريين . وانتهى به الأمر إلى أن كرهه الوطنيون وأصحاب الاتجاه الوطنى . وعرضته عدم شعبيته لسخرية رجل الشارع . وكان

فى مستوى أقل من تحمل المسئولية ، ومع ذلك فقد اضطررت لتحمله طبقًا لرغبة «المندوبية البريطانية» .

بطرس باشا غالى :

يمكننى ان اقول أن الرئيس الوحيد لمجلس النظار ، والذى عمل بدون توقف ، وفى أثناء كل الوقت الذى كان فيه ناظرًا ، ومن أجل خدمة بلاده ، وأمير البلاد ، هو بطرس باشا غالى . وكان إخلاصه للقضية السياسية لا يعادله سوى ذكائه الحاد ، وقدرته غير المحدودة فى جميع الميادين . وكان رجلاً عالميًا . ولم يرتكب سوى خطأ واحد فى حياته : وهو دنشواى . وكان تفكيره المبتكر والخلاق فى شئون الدولة يعادل أمانته الكبيرة . وكان قبطيًا بالديانة ، وكان مصريًا عميقًا ، ودبلوماسيا متيقظًا . ولقد أخذته فى صحبتى فى أثناء إحدى زياراتى للسلطان عبد الحميد . وأدهشنى فى قصر هذا السلطان ، الخليفة ، بكفاءاته وقدراته على التكيف مع التقاليد التركية ، حتى أنه كان من الممكن أن يقال : إنه من أبناء البلاد .

والسلطان عبد الحميد ، وهو على درجة كبيرة من الصعوبة ، خضع لسحر هذا الذكاء المفرط ، ومنحه كل ما كان قد طلبه فى صالح الطائفة القبطية فى القدس . وأراد السلطان أن يمنحه ما يدل على علوّ تميزه ، ولكن بطرس باشا غالى اقترح أن يعود مثل هذا الشرف إلى رئيس مجلس النظار ، وهو مصطفى باشا فهمى ، إذ انه لم يكن فى ذلك الوقت سوى ناظر للخارجية . ومنح السلطان الأوسمة لهما ، الاثنين ، وقال لى : « أتمنى لمصر أن يكون لها الكثير من الرجال من مستوى هذا الناظر ، والبعض منهم للباب العالى » .

وأمضى هذا الرجل كل حياته فى الإدارة ، وعرف أمانى البلاد . وكانت له ميزة أخرى ، فلقد كان والده موظفًا فى قصر أسرة السلطان ، ولذلك أتيحت له الفرصة لكى يتردد على هذه القصور منذ صباه ، وظل مخلصًا تجاه الأسرة .

وعند وفاة بطرس باشا المفجعة ، اضطررت إلى أن أختار رئيسًا لمجلس النظار له ميول وطنية . وأوصلنا هذا ، وبالاتفاق مع السير إلدون جورست ، إلى تعيين محمد سعيد باشا فى هذا المنصب .

محمد سعيد باشا :

وافق ممثل بريطانيا العظمى على تعيين محمد سعيد باشا بالشرط التالى : إذا كان الوطنيون سوف يصبحون أكثر مطالبة ، وإذا كانت الحكومة الإنجليزية ترغب فى فرملة هذه الحركة عن طريق إسقاط رئيس مجلس النظار ، فإنى لن أعارض ذلك .

ومارس محمد سعيد باشا سياستين مختلفتين ، الواحدة وطنية ، لإرضاء أمنيات الأهالى ، والثانية شخصية وأوتوقراطية . وهكذا تمكن رئيس مجلس النظار من أن ينظم إدارة للبوليس السرى ،لمراقبة الآباء ، الذين كان أبناؤهم يدرسون فى أوربا ، ويظهرون كثيرًا من الاندفاع . ولكن محمد سعيد باشا كان ، بكل أسف ، أول من شعر ، عند وفاة السير إلدون جورست ، بأنَّ العلاقات لم تعد كما كانت بين القصر والممثل البريطانى . وبدأ عندئذ فى اتباع سياسة قائمة على المؤامرات والدسائس . وكلما شعر بقلة ثقتى به ، زاد ارتماؤه بين أذرع الممثل الإنجليزى ، لورد كتشنر . وانتهى به الأمر إلى أن طلب حماية الممثل البريطانى ضدى . وأراد لورد كتشنر أن يحميه ؛ ولكن كل مجهوداته ذهبت هباء ، واضطر محمد سعيد باشا إلى ترك السلطة .

وفى أحد أيام الصيف ، وفى الإسكندرية ، كان حسين رشدى باشا قد حل محل محمد سعيد باشا ، لحين عودته ، وأبلغ تليفونيًا بواسطة الجمارك أن أحد الطلبة المصريين ، فى المدرسة العسكرية التركية قد عاد من إستانبول ، ومعه حقائب مليئة بمنشورات موجهة ضد شخص الخديو . وكان حسين رشدى باشا يرغب فى إظهار غيرته بكل قوته ، ففتح بنفسه تحقيقًا ، وأمر بالقبض على الطالب ، وطلب إلى الحكومة العثمانية طرد عبد العزيز جاويش، المحرض . وحصل على ذلك .

وفى هذا الوقت ، كنت قد ركبت السفينة من أجل الذهاب إلى أوربا ، وأعطيت موعدًا لمحمد سعيد باشا فى تريستا . واستقبلته فى صالون الفندق مع سكرتيره ، إسماعيل شيرين بك . وأعطيته كل التعليمات اللازمة ، والمتعلقة بمصر ، وذكرت له مسألة ذلك الطالب . ولفتُّ نظره إلى مسألة أن لورد كتشنر سوف يعود من عطلته إلى مصر ، فى نفس وقت عودته

هو ، وأنه من المرجح جدًا أن يطلب إخلاء السبيل الفورى لعبد العزيز جاويش ، حتى يقلل من هيبتنا فى البلاد . وعلينا أن نذكر أن عبد العزيز جاويش كان عدوًا لإنجلترا ، وأن الحكومة البريطانية قد حاولت فى مرات عديدة أن تلقى القبض عليه، ولكنها لم تنجح فى ذلك . وأضفت أن هذا هو الوقت ، الذى يمكنه فيه أن يظهر قدراته وطاقته . وكما كنت قد حذرته ، طلب اللورد كتشنر ، وفى اليوم التالى لوصوله إلى مصر ، من محمد سعيد باشا الإطلاق الفورى لسراح عبد العزيز جاويش ، ولم يعرف محمد سعيد باشا كيف يتصرف سوى أن يبلغنى ذلك برقيًا . وأجبته بأن فى وسعه أن يتصرف كما ذكر لى فى برقيته .

حسين رشدى باشا :

وعند إبعاد محمد سعيد باشا ، اخترت حسين رشدى باشا ، لكى يحل محله . وكان أحد الطلبة المصريين الذين حصلوا على تعليم جيد فى باريس . وكان قد أرسل إليها وله من العمر ثمانى سنوات ، وبقى بها حتى حصوله على الدكتوراه . وانتهى مستقبله الرسمى، بكل أسف ، كرئيس لمجلس النظار ، بطريق مأسوى .كان فقيها فى القانون على مستوى عالٍ، وكان يعرف الفرنسية على مستوى درجة إجازة التدريس بها من جانب أحد أبناء باريس . وكان يخشى أن أرفض أن أمنحه ، وفى وقت غيابى ، سلطات القيام مقامى ، وأن أعطى هذه السلطات لمجلس النظار ، كما كنت قد هددت كثيرًا محمد سعيد باشا بعمل ذلك . وطلب إلى أن أقبل كل الضمانات الممكنة بالنسبة لإخلاصه : وأقسم رسميًا على المصحف ، وأمام اثنين من كبار الموظفين فى القصر ، وشيخ الجامع الأزهر ، معلنا أنه لن يقوم أبدًا بأى شىء ضد مصالحى وضد رغبتى . ولقد ظهر موقفه المعادى لى بوضوح فى الفصل الذى خصصته للأحداث التى تسببت فى القطيعة بينى وبين بريطانيا العظمى . وأصبح مرة أخرى رئيسًا لمجلس النظار حين قامت إنجلترا برفع عمى [حسين كامل] إلى رتبة السلطنة .

تلك هى الخطوط العامة لرؤساء مجلس النظار ، الذين تتالوا فى خلال الثلاثة والعشرين عامًا التى قضيتها فى الخديوية .

واستخدمت مع بعضهم الصبر ، أو التسامح . ويمكن لأولئك الذين حكموا مع وجود جيش أجنبى محتل لأراضيهم أن يحكموا على هذه الصعوبات . ومع ذلك ، فإلى جانب هؤلاء الرؤساء لمجلس النظار ، فإنى سعيد بأننى قد فتحت الطريق أمام نظار شباب وأذكياء ، مثل عبد الخالق ثروت باشا ، أو إسماعيل صدقى باشا ، ممن خدموا بلادهم مصر .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل السادس عشر

محــــــاولة اغتيـــــالى

تقرير بدر الدين بك ـ تقرير عثمان مرتضى باشا ـ رأى السير رونالد ستورز Sir Ronald Storrs ـ نصيحة منير باشا .

فى وقت الاحتلال ، كان على توفيق أن يتراجع أمام الاقتراح البريطانى ، والذى يقضى بأن يعهدوا إلى خبراء من الإنجليز أمر التنظيم الإدارى فى مصر . وربما كان قد قبل ذلك معتقدًا فى صدق نيتهم فى أنهم سوف يشكلون بهذه الطريقة ، وفى نفس الموقع ، عناصر قادرة على أن تسيّر فى مستقبل قريب للغاية ، إدارة مصرية كاملة .

ولقد أثبتت الأحداث أن بريطانيا العظمى لن ترى أبدًا أن المصريين قد أصبحوا فى وضع يسمح لهم بأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ، وأنها لن تعترف لهم أبدًا بحق إنشاء حكومة مستقلة ذاتيًا ، وأنها لن تتخلى أبدًا عن نظام « رءوس إنجليزية ، وأيدٍ مصرية » .

وحينما نشبت الحرب ، ودخلت إنجلترا فى أحد معسكريها المتعارضين ، ومنعتنى من العودة إلى مصر ، بات واضحًا أننى لم أكن قادرًا على ترك إستانبول ، التى كنت موجودًا فيها . واتهمتنى إنجلترا ، فى ذلك الوقت ، بأننى قد انضممت إلى الأعداء . وهذا الاتهام يفتقر إلى أساس منطقى ، وهو مجرد افتراء ! ففى ذلك الوقت ، لم تكن تركيا عدوة لمصر ، ولم تكن عدوتى ، بل كانت هى صاحبة السيادة على مصر ، بينما كان التدخل

الإنجليزى، فى بلادى ، ليس له أى مبرر قانونى ، أو شرعى . ثم إننى لم أكن أنا شخصيًا، عباس حلمى الثانى ، قد ارتبطت بأى وثيقة أو اتفاقية للتدخل فى صراع لم يكن يهمنى أبدًا ، بل إننى كنت مرتبطًا بفرمانات كانت ، خلال ما يزيد على قرن من الزمان ، تدعم وتؤكد سيادة سلطان تركيا على مصر . وكانت هذه السيادة ، بعد كل شىء هى التى اعترفت لنا باستقلال ذاتى فعلى ، وتركت لنا أن نحكم أنفسنا كما نريد .

وجاء غيابى فى بداية الحرب العالمية فى نفس وقت عطلات الصيف ، وهى الفترة المعتادة لإقامتى على ضفاف البوسفور ،فى قصرى فى بيبيك ، أو فى قصرى فى تشيبوكلى ، على الساحل الآسيوى . ولم يكن فى ذلك أى شىء غير عادى ، ولا يمثل حركة تمردية . وكنت سأعود بطبيعة الحال إلى مصر إذا ما كانت لدى الإمكانيات للبقاء فيها كحاكم محايد بالفعل ، وإذا كان فى وسعى أن أعتقد أن بلادى والمصريين لن يتورطوا فى الحرب العالمية ، وأن أرض مصر لن تصبح أبدًا رأس جسر إنجليزى .

وعلى العكس من ذلك ، فإن التأكد من أن وجودى لم يكن ليمنع أى شىء ، واعتقادى بأننى كنت سوف أستمر فى أن أظل أقاسى من الآلام وأثور ضد الضغط الإنجليزى ، وأن أكون شاهدًا عاجزًا على موقف لا يحتمل نتيجة لإعلان الحرب على تركيا ، كل ذلك كان يفرض علىّ عدم العودة إلى القاهرة حينما رأيت أن لندن كانت تفرض علىّ مقرًا خارج مصر. وكان لدى ، علاوة على ذلك ، وأعترف بذلك صراحة ، شعورٌ مسبق بمصيرى ، والذى كان لورد كرومر لم يكف عن أن يقترحه منذ وقت بعيد .

وجرحت ، نتيجة لمحاولة جبانة لاغتيالى ، يوم ٢٥ يوليو ١٩١٤ . وفى خلال ثلاثة أشهر طويلة : أغسطس ، وسبتمبر ، وأكتوبر ، كان من المستحيل على أن أقوم بأى شىء، حتى الكلام ! ولم أتمكن من التحرك إلاّ فى أثناء شهر نوفمبر .

ولكى أشرح هذه المحاولة لاغتيالى ، على أن أعود إلى الوراء . فبعد وفاة مصطفى كامل، أخذ الحزب الوطنى مسارًا مختلفًا . ولم يعد له فى الحقيقة إدارة ترتفع إلى مستوى الأحداث ، ذلك أنه لم يكن لمحمد فريد ذكاء ولا هيبة سلفه ، وكان لا يعرف كيف يفرض شخصيته .

وكان الشيخ عبد العزيز جاويش قد حاول مرات عديدة أن يهرب من زعامة مصطفى كامل ونظام الحركة . ومنذ وفاة زعيمه ، انسلخ وأخذ معه الوطنيين المتطرفين . وبعد تنفيذ الحكم فى الوردانى ، الذى اغتال بطرس باشا غالى ، انتقلت كل هذه المجموعة إلى إستانبول ؛ وسرعان ما جاءت الحرب الإيطالية التركية ؛ لكى توجه المصالح التركية المصرية صوب أنور باشا . وبعد أن اقتنع المتطرفون المصريون بسياسة الثلاثى : طلعت ، أنور ، جمال ، الذين كانوا مسيطرين على الأوضاع فى تركيا ، أصبحت لهم حرية أكبر من أجل القيام بدعايتهم . وبدون شعور ، وبدرجة مذهلة ، تحالفوا مع أنور باشا ، وأخذوا موقفًا كان هو الأكثر تطابقًا مع مخططات عدوتهم إنجلترا ، والذى كان يمكنه أن يعطى أفضل تبرير لسياسة احتلالها لمصر . ولكن علينا أن نعود إلى الأحداث . وهناك سؤال بشأن من هو المسئول الحقيقى عن هذه المحاولة للاغتيال ؟ ويمكن للقارئ أن يصل إلى ذلك بعد أن يوازن بين التقريرين لمدير الأمن العام المصرى ، بدر الدين بك ، ومدير إدارتى الخاصة ، عثمان مرتضى باشا .

ولقد قام الأول بتحقيقاته لدى الحقانية التركية ، فى عاصمة الدولة العثمانية .

« مولاى

أتشرف بأن أرفع لأعتابكم السنية تقريرًا موجزًا عن التحقيقات التى حصلت فى قضية الاعتداء على ذاتكم العلية » :

لقد اطلعت على التحقيقات التى حصلت فى القضية المذكورة بمعرفة إدارة البوليس فوجدت أن تلك التحقيقات انتهت فى ١٦ تموز ، أى بعد الحادث بأربعة أيام ، وقدم عنها قوميسير بوليس أيا صوفيه تقريرًا فى التاريخ المذكور لمدير البوليس يقول فيه : بأنه نظرًا لوفاة محمود مظهر فى وقت الحادثة لم يتيسر أخذ أقواله ، ومعرفة ما إذا كان له شريك من عدمه .

هذه التحقيقات تتلخص فى أن الجانى كان تلميذًا بالمدرسة البحرية ، حاد الطبع ، يكره الأتراك ، كثير الشجار مع زملائه ،وأنه ترك النادى ، لأن إخوانه علقوا به صورة جلالة السلطان ، فطلب منهم رفعها من النادى فرفضوا . وهذا الجانى كان معروفا بولعه

بالنساء، وكانت له معشوقة أراد من أجلها الانتحار أخيرًا ، وأنه شرع فى الانتحار عدة مرات، ولم يفلح ، فأراد أن يتخلص من الحياة ، فارتكب الجريمة التى ارتكبها .

تلك هى نتيجة التحقيقات التى عول عليها حضرة مدير عموم البوليس ، وبنى عليها اعتقاده بأن الحادثة فردية .

وقد لاحظت :

أولاً : أن هذه التحقيقات جاءت بطريقة مختصرة ، وأخذت أقوال من سمعت أقوالهم بلا مناقشة ، فجاءت بعضها متضاربة ، ولم تبحث فى سبب ذلك التضارب ، وبالأخص فيما هو متعلق بالجانى ، وجهة وجوده وقت ارتكاب الجريمة ، وكيفية قتله وقت الحادثة ، ومن الذى قتله .

ثانيا : لم يبحث أيضًا فيها عن سبب إطلاق عيارات بكثرة من رجال البوليس والجندرمة حتى أصيب فيها جملة أشخاص .

ثالثًا : أنه كان يوجد فى موقع الحادثة فى دكان محمد صبرى المزين اثنان من مأمورى التحريات بإدارة الأمن العام بالداخلية ، أحدهما مصطفى غالب أفندى ، والثانى فهمى أفندى مصطفى . وقد ادعى الأول أنه ضبط محمود مظهر وقت الحادثة ، ثم حضر محمد حمدى أحد مأمورى التحريات ، وضبطه معه أيضًا . على أن مظهر أفندى واصف من مأمورى التحريات ادعى أن صالح أفندى ذكى زميله هو الذى ضبط الجانى ، وخالفه المذكور فى ذلك ، وتضاربت الأقوال فى هذه النقطة تضاربًا كليًا ، بحيث لم يتفق فيها شخص مع الآخر ، وهذا التضارب دليل على أنه لم يحصل ضبط الجانى بالكيفية التى قال عنها مأمورو التحريات .

رابعا : أن محمود مظهر أصيب بعيار نارى فى رأسه من مسافة أربعين سنتيمترًا ، كان سببًا لوفاته ، فالضارب إذن كان يمكنه أن يضبطه بيده لو أراد ، ولم يتعمد قتله .

وقد وجدت أوراقًا كثيرة مضبوطة عند محمود مظهر المذكور ، ففحصتها جميعها بغاية الدقة واستنتجت منها أن الحادثة لم تكن فردية ، بل هى مدبرة من بعض أعضاء نادى

المصريين بالآستانة ، أو على الأقل من الدكتور أحمد فؤاد المستخدم بوظيفة مدير للقسم السابع بإدارة الأمن العام بالداخلية .

وقد استلفت نظرى ما يأتى :

أولا : أن الجانى حديث السن وأنه فى وقت وقوع الحادثة كان يوجد عدد كبير من رجال وضباط البوليس والجندرمة ، ورجال البوليس السرى والعساكر ، فغير معقول أن شابًا ضعيف البنية كمحمود مظهر يقوى بلا مشجع على ارتكاب الحادثة فى وسط هذا الجمع .

ثانيا : أن زيارة الجناب العالى إلى الصدارة العظمى لم تعلن بالجرائد ؛ حتى يعلم بها محمود مظهر ، ويحضر من قاضى كوى مستعدًا لارتكاب جريمته ، ولذلك لابد أن يكون غيره هو الذى أخبره بهذه الزيارة .

ثالثا : رأيت فى أوراق محمود مظهر ما يدل على أن له شريكًا فى الجريمة ، وأنه ابتدأ فى تعلم ضرب السلاح من قبل الحادثة بنحو عشرين يومًا بقصد ارتكاب الجريمة ، لا لسبب آخر كما قال ذلك صراحة فى مذكراته .

رابعا : وجدت أيضًا أن محمود مظهر يقول فى إحدى مذكراته التى كتبها قبل الحادثة بيومين : إنه تعلم بعض حركات ضرب السلاح فى أيام قلائل بناء على إصرار معلم السلاح، الأمر الذى يؤخذ منه أن معلم السلاح كان يعلم الغرض الذى من أجله كان محمود مظهر يتعلم السلاح .

خامسا : رأيت فى أوراق محمود مظهر ما يدل صراحة على أنه لم يكن يكره الأتراك كما جاء فى التحقيق ، بل بالعكس فهو يحبهم ، ورأيت أيضًا أنه لم ينفصل عن النادى بل كان مستمرًا فى الذهاب إليه ، وكان محبوبًا من إخوانه بدليل الخطابات العديدة المرسلة إليه منهم والصور الفوتغرافية المهداة إليه منهم .

سادسا : رأيت فى أوراق محمود مظهر أن الذى حرضه أثر على فكره الضعيف بفعل الوردانى وشهرته وصوره الفوتغرافية المتداولة بين الطلبة .

سابعًا : رأيت أيضًا بين هذه الأوراق ما يدل على أن نادى المصريين بقاضى كوى هو

الذى عمل الدبابيس بصورة الوردانى وصار يوزعها بالثمن على الطلبة فى الآستانة وفى الخارج ، ولذلك رأيت من الضرورى معرفة من هم أعضاء النادى ، ومن الذى كلف الفوتغراف بعمل الصور للوردانى ، ومن الذى عمل الدبابيس بصورة الوردانى ، فوصلت بعد البحث إلى أن الذى عمل كل هذه الأعمال هو الدكتور أحمد فؤاد ، فتأكد لدى أنه هو الذى حرض محمود مظهر على ارتكاب هذه الجريمة ، وساعده على ذلك العلاقة الموجودة بين الدكتور المذكور ووالدة محمود مظهر .

وبناء على ذلك أخبرت مدير البوليس بملاحظاتى ، وطلبت منه القبض على الدكتور أحمد فؤاد ، خصوصًا وأن ذلك ـ مضافًا إلى ما جاء بالجواب المضبوط بمصر ، والمرسل من الدكتور أحمد فؤاد لأخيه ـ لا يجعل محلاً للشك فى إدانته ؛ فلم يجب طلبى وأفاد أن الأوراق ستحال للديوان الحربى العرفى . بناء على ذلك قابلت وكيل قومندان القوة ، وبينت له تفصيلات الحادثة ، ورأيى فيها ، فوافقنى على ضرورة القبض على الدكتور فؤاد ، ولكنه رأى أنه يحسن إحضار صورة الجواب الفوتغرافية ، فاستحضرتها من مصر ، وسلمتها له ، ثم أحيلت الأوراق للديوان الحربى العرفى . وقابلت رئيس المجلس ، فقال : إنه يأسف كثيرًا لوقوع هذه الحادثة ، وإنهم سيعملون جهدهم لإظهار حقيقتها ، وإنه يعتقد تمامًا بأن الحادثة لم تكن فردية ، وإنه يستحيل أن تكون فردية ، بل لابد أن تكون مدبرة من أشخاص آخرين كما رأيت ، وكان هذا أيضًا رأى رئيس لجنة التحقيق .

أخذ الديوان العرفى بعد ذلك فى عمل التحقيقات الدقيقة للوصول إلى حقيقة الحادثة ، وقدمت له صورًا جديدة للوردانى ، طبعها الدكتور فؤاد عند الفوتغراف ، كما طبع صورة كبيرة الحجم لوضعها فى النادى . ثم استدعى الدكتور فؤاد وسئل عن الجواب المضبوط بمصر ففسره برواية غير مقبولة ، ثم أخلى سبيله مؤقتًا .

ولما وجدت أنه لم يتيسر للديوان الحربى العرفى الوصول إلى معرفة أعضاء النادى قدمت أسماءهم إلى رئيس لجنة التحقيق ، فأمر باستدعائهم فى الحال ، فاستدعى بعضهم ، والبعض الآخر لم يحضر للآن . وقد تبين من التحقيقات أيضًا أن الذى قتل محمود مظهر وقت الحادثة هو مصطفى غالب مأمور التحريات الذى كان موجودًا فى دكان المزين ، وادعى أنه إنما قتله ليمنعه من الاستمرار فى إطلاق العيارات على الجناب العالى . ولا يزال

التحقيق مستمرًا للآن . وقد أفاد رئيس لجنة التحقيق أنه يأمل كثيرًا ، هو وزملاؤه فى الوصول إلى الحقيقة . أفندم ».

ويذكر لنا السير رونالد ستورز Sir Ronald Storrs فى كتابه Orientations ، وفى صفحات ١٤٤ ـ ١٤٥ ، ظروف محاولة الاغتيال هذه . ولاشك فى أن المؤلف يستند فى هذه الفقرة التى أنقلها هنا وبكل تأكيد ، إلى تقارير تتمشى تمامًا مع الظروف الموجودة لدى إداراته ، وإلى المعلومات التى أخذها من مصادر لا يشك فيها . ذلك أن السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية ، هو فى واقع الأمر « المركز العصبى » لكل السياسة الإنجليزية للشئون العربية ، فى القاهرة وفى الشرق الأوسط .

وهو يدعم ، كما سوف نرى ، استنتاجات التقريرين السابقين ، ويحدد بلا غموض المحرضين والمتعاونين معهم ، ويظهر كل الأبعاد لهذه المحاولة التى تمت دراستها والتمعن فيها :

« فى شهر يوليو ، وقعت محاولة غريبة ضد حياة الخديو . فالشيخ عبد العزيز جاويش ، الأستاذ السابق للغة العربية فى أكسفورد ، والوطنى المصرى ، وأداة أعضاء تركيا الفتاة ، أقنع شابًا مصريًا مريض الأعصاب ، يسمى مظهر ، بأن يطلق النار على الخديو، كما كان الوردانى قد أطلق النار على بطرس ، وضمن له عدم معاقبته . وكان على محاولة الاغتيال أن تقع فى إستانبول . وما إن وافق مظهر ، حتى قام جاويش بإبلاغ لجنة الاتحاد والترقى ، وأوصاهم بأن يذكروا لمندوبيهم الانتظار حتى تتم عملية الاغتيال ، ثم يقوموا بعد ذلك بإرسال القاتل . وسافر جاويش إلى الداخل . وبعد أربعة أيام من ذلك ، ذهب الخديو كما هو معتاد ، لزيارة الصدر الأعظم . وحين أبطأت العربة أمام الباب العالى ، اقترب مظهر منها ، وعلى بعد مسافة ثلاثة أمتار ، أطلق على صاحب السمو الرصاص من مسدسين براوننج آليين ، وجرحه جرحًا خفيفًا فى الخد ، وفى لسانه . وقام حلمى باشا ، أحد ياوران البلاط والمرسل لكى يصطحب الخديو ، بالاختباء فى العربة ، ولم يقم بأى

---

(١) STORRS, Sir Ronald ; Orientations. London , 1937 . pp. 144 - 145 .

مجهود من أجل حمايته. بينما قام سائق العربة، بإيقاف الخيول بدلاً من أن يلهب ظهرها بالكرباج. وحصل مظهر على الوقت اللازم ؛ لكى يفرغ رصاص مسدسيه قبل أن يتم قتله. وبعد « تحقيق » لمدة ثلاثة أيام ، ذكر التقرير الوحيد الذى وضعه بوليس إستانبول ، أن « مظهر » كان قد فقد توازنه ، نتيجة لقصة حب ، وبدون أمل لفتاة يهودية . ولم يتم التوصل أبدًا إلى دوافع هذه الجريمة ، ولكن الاعتقاد السائد هو أن الأمر يتعلق بإبعاد الخديو ، الذى كان فى وسعه أن يضع نفسه على رأس « اتحاد عربى » محتمل ، والذى سيكون موجها ضد تركيا ».

وهذه الوثائق الثلاث تشرح تلك النصيحة التى كان صديقى منير باشا ، سفير تركيا فى باريس ، والذى كان ضيفى فى الشتاء السابق ، قد قدمها لى . وفى باريس ، ومنذ مقابلتى الأولى معه ، وبمجرد أن عرف أنه كان من بين نياتى قضاء شهر رمضان فى العاصمة العثمانية ، أصر بكل قوة ؛ ليجعلنى أتراجع عن ذلك . ولما رأى أننى لن أغير برنامجى ، أعلن لى بوضوح أن هناك مخططا للقيام بمحاولة لاغتيالى فى إستانبول .

وأصررت ، طبعًا ، على وجهة نظرى ، وتحقق المصير . ولكن الله كتب لى الحياة .

الفصل السابع عشر

إنجلترا تنتهك حقوقى المشروعة ، وتمنعنى من العودة إلى بلادى ، وتعلن حمايتها على مصر

نتائج محاولة اغتيالى ـ الصدر الأعظم يتعهد بنزع سلاح جوبن وبرسلاو ؛ وبأن يضمن لفرنسا وإنجلترا حياد تركيا ـ اليخت « المحروسة » يستعد من أجل عودتى لمصر ومعارضة إنجلترا ـ اختيار محل إقامة فى إيطاليا ـ رفض القائمقام رشدى أن يلحق بى فى إستانبول ـ زيارة للسفير البريطانى ـ قطع العلاقات مع بريطانيا العظمى ـ إعلان الحماية .

طوال فترة حكمى ، كان على أن أكافح ، قدمًا بقدم ، وبدون هوادة ، من أجل المحافظة على الشخصية الدولية لمصر . ولكن صدام الحرب العالمية العظمى الأولى جاء ؛ لكى يقضى فجأة على التوازن بين القوى . ووجد خصومى العنيدون ، لورد كرومر ، ولورد سيسل ، ولورد ملنر ، وأتباعهم ، وعن طريق اللورد كتشنر ، فرصة ممارسة انتقامهم الخسيس بإبعادى عن عرش أجدادى . ورأت إنجلترا فى ذلك وسيلة لإبعاد إمكانية حصول مصر على الجلاء ، فتضمن بذلك تحقق أهدافها فى السياسة الإمبرالية دون عقبات .

وتسببت جراحى ، وخاصة إصابة لسانى ، فى إبقائى بدون حركة فى إستانبول . ولكن الخط التلغرافى المباشر مع القائمقام وقصرى فى عابدين ، وضع وبأمر من لندن تحت إشراف الرئيس الإنجليزى للبوليس المصرى ، رسل بك Russel Bey . وتأكدت من ذلك منذ ٥ أغسطس ، وعن طريق رئيس تلغرافاتى ، محمد إبراهيم . ويمكن أن نفسر بهذه الطريقة كيف أن برقياتى للقائمقام ، وتلك التى كان يوجهها هو إلىّ ، خضعت إمّا لتأخير غير موفق ، أو لتحويلات دولية ، أو حتى للإلغاء . ومع ذلك فكنت لا أزال خديو مصر، ولم تكن تركيا قد اشتركت فى الحرب .

وجاءت أنباء دبلوماسية ورسمية ، ووصلت إلىّ من مصدر مسئول تمامًا ، وعملت على طمأنتى . وكنت آمل أنه ما دامت تركيا باقية على الحياد ، فإن مصر ستظل خارج الصراع .

ومنذ منتصف شهر أغسطس ، أكد الصدر الأعظم للمسيو بومبار M. Bompard ، سفير فرنسا ، ولممثل بريطانيا العظمى ، حياد تركيا ، وأصر على أن بحارة الطرادين جوبن Goeben وبرسلاو Breslau ، الراسيين فى ميناء إستانبول ، سوف ينزلون ، ويرسلون إلى ألمانيا . وأكد ذلك الرئيس ريمون بوانكاريه Raymond Poincaré فى عام ١٩٢٨ ، فى «مذكراته» .(١)

وما إن أصبحت فى حالة تسمح لى بترك قصرى فى تشيبوكلى ، على البوسفور ، من أجل الذهاب إلى مصر ، حتى قام مستشار سفارة بريطانيا العظمى ، والذى لم يكن قد أبدى أى اهتمام ولا أعطى أية أهمية لمحاولة الاغتيال التى وقعت لى ، والذى لم يقم أبدًا بالمجىء لمعرفة أنباء صحتى ، قام بأن حمل إلىّ برقية من ميلن شيتهام Milne Cheetham ، زميله فى القاهرة ، تقول : إن مصر كلها هادئة ، وإن درجات الحرارة التى كانت لا تزال مرتفعة للغاية قد تؤثر وتضر بجراحى . ونصحنى ممثل بريطانيا العظمى بأن أبقى فى تركيا حتى تمام شفائى . وفى نفس الوقت ، كان القائمقام يطالب بعودتى وبحماس . وكانت لعبة

---

(١) POINCARÉ, Roymond; Au Service de France. Tome V pp. 81 - 82.

مزدوجة بين لندن والقاهرة ، والتى يمكن شرحها اليوم : فقد كان الهدف منها مضايقتى . وإن قراءة نصوص هذه الوثائق تدل على ذلك .

ومنذ ٣ أغسطس ، وأمام قيام الصراع فى أقرب وقت ، شعرت أنه من واجبى ألاّ أؤخر سفرى ؛ وكنت أرغب فى أن أجد نفسى فى بلادى ؛ لكى أواجه مع مواطنىّ موقفنا الجديد . وكنت قد جعلت يختى « المحروسة » فى حالة استعداد ، وأبلغت سفارة إنجلترا ـ وكان الإنجليز دائماً هم المتحكمين فى مصر ـ بقرارى الذى لا رجعة فيه بالعودة إلى القاهرة . ولاحظت أن سفير إنجلترا ، السير لويس ماليت Sir Louis Malet بعد عودته من عطلته ، لم يأت حتى ؛ لكى يزورنى كالمعتاد . وحينما أظهرت اندهاشى من هذا الموقف ، جعلنى أفهم أنه علىّ أنا أن أقوم بالزيارة الأولى . ولما كنا فى لحظة خطيرة وحرجة ، ولم يكن لدينا وقت الفراغ ؛ لكى نناقش مسائل البروتوكول ، ذهبت إليه . وكان استقباله لى سيئًا للغاية . وفى بداية الأسبوع الرابع من شهر سبتمبر طلب أن يحضر لرؤيتى ، لكى يبلغنى رسالة شفهية من حكومته ، التى كانت لا تنظر بعين الرضا لوجودى فى إستانبول ، فاقترحت علىّ أن أترك تركيا وأن أذهب للإقامة ، وطوال فترة الحرب ، فى إيطاليا ، وأن الحكومة الإنجليزية سوف تقوم بوضع إحدى الفيلات تحت تصرفى ، ولكنها تمنعنى من الذهاب إلى سويسرا : فهل كان الأمر يتعلق بفيلا فافوريتا Favorita فى نابولى ، وهى نفس الفيلا التى كانت قد رحبت ، وعرفت مرارة آلام جدى ، إسماعيل ، قبل أن يذهب وينهى منفاه وحياته فى إستانبول ، التى حجزوه فيها ، وعملوا على إخراجى منها ؟ مثال جديد للسخرية الإنجليزية .

ولا يمكننى أن أنسى الترحيب الذى قدمته إيطاليا لجدى إسماعيل ، وفى كل الأوقات لكبار المنفيين الذين رغبوا فى اللجوء إلى هذه البلاد العظيمة والكريمة . ولما كنت غير متعود على دعوات من هذا النوع ، فإننى واصلت الاتصال برئيس مجلس النظار ، قائمقامى ، والذى كنت قد عينته ، قبل سفرى ، فى العطلة ، كما هو الحال فى كل صيف ، والذى كان قد أقسم بين يدىّ قسم الولاء ، وفى حضور شيخ الأزهر ، سليم البشرى . ولقد أرسلت برقيات كثيرة إلى القائمقام بشأن عودتى إلى مصر ، وكان الكثير من

الإجابات عليها لا يصل إلىّ ، برغم أن الدولة العثمانية كانت لا تزال محايدة . وفى برقية ١٧ أغسطس يشير القائمقام رشدى ، إلى برقية أرسلت فى الأيام السابقة ، ونشر نصها فى الصحافة المصرية بعد ذلك ، ولكنها مثل غيرها ، لم تصل إلىّ أبدًا .

وهذا الموقف الغريب والأليم وصل إلى علم القائمقام ، والذى أوصل إلى المذكرة التالية ، والتى تحمل توقيعه ، وها هو ذا نصها الكامل :

« يتضح من الخطاب الذى أعطاه محب باشا إلى توفيق بك أننى قد تركت سموه دون معلومات ، أو على الأقل بدون معلومات كاملة عن الموقف . وإنى أتساءل عما إذا كانت بعض برقيات لم تصل إلى الجهة المرسلة إليها ، أو إذا ما كانوا قد نشروا حول سموه بعض الضجيج المفتعل ، والذى لم يكن فى وسعى إلاّ أن أجهله ، والذى لم أقم ، فيما يختص به ، ولنفس سبب الجهل به ، بأى اتصال ، أو أخيرًا إذا ما كان لسموه بعض المشغوليات الخاصة التى لا أعرفها ، والتى قمت لذلك بعدم التحدث عنها . وإنى آسف أن محب باشا لم يكلف نفسه عناء تحديد النقاط التى لم أقم بإعطاء بيانات عنها ، أو التى أعطيت سموه بيانات غير كاملة عنها . وكان من السهل قولها ، سواء فى خطابه أو على الأقل شفهيًا عن طريق المندوب الذى حملها إلى .

وأعتقد أنى قد أوصلت إلى سموه ، أولاً بأول ، وعن طريق برقياتى ، كل ما يمكنه فى الظروف الحالية أن يثير اهتمامه ، وينيره عن الحالة .

وعلاوة على ذلك ، فقد كلفت شفيق باشا بأن يقدم له تقريرًا شفهيا إضافيًا ، وأن يقدم لسموه بنوع خاص بعض الملاحظات التى لم أر أنه يمكن تضمينها فى برقية .

وفى هذه المذكرة سوف أعيد كتابة ما ذكرته ، وكل ما قد حدث منذ بداية الحرب .

وكانت النقطة الأولى التى يجب الإشارة إليها ، من ناحية التسلسل الزمنى ، هى قرار مجلس النظار الذى حدد تنفيذ ، وقبل دخول إنجلترا الحرب ، مواصفات وشروط الحياد التى كانت قد اتبعت من قبل ، وقت الحرب الروسية اليابانية .

أما النقطة الثانية فهى قرار بمجلس النظار الذى تم اتخاذه بعد دخول إنجلترا الحرب ، والذى حدد الإجراءات اللازمة من أجل الدفاع عن مصر ؛ وقد أرسلت إلى سموه ،

بالنسبة لهذا الموضوع ، برقيتين تفسيريتين ، أعطيت نسخة منهما إلى محمد فهمى بك . وأضيف إلى ذلك أنه منذ ذلك الوقت تأكدت ، وعن طريق المستشارين الذين عادوا من إنجلترا ، أنه بدون هذا القرار كانوا سيعلنون ضم مصر .

وتأتى بعد ذلك الإجراءات الاقتصادية :

١ ـ تثبيت إجبارى لسعر أوراق البنكنوت .

٢ ـ منع تصدير المواد الغذائية .

٣ ـ عدم التعامل ، أولاً فى الأوراق التى تخضع للمساومة ، ثم بالنسبة لكل الأوراق التجارية بشكل عام .

٤ ـ عطلات البنوك .

٥ ـ فرض الضرائب على التعريفات الأكثر ارتفاعا بالنسبة للمواد الغذائية ومواد الضرورات الأولية .

٦ ـ دراسة الوسائل اللازمة لتمويل محصول القطن ، وهى دراسة لم تكتمل حتى الآن .

وأعطيت كذلك فهمى بك الوثائق المتعلقة بهذه الإجراءات المختلفة .

وأصل إلى مسألة عودة سموه ؛ وكل ما يمكننى أن أقوله فى هذا الموضوع يوجد مسجلاً فى البرقيات التى أرسلتها ، والتى أعطيت نسخة منها لمحمد فهمى بك . ومع ذلك فيمكننى أن أضيف ، وفى إجابة على سؤال طرحه سموه علىّ عن طريق محمد فهمى بك ، أنه كان أمرًا تلقائيًا ، وليس بتحريض من الوكالة البريطانية ، أننى قد أشرت إلى ضرورة أخذ إجراءات للحيطة بالنسبة للعودة بواسطة المحروسة ، وذلك خوفًا من وقوع هجوم من جانب السفن الألمانية .

وهذه الآن أحداث جديدة وحديثة للغاية على أن أذكرها لسموه :

فبالأمس أنشأنا (١) لجنة من أجل دراسة الأوضاع من وجهة نظر التموين بالمواد الغذائية ومن أجل حماية مصالح البلاد فى هذا السبيل . (٢) لجنة فى القاهرة والإسكندرية من أجل دراسة وضع العمال العاطلين ، ووسائل مساعدتهم . وأعطيت كذلك محمد فهمى بك الوثائق الخاصة بذلك .

واليوم أبلغنا شيتهام Cheetham أنه طبقًا للتعليمات التى وصلت من لندن فإن قائد جيش الاحتلال سوف يبلغ وكلاء وقناصل ألمانيا والنمسا ، بأن عليهم ترك الأراضى المصرية .

وهذا البلاغ قد أرسل بالفعل إلى قنصل النمسا فى القاهرة ، بخطاب من قائد جيش الاحتلال ، وقدمه له أحد ضباط الجيش البريطانى . وحضر القنصل إلى نظارة الخارجية ، لكى يحتج على هذا الإجراء ، باسم المندوب السياسى ، الذى كان موجودًا فى الإسكندرية ، ولكى يسأل عما إذا كان هذا الإجراء قد تم اتخاذه بالاتفاق مع الحكومة المصرية .

ولقد أجبنا شفهيًا بالتالى : « إن شكل البلاغ والطريقة التى أرسلوه بها ، يجيبان على سؤالك . إن الأمر يتعلق بالسلطة العسكرية البريطانية ، وليس كعمل دبلوماسى ات من الحكومة المصرية » .

ونحن مشغولون اليوم دائمًا بالقرار الذى اتخذته لجنة بورصة الإسكندرية ، والذى يحدد تصفية العقود المتعلقة بالقطن عند سعر $\frac{٣}{٨}$ ١٥ ريال للقنطار . واعتقدنا أن من واجبنا إلغاء هذا القرار ، وأن نوقف مؤقتا عمل هذه اللجنة . وسلمت محمد بك فهمى نسخة من محضر مداولاتنا ، والمرسوم الذى صدر فى هذا الشأن . وهاتان الوثيقتان تعطيان عناصر التفسير الضرورية .

وفى صبيحة هذا اليوم وقعت حادثة فى القاهرة : فقد قام بعض العمال العاطلين ، والذين انضم إليهم بعض الناس بدون هدف ، وذهبوا إلى مبنى المحافظة ، طالبين المعونة، ثم تفرقوا بعد ذلك فى مجموعات فى المدينة ، وقاموا بارتكاب بعض الأخطاء الصغيرة ، التى تتمثل فى أخذ الخبز من المعروض منه أمام محلات الخبازين ، وكذلك بعض المواد الغذائية من بعض البقالين . وقد تم القضاء على الحركة فى الحال ، واتخذت القرارات ، وعاد كل شىء إلى نطاق النظام .

وفى كل محادثاتى مع شيتهام ، من وجهة النظر السياسية ، كان يكرر لى دائمًا ، وبدون تغيير ، أن إنجلترا قد حصلت من الحكومة التركية على تأكيد بأن تركيا لن تدخل الحرب إلى

جانب ألمانيا ، وأن الحكومة الإنجليزية ، من جانبها قد أعطت تركيا بعض الوعود ، ومن بينها الوعد الخاص بعدم تغيير الوضع السياسى لمصر .

ولقد جاء الوقت لأخذ قرار بشأن سفر المحمل ، وسفر الحجاج . وكانت هناك اعتبارات اقتصادية وصعوبات عملية ضد إرسال المحمل ، وحتى المفتى ، الذى تمت استشارته بطريقة سرية ، أصدر فتوى ضد إرسالهم . وبرغم ذلك فإنى كنت أميل ، ولا زلت أميل إلى إرسالهم ، إذ أن منعهم سوف يستغل ضد الحكومة من جانب بعض ذوى الأفكار السيئة . وكان فى وسعى أن أطالب برصيد مانع كما حدث فى عام الكوليرا . وذكرت ذلك للوكالة ، ولفتّ كذلك أنظارهم إلى أن المنع سوف يستغل كذلك ضد الاحتلال . وحتى اليوم ، كانوا متفقين معى بشأن إرسال المحمل ، ولكن جراهام أتى هذا الصباح ؛ لكى يقول لى : بأنه فى حالة نشوب حرب مع تركيا ، وهى حرب غير مرجحة ولكنها ممكنة ، فإن الحراسة سوف تتعرض إلى عمليات انتقام من جانب الأتراك ؛ ومن ناحية أخرى جاء روفر Ruffer وأعلن لى أنه من المستحيل ضمان إدارة الحجر الصحى هذا العام نتيجة لتشتيت هيئته الطبية ، وعدم وجود المفتشين العامين ، وأنه يقترح ، بالتالى، منع الحج .

وأرجو من صاحب السمو أن ينظر فى المسألة وأن يذكر لى وجهة نظره حتى أتمكن من العمل طبقًا لها . فربما يمكننا أن نكتفى بإرسال الكسوة ، وبدون حراسة ، إلى حيفا أو إلى جدة لكى تنقل إلى مكانها الأخير بواسطة السلطات التركية . ومهما كان الأمر ، ونتيجة لضيق الوقت ، أرجو أن ترسلوا لى برقيًا بوجهة نظر سموه ، وأرسل كل أوراق الموضوع مع فهمى بك .

(توقيع) حسين رشدى »

وكان البريطانيون الموجودون فى مصر يماطلون فى أخذ قراراتهم ، إذ إن لورد كتشنر فى لندن ، كان يحاول كسب الوقت .

وحينما هدأ القلق الناتج عن التقهقر من المارن ، وأعيد إصلاح الجبهة الفرنسية الألمانية من جديد ، عند نهاية الأسبوع الثانى من شهر سبتمبر ، قرر كتشنر أن يقوم بانتقامه ، وأن

يحصل على إبعادى النهائى عن مصر . وهذا يشرح الموقف العدائى ، فى بداية الأسبوع الرابع من سبتمبر ، للسفير الإنجليزى ، السير مالت ، والمنع الشفهى بذهابى إلى سويسرا، والأمر بذهابى إلى إيطاليا وطوال مدة الحرب . وكان العلاج والعملية الممكنة التى تفرضها حالة جروحى ، وبخاصة لسانى ، تكفى مع ذلك ؛ لكى تبرر اختيار سويسرا كمكان لإقامتى ، أكثر من أى دولة أخرى محايدة .

وأصبح من الضرورى القيام بعملية من أجل استخراج الشظية التى كانت قد توغلت إلى لسانى ، وتم ذلك فى سويسرا ، فى بداية عام ١٩١٥ . ووجدت هناك ، وعلى عكس تأكيدات السير مالت ، وقائمقامى ، حالة طبيعية ومواتية للعملية ولنقاهتى . وأكد لورد جراى أوف فالودن ، مسئولية لورد كتشنر ، لصديقى ج . م . روبرتسون ، عضو البرلمان الإنجليزى ، الذى أبلغنى بالحديث الذى دار بينهما : « لقد كنت أفترض دائمًا ، ومنذ أن علمت بالأحداث ، أن الإجراء الذى اتخذ فى عام ١٩١٤ كان تُملى بالعداوة الخاصة للورد ك . وربما يمكنكم توجيهى فيما يجب علىّ قوله . واسمح لى أن أؤكد لسموكم رغبتى الصادقة ، الآن ودائمًا خدمة مصالحكم وأن أحاول إصلاح الأخطاء التى ارتكبت فى حقكم» (٢).

ولقد شكرت سعادة الفيكونت ، الذى أكد لى ، بعد ذلك ، كل ما كان قد أعلنه لصديقى ج . م . روبرتسون :

« سعادة لورد جراى أوف فالودن

وزير خارجية صاحب الجلالة البريطانية سابقًا . لندن

« سيدى اللورد .

لقد أبلغنى صديقى القديم ، والكامل الاحترام ج . م . روبرتسون بالمحادثة المتعلقة بى ، والتى تمت فى الأسبوع الأخير ، مع سعادتكم . وإنى حريص على أن أشكركم ، ياسيدى اللورد ، لمشاعركم النبيلة والتى أظهرتموها حيالى ، وللرضاء الكبير الذى أعطيتموه

(٢) خطاب روبرتسون مكتوب فى ٢٤ London, W. 8. ; Pembroke Gardens
فى ٢ يونيو ١٩٢٩ ـ ومصور بخط اليد .

لى . وفى أثناء حكمى ، وأثناء السنوات التى كنتم فيها على رأس وزارة الخارجية ، لاحظت أن موقف سعادتكم كان دائمًا محكومًا باهتمامكم بالعدالة ، وكنت واثقًا دائمًا من أن أى عمل ظالم لا يمكنه أن يصدر عنكم . وكذلك ، أرجو من سعادتكم ، ياسيدى اللورد أن تعرفوا كل السعادة التى شعرت بها حينما علمت بأنكم كنتم شخصيًا بعيدين عن كل الإجراءات الظالمة وغير الشرعية التى اتخذت تجاهى وقت الحرب العظمى .

وإنى حريص على أن أبلغكم بكل تقديرى ، وأن أؤكد لكم شكرى ، وأنا أطلب من سعادتكم ، ياسيدى اللورد ، التكرم بقبول تعبيرى عن أحسن مشاعرى .

عباس حلمى ».

وكان آردن هولم بيمان Arden Hulme Beaman من كبار المتخصصين فى شئون الشرق ؛ وقد عين ملحقًا بالقنصلية العامة البريطانية فى القاهرة ، فى عام ١٨٧٩ ، وبصفته «مترجما للطلبة العرب » ، وعاش فى ذلك الوقت فى مصر أكثر من عشر سنوات . ولذلك فإنه عاصر أحداث عام ١٨٨٢ ، والاحتلال ، ثم تابع ميلاد وتطور الإشراف البريطانى تحت اللورد كرومر ورافق كتشنر أثناء حملة دنقلة .

وفى أثناء الحرب العالمية ، وما بعدها ، أمضى فى القاهرة عدة سنوات فى خدمة « مكافحة الجاسوسية » ، فى « الإدارة السرية » ، وكمدير لإدارات مختلفة من الخدمة السرية، والأمن العام ، حتى عام ١٩٢٠ . ولقد نشر فى شهر يوليو ١٩٢٧ مقالاً فى Contemporary Review يهمنا منه الجزء الآتى :

« من كل ما نعرف ، يبدو واضحًا أن الخديو (عباس الثانى) بذل كل مجهود لاقناع السلطات البريطانية فى إستانبول بضرورة عودته لمصر . وبالنسبة لهذا الموضوع ، نشر رشدى مجموعة من الخطابات التى كتبها كقائمقام إلى سمو سيده الخديو ، وهى تظهر أن الخديو لم تكن لديه النية للبقاء بعيدًا عن بلاده ، ولكن انجلترا ، وبعد بعض التردد ، انتهى بها الأمر إلى رفض السماح له بالعودة . وأمره السفير البريطانى السير لويس ماليت ، بأن ينتقل إلى مقر كان قد أعد له فى نابولى ، تلك المدينة التى كان جده قد نفى إليها ، وإنه لم يسمح له بالبديل الذى اقترحه الخديو ؛ لكى يذهب إلى سويسرا .

ومن كل المراسلات ، يظهر بوضوح أن رشدى باشا لم يعلم الخديو بما كان يحدث فى مصر ، ولم يطع دعوة عباس باشا له ؛ لكى يزوره ويعطيه بيانا عن الأحداث ، ولم يرسل مندوبا خاصًا بدلاً منه . وأمام نقد الصحافة المصرية له على موقفه ، أجاب رشدى بأنه تصرف بهذه الطريقة ، خوفًا من أن تقوم إنجلترا ، وبدلاً من إعلان الحماية ، بضم مصر ، وتحضر أحد أمراء الهند ، وتضعه على عرش الخديو . وعلى هذا يمكن الإجابة بأن السير إدوارد جراى لم يذكر ، فى مذكراته[٣] مثل هذا التفكير ، وأنه كان حتى معارضًا لفكرة الحماية ، وأن السطور التى تختم الفصل الخامس والعشرين من هذه المذكرات تظهر ذلك . وانتهت مراسلات الصحف ، فى مجموعها ، إلى خاتمة بأن رشدى باشا كانت تنقصه ، ولحد بعيد ، كفاءة بعد النظر ، وأنه كان من الممكن إيجاد حل آخر مع الخديو ، بدلاً من الحماية ، التى ظهر أنها كانت أساس الصعوبات التى تمت مواجهتها بعد ذلك .

ولقد أثار نشر ثلاثمائة أو أربعمائة عمود فى الصحف عن موقف الخديو ، مسألة أخرى تتعلق بعزله . وحاول كل الكتاب والأشخاص السياسيين فى تلك الفترة أن يثبتوا أن عباس الثانى لم يكن أبدًا معاديًا لبريطانيا العظمى ، وأنه كان يفضل حلاً تفرضه الظروف . وهؤلاء الشهود والكتاب يستمرون فى تأكيد أن وزارة الخارجية لم تقم إلاّ بمجرد اتباع الأوامر المملاة بواسطة لورد كتشنر ، الذى كان عدوًا شخصيًا للخديو . ومن المعروف أن لورد كتشنر كان قد وعد بإعطاء عرش مصر للأمير سعيد حليم ، الذى كان هو الصدر الأعظم فى تركيا فى ذلك الوقت ؛ وقام آخرون ، ومع تركيز تفكيرهم على محاولة اغتيال عباس الثانى فى إستانبول ، وقبل إندلاع الحرب ، بذكر أن الدافع لهذه المحاولة للاغتيال تنسب بشكل عام للأمير سعيد حليم . وتستمر الصحف فى الكتابة عن هذا الموضوع ، ولا أعلم الوقت الذى سيتوقفون فيه » .

أما فيما يتعلق بادعاء ضم مصر ، والذى يقول قائمقامى إنه قد تحاشاه ، فإن ذلك لم

---

(٣) GREY, Viscount of Falloden; Twenty Five years, 1892 - 1916. London, Hodder and Stoughton, 1925.

يكن سوى حجة خاصة . وأكد اللورد جراى أوف فالودن ، الذى كان فى ذلك الوقت وزيرًا للخارجية البريطانية ، فى مذكراته(٤) انه لم تكن هناك إمكانية لذلك : « إن مسألة ضم مصر كانت ستمثل مغامرة سياسية كبرى . . . ولم يكن هذا هو الوقت الذى يمكننا فيه تحمل اللجوء لمثل هذه المخاطر » .

ومن ناحيته كشف الرئيس بوانكاريه فى مذكراته : (٥) « منذ العشرين من نوفمبر ، أبلغت الحكومة الإنجليزية فرنسا بأنها تتخلى عن مشروعها بضم مصر ، وأنها تحتفظ بحمايتها » .

وكان لورد جراى على حق حين قال : إن الضم لم يكن أمرًا سهلاً . وكان قائمقامى بكل أسف قد ترك نفسه ، لكى يجعله ممثلو بريطانيا العظمى المختلفين فى القاهرة ، قصير النظر. وارتكب رئيس مجلس نظارى وقائمقامى خطأ بعدم حضوره ، كما طلبت منه ، والتشاور معى فى إستانبول ، منذ أن شعر بصعوبة عودتى إلى مصر . ولقد دعوته كذلك فى ٢٩ سبتمبر ، وتهرب من ذلك . إنى آسف له وآسف لمصر .

ومنذ هذه اللحظة انقطعت علاقاتى بشكل نهائى مع السير لويس ما ليت ومع الإنجليز . وبعد فترة من الزمن ، قمت بزيارة السفير الألمانى ، فقام باحضار أنور باشا ، الذى قام ، بعد المناقشة ، بمد يده إلىّ ، طالبًا منى أن يسود السلام بيننا . وهكذا ، يتبين كل ما قد حدث ضدى ، ويمكننا أن نفترض وبحق نسج مؤامرة بالفعل ضدى .

وكان هذا متوقعًا ، ما دام رجال تركيا الفتاة ، وأنور بنوع خاص ، يقومون بسياسة إمبراطورية عثمانية ، مع الجامعة الإسلامية ، والجامعة الطورانية ، بينما كنت أنا ، كحاكم لمصر ، لا يمكننى ولا يجب على أن أتبع ، وكذلك شعبى ، إلاّ هدفًا واحدًا : هو استقلالنا الوطنى .

---

(٤) GREY , Lord of Fallodon - Twenty Five Years. London, Hodder and Stoughton, 1925 . Vol. II p. 171.

(٥) POINCARE; Au Service de la France . Tome V p. 444.

وفى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، أعلنت الحكومة البريطانية ، وعن طريق إرسالها خطابا دوريا إلى كل الدول ، أن « مصر قد وضعت تحت حماية صاحب الجلالة البريطانية ، وأصبحت تمثل بعد ذلك محمية بريطانية ، وبدون تركيا » .

وبعد يومين من ذلك ، كتب القائم بالأعمال الإنجليزى فى القاهرة ملن شيتهام ، إلى عمى الأمير حسين كامل باشا ، لكى يبلغه بأنه قد تم اختياره من جانب إنجلترا ، لكى يأخذ مكانه ، ليس كنائب لسلطان إمبراطورية مختفية ، ولكن كسلطان لمصر التى أخضعت بدرجة أكثر للمحتلين الإنجليز . وألغيت الخديوية بطريقة تعسفية . وفى إعلان الحماية يوم ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، أكدوا ، فيما يتعلق بى أن : « حكومة جلالته لديها الدلائل الواضحة بأنه منذ نشوب الحرب مع ألمانيا ، كان صاحب السمو عباس حلمى باشا ، خديو مصر السابق ، قد ألقى بنفسه ، وبشكل نهائى ، إلى جانب أعداء جلالته». لقد كانوا قد حسموا مسبقًا أمر عزلى .

وكنت آخر خديو .

« من الحقائق المذكورة أعلاه يتضح منها أن الحقوق على مصر ، سواء للسلطان أو الخديو السابق ، قد انتقلت إلى صاحب الجلالة » .

وكان إعلان الحماية ، وكذا موافقة صاحب السمو حسين كامل ، قد تركا أثرًا مريرًا فى نفسى ، وكأن هذا وذاك كانا إيذانا بنهاية حريتنا . لقد أنهت الحماية بالفعل الامتداد الذى لم تكن له نهاية ولا نتيجة ، والذى كانوا يدعون أنه كان مؤقتًا . وأصبح الدخول فى الحرب، والدفاع عن مصر أمرًا إنجليزيًا بحتًا . وفى نفس هذا الإعلان التعسفى ، فرضوا على عمى، والذى طلبوا منه أن يحكم بعدى ، أن يمر ، وبشكل كامل عن طريق المندوب البريطانى ، كل ما يتعلق بأية علاقة بين الحكومة المصرية وممثلى الدول الأجنبية فى القاهرة.
« أما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية ، فإن حكومة جلالته تجد من الضرورى ، مع المسئوليات الجديدة التى أخذتها بريطانيا العظمى ، أن العلاقات بين حكومة عظمتكم وبين ممثلى الدول الأجنبية يجب أن تمر من الآن عبر ممثل صاحب الجلالة فى القاهرة » .

لقد فرض الاحتلال على مصر نظامًا إنجليزيًا تمثل ، كما ذكر لورد ملنر Lord Milner في خلق حق الغزو ، حتى لا يكون ملزمًا بتبريره . ولم أكن قد وافقت أبدًا على «حق الغزو» هذا ، الذى تشدق به ، وفى وقته اللورد سالسبرى Lord Salisbury . وهذا الحق غير موجود تمامًا ، إذ إن الاحتلال لم يعتبر أبدًا ، ومن جانب الإنجليز أنفسهم ، على أنه غزو، ولكن ببساطة كمهمة مؤقتة ، باتفاق ضمنى بين الخديو وبريطانيا العظمى . وهذا الاتفاق لم يعط أبدًا للإنجليز « القوة الشرعية الكاملة لكى يتصرفوا ، كما يرغبون ، فى مستقبل مصر » .

وجاء إعلان حالة الحرب مع تركيا ؛ ليعطى الفرصة لإنجلترا ؛ لكى تعلن بأنها ، وهى تمتلك كل سلطات السلطان والحكومة العثمانية وكل حقوق الخديو السابق ،مخولة بأن تعمل كل ما ترغب من تغيير فى وضعية مصر .

لقد تحملت تهديدات ، وأوامر جارحة ، ولكنى أشعر بفخار أن إنجلترا لم تجرؤ على إعلان حمايتها على مصر ، إلاّ بعد أن أبعدتنى عن السلطة . أما شعار حكمى [٦] ذلك الميراث المجيد من أسرتنا ، فقد احتفظت به بدون أى تلطيخ ، أو أى ضعف . وهكذا ، ولكى تقوم إنجلترا بالحكم ، وعن طريق سلطان مخلص لها ـ حتى وإن كان من الأسرة الخديوية ـ فإنها اختارت الأمير حسين ، الذى لم يكن فى الواقع أكثر من ستارة . وما دامت إنجلترا قد وجدت من الضرورى أن تؤكد وبهذه الطريقة الرسمية ، استيلاءها على السلطة المزدوجة الإدارية والتنفيذية فى مصر ، فإن ذلك يعنى اعترافها بأنها لم تكن لها هذه السلطات أثناء حكم توفيق وعباس الثانى .

وبعد شطبى بجرة قلم إنجليزية من حياة مصر ، دخلت ، وأنا حى ، فى التاريخ ، ورفضت أن أخرج منه ، لمصلحة ولاستقرار بلادى . ووقع وطنى المحبوب من جديد فى عبودية أقسى ، وأشد ألمًا على قلبى . ومن مصر ، لم يبق لى سوى الاسم ، والعلم الذى التف حول ذلك الحاكم الذى كتب عليه أن يموت من الألم ،والذى رفض ابنه ، الأمير كمال الدين حسين أن يأخذ العرش ، حتى لا يضطر إلى الانحناء أمام المحتل الأجنبى .

---

(٦) فى النص « تاجى » ma Conronne .

وهكذا انتهى ذلك البنيان السياسى ، والاجتماعى ، والذى استمر لأكثر من قرن : سيادة الإمبراطورية العثمانية ، والفرمانات التى كان الخديو يأخذ منها سلطته .

ومر صرح كامل من تاريخ مصر ، ودخل إلى الماضى . أما هذه الأحداث التى سجلتها فإنها مبعثرة بطريقة عشوائية بين الدوريات التى قد لا تصل إلى أيدى المؤرخين . ولكننى أرغب فى أن يتمكن القارئ من التمعن فى هذه النصوص والأحداث . وسوف ينفع ذلك ، فى يوم من الأيام ، كما آمل ، فى إعادة تقرير الإمكانيات الحقيقية لكتابة التاريخ .

خاتمة

لقد تتبعت باهتمام وشغف مجهودات المصريين من أجل الاستقلال ومن أجل إعادة بناء نظام دستورى حقيقى ، مؤسس على السيادة الوطنية .

وأعترف بأنى لم أدخر من أجل خير وطنى أية نصائح ولا أى رأى مخلص وبلا مقابل ، فى أثناء المفاوضات بين المفاوضين المصريين المختلفين ، وبين الحكومة البريطانية . وكنت آمل نجاح كل هذه المجهودات ، وأنا حريص على أن أرى الوطن يتخلص فى آخر الأمر من وضع مؤلم كان قد تردى فيه منذ عام ١٨٨٢ .

وكانت تجربتى الطويلة فى الحكم ، وهى ثلاث وعشرون عامًا ، قد جعلتنى مقتنعًا بأن العلاقات بين إنجلترا ومصر يجب أن تحدد فى اتفاقية عادلة ، ومقبولة بإخلاص من كلا الطرفين ، وأن تحقق أمانى مصر . وما دامت إنجلترا تحتفظ بالاحتلال العسكرى ، فلن يتمكن أى نظام دستورى ديمقراطى من أن يعيش وينمو . ولقد كان لوصول حكومة ترغب فى دعم السلام فى العالم إلى السلطة فى إنجلترا ، ولوجود رجال على رأس الوزارات المصرية المختلفة ، شاركوا منذ زمن بعيد فى حركة تحرير البلاد، ما قد ساعد على تخفيف تأزم المناخ . ولقد توصل هؤلاء ، وبخطوات متتالية ، إلى الحصول على ما لم تسمح الظروف به للآخرين ، وهذا برغم المجهودات المبذولة وصدق النوايا من جانب الجميع . لقد توصلوا إلى مشروع تسوية اعتبرناه خطوة كبيرة على طريق التحرر ، وبرغم أن هذه التسوية لا ترضى كل الأمانى المشروعة لمصر ، إلاّ أننا لا نشك فى أن التصديق على مثل هذه المعاهدة سوف يخلق مناخًا من الصداقة وحسن التفاهم بين الشعبين المصرى والإنجليزى . وعلى رجال

الدولة عندنا، وعلى المتفاوضين ، أن يفكروا بطريقة واقعية فى مكانة بلادنا فى السياسة العالمية . إن مصر، فى الظروف السياسية الحالية ، ونظرًا لموقعها الجغرافى ، مضطرة ، بكل أسف ، إلى أن تتسلح بقوة من أجل أن تتمكن من الدفاع عن حدودها .

وإنى أفضل أن أرى مليونًا من الجنود يشكلون جيشًا مصريًا ، من أجل الدفاع عن البلاد ، بوسائلنا الخاصة . وإن تكوين مثل هذا الجيش يفترض ، بطبيعة الحال ، تنظيم المدارس العسكرية ، للضباط ، وضباط الصف ، ومدارس كوادر أركان الحرب ، والمدارس التقنية فى كل تخصص : المدفعية ، والدبابات ، والطيران ، والدفاع الجوى ، والمساحة والخرائط ، والاتصالات ، والمهندسين ؛ وقبل كل شىء تلك المعاهد والمعامل الخاصة بالأبحاث العلمية . عبء جسيم ! ولكن المعونة الفعلية الموجودة بالفعل فى الشرق الأوسط سوف تجعل إنجلترا تعترف بالجميل لمصر .

وإن دخول مصر إلى عصبة الأمم ، وتحكيم هذه الأخيرة فى كل خلافات أنجلو مصرية سوف يساعد ، كما آمل ، على سيادة مناخ من التفاهم ، وبطريقة حاسمة بين البلدين .

إننا نأمل ونتمنى ، وبكل قوتنا ، ألاّ تعمل أية اعتبارات شخصية ، ولا أى روح حزبية، على منع البلاد من أن تفيد من مشروع معاهدة سوف تضمن لمصر الاستقلال الدائم .

وإذا كان تنفيذ هذه الإدارة الدبلوماسية المقبلة مستوحى من مبادئ السلام ، والحكمة والعدالة ، فإن الوضع الجديد للأشياء يمكنه أن يسد كل الثغرات . تلك هى النصيحة المخلصة التى أقدمها إلى بلد أحبه ، لا يمكن لأى شىء فى العالم أن يمنعنى من الاهتمام بمصيره . ولتضع الأمة ، فى هذه اللحظة الحاسمة والمقررة ، مصلحة الوطن فوق كل اعتبار : فالاتحاد يعطى القوة ! ولتعمل الأمة من أجل التضامن الوطنى ، وفى نطاق الاتحاد الأخوى لكل عناصرها ، وبدون أى اعتبار للعقيدة أو للحزب ، وذلك من أجل تأسيس دولة تقوم على مبادئ العدالة والاحترام ، والتسامح والحرية .

وإنى أتمنى مخلصًا أن تضع الأمة نصب عينيها وهى تبذل الجهد والحياة ما كنت دائمًا أتمسك به من مبادئ : « حب الوطن ، واحترام القانون » .

١٩٣٦ ـ ١٩٤٠

مـلاحـق الكتـاب



ملحق رقم «١»

Chapitre 4. annexe n°: 2

مولاي

اتضرع الى مقامكم العالي بجعة نجلكم الكريم وولي عهدكم الفخيم
ان لا تحرموني من التشرف بمقابلتكم الحسنية وان تتعطفوا
على بهذه النعمة العزيزة التي مضى علي في انتظارها حقبة
من الدهر طويل
واني مولاي أعترف الله يعلم مقدار اخلاصي لملتكم الشريفة ولا
يغيب عن سريرتكم ان اسمى مطلب عندي هو الحصول
على كامل رضاه وعظيم التفاته
ولذلك انتظر بشغف شديد تشرفي بمقابلة سيدي ومولاي
المعظم. واني اسأل المنعم القادر ان يلحظ بعينه التي لا
تنام ولي العهد السعيد وانه يحفظه ويمتعه من ظل سموكم
الظليل وتحت راية عزكم انه سميع مجيب

العبد المخلص
السلطان مال.

الخميس ١٨ شوال ١٣٦٦ هجرية



ملحق رقم « ٢ »

الاتفاق المعقود فى ٨ أبريل ١٩٠٤
بين فرنسا وإنجلترا بشأن المغرب ومصر (١)

المادة الأولى :

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنه ليس لديها أية نية لتغيير الوضع السياسى لمصر .

وتعلن حكومة الجمهورية الفرنسية ، من جانبها ، أنها لن تعوق عمل بريطانيا العظمى فى ذلك القطر، سواءً بسؤالها عن وضع حد زمنى يحدد وقت الاحتلال البريطانى، أو بأية طريقة أخرى ، وأنهما متفقتان على مشروع المرسوم الخديو المرفق بهذه الاتفاقية ، والذى يشتمل على الضمانات التي تعتبر ضرورية من أجل حماية مصالح حملة أسهم القروض المصرية ، أو الشروط التى لا يمكن تغييرها بأى شكل بدون موافقة الدول الموقعة على اتفاقية لندن عام ١٨٨٥ .

كما تم الاتفاق على أن منصب مدير عام الآثار فى مصر سوف يستمر ، وكما كان عليه الأمر فى الماضى ، لكى يعهد به إلى أحد العلماء الفرنسيين .

وسوف تستمر المدارس الفرنسية فى مصر ، تتمتع بنفس الحرية التى كانت لها فيما مضى .

المادة الثانية :

تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية أنه ليست لديها أية نية لتغيير الوضع السياسى للمغرب .

وتعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، من جانبها بأنه على فرنسا ، وخاصة بصفتها الدولة العظمى التى تجاور ممتلكاتها ولمسافات طويلة ممتلكات المغرب ، أن تقدم العون من أجل الإصلاحات الإدارية ، والاقتصادية والمالية والعسكرية التى يتطلبها الأمر.

---

(١) مستخرج من الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . باريس ، المطبعة الوطنية ، ١٩٠٤ . (الكتاب الأصفر) .

وتعلن الحكومتان أنهما لن تعارضا العمل الذى تقوم به فرنسا فى هذا السبيل ، وبشرط ألا يمس هذا العمل حقوق بريطانيا العظمى ، فيما يتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات ، والتقاليد الموجودة بالمغرب ، وفيما يتضمن حقوق الملاحة الداخلية بين موانى المغرب ، التى تتمتع بها السفن الإنجليزية منذ عام ١٩٠١ .

المادة الثالثة :

تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، من جانبها ، بأنها سوف تحترم حقوق فرنسا ، التى تنص عليها المعاهدات ، والاتفاقات والأعراف ، والتى تتمتع بها فى مصر، بما يتضمن حق الملاحة الساحلية للتجارة بين الموانى المصرية الممنوحة للسفن الفرنسية .

المادة الرابعة :

لما كانت الحكومتان ، ترعيان وبالتساوى مبدأ حرية التجارة فى كل من مصر والمغرب، فإنهما تعلنان بأنهما ، لن تقوما فى هذين البلدين بأى عمل للتمييز فى الرسوم الجمركية، أو أى ضرائب أخرى ، أو أجور النقل بالسكة الحديدية .

وسوف تظل التجارة للدولتين مع المغرب ، ومع مصر ، تتمتع بنفس المعاملة ، المتبعة فى معاملة النقل الموجودة عبر الممتلكات الفرنسية والإنجليزية فى إفريقية . وسوف يضع اتفاق بين الحكومتين شروط مثل هذا التبادل ، ويقرر نقط الدخول إليها .

وسيكون مثل هذا الاتفاق متفقا عليه لمدة ثلاثين عامًا . وما لم يلغ هذا الاتفاق فى فترة عام على الأقل مقدمًا ، فإن فترة تجديده سوف تكون خمس سنوات لكل مرة .

ومع ذلك ، فإن حكومة الجمهورية الفرنسية تحتفظ لنفسها فى المغرب ، وكذلك حكومة صاحب الجلالة البريطانية تحتفظ لنفسها فى مصر ، بحق رؤية أن تكون الامتيازات الخاصة بالطرق ، والسكك الحديدية ، والموانى ، إلخ . . . مضمونة ، وفى أحوال ملائمة وسليمة وفى صالح سلطة الدولة على هذه المشروعات ذات المنفعة العامة .

المادة الخامسة :

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها سوف تستخدم نفوذها حتى لا يوضع الموظفون الفرنسيون فى الإدارة المصرية فى ظروف أقل ميزة من تلك التى تطبق على الموظفين البريطانيين فى نفس الإدارة .

وتعلن حكومة الجمهورية الفرنسية ، من جانبها ، أنها لن تعارض فى تطبيق الشروط المماثلة للموظفين البريطانيين الموجودين الآن فى الوظائف المغربية .

المادة السادسة :

ومن أجل ضمان حرية المرور فى قناة السويس ، تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها توافق على شروط معاهدة ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٨ ، وأنها توافق على تنفيذها . وبعد ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس بهذه الطريقة ، فإن تنفيذ الجملة الأخيرة من الفقرة ، وكذلك الفقرة الثانية من المادة الثامنة من هذه المعاهدة سوف تظل معلقة .

المادة السابعة :

ومن أجل ضمان حرية المرور فى مضيق جبل طارق ، توافق الحكومتان على عدم السماح بإقامة أية تحصينات أو أعمال استراتيجية على هذا الجزء من ساحل المغرب ، والذى يقع بين مليلة وبين تلك المرتفعات التى تسيطر على الضفة اليمنى لوادى سبو .

ومع ذلك فإن هذه الشروط لا تطبق على النقط التى تحتلها إسبانيا بالفعل الآن على الساحل المغربى المطل على البحر المتوسط .

المادة الثامنة :

إن الحكومتين ، وهما تستوحيان من مشاعر صداقتهما لإسبانيا تهتمان اهتمامًا خاصًا بمصالحها المتعلقة بموقعها الجغرافى وممتلكاتها الإقليمية على الساحل المغربى المطل على البحر المتوسط ، والتى ستقوم الحكومة الفرنسية بشأنها بالتفاهم مع الحكومة الإسبانية .

وسوف يتم الاتصال مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية بشأن الاتفاق الذى يمكن الوصول إليه فى هذا الموضوع ، بين فرنسا وإسبانيا .

المادة التاسعة :

توافق الحكومتان على أن تبذل كل منهما للأخرى تأييدها الدبلوماسى ، من أجل الوصول إلى تنفيذ شروط هذا التصريح المتعلق بمصر والمغرب .

وبشهادة سعادة سفير الجمهورية الفرنسية لدى بلاط صاحب الجلالة ملك المملكة البريطانية لبريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ، وإمبراطور الهند ، والوزير الأول للدولة للشئون الخارجية لصاحب الجلالة والموكل تمامًا لهذا الغرض ، تم التوقيع على هذا التصريح الحالى ، ووضعا ختميهما عليه .

تم فى لندن ، وعلى نسختين يوم الثامن من شهر أبريل ، ١٩٠٤ .

لانسدون　　　　بول كامبون



ملحق رقم « ٣ »

النداء الذى نشره مصطفى كامل ، يوم ١١ يوليو ١٩٠٦ فى جريدة الفيجارو Figaro فى باريس بشأن حادثة دنشواى .

حادثة « دنشواى »
إلى الأمة الإنجليزية ، وإلى العالم المتحضر

لقد وقعت حادثة أليمة ، انفجرت فى إحدى قرى الدلتا ، فى دنشواى ، فى مصر ، وحركت المشاعر الإنسانية للعالم أجمع . وقام رجال أحرار الفكر ، مستقلو الخُلق ، برفع أصواتهم فى إنجلترا سائلين عما إذا كان يوافق هيبتها ، وشرفها ومصلحتها ، ترك ارتكاب ، مثل هذا العمل الظالم والقاسى وباسمها .

وعلى كل من يتحلى بالفعل بروح الإنسانية وبالعدالة أن يفحص ويحكم على هذه المسألة ، التى تثير مشاعر أمة بأكملها .

ففى يوم ١٣ يونيو الماضى ، ترك بعض الضباط الإنجليز معسكرهم ، ومروا قرب دنشواى ، فى مديرية المنوفية ، لكى يصطادوا الحمام ، فى الأملاك الخاصة . وحذر فلاح عجوز المترجم الذى كان يصطحبهم بأنه ، فى العام السابق ، أظهر الأهالى استياءهم من رؤية الضباط الإنجليز يقتلون حمامهم ، وإنهم ربما زادوا فى إثارتهم بدرجة أكبر إذا ما بدأ الإنجليز الصيد من جديد .

وبرغم التحذير ، فإن الصيد قد بدأ . وأطلقت بعض طلقات نارية : فجرحت إحدى النساء ، واحترقت إحدى المزارع . وجاء الفلاحون من كل ناحية ، ووقعت مشاجرة ، جرح فيها ثلاثة من المصريين بواسطة الإنجليز ، وثلاثة ضباط من الإنجليز بواسطة المصريين . وأفلت أحد الجرحى وهو الكابتن بول Bull ، من هذه المشاجرة ، وجرى بكل سرعة لمسافة خمسة كيلومترات ، وتحت حرارة وصلت إلى ٤٤° مئوية ، وسقط ميتًا بضربة شمس . وعلم الجنود الإنجليز بما حدث لضباطهم ، فهجموا على قرية سرسنا المجاورة لدنشواى ، وقتلوا فلاحًا ، وحطموا رأسه .

وبمجرد معرفة هذه الأحداث فقد المسئولون الإنجليز صوابهم ، وثاروا من رؤية

المصريين يدافعون عن أملاكهم ، ويدافعون عن أنفسهم . وبدلاً من معالجة المسألة بهدوء ، كما يحدث مع كل مشاجرة ، بالغوا فى الأمر. وذكرت الصحف الموالية للاحتلال ، حتى قبل المحاكمة ، أن العقوبات التى سوف تنزل بالفلاحين سوف تكون عبرة فظيعة . ولم يكونوا بذلك يطلبون العدل ، وإنما كانوا يتحرقون للانتقام الفظيع .

ونشرت نظارة الداخلية ، وطبقًا لأوامر المستر متشيل Mitchel ، المستشار الإنجليزى ، وقبل المحاكمة بأسبوع ، بلاغًا رسميًا أدان فيه المتهمين بسيل من التهم ، وقد أثر هذا بوضوح على القضاة وعلى الرأى العام . ووصل الحال بإحدى الصحف الموالية للاحتلال إلى أن تظهر الاحتقار للعدالة وتنشر خبر إرسال المشانق إلى دنشواى قبل المحاكمة . وأخذ الشعب ، المروع ، يتساءل عن الحكم الذى سيجىء بعد مثل هذه المظاهرة .

واجتمعت المحكمة ، فى هذه الظروف ، يوم ٢٤ يونيو ، وأى محكمة ! محكمة استثنائية ليس لها تشريع ولا قانون ، والتى كان فى وسع قضاتها أن يحكموا بكل العقوبات التى يمكن تصورها ، محكمة كانت غالبية أعضائها من الإنجليز ، ولم تكن تقبل استئنافًا ، أو عفوًا ! وكان المرسوم الذى نص على إنشائها ، فى عام ١٨٩٥ ، وتحت ضغط لورد كرومر ، وهو ضغط لم يكن يسمح للحكومة الخديوية أبدًا بإظهار أقل مقاومة ـ أقول : إن هذا المرسوم يعطى انطباعًا لمن يقرؤه بأن الجيش الإنجليزى ـ والذى أعطته إنجلترا مسئولية إعادة النظام فى مصر ـ أصبح هو نفسه فى خطر دائم ، لكى يحتاج لمثل هذه المحكمة ، وإلا فما الداعى لآلة الإرهاب تلك ؟ .

وقضت المحكمة ثلاثة أيام فى نظر القضية . وظهر بوضوح أن الضباط الإنجليز كانوا هم الذين أثاروا الفلاحين ، وذلك بصيدهم فى أملاكهم ، وبجرحهم إحدى النساء ، وأن الفلاحين قد هاجموا الإنجليز على أساس أنهم كانوا يسرقون ما يصيدون ، وليس كضباط بريطانيين . واعترف أطباء إنجليز ، ومن بينهم الدكتور نولان Nolan الطبيب الشرعى أمام المحاكم ، بأن الكابتن بول قد مات من ضربة شمس ، وأن جروحه وحدها لم تكن تكفى ؛ لكى تتسبب فى الوفاة .

ولم تعط المحكمة أكثر من ثلاثين دقيقة ، لأكثر من خمسين متهمًا ، لكى يدلوا بأقوالهم ، ورفضت سماع أحد رجال الشرطة الذى أكد أن الضباط الإنجليز قد أطلقوا النار على الفلاحين ، وبنت المحكمة حكمها على تأكيدات الضباط الذين كانوا قد تسببوا فى المشاجرة ، ودون غيرها ! ويعتبرهم العدل ، فى كل البلاد ، خصومًا للمتهمين .

وفى يوم ٢٧ يونيو صدر الحكم : فحكم على أربعة من المصريين بالإعدام شنقًا ، وعلى اثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى واحد بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عامًا ، وعلى ستة بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ، وعلى ثلاثة بالسجن لمدة عام ، مع الجلد ، وأخيرًا على خمسة بالجلد دون السجن . وجلد كل منهم خمسين جلدة من كرباج له خمسة ذيول .

وقررت المحكمة تنفيذ هذا الحكم فى اليوم التالى ، وبهذا الشكل لم تستغرق المدة بين الحادث وتنفيذ الحكم إلا خمسة عشرة يوما فقط .

وفى الساعة الرابعة من صباح يوم الأربعاء ٢٨ يونيو ، أحضروا الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام ، والثمانية المحكوم عليهم بالجلد من شبين ، عاصمة المديرية ، إلى قرية الشهداء ، على بعد أربعة كيلومترات من دنشواى . وانتظر المحكوم عليهم هناك ، لمدة تسع ساعات ، تنفيذ هذا الانتقام الفظيع . وفى الساعة الواحدة من بعد الظهر ، ساروا بهم إلى دنشواى . وكان المسئولون الإنجليز قد حرصوا على أن يكون تنفيذ الحكم فى نفس الساعة ، وفى نفس المكان الذى وقعت فيه المشاجرة .

وفى دائرة مساحتها ألفا متر ، وتحيط بها الحبال نصبت المشانق وآلات الجلد . وكان جنود الدراجين الإنجليز يحيطون بالمحكوم عليهم ، وكان فرسان مصريون يحمون الإنجليز . وأشرف المستر ميتشل Mitchell ومدير المديرية على عملية التنفيذ . واقترب منهم ابن أول محكوم عليه بالإعدام وطلب السماح له بأن يتلقى من والده وصيته الأخيرة . ولكنهم رفضوا قبول هذا الرجاء .

وفى الساعة الواحدة والنصف ، امتطى الجنود الإنجليز خيولهم ، وأشهروا سيوفهم ، وبعد دقيقة ، بدأت عمليات الشنق .

وشنق رجل ، فصرخ أعضاء أسرته وأقاربه وكل الأهالى ، وهم واقفون عن بُعد ، حتى ملئوا الجو بصرخاتهم التى تقطع القلوب . وجلد شخصان أمام الجثة .

وتكرر نفس المشهد ثلاث مرات . وتم شنق أربعة رجال ، وجلد ثمانية . واستمر هذا المشهد مدة ساعة . وهو مشهد وحشى ، مثير للنفس ، وبكى منه بعض الأوربيين الموجودين بدموع الرأفة والجزع ! وانصرف كل فرد ، وهو يكرر الكلمة التى ذكرها أحد المشنوقين « لعنة الله على الظالمين » .

وسيبقى يوم ٢٨ يونيو ١٩٠٨ هذا ، يوم شؤم فى التاريخ ، وهو جدير بأن يسجل فى حوليات القسوة والبربرية .

وعمت مصر كلها مشاعر الانفعال والسخط حين وصلتها أنباء الحكم فى دنشواى .

ولقد كان من المستحيل على أعداء إنجلترا أن يصلوا إلى مثل هذه النتيجة بعد صراع دام خمسين عامًا . وكان مندوبون إنجليز هم الذين قاموا بهذا العمل . وكتب شعراء مصريون شعرًا عن تنفيذ الحكم فى دنشواى ، وخلد هذا الشعر ذكرى المناظر الوحشية التى أهينت فيها الحضارة والإنسانية ، بأكثر الطرق إثارة للنفوس .

ولقد جئت اليوم لكى أطلب إلى الأمة الإنجليزية نفسها ، وإلى العالم أجمع إذا كان الغياب المطلق إلى هذه الدرجة لمبادئ العدالة ، وقوانين الإنسانية يمكن قبوله ؟

وأطلب إلى الإنجليز ، الغيورين على سمعة وكرامة بلادهم ، أن يقولوا لنا : إذا كانوا يرون نشر النفوذ المعنوى والمادى لإنجلترا عن طريق الطغيان والبربرية ؟

جئت أطلب إلى أولئك الذين يتحدثون عاليًا عن الإنسانية ، ويملئون العالم برفضهم لفضائح أقل ألف مرة فى إثارتها للنفوس ، عند أهالٍ غير أهل دنشواى ، أن يثبتوا إخلاصهم وصدقهم بالاحتجاج المخلص والقوى ، على عمل فظيع ، يكفى أن يجعل الحضارة الأوربية تسقط ، إلى النهاية فى أعين الشعوب الشرقية .

وأطلب أخيرًا إلى الأمة الإنجليزية إذا ما كان يجدر بها ترك ممثليها يلتجئون ، وبعد أربعة وعشرين عامًا ، إلى قوانين استثنائية ، وإلى وسائل أكثر من هجمية ، لكى يحكموا مصر ، ويعلموا المصريين قوانين العدالة الإنسانية .

* * *

وإنى معجب ، بكل إخلاص وعرفان بالجميل ، بالنواب والكتاب الإنجليز ، الذين رفعوا أصواتهم وأعلنوا أقوى غضبهم على هذه المسرحية الحزينة التى مثلت فى مصر . ولكن السير إدوارد جراى ، حينما وجد أن الرأى العام قد انقاد لهم ، وأنه تبرأ من سياسة لورد كرومر ، تحدث فى مجلس العموم وادعى وجود تطرف إسلامى فى مصر . ورجا النواب ألا ينشغلوا بالشئون المصرية وألا يسببوا لها ارتباكًا وهى تواجه خطرًا يتهددها . ولكننى أعلن بأعلى صوتى أن هذا الخطر المزعوم إنما هو من محض خيال اللورد كرومر .

وهذا الخطر الموهوم إنْ هو إلا وسيلة يبرر بها المسئولون الإنجليز هذه الجريمة الأخيرة ، وجرائم أخرى تحتسب لوقوعها فى المستقبل .

ولا وجود لهذا الخطر ، وإن الفظائع التى ترتكب ضد مصر ليس لها ما يبررها على الأخلاق .

وأؤكد بحق أقدس شىء فى الدنيا أن التعصب الدينى غير موجود فى مصر ، نعم إن الإسلام سائد فيها ، لأنه دين الأغلبية ، ولكن الإسلام شىء ، والتعصب شىء آخر .

ووقع السير إدوارد جراى فى خطأ بالنسبة لهذه المسألة ، وإنى أرجوه أن يفكر لحظة

فيما يلى : هل لو كان فى مصر تعصب حقيقة فهل كان فى وسع إنجلترا أن تحاكم ٥٢ مسلمًا أمام محكمة استثنائية مؤلفة من أربعة قضاة مسيحيين ، وقاض واحد مسلم ؟

وهل تنفيذ الحكم فى دنشواى بتلك الصورة المثيرة ، لم يكن يكفى وحده لإشعال نار التعصب المدمرة والصاعقة ، لو كان له وجود ؟

ألم تكن كل هذه التحريضات كافية ، لإخراج الشعب المصرى عن أطواره ، وانفجار ذلك التعصب المزعوم ، لو كان هناك تعصب حقيقى ؟

ولماذا لم يثر ذلك التعصب ، والذى تحدث عنه السير إدوارد جراى معارك ، مثل معركة دنشواى أثناء مسألة طابة ، حيث كانت الأغلبية الكبرى من المصريين فى جانب تركيا ، مع أن الجنود الإنجليز كانوا يمرون دائمًا فى كل جهة ، وفى أمن واطمئنان ؟

لقد أثبتت المرافعات فى قضية دنشواى أنه لا دخل للإسلام فيها ، وأن الضباط الإنجليز وجدوا مساعدة ناقعة وتلقائية عند بعض الفلاحين المسلمين .

ومن حق المصريين أن يطلبوا تحقيقًا جادًا وكاملاً فى هذه المسألة . ومصر تقع على بعد رحلة يومين من أوربا ، فليأت إليها الإنجليز المحبون للعدل ، والذين يرغبون فى عدم تلطيخ شرف إنجلترا ، وليذهبوا إلى المدن ، وإلى القرى ، وليروا بأنفسهم كيف يعيش المسيحيون من كل جنسية مع كل المصريين . ولكى يقتنعوا بأنفسهم بأن الشعب المصرى ليس متعصبًا أبدًا ، ولكنه ينشد العدل والمساواة ، وأن كل ما يطلبه هو أن يعامل كشعب وليس كقطيع .

نعم إن الشعب المصرى يشعر بكرامته ، ولا يمكننا إنكار ذلك الآن . وهو يطالب بأن يعامل أبناؤه على قدم المساواة مع الأجانب ، وهذا أمرٌ لا مبالغة فى طلبه .

ويتحدث السير إدوارد جراى عن حماية الأوربيين من المصريين ، ولكن عليه أن يرينا الخطر الذى يهدد الأوربيين الذين يسكنون مصر : ألا يعيشون على أحسن علاقات مع المصريين ؟ أليست لديهم الامتيازات الأجنبية ، لكى تحميهم ؟ ولكن ، من هو الذى يحمى المصريين ؟ ألسنا نرى ، فى بعض الأحيان ، مجرمين من الأجانب ـ تحتج على جرائمهم كل الجاليات الأوربية ـ يقتلون ويجرحون المصريين ولا تصل إليهم سلطة المحاكم المصرية؟ وما هو العقاب الذى ستنزله المحاكم بالجنود الإنجليز الذين قتلوا فلاحًا قرب دنشواى، وبالضباط الذين جرحوا امرأة وثلاثة رجال ؟

ودافع لورد كرومر عن نفسه فى تقريره الأخير ضد الذين يطعنون فى السلطة المطلقة التى يتصرف بها فى شئون مصر قائلاً : إن البرلمان والرأى العام فى إنجلترا يراقبان أعماله ، وتراقبها كذلك الصحافة المصرية . ولكنها مراقبة وإشراف خياليان ، إذ إنه ما كاد

البرلمان الإنجليزى يعترض على مثل هذه الأعمال المتبربرة ، حتى يقول لورد كرومر للسير إدوارد جراى : إن التعصب يزداد حدة على ضفاف النيل ، وانه يجب على البرلمان أن يلزم الصمت . وبهذه الطريقة ، ليس هناك ما يمنع لورد كرومر من أن يستمر فى حكم مصر بأشد القوانين الظالمة .

ولهذا السبب ، فإنه مما يتمشى مع شرف الأمة الإنجليزية أن تزن التأكيدات الرسمية ، وتأكيداتنا ، وأن تقوم بعمل تحقيق جاد ، وتفحص المشكلة المطروحة الآن أمامها ، بروح من الحياد .

ولقد أمضى لورد كرومر سنوات كاملة يؤكد فيها أن الأمراء والشخصيات الكبيرة فى مصر هم الذين يكرهون الاحتلال ، لأنه قد جردهم من سلطاتهم ، ولكن الفلاحين فى رأيه يحبون ويباركون النظام الحالى .

إن الفلاحين فى دنشواى لم يهاجموا الضباط الإنجليز إلا لأنهم رأوا إحدى نسائهم جريحة ، ولذا فإن الحكم وتنفيذه يبدوان غاية فى البشاعة ، وهذا جدير بأن يثير سخط العالم أجمع . وإذا كان الفلاحون ، على العكس من ذلك ، قد استمعوا لمشاعر الحقد الدينى ، أو الوطنى ، فإن على لورد كرومر أن يعترف بأنهم يكرهون الاحتلال ، وأن إدارة سيادته قد انتهت إلى إجهاض كبير . ويمكن للمستر ديلون ، فى مثل هذه الحالة ، أن يؤكد « أن خطبة السير إدوارد جراى هى أتعس تعليق عن الموقف وسياسة انجلترا فى مصر» .

إن كل الذين يعيشون فى مصر ، وكل الذين يحبون الصدق والعدل ، يعترفون بأن مسألة دنشواى لم تنتج أبدًا عن حركة معادية للأوربيين ، وأن المصريين هم الشعب الأكثر تسامحًا فى العالم .

* * *

إن البرنامج الوطنى الذى يسير عليه أصحاب النفوذ والتأثير فى الرأى العام المصرى واضح ، فنحن نريد ، وبفضل التعليم ونور التقدم ، النهوض بشعبنا ، وإفهامه حقوقه وواجباته ، وإرشاده إلى المكان اللائق به فى العالم ، كما أدركنا ، منذ أكثر من قرن ، أنه لا يمكن للأمم أن تعيش عيشة الكرامة إلا إذا سلكت طريق الحضارة الغربية ، ونحن أول شعب شرقى صافح أوربا ، ونحن مستمرون فى السير على الطريق الذى اخترناه . وسوف نحصل ، بالتعليم والتقدم والاعتدال والفكر الحر الراقى ، على احترام العالم ، وعلى حرية مصر ، وإن أمانينا التى نهدف إليها هى استقلال وطننا ، ومن المحال أن يوجد شىء ينسينا هذا المقصد الأسمى .

ومن الطبيعى أن نتعاطف مع الشعوب الإسلامية ، وهذا التعاطف ليس فيه تعصب، ولا يوجد مسلم مستنير واحد يظن فى إحدى اللحظات أنه من الممكن اجتماع الشعوب الإسلامية فى رابطة واحدة ، توجه ضد أوربا ، أما الذين يقولون ذلك فهم إما جاهلون ، وإما يرغبون فى إيجاد هاوية بين العالم الأوربى والمسلمين .

ولا سبيل لنهضة الشعوب الإسلامية بدون حياة إسلامية جديدة ، تستمد قوتها من العلم والفكر المتسع والرفيع .

ولمصر مكانة خاصة بها فى الشرق ، فهى التى وهبت العالم قناة السويس ، وفتحت السودان أمام الحضارة ، وفيها طبقة ذات فكر رفيع ، ويسير فيها التقدم فى خطوات سريعة . ومن المستحيل أن يتم حكم مصر ، وهذا حالها ، كما تحكم بلاد بعيدة، مختبئة فى أعماق إفريقيا ، وليس بينها وبين أوربا أى اتصال ! لقد رأى الناس الإنجليز ينفعلون ويهيجون ضد ما يجرى فى مناطق الكنغو ، وغيرها من البلاد ، فكيف يسمحون إذن بحدوث أفظع الجرائم فى مصر ؟

إن من الواجب على أوربا كلها أن تهتم بمصر ، إذ ان مصالحها فيها كبيرة ، كما أن الكثيرين من الرعايا الأوربيين قد جمعوا فى مصر ثروات ضخمة . كما أن القوانين الإستثنائية والتعسف لا تؤدى إلا إلى هياج الشعب المصرى ، وخلق مشاعر عنده تخالف تمامًا مشاعره الحالية .

إننا نطالب بالعدل والمساواة والحرية ، ونطلب دستورًا ينقذنا من السلطة المطلقة . وليس فى وسع العالم المتحضر ، والأصدقاء الحقيقيين للحرية وللعدالة فى إنجلترا ، إلا أن يكونوا معنا ، وأن يطالبوا مثلنا بأن مصر ، التى أعطت نعالم أجمل وأسمى الحضارات، لا ينبغى أن تصبح مسرحًا للأعمال البربرية ، وإنما يجب أن تبقى موطنا خصبًا للحضارة والعدالة ، خصوبة تحاكى خصوبة أرضها المباركة .

مصطفى كامل باشا



ملحق رقم « ٤ »

خطاب المسيو إدوار لامبير
عن « نجلزة » التعليم فى مصر

« لقد تحاشيت حتى الآن إعطاء أى تبرير للمناقشات التى أثارها أمر استقالتى ، إذ إننى لم أكن قد تحررت بعد بالكامل من ارتباطات الموظف المصرى . ولقد حصلت على حريتى فى الحديث ، وأنا سعيد لكى أفيد من ذلك حتى أتمكن من أنْ أشرح الأسباب التى اضطرتنى إلى ترك إدارة مدرسة الحقوق الخديوية .

وتركت هذه الوظيفة والأسف يكاد يمزق فؤادى ، لأن البقاء فيها لم يعد فى وسع رجل مثلى ، جعل حياته وقفًا على العلم ، ولأنى لم أكن بقادر على حفظ هذا المنصب ذى الراتب الضخم ما لم أرض بأن أكون آلة صماء لسياسة غير قويمة ، ومكدرة لصفاء العلاقات بين المصريين والأوربيين .

إن الموظف الإنجليزى القابض فعلاً على الإدارة الحقيقية لنظارة المعارف هو المستر دوجلاس دنلوب ، الذى كان قبل قدومى إلى مصر بعام قد حارب ناظر مدرسة الحقوق السابق (المسيو جرانمولان) بثبات نادر ، فغلبه على أمره ، وسلب منه سلطته ، ثم اغتنم تلك الفرصة التى آلت فيها هذه السلطة إلى العدم ، فأخذ يثير مشاعر الطلبة بإصداره لهم أوامر متناهية فى القسوة والغلظة ، ولا مسوغ لها ، حتى جرهم إلى الإضراب، ثم اتخذ إضرابهم ذريعة للتشفى من سلفى الذى كان حاقدًا عليه . ولم يكن حظى من المعاملة بأسعد من حظ هذا السلف ، إذ كثيرًا ما وضعنى المستشار الإنجليزى، بسوء تصرفاته ، ولا أدرى إن كانت مقصودة منه ، أو غير مقصودة ، فى مواقف حرجة عجزت عن الخروج منها ، وعن توقى نتائجها ، إذ كنت مقيدًا كل التقييد بلوائح تنزع من يدى كل سلطان ، حتى فى المسائل الفنية الصرفة ، والتى أدخلت أيضًا فى اختصاص أقلام الوزارة .

حارب المستر دنلوب تقدم التعليم الفرنسى فى مدرسة الحقوق بلا تبصر ، على حين أن تعليم الحقوق فى هذه المدرسة لايزال ويجب أن يبقى تعليمياً فرنسيا ، ما دامت قوانين البلاد لم تغير تغييرًا كليًا ، لأنها عبارة عن ملخص لقوانيننا ، ولأنه لا توجد لها شروح ومؤلفات بالعربية إلاّ فى النادر . وقد مثل المستر دنلوب رواية مضحكة للتعليم العالى فى مدرسة الحقوق، فوقف تعيين ما يحتاج إليه القسم الفرنسى من الموظفين تتميماً لما ينقص

من عددهم المحدد قانونًا ، وحجته فى ذلك أن مصير هذا القسم إلى الزوال فى القريب العاجل ، واكتسح من القسم الأكبر، وهو الذى تدرس فيه الحقوق الفرنسية باللغة الإنجليزية ، الأساتذة الأكفاء الذين قاموا بأمره فى بداية تأسيسه ، وهم من القضاة الذين أفادتهم إقامتهم الطويلة فى الديار المصرية خبرة بأسرار قوانيننا ، واستبدل بهم شبانًا من الإنجليز يعينون بمجرد تخرجهم من الكلية الإنجليزية فيقدمون إلى مصر ، وهم يجهلون القوانين المصرية ، بل إن فريقًا من هؤلاء المعلمين لم يبلغ إلى الآن فى معرفته لغتنا حدًا يستطيع معه ترجمة المؤلفات الفرنسية التى يستعان بها على التدريس ترجمة سليمة .

ولقد رأيت تحطم الواحد بعد الآخر من مجهوداتى من أجل تحسين الثقافة المهنية لهؤلاء الناس ، سواء بتخصصهم لتدريس فرع واحد ، أو تقليل عدد الدروس التى يقومون بتدريسها ، ويكلفون بها ، حتى لا يصعب عليهم تحضيرها ، أو توسيع مجال المنافسة بينهم بترقية النابهين منهم ، أو بمنع الأسباب التى تدفع المعلمين الإنجليز إلى ترك المدرسة بمجرد استفادتهم شيئًا من المبادئ القانونية يتمكنون بها من الدخول قسرًا فى المحاكم الأهلية ، بذلت كل سعى فى هذا السبيل ، وذهبت كل مساعىّ بلا جدوى بسبب عناد مستر دنلوب وتعنته .

كان تدهور التعليم يتطلب الكثير من التبصر والحكمة ومعاملة الطلبة بالحسنى ، خشية أن تؤدى حالتهم السيئة وانحطاط التعليم إلى هياج الطلاب ، خصوصاً وأن فى مصر الآن حركة فكرية ترمى إلى طلب العلوم والمعرفة . ولكن مستر دنلوب وضع لهؤلاء الطلبة ، الذين بلغوا سن الرجال ، نظمًا لا تليق إلا بصغار تلاميذ المدارس الابتدائية ، وأخذ يعاملهم بقسوة متناهية ، ويستعمل معهم سياسة وخز الإبر ، سياسة اضطهاد دنىء ، فكانت نتيجة ذلك أن انضمت فئة متعلمة راقية إلى الحزب المعارض للإنجليز، وأن يسود على أفئدة الشبيبة الحقد والبغض للإدارة الإنجليزية ، وأن تتحول مدرسة الحقوق إلى معقل للوطنية المصرية ، بحيث لا تكاد ترى بين الأربعمائة طالب الموجودين فيها الآن عشرة لا يؤمنون كل الإيمان بمبادئ مصطفى كامل باشا .

حاولت مرارًا أن ألفت نظر المستشار الإنجليزى إلى الأخطار التى تنشأ عن اتباع خطته فى نظام التعليم ، فلم أنل منه شيئًا سوى بعض تجاوز وقتى عن بعض مسائل ، ولكنه لم يخلص مطلقًا فى التنازل نهائيًا عن خطة كلها إيلام وإرغام ، ولذلك فقد كنت أتوقع دائمًا من وراء عمل مستر دنلوب واستفزازه للخواطر من هذا النوع أن تعصف فى مدرستى عواصف جديدة أشد خطرًا من العاصفة التى عصفت بها فى عام ١٩٠٦ ، وكانت تلقى علىّ مسئولية ذلك ، أمام الرأى العام المصرى .

وانتهى مستر دنلوب أخيرًا بالتعرض لكرامتى تعرضًا مؤلمًا ، وذلك أنه أراد أن

يجعلنى، رغما عنى ، شريكًا له فى الدسائس التى يدبرها ضد وزير وطنى هو سعد زغلول باشا ، ذلك الذى اختارته الوكالة الإنجليزية ، بفعل تأثير الرأى العام عليها ، والذى لم يشأ أن يكون آلة لا إرادة لها . ولكى ينزع من هذا الوزير كل سلطة ويغلبه على كل أمر ، أكره رؤساء الموظفين فى الوزارة على أن يتألبوا حزبًا واحدًا لعرقلة كل عمل لرئيسهم الرسمى ، ولم يكن حظى من هذا الإكراه أقل من حظ زملائى ، فكنت أتلقى أوامره قبل تحرير تقاريرى الرسمية ، ثم كان يجبرنى على تقديمها له ، قبل إرسالها للوزير، لينقح فيها ما يشاء . بل لقد حدث لى أحيانا أنى ، بعد أن حررت أوراقى ، وبعد أن خرجت من مكتبى وسجلت فى الوزارة، عدت فغيرت ونقحت منها ما شاء المستشار، كل ذلك مما لا طاقة لى على احتماله . ولم يكتف المستر دنلوب بذلك ، بل كان يريد منى أنى ما دمت راغبًا فى البقاء طويلاً بجانبه ، فيجب أن أتدنى إلى حد التضحية بضميرى وتعريض نفسى فى كل حين للظهور بمظهر الخائن الأثيم أمام الوزير سعد زغلول باشا، وفى حقه .

ونتج عن كل هذه الأسباب التى شرحتها أن علاقاتى مع المستر دنلوب كانت دائمًا ينقصها الود . ثم إنها توترت فجأة على أثر خلاف حدث بسبب تعيين بعض المدرسين . فقد ترك ثلاثة من المدرسين وظائفهم ، ووضعت لائحة جديدة للتدريس يزيد بها عدد الحصص ، فاضطررت أمام هذه الحالة إلى أن أطلب للسنة الدراسية ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨ ، تعيين مدرسين اثنين على الأقل . وبعد أن وعدنى مستر دنلوب وعدًا صريحًا بإجابة طلبى، عاد فنكث بوعده ، قائلاً : إن الظروف السياسية لا تسمح باستخدام مدرسين أوربيين زيادة على الموجودين ، ثم هو لا يقبل بحال من الأحوال استخدام الوطنيين للتدريس فى مدرسة الحقوق . ولكنى لم أذعن لهذه النتيجة ، وتمكنت بفضل مساعدة أحد كبار الموظفين الإنجليز من حمل مستر دنلوب على تعيين مدرسين من أصل مصرى فى مدرسة الحقوق ، ولكن بعد أن اضطررت إلى أن أتساهل معه فى مسائل كثيرة ، أخصها تعهدى له بإساءة الشهادة فى كل مصرى ينتظر أن يتقدم للتدريس بمدرسة الحقوق ، إجابة للدعوة التى أعلنها وزير المعارف فى الجريدة الرسمية . وشدد مستر دنلوب حملته علىّ كما شددها على سلفى ، وبعد أن استنفدت كل وسائل الدفاع ، وأيقنت أنى قد أصبحت عاجزًا عن حماية موظفى مدرسة الحقوق وتلاميذها من مظالم مستر دنلوب ، اضطررت إلى السفر إلى بلادى . ثم حدثت بعد ذلك حادثة يستنكرها الذوق السليم ، وقد أبلغها إلى الجرائد بصورة لو احتملتها لضيعت كل كرامة لى عند زملائى وتلاميذى ، ولذلك فإنى قد أصررت على تنفيذ رغبتى فى الاستقالة، وقدمتها فعلاً ، فقبلت بمنتهى الارتياح . وفى اليوم التالى عين بدلاً منى مدرسًا إنجليزيًا ، لا أجد جملة تصدق عليه خيرًا من هذه الجملة التى نسبت بحق ، أو بدون حق ، إلى السير إلدون جورست ، وهى :
«إن مستر هل Hill جاهل ، وإنه خير لنا أن يكون كذلك ؛ ليكون أسهل قيادًا» .

وعتب على نفر من أبناء وطنى فى القاهرة ، وأخذوا علىّ تضحية مصالح فرنسا المهمة فى سبيل عواطفى الذاتية ، وقالوا : إنى قد تركت وظيفة من أسمى وظائف التعليم فى مصر كانت للآن محفوظة للفرنسيين رغبة فى الخلاص من مهمة لم ترق لى . ولست أرى رأيهم هذا فى تقدير المصالح الفرنسية ، فإنه كما كان من اللازم لنشر نفوذ أمتنا فى الشرق أن يتولى مدرسة الحقوق الخديوية رجال أمثال فيدال Vidal باشا ، وتستو Testoud ، فى وقت كانت أيديهم فيه مطلقة حرة ، يعملون ما يشاءون لنشر علومنا القضائية ، كذلك لا يليق بشرف فرنسا ، ولا يوافق تأييد نفوذها فى مصر أن يرضى علماؤها بأن يقتل المستر دنلوب روح الأخلاق ، ويهدم صروح العلم تحت ظلالهم .

ومن جانب آخر علينا ألاّ نخفى أنه ليست لدينا أية فرصة للاحتفاظ بتمثيل ، حتى جزئى ، فى إطار التعليم المصرى الرسمى . فمنذ بضع سنوات ، كان فى وسعنا أن ندافع عن أنفسنا بطريقة نافعة . أما اليوم ، فإن الوقت قد فات . لقد ثبتت هزيمتنا ، وآخر تتويج لذلك قد أعطاه المستر دنلوب بذلك العمل المعادى لفرنسا ، وذلك بواسطة القرار الخديوى الأخير والخاص بالإلغاء النهائى للسنة الأولى من التعليم الرئيس للفرنسية فى آخر مدرسة ثانوية فى القاهرة ، وحيث كان لا يزال موجودًا فيها ، وهى مدرسة التوفيقية. وبالتالى ، فإنه سوف يتم ، فى خلال أربع سنوات ، اختفاء الفرنسية ، كلغة للتعليم من مدارس الحكومة ، وتصفية القسم الفرنسى من مدرسة الحقوق الخديوية ، والتى سوف تبدأ بعد ذلك .

وبعد هذا ، لا يمكننا أن نحافظ على نفوذنا الثقافى إلاّ باستغلال أخطاء السياسة المدرسية الإنجليزية ، من أجل تنمية مؤسساتنا التعليمية الحرة . ونحن نمتلك فى القاهرة مدرسة فرنسية للحقوق ، ولكى نحول إليها الغالبية العظمى من الدارسين الحاليين للمدرسة الخديوية ، يكفى أن نوفق براجنا مع البرامج والاحتياجات الخاصة للبلاد ، وأن نستخدم كفاءات الوطنيين ، وخاصة كفاءات العلماء المتخصصين فى الشريعة الإسلامية، وأن نرسل إليها لجان امتحان تشبه تلك التى تعمل قرب مدرسة الطب التابعة لنا فى بيروت ، وأن ننظم فيها مقررات تمهيدية فى اللغة الفرنسية . وإنه لمن غير المتوقع أن نتمكن من أن نجد فرصة مواتية لإعادة بناء فعلى ، لاحتكار تعليم الحقوق، والذى انتزع منا فى عام ١٨٩٩ .

إدوارد لامبير
أستاذ بكلية حقوق ـ جامعة ليون
والمدير السابق لمدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة

ملحق رقم « ٥ »

اتفاقية الحكم الثنائى للسودان

وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر بشأن إدارة السودان فى المستقبل .

حيث إن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالى الخديوى .

وحيث إنه قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة ، وسن القوانين اللازمة لها ، مع مراعاة أحوال التخلف وعدم الاستقرار فى أغلب هذه الجهات ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح ، وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانون الآنف ذكره ، وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث إنه قد تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادى حلفا وسواكن إداريًا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما ،

فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا ، بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى ، وهو :

المادة الأولى :

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة إلى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض ، وهى :

أولا : الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ ، أو

ثانيا : الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة ، وفقدت منها وقتيًا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد ، أو

ثالثا : الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدًا .

المادة الثانية :

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معًا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن ، فلا يستعمل فيها إلاّ العلم المصرى فقط .

المادة الثالثة :

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى ، بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل من وظيفته إلاّ بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة :

القانون وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به ، والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان ، أو تقدير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتعرف فيها يجوز سنها أو تحويرها ، أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان ، أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة ، أو ضمنًا تحوير أو نسخ أى قانون ، أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة ، وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديو .

المادة الخامسة :

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين ، أو الأوامر العالية ، أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدًا ، إلاّ ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المادة السادسة :

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان ، أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

المادة السابعة :

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان ، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية ، إلاّ أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق

سواكن أو أية ميناء أخرى من موانى ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها من القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج ، ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

المادة الثامنة :

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ، ولا يعترف بها فيها بوجه من الوجوه .

المادة التاسعة :

يعتبر السودان بأجمعه ، فيما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ، ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

المادة العاشرة :

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصليات بالسودان ، ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

المادة الحادية عشر :

ممنوع منعًا مطلقًا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

المادة الثانية عشر :

قد حصل الإتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريرا بالقاهرة فى ١٩ يناير ١٨٩٩

(كرومر)　　　　　　　　(بطرس غالى)

ملحق رقم « ٦ »

خطاب الشيخ على يوسف عن تدخل لورد كرومر فى الحياة الدينية فى مصر

معروض على الأعتاب السنية

يعرض أخلص العبيد على أعتاب ولي النعم ما يأتي

تقابلت مع عمدة بكبه محمود سليمان أمس وعلمت منه ان اللورد استدعى لديه المفتي صباح يوم الجمعة وتكلم معه في الخروج من ادارة الأزهر وترك أعماله ودروسه فيه بالكلية فقال له المفتي انه لو وجب ذلك فخروجي الآن عقب الخطبة الخديوية معزولي ويعتبر انهزاما تاما لي وللمشتغلين الذين يشتغلون في الأزهر لإصلاحه (وتعبيره هو انهزاما لي ولكم) فقال اللورد يجب أن تنهزم لأنك تقاتل جنابه العالي الى هذا الحد لا يستهان به والذي يظهر أن العلماء والطلبة ضدك والرأي العام كذلك بدليل أن المؤيد بنفسه سائر في هذا التيار وكنت تقول لي قبل الآن ان المؤيد مساعدي ومعضدي. فقال هو ان المؤيد ما قدر عليّ لكنه أني كنت عنده في تفتيش واحوال المشتغلين من العلماء والطلبة معي واني مستعد أن أجيء لك بمحضر يوقع عليه أكثر الأزهريين المعول عليهم وان الحركة القائمة الآن كلها مصطنعة ومدبرة ولا صيانة لها الا بضعة أيام ككل الحركات التي تقدمتها. فقال اللورد. مثل هذا سمعت كثيرا ولم يبق عندي ريب في ان الجميع ضدك وما بقي الا أن تنهزم. فحاول المفتي كثيرا أن يقنعه فأبى الا أن يخرج من الأزهر وقال له اننا قد عولنا على أن نترك الأزهر وشأنه يدبره الجناب العالي بين [illegible] ونحن نكتفي متفرجين فقط. قال المفتي لكن خروجي الآن بعد المظاهرة فورا يكون عذرا بليغا لي ولمن معي. فقال [illegible] فقال أحب أن لو أسمع عن منك الاجراءات ايجابيا مشتركا في الحال الأزهر وما فيه لأجله ولا تتزايد وتسكت فيه بعد الآن فاننا لا نأمن أن تحصل حركة ضدك لا نعرف عاقبتها. قال الراوي فخرج الشيخ كالمغشي عليه من الموت يتمايل دوخانا لا كبرا والحمد لله العلي الأعلى على هذا النجاح الباهر الذي توجت به أعمال وأقوال ولي النعم الأعظم حامي حمى الدين والمسلمين في هذه الديار ومعقل العلم والعلماء من البوار

مولاي الأعظم

يظهر من أقوال اللورد كلها أنهم تركوا الأزهر وشأنه للجناب العالي [illegible] فالذي يهمنا الآن أن يظهر الأزهر بمظهر السائر في طريق التقدم والنجاح وأن يكون الذين يخلفون الأستاذ من مجلس ادارته ممن يرضي ثقة الناس بهم تدينا وعلما ودراية. وحيث انه في فكر ولي النعم اسماء الشيخ بكري الصدفي والشيخ عبد الرحمن قوده والشيخ مصطفى [illegible] من المحكمة العليا ومحكمة مصر [illegible] أكثر الناس في الأندية رأيت أن أعرض على الأعتاب السنية اسمين آخرين هما الشيخ حسن [illegible] والشيخ محمود الجزيري وكلاهما من أصدقاء الشيخ الشربيني وأعداء المفتي. والأول من شهرته بالعلم ذو دراية تامة بأمور ادارة التعليم وهو عضو في مجلس المعارف منذ سنين. والثاني مشهور بالصلاح والتقوى واقامة العدل. واذا أمر ولي النعم أن أتشرف بالمثول بين يديه لعرض ملحوظات أخرى فلصاحب الأمر الأعلى

غرة مارس ١٩٠٥

العبد المطيع

علي يوسف

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ملحق رقم « ٧ »

مشروع الاتفاقية المقترحة
لمد امتياز شركة قناة السويس

المادة الأولى :

إن عقد امتياز الشركة العالمية لقناة السويس البحرية والذى ينتهى ، ما لم يتم الاتفاق فيما بين الحكومة المصرية والشركة ، فى ١٧ ديسمبر ١٩٦٨ يُمد حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٨ .

المادة الثانية :

وبالنسبة للفترة الواقعة بين أول يناير ١٩٦٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ يتم تقسيم صافى الإيراد ، أو الأرباح السنوية للمشروع بواقع ٥٠٪ يعهد بها للحكومة المصرية ، و ٥٠٪ للشركة ، وبشرط التعهدات التالية :

أولا : فى حالة ما إذا كان مجموع صافى الإيراد ، أو الأرباح فى أى سنة من سنوات هذه الفترة ، أقل من مائة مليون فرنك ، تحصل الشركة على امتياز استلام مبلغ خمسين مليونًا ، ولا تستلم الحكومة المصرية سوى ما يتبقى .

ثانيا : وإذا ما حدث أن مجموع صافى الإيراد ، أو الأرباح ، بالنسبة لأى سنة من السنوات كان مساويًا ، أو أقل من خمسين مليون فرنك ، فإن مجموع هذا الإيراد الصافى، أو الأرباح لهذه السنة تعطى للشركة .

وهكذا فإن المشاركة المحتفظ بها للحكومة المصرية تعنى تخليها ، وابتداء من أول يناير ١٩٦٩ ، عن نسبة الـ ١٥٪ التى ترصد لها طبقًا للمادة ٦٣ من لائحة الشركة .

المادة الثالثة :

وفى نظير مد حق الامتياز ، تتعهد الشركة بأن تدفع للحكومة المصرية ، فى القاهرة ، مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى (أى ما يساوى ١٠٣,٦٩٤,٠٠٠) على أربع دفعات متساوية، تدفع فى ١٥ ديسمبر ١٩١٠ ، و ١٥ ديسمبر ١٩١١ ، و ١٥ ديسمبر ١٩١٢ ، و ١٥ ديسمبر ١٩١٣ .

المادة الرابعة :

وتتعهد الشركة خلاف ذلك ، بأن تعمل ، وفى صالح الحكومة المصرية ، وعلى الإنتاج الصافى ، أو أرباح المشروع ، خصمًا سوف تبدأ ممارسته ابتداء من ميزانية ١٩٢١ ،

والذى سوف تتحدد نسبته طبقًا للجدول التالى : ٤٪ من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٣٠ ، و ٦٪ من عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٤٠ ، و ٨٪ من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٥٠ ، و١٠٪ من عام ١٩٥١ حتى ١٩٦٠ ، و ١٢٪ من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٨ .

والشركة المدنية التى سوف تستفيد حتى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ من نسبة الـ ١٥٪ المنسوبة إلى الحكومة طبقًا للمادة ١٨ من عقد الامتياز فى ٥ يناير ١٨٥٦ ، ليس عليها أن تشارك فى الأعباء الناتجة للشركة من المادة الثالثة المذكورة ، ولا من هذه المادة .

المادة الخامسة :

وفيما يتعلق بتسوية حساب الميزانيات التالية لعام ١٩٦٩ ، وتحديد النصيب الذى يرجع إلى الحكومة طبقًا لنص المادة الثانية من هذه الاتفاقية ، فإن القروض الوحيدة التى سوف تحسب أعباؤها ستكون هى تلك القروض التى تم التعاقد عليها بعد عام ١٩١٠ ، من أجل القيام بأعمال تحسين القناة ، وموانى الدخول إليها والتى سوف تنفذ ابتداء من عام ١٩١١ ، وبشرط أن تكون أعباء هذه الأرباح ، وعملية استهلاكها قد تم توزيعها بمساعدة أقساط سنوية متساوية ، وعلى كل فترة هذه القروض .

أما النصيب الذى يرجع إلى الحكومة فسوف يتم تقريره فى نفس ظروف أرباح أصحاب الأسهم ، ولكن فقط دون المساس بتطبيق الشروط المستمرة فى الفقرات السابقة .

وسوف يتم على أى حال دفعها فى نفس التواريخ .

المادة السادسة :

من المحدد هنا أن مشاركة الحكومة ستتم ممارستها ، وبنسبة ٥٠٪ عند نهاية عقد الامتياز وعلى كل متعلقات الملكية الفعلية بعد عودة القناة البحرية إلى الحكومة وطبقًا للشروط التى تضمنها عقد الامتياز الموقع فى ٥ يناير ١٨٥٦ .

المادة السابعة :

تعترف الشركة بأنه سوف يكون هناك ، وابتداء من عام ١٩٦٩ ، ضمان تمثيل المصالح المصرية ، داخل مجلس الإدارة ، وذلك بسبب المشاركة الكبيرة التى سوف يتم احتجازها للحكومة فى أرباح المشروع . ومن المقرر ، منذ الآن ، أنه عند طلب الحكومة المصرية ، سوف يتم تخصيص ثلاثة مقاعد ، على الأكثر ، لمديرين تقوم بتعيينهم ، ويقدمون إلى مجلس الإدارة ، ويعينون بالاسم عن طريق الجمعية العمومية ، وبالأشكال التى يجرى العمل بها .

المادة الثامنة :

وبطلب من الشركة ، توافق الحكومة على أن تضمن ، وحين ينتهى وقت عقد الامتياز، أعباء الخدمة والتقاعد ، والمعاشات والتأمينات ، وكما هى ناتجة من تطبيق اللوائح الحالية والمنفذة ، والتى تتعلق بالمستخدمين ، والمرشدين ، والعمال ، تلك اللوائح التى أعطيت نسخ منها للحكومة .

المادة التاسعة :

وتتعهد الشركة ، فيما يتعلق بالمستقبل ، بأن تنفذ بنفسها ، وعلى نفقتها ، أشغال الصيانة والتحسين التى تراها ضرورية من أجل المحافظة على مداخل القناة البحرية من ساحل السويس فى أحوال جيدة . وتقبل ، علاوة على ذلك ، بأن تأخذ على حسابها ، وحتى مبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى (٢٣٣,٠٦٠ فرنك) مصاريف « التكريك » التى يتم القيام بها فى « جونة » السويس ، والتى تقوم بها الحكومة المصرية من أجل تعميق الممر المؤدى إلى القناة .

المادة العاشرة :

من الضرورى تحديد أنه ، فى كل الاتفاقيات ، أو العقود ، أو الوفاقات التى تمت فى الماضى بين الحكومة والشركة ، فإن كل الاستعدادات سوف تنسب بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر ، إلى المدة التى سوف يتم تطبيقها ، وإلى المدة أو إلى نهاية الامتياز كما هو ، والتى سوف يتم مدها ، بالاتفاق الحالى .

المادة الحادية عشر :

وهذه الاتفاقية لن تصبح نهائية ، ولن تكون لها نتائج إلاّ حينما يتم التصديق عليها ، من جانب الجمعية العمومية لحملة أسهم الشركة .

مشروع مد امتياز قناة السويس :

لقد خصص اجتماع جمعية عامة لشركة قناة السويس لمشروع الاتفاقية التى تهدف إلى مد الامتياز الممنوح من جانب الحكومة . وبعد محادثات طويلة ، تمت كتابة هذا المشروع للاتفاقية الملحقة ، وعرضت على مجلس النظار . وقام مجلس النظار ، بجلسته المعقودة فى ٢٧ يناير عام ١٩١٠ ، وبرئاسة صاحب السمو الخديو ، بأن صوت بالإجماع على أن مشروع الاتفاقية ، وفى شكلة البدائى ، يجب أن يستبعد ، ويمكنه على كل حال أن يتم قبوله ، بشرط أن يتم إدخال التعديلات التالية إليه :

أولاً : أن ضمان الـ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ذهب فى العام ، والذى يمنح للشركة ،

ولفترة المد ، طبقًا للمادة ١١ ، يجب أن تلغى إلغاءً تامًا ، وبمعنى آخر ، فإن تقسيم أرباح عام ١٩٦٩ ، إلى ٢٠٠٨ يجب أن يتم بالمناصفة المطلقة ، وبدون أى تمييز فى صالح الشركة .

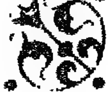
ثانيا : أن مشاركة الـ ٥٠٪ التى ضمنت للحكومة بهذه الطريقة ، يجب أن تبدأ ، ليس فقط ابتداء من أول يناير عام ١٩٦٩ ، ولكن بالفعل ابتداء من ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ ، وهى نقطة بداية مد الامتياز .

ثالثا : فإن المادة الثامنة ، تنص على أنه يجب على الحكومة أن تتكفل بمعاشات وتقاعدات ومرتبات وتأمينات المستخدمين فى الشركة ، ابتداء من عام ٢٠٠٩ ، وقت انتهاء الامتياز ، والذى سوف يلغى فيه .

ومع ذلك ، فلما كانت الشركة توافق ، ولسبب وحيد ، وبشأن أعباء المعاشات وحقوق التقاعد ، التى تقوم بها الحكومة المصرية ، أن تدفع لهذه الحكومة مبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، المنصوص عليها فى المادة التاسعة من هذا المشروع ، ولما كانت الحكومة المصرية ، من جانب آخر تجد نفسها معفاة من هذا العبء المذكور ، فإن مجلس النظار مستعد ، نظير ذلك ، للتنازل عن مبلغ الـ ٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى المذكور.

وسوف يكون المجلس مستعدًا كذلك لتسوية المسألة التى أثارتها الشركة ، فى هذه المناسبة ، والمتعلقة بمنح أراضٍ قد يتم الحصول عليها ، على حساب البحر ، فى بورسعيد ، ونتيجة لتنفيذ أشغال ستقوم بها الشركة على حسابها . والمجلس لايبدى إعطاء أراضٍ للشركة ، ولكنه يوافق على أن ينص على أنها معهود بها إلى أملاك الدولة .

الصور والوثائق

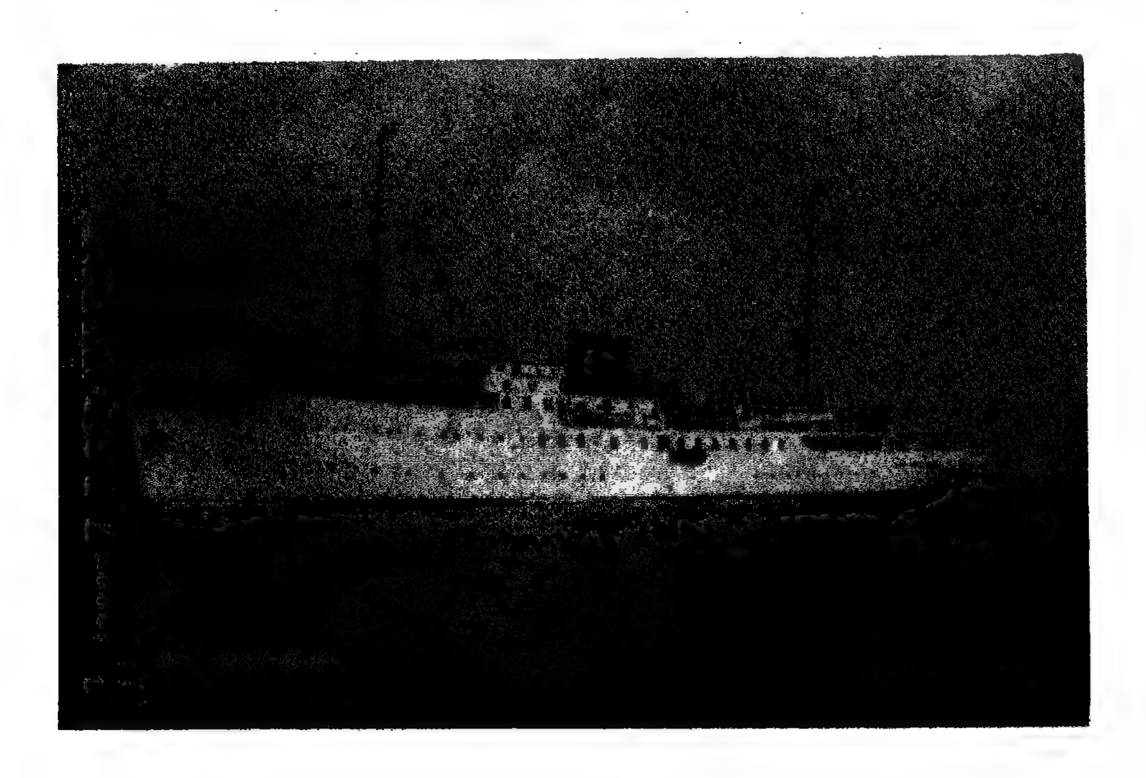









ثلاث صور رسمية للخديوى عباس حلمى الثانى وصورة
اليخت « نعمة الله » الذى كان مقر سكنه لسنوات طويلة



الخديوى عباس حلمى الثانى يحضر افتتاح البرلمان ، وقد اصطف سفراء الدول على يساره ، وأعضاء الحكومة على يمينه

الخديوى عباس حلمى الثانى يحضر عرضًا عسكريًا بمناسبة سفره إلى الحج





استقبـال الخديـــو
عباس حلمـى الثانى
فـى وادى حلفـــا

السلطان وحيد الدين يتحدث إلى أنور باشا ، والخديوى عباس حلمى الثانى يتحدث إلى أمير عثمانى وقد وقف وراءه شيخ الإسلام ثم الصدر الأعظم وأفراد الحكومة العثمانية ، وكلهم فى انتظار وصول القيصر





الخديوى محمد توفيق مع أمينة هانم إلهامى الأمير عباس حلمى والأمير محمد على والأميرة خديجة والأميرة نعمة الله

الأميران عباس حلمى ومحمد على مع اساتذتهما

أبناء الخديوى عباس حلمى، الأمير محمد عبد المنعم والأمير عبدالقادر مع أساتذتهما









الأمـير محمـد على الأبـن
الثانى للخديوى محمد توفيق

الخديوى محمد توفيق
وحرمه أمينة هانم إلهامى

الصفحة الأولى من
الدفتر الذى وجده حفيد
الخديوى عباس حلمى
الثانى والذى يعتقد أنه
بدأ فيه كتابه مذكراته
بخط يده وباللغة
العربية ، ولا يعلم الحفيد
إذا كان جده قد أكمل
هذه المذكرات بالعربية
وعلى الصفحات التالية
صور للصفحات المكتوبة
والتى يحتويها الدفتر




مذكرات ملك

عباس حلمي الثاني
خديو مصر

عهدي
١٨٩٢ - ١٩١٤

١٩٣٩





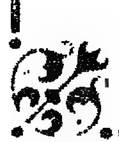

مقدمة

ليس من المستغرب [illegible] بعد مضي ربع قرن من الزمان على تخفيفي عن
الحلبة الصحفية العاملة [illegible] الرئيسية [illegible] أخلاق [illegible]
للعهود الذي [illegible] تلك حالة [illegible] ، من ١٨٩٢-١٩١٢
ثانية العزلة ، والتأمل الطويل في زوال الحضارة البشرية ،
ليبيا الرئيسية [illegible] الرابعة من كتابي [illegible] وطني العرب
مصر الذي عشته في فترة من أنشط الفترات وأكثرها جهاداً في
بداية هذا القرن ، [illegible] هذا [illegible] إلى الإلمام بهذه الرسالة ، ثم
إن حالة مصر قد تحولت تحولات من الصحيفة جديدة لم استطيع أن
أتخلى من واجبي في نشر هذه الأحداث.

إن عشرات السنوات التي قضيتها في عزلتي قد أثارت ذهني
عن كثير من الحوادث والأشياء.

لقد حاولت [illegible] أن [illegible] وأن [illegible]
في حدود المستطاع أمينا دقيقا .. ومع ذلك فلا [illegible] أن
التاريخ الحق ، التاريخ الذي [illegible] مجال [illegible] للحقيقة ولا
يكتب .. ذلك لأنه ما من إنسان [illegible] أن يقف أمام
حقيقة ما [illegible] غطائها .. أن [illegible]
مجموعة كبيرة من الانفعالات [illegible] تفوت
حتما موضوعية المؤرخ

إلا أن الغيبة التي فرضتها ، والبعد ، والانفصال
عن الناس ، والتفكير في الماضي قد حدد من ذكريات الظروف
والاستنتاجات التي كانت لدي [illegible] كثيرة في الكلام



إن [illegible] أننا إزاء إيضاح وتفسير شخصي .. إني [illegible]
لم [illegible] الإيضاح، والرأي الذي توفيته الذي
لم [illegible] إبانة دقيقة ولدا أمينة. وأستطيع
أن [illegible] الآراء القومية العربية التي تعتبر بتبعه حركة
[illegible] من التدخل الأجنبي الغاشم الطاغي
[illegible] أثارت دهشة عالمية، وعطفا كريما،
[illegible] الرقعة [illegible] ثائرة [illegible]، وترعرعت، واتسعت
[illegible]

إن [illegible] لهذه الحركة جهودها بعد الحرب العالمية وخيبة
[illegible] ولكنها [illegible] للحرية [illegible] أخفقت في
[illegible] لتحقيق الجهاد في سبيلك .. وسر
[illegible] هو خطأ فيه من الطموح
المتعجل [illegible] الذهبية إلى الآمال الذهبية
[illegible] التي لم تعد لها.

[illegible] المصرية الأحرار بأن يهتموا اهتماما [illegible] بلادنا ..
[illegible] العهود الغابرة الرائع .. ولكنه أيضا، لم
[illegible] الذي لم يبعد عنهم .. فهو شبيها لهذا
[illegible] ملموس. [illegible]

[illegible] فعليهم يستطيعون أن يتكلموا على الحالة
الحقيقية [illegible] بالتحمس [illegible] في الجانبين أو
في [illegible] الحرب [illegible] هذا أن يتيح لهم في
[illegible] الماضي السياسية الإدارية ..
[illegible] العادل إلى الاستقلال الوطني



الكامل .. ذلك الاستقلال الذي لا يزال يشغل ويلهب كل لحظة من حياتي كمصري وكملك" ... حينئذ

حينئذ يبرز ظاهرًا ذلك الاستقلال الذي طالما حلم به وطالما غنوه .. يبرز بفضل قدرتهم على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم. لما يحتم التقدم العالمي على كل أمة تريد أن تتبوأ مكانتها بين الشعوب الحرة حقًا في عصرنا.

بلا سرف يدل التحليل التاريخي لعصري بداهة على أنني لم أكن أبدًا Le blanc-bec للمؤرخ الفرنسي Larousse ، ولا العاصي المراهق الذي يستسلم لأنواع الضغط المختلفة التي كان يشنها كل يوم ممثل بريطانيا وقنصلها العام مستعينًا بتلك الاستعراضات الحربية المثيرة التي كانت تنظم في شوارع القاهرة وأمام قصر عابدين، وحدة الفرقة من المشاة الإنجليز العائدة من الهند والتي أمر سير ايفلين بارنج - صار لوردًا - أن تنزل في الإسماعيلية ثم تدخل في القاهرة بالزي العسكري."

ويؤكد المؤرخ الفرنسي لاروس أيضًا أن ذلك لم يكن سوى مناورة [illegible]، إذ حدث قبل ذلك بأيام، في يناير ١٨٩٤، أن كنت أتفقد عرضًا عسكريًا في وادي حلفا، واتفق أن ألقيت كلمات قاسية على بعض الضباط الإنجليز.

الواقع أن الحقيقة مغايرة تمامًا لهذا الادعاء، وليس في نيتي إخفاؤها. نعم أنني لم أكن Le blanc-bec ولا العاصي المراهق .. وإنما كنت شابًا أحاط به فئة من المصريين الذين كانوا يرنون إلى تحقيق استقلال مصر





وكيف لنا - الآن - أن نغض من التعبير عن الكراهية الطبيعية لهؤلاء المغتصبين المزعومين الذين استولوا على بلادنا بالحيلة والدسيسة والعنف؟ هؤلاء المغتصبون الذين أعلنوا [illegible] سومرستوك (١٨٨٢) - وعلى لسان لورد دوفرين - أنهم على استعداد لأن يجلوا عن مصر.. أعلنوها مرات ولكنهم تجاهلوها!

إن لورد كرومر نفسه - وما أكثر ما ادعى لنفسه من الحقوق - إنه صاحب فضل على التوفيق في استصدار الفرمان الخاص بتوليتي خديوياً لمصر! ومع ذلك فلست أدين له بأي شيء.. فهذا الفرمان قد حصلت عليه من سلطان تركيا كحق لي تقتضيه ترتيبي. حصلت عليه في ٩ يناير ١٨٩٢ أي بعد يومين اثنين على وفاة والدي الخديو توفيق المفاجئة في ٧ يناير ١٨٩٢ حين كنت لا أزال أتمم دراستي في فيينا.

ثم أذيعوا أن الإنجليز هم فضل بعناد من السلطان عبد الحميد على فرمان توليتي، ولكنهم لم يجيبوا على هذه الأسئلة العديدة التي تبدأ جميعها بهذا الاستفهام: لماذا؟ وإنه ينبغي أن يعترفوا بأن الحكومة التركية أنه قد قررت حينذاك - بالرغم من الحاح الإنجليز - على أثر حادثة مفاجئة، أن تنتزع من مصر ثلاث قرى واقعة على البحر الأحمر، هي Moweilih ، El [illegible] ، Dziba ، كانت الحكومة التركية تسعى إلى أن تجعل منها نقطاً استراتيجية لشبه الجزيرة العربية وكسكة الحديد فيما يتصل بميناء العقبة.. وقررت تركيا هذا الأمر الطبيعي أن يتضمنه الفرمان الخاص بتوليتي.







على أنني تقلدت رسمياً مهام الحكم في القاهرة في ١٦ يناير ١٨٩٢ واستقبلت ممثل السلك السياسي في ١٨ يناير، وأبقيت على الوزارة التي كانت قائمة قبل وفاة والدي.

وما هي الحقيقة..

إنها وحيدة.. ومع ذلك فقد يمكن أن تبدو سهلة، مجردة كشأنها في السير التاريخية، لاسيما إذا كان المؤرخ قد كان له أثر ما في سير الحوادث التي يرويها.

إن عرشي السلطاني [illegible] مباشرة وشرعيا خلفه لي أجدادي العظام، وهذه السلطة، وهذه المسئولية كان قد اعترف بهما، وأكدها منذ مؤسس أسرتنا جميع سلاطين القسطنطينية. ثم إن وضعي الآن قد اعترفت به كل الدول الأوروبية وبينها انكلترا.








GRAND HÔTEL DU LOUVRE

PARIS

TELEPHONES

107 01 — 494 08

المعروض على الأعتاب السنية

ما يعرضه العبد انه [illegible] الى باريس ومعي [illegible] لأنه

كان أخذ موعداً للتشرف بالمقابلة [illegible] وكتب

له [illegible] باريس بالحضور [illegible] اليوم (٢٧) ولكنه

[illegible] باريس [illegible] في التشرف بالمقابلة [illegible]

[illegible] أو [illegible]

مولاي [illegible] الذين أجابوا

الدعوة لما كان عددهم [illegible] منهم [illegible] من

البرلمان [illegible] من كبار رجال

السياسة [illegible] والآن [illegible]

[illegible] للعادة [illegible]

[illegible] فاحتج [illegible] من أعضاء البرلمان [illegible]

[illegible] في أكبر قاعة




[illegible] أو تنتهي [illegible] ولا نشك [illegible]

وكيل الرئيس

[illegible]

هكذا كان شكل المائدة على طول [illegible] مترا أو أكثر

والقاعة مزينة بالأعلام العربية أمام وخلف، وكان شكل

المائدة [illegible] جدا [illegible] الأوركسترا على [illegible]

وعلى ورق الطعام. وقبل تناول الطعام [illegible]

في قاعة كبيرة جدا وكلما دخل [illegible] يستقبله بالحفاوة [illegible]

[illegible] للأوركسترا [illegible]

[illegible] وخلفه مجلس

[illegible]

[illegible]

[illegible] وهي [illegible]

[illegible] وفاته [illegible]

[illegible] سأذكره بعد [illegible]

[illegible] الحفلة [illegible]

[illegible] لأعلم [illegible]

[illegible]

[illegible] الفلاني [illegible]






لكثير من عدد اصابع قلمهم وآذانهم ... سنة

صارت وقت الطعام واخذنا ه نظامنا منه ومن خلال ذلك نصبت
آلة الفونوغراف واسمعت ... الحزين مصور . وبعد الفراغ من الطعام
وقف روزفلت ... وشرب نخب الملك وجلس . ثم وقف
وشرب نخب الجناب العالي قائلا ان سموه محبوب في بلاده
كما كنا في بلاده وهو يعمل لخير الانسانية العام كاعظم ملك
وشرب النخب وشرب الجميع باجلال . ثم خطب خطبة
سامية حط أثبت فيها بالدائم المتنزل ... الحال وستطبع
مع بقية الخطب ثم خطب حافظ بالانكليزية ثم خطبت
أنا بالعربية وقد نشرت الترجمة بالانكليزية والذي قرأها
حضرة ... نفسه ثم خطب آخرون وبلغ عدد
الخطباء عشرة وكانوا جميعا ... اللهجة ضد اللورد كرومر
ما عدا اثنين والمستر روبرتسون وشعث اسم الدكتور
... عنا والسلام ... ان اللورد كان ... امريكا
... على هذه النظرية ... من طرف
الحاضرين قائل يقول لا لا . فاجابه ... السنوية
بل ... التقرير الاخير ... بالاعتقاد وانفعالات
البغضاء واطال في ذلك ثم خطب بعده السير ...
... ولكنه قال يجب ان ... شرقيها
... من الطعامات ... وخطب البقية .
خطبا من مصلحتنا جدا وبقيت الحفلة الى الساعة ١١ والنصف




ولما كان النظام الذي [illegible]

[illegible] ذهب الجميع إلى الجلوس

الداوا الكبير وهناك بقينا في محادثات سمر إلى الساعة

الحادية عشرة ليلاً وتفرقنا بعد انفضاضها بأنها انتهت انتصاراً

[illegible] وأصبحت الجرائد

كلها مشحونة بذكر هذا الاحتفال من التيمس إلى أصغر

جريدة (ما عدا الديلي ميل لأن مكاتبها لم يحضر) وكلهم اقتصروا

على ذكر الخطب وأخذوا من خطبتنا ما أخذوا والعبد

لا أنتظر [illegible] فأرسل للكاتب ثانياً غداً وأنا أرسل

لمولانا المنعم نسختين من خطبتي [illegible] وأرى المولى

أنها وقعت وقعاً حسناً من أصحابها خطبتي لأن ألفاظها

لينة وفيها كل شيء وفي اليوم التالي جاءتني عدة خطابات

من بعض من يرى المحفل [illegible] ومن المستر بلانت

أيضاً يطلب أن أزوره لأنه لا يقدر أن يجيء لعندي لاعتلال

صحته ولكني لست عزمت على [illegible] يوم الجمعة ٢٧ الجاري

فاعتذرت لهم [illegible] لولي النعم [illegible]

العبد المخلص [illegible]

[illegible]





مولاى

أتشرف بأن أرفع الى مقامكم العالى أن غالبية الاسكندرية

فى وقت الساعة ٣ بعد الظهر بعد أن قابلت الكثيرين من

فضلاء الاسكندرية وعقلائها وكلهم ساخطون أشد

السخط على رياض وخطبته المنحوسة ولما عدت المحروسة

جملة من الاصدقاء ينتظروننى والغيظ بالغ منهم غايات

واخبرونى أن تأثير خطبة رياض باشا كان سيئا

للغاية بقدر ما أدرك الناس جميعا المعانى الدقيقة

والمقاصد السامية والاشارات العالية التى تضمنتها كل

عبارة من خطبة جنابكم الرفيع

والناس جميعا مجمعون على انه لابد من التشهير برياض

وضربه الضربة التى يستحقها ليعلم كل واحد أن للخيانة





عقابا وان الامة لا ترضى عن مثل هذه الحركات المخالفة للعقل والصواب والوطنية الحقة وليعلم الانكليز والاوربيون الذين يحسبون رياض باشا "زعيم المصريين" انه سقط سقطة لا قيام له منها وان المصريين لا يقبلون رجلا مثله زعيما عليهم

واني اكرر هذا الرأي خصوصا وان جمهور الذين حضروا الاحتفال ادركوا من كبيرهم لصغيرهم انه رياض اعتدى على مقامكم السامي وخالف الادب تعمدا وقصدا وان كل مخلص لذاتكم السنية يجب عليه تأديبه بالقول المؤثر واللسان الحاد حتى يكون عبرة في كل واد

هذا وقد سمع المؤيد الكلام المرصع بالجواهر الذي سمعته الامة من مولاها وسيدها المحبوب واعتبرته خير غذاء لها وأجمل قول افندينا "انه يؤمل ان يرى بدل الالوف من التلامذة جيوشا لنفع الوطن". كما انه لم يذكر من كلام رياض باشا على اللورد كرومر الا كلمة

تأخرت ومع عزمي أن لا أنشر شيئاً خدمة لذلك الرجل الذي نسي فضل العائلة الخديوية الكريمة عليه

وقد تحصلت على بعض خطابات من جرمنيا ونشرتها برمتها وسأعرفه غداً أن في الأمة من يؤدبه ويجعله عبرة للمعتبرين

وأتشرف بأن أنتظر تشريف مولاي العزيز منه لاوجب عليه توصية بعدم كتابة كل ما يجري بعدنا الآن، وأن أعد نفسي سعيداً بالقيام بكل ما فيه خدمة ذاتكم السنية ووطني المحبوب وأبقى على الدوام العبد الخاضع والخادم المتواضع

مصطفى كامل

الساعة ١٠ صباح [illegible] النهار







مولاي

أتشرف بأن أرفع الى مقامكم العالي اني حضرت الى هذه المدينة وأخبرت مدام جوليت آدم بتفضل سموكم بالتنازل بتناول طعام العشاء عندها يوم الجمعة ٥ سبتمبر المقبل فانشرح خاطرها كثيراً وعدّت هذه الزيارة غاية الشرف وكتبت كتاباً رفعته فيه الى مقامكم الرفيع واجبات التشكرات

وقد تعرفت هنا بالمسيو بيير لوتي وأقضي معه كل أوقاتي وقد أعرب لي عن شديد حبه لشخص مولاي المعظم ووعدني بزيارة مصر في أقرب فرصة.

وقد ذهبت معه البارحة الى بيارتز وقدمني لجلالة ناتالي والدة ملك الصرب.

وسأعود الى باريس مع مدام آدم يوم الجمعة المقبل ٩ الشهر الجاري لانتظار أوامر سموكم أدامكم الله لمصر وأبنائها

واني أتشرف بأن أكون لمولاي الكريم العبد المخلص الخادم المطيع

هنداي في ٤ أغسطس ١٩٠٠

مصطفى كامل






بيان أسماء الضباط الذين يتناولون الطعام على مائدة الحضرة الفخيمة الخديوية بأصوان يوم ١٢ يناير ٩٤ حينما

رتب	أسماء	سلاح	ملحوظات
..	سعادة السردار		
لوا	" لويد باشا	اركان حرب	قومندان الحدود
"	" محمد زهدي باشا	"	مساعد ادجوتانت جنرال بالحربية
ميرالاى	عزتلو ونجت بك	"	مدير مخابرات الجيش المصري
"	" روجرس بك	"	مدير التعيينات
قائمقام	عزتلو دفيد بك	١٠ اورطة سودانية	قومندان أصوان
"	" هنتر بك	القسم الطبي	حكيمباشي الحدود
"	" دريج بك	قسم التعيينات	اركان حرب التوريدات بالحدود
"	" حسن بك رضوان "	اركان حرب	وكيل محافظة الحدود
"	" محمد بكير بك	اركان حرب	اركان حرب الحدود
بكباشى	رفعتلو جراهام	القسم الطبي	حكيم مركز اصوان
"	" بلفنر	اركان حرب	اركان حرب الحدود
"	" لورد أتلمني	"	نايب مساعد ادجوتانت جنرال
"	" فنك	١٠ اورطة سودانية	
"	" بليفر	"	
"	" عبد السلام افندي ذكي	اركان حرب	رئيس قسم الخرائط بمخابرات الحربية
صاغ	فتوتلو محمد جلال افندي	قسم المهمات	
"	" درليس خيري افندي	بوليس الحدود	
"	" علي اسماعيل "	طوبجي	
"	" مصطفى حلمي "	١٠ اورطة سودانية	
"	" حسن حلمي "	اركان حرب	اركان حرب أصوان
"	" محمد بدر "	ياور سعادة السردار	
يوزباشى	حضرتلو محمد شاكر "	بوليس الحدود	
"	" رمزي طاهر "	اركان حرب	" قسم ثاني
"	" السيد توفيق "	١٠ اورطة سودانية	
"	" مرسال نجيب .	..	
"	" يوسف فهمي .	.	
"	" خليل فهمي	قسم التعيينات	
"	" محمود علي "	القسم الطبي	
"	" محمد حلوي "	سجن اصوان	
"	" حسن حلمي "	موسيقه	
"	. عفيفي عيسى "	قسم المهمات	
"	" عبد الرحيم زكي	بوليس الحدود	








Nominal Roll of Officers to dine with His Highness the Khedive at Assuan 13 Jany 1897

Rank	Name	Corps	Remarks
	The Sirdar		
Lewa	Lloyd Pasha	Staff	O.C. F.F.
"	Joly "	"	A.A.G. Hd Quarters
Miralai	Wingate Bey		D.M.I.
"	Rogers "	"	D. of Supplies
"	Hassan Bey Radwan	"	Sub Governor Frontier
Kaimakam	David Bey	10th Sudanese	Commandant Assuan
"	Hunter "	Med Corps	P.M.O. Frontier
"	Drage "	Dept of Supplies	S.O. Supplies Stores Frontier
	Mohamed " Bekir	Staff	" Frontier
Bimbashi	Graham	Med Corps	S.M.O. Assuan
"	Palmer	Staff	S.O. Frontier
"	Lord Athlumney	"	D.A.A.G.
"	Fenwick	10th Sudanese	
"	Playfair	" "	
"	Abdel Salam Eff Zaky	Staff	Int Dept H.Q.
Sagh	Mohamed " Galal	Dept of Stores	
"	Idriss " Khairy	Police	
"	Ali " Ismail	Artillery	
"	Mohd " Helmy	10th Sudanese	
"	Hassan " Helmy	Staff	S.O. Assuan
"	Mohd " Badre	"	ADC to Sirdar
Yuzb	Ramzy " Tahir	"	S.O. Hd Qrs
"	Said " Tewfik	10th Sudanese	
"	Mursal " Neguib	" "	
"	Yussif " Fahmy	" "	
"	Khalil " "	Dept of Supplies	
"	Mahmud " Ali	Med Corps	
"	Mohamed " Elwy	Prison	
"	Mohamed " Bahdur	Police	
	Hassan " Lanne	Band	
"	Afife " Dageesh	Dept of Stores	
"	Abdur Rahim " Zekky	" "	







Excellence,

J'ai l'honneur de vous informer qu'après la défaite des Derwiches à Omdourman, je me suis rendu avec une flotille de canonnières sur le Nil Blanc pour rétablir l'autorité de Son Altesse dans les anciens Moudirehs et Gouvernorats du Soudan.

En arrivant à Fachoda j'y ai trouvé une expédition française peu nombreuse, commandée par le Commandant Marchand, avec le drapeau français hissé sur les anciens bâtiments du Moudirieh.

Je lui ai immédiatement demandé de retirer son drapeau et je lui ai offert de mettre à sa disposition une canonnière pour conduire son expédition au Caire.

Sur son refus, je lui ai fait un protêt verbal contre cette violation des territoires égyptiennes, et plus tard je lui ai adressé un protêt semblable en écriture.

Comme Monsieur Marchand n'a pas voulu se retirer sans l'ordre de son Gouvernement, j'ai

A Son Excellence
le Régent de l'Egypte








Cher Sirdar,

J'ai appris, avec la plus grande satisfaction, par votre communication du 6 Octobre, qu'après la victoire brillante que vous avez remportée à Omdurman, vous avez été jusqu'à Fachoda et vous y avez hissé le drapeau égyptien. En approuvant pleinement et entièrement cette entreprise, ainsi que la nomination de Jackson Bey comme Gouverneur de Fachoda, le Gouvernement Egyptien vous remercie chaleureusement de ce que pénétré de l'intérêt de l'Egypte et des sacrifices qu'Elle a faits jadis pour être Maîtresse de la Vallée du Nil, vous n'ayez pas perdu de temps pour mettre à profit la défaite des Derviches et Lui reconquérir les provinces qui assurent son existence, et dont Elle ne s'est retirée provisoirement qu'à la suite de la situation fâcheuse dans laquelle nous nous trouvions.

C'est donc un nouveau titre que vous avez acquis à la reconnaissance de l'Egypte, et en vous réitérant les remerciements du Gouvernement, je vous prie, Cher Sirdar, d'agréer l'expression de mes meilleurs sentiments.

Le Régent,
Signé : Moustapha Fehmy.





المحتـــويـــات





